جامعة الإسكندرية
كلية الآداب – فرع دمنهور
قسم الاجتماع

معوقات مشاركة المرأة في العمل النقابي

دراسة ميدانية على نقابة المحامين

بمحافظة البحيرة

رسالة مقدمه من

الطالب / أحمد حلمى محمد على

لنيل درجة الماجستير فى علم الاجتماع

إشراف

الدكتور
ناجى بدر إبراهيم
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية – فرع دمنهور

١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة التوبة : الآية (١٠٥)

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهـداء

إلى

والدى ووالدتي .. اللذيَّن تحملا الكثير فى تربيتي أطال الله عمرهما

إلى

المستشـــــارة / تهاني الجبالي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا .

الأســـــتاذة / هدي المهدي نائب رئيس تحرير جريدة الأهرام .

الـــــدكتورة / أمل إبراهيم أستاذ علم الاجتماع .

الأســـــتاذة / بشرى عصفور المحامية بالنقض .

وذلك لحثهن وتشجيعهن لى فى إنجاز هذا العمل ، وإني لأذكـــر بالعرفـــان والإمتنان تفضل سيادتهن بمنحي من وقتهن الثمين ومساعدتهن لى الدائمة لإنجاز هذا العمل .

إلى

الأستاذة / نهاد أبو القمصان ، رئيس المركز المصـــرى لحقـــوق المـــرأة وجميع العاملين بالمركز ، وذلك لتعاونهم الصادق مع الباحث لإنجاز هذا العمـــل وخاصة فى الجزء الميداني ، بالإضافة إلى إهداء الباحث جميع المطبوعات القيمة الخاصة بالمركز .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكـــر وتقـــدير

يسجد الباحث لله عز وجل شكراً على نعمته وتوفيقه فى إنجاز هذه الرســالة بالصورة الحالية .

ولا يسعني إلا أن أتوجه بوافر التقدير والاحترام والشــكر والامتنــان إلــى الدكتور / ناجي بدر إبراهيم ، أستاذ علم الاجتماع المساعد ، وذلك لتفضله باقتراح موضوع الرسالة ، وتفضــله بالموافقــة علــى الإشــراف علــى الباحــث فــى إعدادها ، ولقد أعطاني سيادته من علمه ووقته وجهده ما لا أستطيع أن أوفيه حقه فى التعبير عنه ، وإنى لأرجو من الله العلى القدير أن يمكنني من أن أكون علــى مستوى عطائه العظيم ، وأن أكون وفياً له لما أسداه إلى من فضل كبير .

كما أتوجه بوافر التقدير والشكر إلى الأستاذ الدكتور / عبد المنعم عبد الحى عبد الجواد أستاذ علم الاجتماع المتفرغ ، كلية الآداب ، جامعة طنطــا ، وذلــك لتفضل سيادته بالموافقة على الاشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة رغم مشاغله العديدة .

كما أتوجه بوافر التقدير والشكر أيضاً إلى الدكتور / محمود عبــد الحميــد حمدى أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب ، جامعــة الإســكندرية ، فــرع دمنهور ، وذلك لتفضله بالموافقة على الاشتراك فى لجنة الحكم على الرسالة رغم مشاغله العديدة .

كما يتقدم الباحث بالشكر لجميع أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع ، بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية – فرع دمنهور لتشجيعهم وحثهم الدائم للباحث لإنجاز هذا العمل ، وأسأل الله أن يجزيهم عنى خير الجزاء .

وبصفة عامة يشكر الباحث جميع من تفضلوا بالتعاون معه من أجل إنجــاز هذا العمل .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : فهرس الموضوعات

المحتـــوى	الصفحة
مقدمة	١
الباب الأول	
الإطار النظرى للدراسة	٣ – ١٦٧
الفصل الأول	
مشكلة الدراسة ومداخلها النظرية	٤ – ٤٤
تمهيـــد :	٥
أولاً : أهمية الدراسة .	٦
ثانيـــاً : مشكلة الدراسة .	٨
ثالثـــاً : أهداف الدراسة وتساؤلاتها .	١٠
رابعـــاً : مفاهيم الدراسة .	١٣
١– مفهوم النقابات المهنية .	١٣
٢– مفهوم المشاركة السياسية .	١٦
خامســاً الدراسات السابقة .	١٩
سادســاً : المداخل النظرية للدراسة .	٣٥
١– النظرية البنائية الوظيفية .	٣٥
٢– الاتجاه النسوى .	٤٠
تعقيـــب :	٤٤
الفصل الثانى	
رؤية تاريخية لمشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية	٤٥ – ٧٩
تمهيـــد :	٤٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتـــوى	الصفحة
أولاً : مشاركة المرأة المصرية خلال العصور القديمة .	٤٨
ثانيـــاً : مشاركة المرأة المصرية خلال العصر الحديث .	٥٨
ثالثـــاً : المرأة فى ظل الدستور والتشريعات القائمة .	٧٣
تعقيـــب :	٧٨
الفصل الثالث	
واقع مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية المعاصرة	٨٠ - ١١٦
تمهيـــد :	٨١
أولاً : أهمية المشاركة ومستوياتها .	٨٢
ثانيـــاً : صور المشاركة ودوافعها .	٨٨
ثالثـــاً : واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية .	٩١
رابعـــاً : معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية .	١٠٢
خامســاً : مقومات تحقيق المشاركة السياسية الفعالة للمرأة المصرية .	١٠٧
تعقيـــب :	١١٣
الفصل الرابع	
النقابات المهنية ... نظرة تحليلية	١١٧-١٦٧
تمهيـــد :	١١٨
أولاً : النقابات العمالية والمهنية (نظرة مقارنة) .	١١٩
ثانيـــاً : النقابات المهنية ... النشأة والتطور .	١٣١
ثالثـــاً : نقابة المحامين كأحد النقابات المهنية .	١٣٤
رابعـــاً : موقف النقابات المصرية والصحافة من القانون (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ .	١٤٦
خامســاً : وضع المرأة فى النقابات المهنية المصرية .	١٥٧
تعقيـــب :	١٦٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتـــوى	الصفحة
الباب الثانى	
الدراسة الميدانية	١٦٨-٣٥٤
الفصل الخامس	
الإطار المنهجي للدراسة	١٦٩-١٨٢
تمهيـــد :	١٧٠
أولاً : مجتمع الدراسة .	١٧١
ثانيـــاً : نوع الدراسة .	١٧٢
ثالثـــاً : عينة الدراسة .	١٧٢
رابعـــاً : الأساليب البحثية للدراسة .	١٧٣
خامســاً : منهج الدراسة .	١٧٣
سادســاً : أدوات جمع البيانات .	١٧٤
ســـابعاً : خصائص عينة الدراسة .	١٧٧
الفصل السادس	
نتائج الدراسة الميدانية	١٨٣-٢٤٢
أولاً : العوامل التى تحفز المرأة للمشاركة فى العمل النقابى .	١٨٤
ثانيـــاً : العوامل الاجتماعية والثقافية التى تحد من مشاركة المرأة فـــى العمـــل النقابى .	١٨٧
ثالثـــاً : العوامل الاقتصادية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى .	١٩٤
رابعـــاً : العوامل السياسية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى .	٢٠٢
خامســاً : العوامل الدينية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى .	٢١٥
سادســاً : العوامل الشخصية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى .	٢٢١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتـــوى	الصفحة
سـابعاً : العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام التى تحد من مشاركة المـرأة فـى العمل النقابى .	٢٢٩
ثامنـاً : نتائج الدراسة الميدانية من خلال الجداول الارتباطية .	٢٣٧
الفصل السابع	
مناقشة النتائج والتوصيات	٢٤٣-٢٥٨
أولاً : مناقشة النتائج .	٢٤٤
ثانيـاً : التوصيات والمقترحات .	٢٥٥
ثالثـاً : الصعوبات التى واجهت الباحث عند إجراء الدراسة .	٢٥٨
مراجع الدراسة :-	٢٥٩-٢٧١
أولاً : المراجع العربية .	٢٦٠
ثانيـاً : المراجع الأجنبية .	٢٧١
ملاحق الدراسة :-	٢٧٢-٣٥٤
ملحق رقم (١) : أشكال الدراسة .	٢٧٣
ملحق رقم (٢) : جداول الدراسة .	٢٨٢
ملحق رقم (٣) : أسماء النقباء بالنقابة العامة للمحامين منذ نشأتها إلى الآن .	٣١٥
ملحق رقم (٤) : التشكيل الحالى لمجلس النقابة العامة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ .	٣١٩
ملحق رقم (٥) : التشكيل الحالى لمجلس النقابـة الفرعيـة بـالبحيرة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩.	٣٢١
ملحق رقم (٦) : نص قانون النقابات المهنية رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ .	٣٢٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتـــوى	الصفحة
ملحق رقم (٧) : موافقة نقيب المحامين بالبحيرة على مقابلة المحاميات لاستيفاء استمارة الاستبيان .	٣٢٨
ملحق رقم (٨) : أسماء المحكمين الأكاديميين لاستمارة الاستبيان .	٣٣٠
ملحق رقم (٩) : استمارة الاستبيان فى صورتها النهائية .	٣٣٢
ملحق رقم (١٠) : دليل مقابلة الخبراء المهتمين بقضايا المرأة .	٣٤٦
ملحق رقم (١١) : أسماء الخبراء المهتمين بقضايا المرأة .	٣٥٣
ملخص الدراسة	
أولاً : ملخص باللغة العربية .	
ثانياً : ملخص باللغة الأجنبية (الإنجليزية) .	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : فهرس الأشكال

رقم الجدول	المحتـــوى	الصفحة
١	هرم المشاركة السياسية .	٢٧٤
٢	مراحل نظام الطوائف .	٢٧٤
٣	الهيكل التنظيمى للنقابات العمالية المصرية .	٢٧٤
٤	رسم بيانى يوضح المقترحات للحد من المعوقات الاجتماعية وفـق آراء عينة الدراسة .	٢٧٥
٥	رسم بيانى يوضح المقترحات للحد من المعوقات الاقتصادية وفـق آراء عينة الدراسة .	٢٧٦
٦	رسم بيانى يوضح المقترحات للحد من المعوقات السياسية وفق آراء عينة الدراسة .	٢٧٧
٧	رسم بيانى يوضح المقترحات للحد من المعوقات الدينية وفـق آراء عينة الدراسة .	٢٧٨
٨	رسم بيانى يوضح المقترحات للحد من المعوقات الشخصـية وفـق آراء عينة الدراسة .	٢٧٩
٩	رسم بيانى يوضح المقترحات للحد من المعوقات المرتبطة بوسـائل الإعلام وفق آراء عينة الدراسة .	٢٨٠
١٠	رسم بيانى يوضح العوامل المختلفة التى تعوق مشاركة المرأة فـى العمل النقابي وفق آراء عينة الدراسة .	٢٨١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : فهرس الجداول

رقم الجدول	المحتـــوى	الصفحة
١	نسبة تمثيل النساء والرجال فى مجلس الشعب خلال الفتـرة ١٩٥٧-٢٠٠٠ .	٢٨٣
٢	نسبة الإناث إلى مجموع الأعضاء فى مجلس الشـورى فـى الفتـرة ١٩٨٠-٢٠٠٧ .	٢٨٣
٣	نسبة النساء أعضاء المجالس المحلية فى عام ٢٠٠٢ .	٢٨٤
٤	النسبة المئوية لعدد أعضاء المجالس المحليـة مـن الإنـاث بجميـع المحافظات لعام ٢٠٠٤ .	٢٨٤
٥	نسبة مشاركة المرأة فى الأحزاب السياسية .	٢٨٥
٦	تمثيل المرأة على مستوى اللجان النقابية العمالية فى الدورة النقابيـة ١٩٩١-١٩٩٦ .	٢٨٦
٧	تمثيل المرأة على مستوى اللجان النقابية العمالية فى الدورة النقابيـة ١٩٩٦-٢٠٠١ .	٢٨٦
٨	أسماء وأعداد النقابات العمالية فى مصر .	٢٨٧
٩	النقابات المهنية فى مصر حسب تاريخ تأسيسها .	٢٨٨
١٠	عدد المحاميات المرشحات بالنقابات الفرعية للمحامين فـى الـدورة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ .	٢٨٩
١١	توزيع العينة وفق السن .	٢٨٩
١٢	توزيع العينة وفق الحالة الاجتماعية .	٢٩٠
١٣	توزيع العينة وفق محل الإقامة .	٢٩٠
١٤	توزيع العينة وفق عدد الأبناء .	٢٩٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	المحتـــوى	الصفحة
٣٤	توزيع العينة وفق تقديم دعم مادى للمرأة فى الانتخابات النقابية مـن أفراد أسرتها .	٢٩٦
٣٥	توزيع العينة وفق أسباب رفض الأسر تقديم دعم مادى فى الانتخابات النقابية .	٢٩٧
٣٦	توزيع العينة وفق مدى تقديم منظمات المـرأة للـدعم المـادى فـى الانتخابات النقابية .	٢٩٧
٣٧	توزيع العينة وفق ملائمة تكلفة الانتخابات النقابية للإمكانيات الماديـة لديهن .	٢٩٧
٣٨	توزيع العينة وفق المقترحات للحد من المعوقات الاقتصادية .	٢٩٨
٣٩	توزيع العينة وفق مدى تعويد الأسرة للإناث على المشاركة السياسية.	٢٩٨
٤٠	توزيع العينة وفق مدى وجود ممارسة للمشاركة السياسية .	٢٩٨
٤١	توزيع العينة وفق مستويات المشاركة السياسية .	٢٩٩
٤٢	توزيع العينة وفق مجالات الترشيح المختلفة .	٢٩٩
٤٣	توزيع العينة وفق مدى حضور اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة .	٣٠٠
٤٤	توزيع العينة وفق الإدلاء بالصوت فى الانتخابات النقابية .	٣٠٠
٤٥	توزيع العينة وفق التفكير فى الترشيح لمجلس النقابة .	٣٠٠
٤٦	توزيع العينة وفق أسباب عدم الترشيح لعضوية النقابة .	٣٠٠
٤٧	توزيع العينة وفق مدى سيطرة الأحزاب السياسية على مجلس النقابة.	٣٠١
٤٨	توزيع العينة وفق مدى تمثيل المرأة فى قوائم الأحزاب السياسية .	٣٠١
٤٩	توزيع العينة وفق مدى تأثير الدعم الحزبى على تمثيلها داخل مجلس النقابة .	٣٠١
٥٠	توزيع العينة وفق مدة كفاية عدد مراكز وجمعيات المـرأة لتحقيـق التمكين السياسى .	٣٠١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	المحتـــوى	الصفحة
٥١	توزيع العينة وفق مدى مساندة مراكز وجمعيـات المـرأة لهـا فـى الانتخابات النقابية .	٣٠٢
٥٢	توزيع العينة وفق المقترحات للحد من المعوقات السياسية .	٣٠٢
٥٣	توزيع العينة وفق مدى إعطاء الدين للمرأة حقوقها .	٣٠٢
٥٤	توزيع العينة وفق أرائهن حول حقوق المرأة فى الدين .	٣٠٣
٥٥	توزيع العينة وفق مدى تواجد تيارات دينية داخل مجلس النقابة .	٣٠٣
٥٦	توزيع العينة وفق مدى موافقة التيارات الدينية علـى عمـل المـرأة بالمحاماة .	٣٠٣
٥٧	توزيع العينة وفق مدى موافقة التيارات الدينية على مشاركة المـرأة السياسية .	٣٠٣
٥٨	توزيع العينة وفق موقف التيارات الدينية من تولى المرأة للمناصـب القيادية .	٣٠٤
٥٩	توزيع العينة وفق تأثير التيارات الدينية على الفوز فـى الانتخابـات النقابية .	٣٠٤
٦٠	توزيع العينة وفق المقترحات للحد من المعوقات الدينية .	٣٠٤
٦١	توزيع العينة وفق مدى الثقة بقدرات المرأة فى العمل النقابى .	٣٠٥
٦٢	توزيع العينة وفق مدى التصويت لصالح المرأة فى الانتخابات .	٣٠٥
٦٣	توزيع العينة وفق مدى التفكير فى الترشيح للانتخابات النقابية .	٣٠٥
٦٤	توزيع العينة وفق فشل الزميلات فى الانتخابات النقابية .	٣٠٥
٦٥	توزيع العينة وفق مدى المرور بتجربة الانتخابات النقابية .	٣٠٥
٦٦	توزيع العينة وفق مدى الخوف من أساليب التهديـد والتشـهير فـى الانتخابات النقابية .	٣٠٦
٦٧	توزيع العينة وفق مدى تأثير طابع المجتمع الذكورى على الترشيح .	٣٠٦
٦٨	توزيع العينة وفق مدى الموافقة على مقولة " الست ليس لها إلا بيتها".	٣٠٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	المحتـــوى	الصفحة
٦٩	توزيع العينة وفق أسباب عدم الموافقة على مقولة " الست ليس لها إلا بيتها " .	٣٠٦
٧٠	توزيع العينة وفق تشجيع الجو العام للانتخابات النقابية على الترشيح.	٣٠٧
٧١	توزيع العينة وفق المقترحات للحد من المعوقات الشخصية .	٣٠٧
٧٢	توزيع العينة وفق مدى قراءة الصحف اليومية .	٣٠٧
٧٣	توزيع العينة وفق مدى تناول الصحف لقضية المشـــاركة السياســـية للمرأة .	٣٠٨
٧٤	توزيع العينة وفق مشاهدة برامج المرأة .	٣٠٨
٧٥	توزيع العينة وفق مدى اهتمام البرامج التليفزيونية بالتثقيف السياســـى للمرأة .	٣٠٨
٧٦	توزيع العينة وفق مدى تقديم المسلسلات والأفـــلام للمـــرأة العاملـــة بالصورة الصحيحة .	٣٠٨
٧٧	توزيع العينة وفق أهم القضايا التى يهتم الإعلام بتقديمها .	٣٠٩
٧٨	توزيع العينة وفق مدى تغيير وسائل الإعلام للصورة الســـلبية عـــن المرأة .	٣٠٩
٧٩	توزيع العينة وفق المقترحات للحد من المعوقات المرتبطـــة بوســـائل الإعلام .	٣١٠
٨٠	يوضح العلاقة بين محل الإقامة والثقافة السائدة للمشاركة .	٣١٠
٨١	يوضح العلاقة بين محل الإقامة ومستوى المشاركة .	٣١١
٨٢	يوضح العلاقة بين محل الإقامة والاتجاه نحو الترشيح .	٣١١
٨٣	يوضح العلاقة بين السن والاتجاه نحو المشاركة السياسية .	٣١١
٨٤	يوضح العلاقة بين السن والترشيح للانتخابات النقابية .	٣١٢
٨٥	يوضح العلاقة بين السن ونوع التثقيف السياســـى المـــرتبط بوســـائل الإعلام .	٣١٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	المحتـــوى	الصفحة
٨٦	يوضح العلاقة بين درجة القيد والاتجاه نحو المشاركة السياسية .	٣١٢
٨٧	يوضح العلاقة بين درجة القيد والاتجاه نحو الترشيح فى الانتخابات النقابية .	٣١٣
٨٨	يوضح العلاقة بين نوع العمل بالمحاماة والاتجاه نحو المشاركة السياسية .	٣١٣
٨٩	يوضح العلاقة بين نوع العمل والاتجاه نحو الترشيح .	٣١٣
٩٠	يوضح العلاقة بين نوع العمل بالمحاماة والمتابعة الإعلامية لقضايا المرأة .	٣١٤
٩١	يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية للعوامل المختلفة .	٣١٤
٩٢	المصفوفة الارتباطية للعلاقات بين العوامل المختلفة والمقترحات .	٣١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباب الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول : مشكلة الدراسة ومداخلها النظرية .

الفصل الثاني : رؤية تاريخية لمشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية .

الفصل الثالث : واقع مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية المعاصرة .

الفصل الرابع : النقابات المهنية ... نظرة تحليلية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مشكلة الدراسة ومداخلها النظرية

تمهيد ..

أولاً : أهمية الدراسة .

ثانياً : مشكلة الدراسة .

ثالثاً : أهداف الدراسة وتساؤلاتها .

رابعاً : مفاهيم الدراسة .

خامساً : الدراسات السابقة .

سادساً : المداخل النظرية للدراسة .

تعقيب ...

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة :

شهدت السنوات الأخيرة إزدياد الاهتمام من جانب الدولة وأجهزتها لتحقيق التمكين السياسى للمرأة بصورة متكافئة ، وتحقيق مشاركتها الفاعلة فى الحياة السياسية حيث أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم بدون إستثمار لطاقته البشرية رجالاً ونساءاً على قدم المساواة ، وفى نفس الوقت فإن الحديث عن الممارسة الديمقراطية السليمة يعتبر حديثاً منقوصاً بدون مشاركة المرأة.

ولقد أخذ دور المرأة فى الحياة السياسية يتزايد بشكل كبير ، وأخذ يمتد إلى العديد من الميادين والمجالات التى كانت من قبل حكراً على الرجل فقط ، فلقد تم تعيين المرأة لأول مرة فى منصب قاضية ، بالإضافة إلى انتخابها كعضوة فى مجلس الشعب والشورى – وإن كان عددهن قليل – بالإضافة إلى أن هناك السفيرات والوزيرات من النساء ، حيث إن تعظيم دور المرأة فى الحياة السياسية والمناصب القيادية أمراً تحتمه متطلبات التنمية فى المجتمع المصرى.

وتعد مشاركة المرأة فى العمل النقابى من أهم صور المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها من المواقع القيادية ، وذلك لما تتمتع به المرأة داخل النقابات المهنية المختلفة من الحجم العددى والتصويتى الكبير داخل الجمعية العمومية لتلك النقابات بما يضمن لها التمثيل داخل مجالس تلك النقابات بفوزها بأحد المقاعد فى الانتخابات النقابية ، خاصة أن القوانين التى تحكم النقابات المهنية لم تمنع أو تميز بين الرجل والمرأة فى التصويت أو الترشيح لعضوية مجلس النقابة التى ينتمى لها .

إلا أن غياب المرأة تارة وضعف تمثيلها تارة أخرى داخل مجالس النقابات المهنية أمراً مثيراً للاهتمام ، خاصة فى ظل اهتمام الدولة بتحقيق تمكين المرأة سياسياً وخاصة فى المناصب القيادية ، بالإضافة إلى الحجم العددى والتصويتى الكبير للمرأة داخل تلك النقابات وهو ما لا يتناسب مع تمثيلها داخل مجالس تلك النقابات .

وبالنظر إلى نقابة المحامين محل الدراسة الراهنة نجد أنها أكبر نقابة مهنية بها عضوات مقيدات داخل الجمعية العمومية للنقابة ، وعلى الرغم من ذلك نجد انعدام التمثيل النسائى داخل مجلس النقابة العامة بالقاهرة ، وكذلك داخل مجالس النقابات الفرعية بالمحافظات ، سواء فى المجلس السابق ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ أو المجلس الحالى ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ ، على الرغم من ترشيح العديد من المحاميات لأنفسهن للفوز بأحد مقاعد النقابة العامة ، أو النقابات الفرعية ، إلا أنه لم يحالف إحداهن التوفيق فى تلك الانتخابات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما سبق فإن الدراسة الراهنة تحاول التعرف على أسباب إحجـام أو عـزوف المـرأة عـن المشاركة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية وذلك من خلال التطبيـق علـى النقابـة الفرعيـة للمحامين بالبحيرة ، بالإضافة إلى محاولة وضع تصور مقترح لضمان تفعيل ومشاركة المـرأة فى العمل النقابى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطا مطبعي غير موجود في الترقيم ص ٢ / ٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطا مطبعي غير موجود في الترقيم ص ٢ / ٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

إن واقع المرأة فى أى مجتمع يشكل معياراً فعلياً على درجة النهوض الحقيقي لهذا المجتمع وإرتقائه ، ومن ثم تقوم الدراسة الراهنة بتناول قضية مشاركة المرأة السياسية وما وصلت إليه بعد صراع طويل عبر فترات زمنية متلاحقة ، حتى إستطاعت كسر القيود وتخطي الحواجز التى كانت تقف عائقاً بينها وبين خروجها للحياة العملية ، وبعد أن أصبح للمرأة كيانها الخاص مثلها مثل الرجل ، وأصبحت تعمل وتشارك سياسياً فى مجتمعها بل وتتقلد المناصب القيادية ، ولكن هل حقاً أخذت المرأة كامل حقوقها السياسية ؟ أم لازالت هناك بعض المواقع والمراكز التى ليس من حق المرأة أن تطمح إليها ، أو حتي تحلم بالوصول إليها ، ومن هنا تكمن الأهمية النظرية والمنهجية لهذه الدراسة فى تناولها لقضية المرأة ومشاركتها فى العمل النقابي ، ومن ثم فإن هذا الفصل يهتم بعرض أهم النقاط التى ترتكز عليها الدراسة الراهنة وإجراءتها النظرية والمنهجية من خلال العرض لأهمية الدراسة بشقيهاوجانبيها النظرى والعملي، ثم يتم بعد ذلك عرض لمشكلة الدراسة ، إلى جانب عرض لمفهومات الدراسة من خلال مفهومين هما :

١- مفهوم النقابات المهنية . ٢- مفهوم المشاركة السياسية .

ثم نتناول بعد ذلك الدراسات السابقة والتى تناولت الموضوع من نفس الزاوية أو من زوايا مختلفة وذلك من خلال تصنيفها وتقسيمها لمجموعة من الأبعاد والمحاور الرئيسية وذلك بهدف التعرف على موقع الدراسة الراهنة بينها ، ثم يتم فى نهاية الفصل إلقاء الضوء على أهم النظريات التى قامت عليها الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : أهمية الدراسة :

ترتبط دراسة مشاركة المرأة فى مجال النقابات المهنية بالأوضاع المجتمعية السائدة فى المجتمع المصرى سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، وتركز الدراسة الراهنة على النقابات المهنية لما لهذه النقابات من دور هام فى المجتمع المصرى وباعتبارها مؤشراً لقياس العملية الديمقراطية فى المجتمع المصرى ومن هذا المنطلق تتمثل أهمية الدراسة فى جانبين أساسيين :-

أولاً : الجانب النظرى :-

١- فى ضوء النظريات والمقولات التى تناولت المشاركة السياسية للمرأة تعد هذه الدراسة محاولة لاختيار أقرب النظريات والمقولات ملاءمة لتفسير مدى مشاركة المرأة فى العمل بالنقابات المهنية ، باعتبارها أحد أهم صور المشاركة السياسية للمرأة فى المجتمع المصرى .

٢- تعد هذه الدراسة محاولة لإثراء البحث العلمى فى مجال علم الاجتماع السياسي باعتبار أن تلك النقابات المهنية تلعب دوراً حيوياً فى النظام السياسى ، وتسعى للمشاركة فى اتخاذ القرار .

٣- تساعد مشاركة المرأة فى العمل النقابى فى بناء الوعى لدى المرأة بقضايا المجتمع إلى جانب أنها تساعدها على أن يكون لها دوراً إيجابياً ومؤثراً فى اتخاذ القرارات المجتمعية.

٤- رغم وجود العديد من الدراسات التى تناولت المشاركة السياسية للمرأة فى مصر ، إلا أن جميعها تناولت المشاركة فى المجالس التشريعية ، أو الأحزاب السياسية أو غيرها من أنواع المشاركات الأخرى ، ولم يتم إجراء أى دراسات تتناول مشاركة المرأة فى العمل النقابى على الرغم من أنها احدى صور المشاركة السياسية الهامة للمرأة ، بالإضافة إلى عدم تناولها معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية ، وهو ما ستتناوله الدراسة الراهنة .

ثانياً : الجانب العملى :

١- ترجع أهمية موضوع الدراسة على المستوى العملى (التطبيقى) إلى ضرورة التعرف على معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية ، ويأتى تطبيق الدراسة الراهنة على إحدى النقابات المهنية – نقابة المحامين – وليس إحدى النقابات العمالية للأسباب الآتية :-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أ) إن نسبة تمثيل المرأة فى النقابات العمالية أعلى من النقابات المهنية حيث وصل عدد النساء إلى ٧٦٣ قيادة نسائية نقابية فى ٢٣ نقابة عمالية ([1]) .

(ب) اتساع دائرة مشاركة المرأة فى النقابات العمالية وتنشيطها من جانب الاتحاد العام للعمال ولجانه للإقبال على الترشيح فى الانتخابات النقابية ولإحراز تقدماً فى الانتخابات والوصول إلى مقاعد متميزة داخل اللجان النقابية والعمالية ، ففى الدورة النقابية (٢٠٠١ – ٢٠٠٦) على سبيل المثال حققت نتائج الانتخابات عدة مؤشرات هامة ([2]) :-

- تزايد تمثيل المرأة النقابية فى النقابة العامة بنسبة ١٥% .
- دخول عناصر نسائية جديدة بنسبة ٦٠% .
- تولى المرأة مناصب هامة فى هيئات مكاتب اللجان النقابية .

وتكشف النتائج السابق الإشارة إليها عن تطور أوضاع القيادات النسائية العمالية واتساع نطاق مشاركتها فى النقابات العمالية .

وفى المقابل نجد تقلص حجم مشاركة المرأة فى النقابات المهنية وقلة مشاركتها حيث إنه على سبيل المثال لم تضم نقابة الصحفيين أو المحامين فى المجلسين الأخيرين أى امرأة سواء على مستوى النقابة العامة بالقاهرة أو النقابات الفرعية بالمحافظات ، كذلك تضاؤل مشاركة المرأة فى باقى النقابات المهنية مما يؤكد أهمية الدراسة الراهنة .

٢- فى إطار محاولة الكشف عن معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية وبالتركيز على نقابة المحامين ، يمكن وضع إستراتيجية لأهم المعوقات التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية وذلك من أجل تفعيل دور المرأة فى العمل النقابى.

٣- ترجع أهمية تطبيق الدراسة على أحد النقابات المهنية – نقابة المحامين – إلى ملاحظة تزايد حجم العضوية التى تشهدها تلك النقابات فى الآونة الأخيرة وبصفة خاصة عضوية المرأة،ومن ثم يتضح أن نقابة المحامين بها أعلى نسبة من النساء (المقيدات) فى نقابة مهنية مقارنة بباقى النقابات المهنية الأخرى ، وهو ما يزيد من مسئولية تلك النقابة سواء على

([1]) هدى المهدى ، جريدة الأهرام ، العدد رقم ٢٣٥٧٢، الجمعة ، ٢٤ مارس ٢٠٠٦ ، ص٤١ .

([2]) عائشة عبد الهادى ، تطور أوضاع القيادات النقابية النسائية ، فى المؤتمر الخامس للمجلس القومى للمرأة بعنوان " تنمية أساسها المشاركة " ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص١١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى العمل المهنى ، أو على مستوى العمل السياسى حيث وصل عدد النقابيات المقيدات فى نقابة المحامين حوالى (٥٨٤٠٥) محامية حسب إحصاء نقابة المحامين لعام ٢٠٠٦ (١).

وهو أكبر عدد من النقابيات المقيدات فى نقابة مهنية فى مصر مقارنة بالنقابات المهنية الأخرى .

ثانياً : مشكلة الدراسة :

لكل مجتمع مشكلاته وقضاياه التى ترتبط بثقافة المجتمع وقيمه ، والتى تعد إفرازاً طبيعياً لحياة الناس ومدى ما تتوارثه الجماعة من موروث ثقافى عبر الأجيال المختلفة وفقاً لأيديولوجية المجتمع .

ومما لاشك فيه أن الاهتمام بقضايا المرأة لم يعد نوعاً من الرفاهة الفكرية والثقافية بل أصبح يشكل قضية تنموية وحقوقية ومعياراً رئيسياً لقياس مستوى تحقيق التنمية البشرية محلياً ودولياً ، ومن ثم أصبحت مشاركة المرأة السياسية والنقابية أحد مؤشرات قياس العملية الديمقراطية .

وتشارك المرأة فى وظائف عديدة تهتم تلك الوظائف بالتأكيد على أهمية القيم الاجتماعية ودورها فى توجيه الأنشطة المختلفة للمرأة والتى تتضمن سوق العمل ، والصحة ومسئوليات الرعاية العامة وسياساتها (٢) .

ولقد مرت قضية المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة ، ومشاركة المرأة فى العمل النقابى – كأحد صور المشاركة السياسية – بصفة خاصة بتطورات عديدة عبر الفترات التاريخية المختلفة ، حيث كان لكل مرحلة تاريخية طابعها المميز لها وبالتالى فإن المشاركة السياسية والنقابية للمرأة إختلفت من مرحلة إلى أخرى متأثرة فى ذلك بالظروف الاجتماعية ، والاقتصادية ، وعلى الرغم من تقلد المرأة للعديد من المناصب القيادية الهامة فى شتى الميادين كوزيرة ، وسفيرة وقاضية إلا أنه أصبح غياب المرأة وضعف تمثيلها فى مجالس النقابات ظاهرة واضحة للعيان وبصفة خاصة مجالس النقابات المهنية ، ويمثل استمرار هذه الظاهرة أمراً مثيراً للتساؤل والاهتمام خاصة فى ظل عضويتها بهذه النقابات وحجمها العددى والتصويتى الأمر الذى لا يتناسب مع تمثيلها فى مجالس النقابات المهنية المختلفة .

---

(١) نقابة المحامين ، إحصاء بالمحامين المقيدين على مستوى الجمهورية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٦ .

(٢) Hugh Bochel (et al) ; Social policy .. Issues and developments , U.S.A. , Prentice Hall , 2001 , p. 296 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد أظهرت " هدى المهدى " التفاوت الملحوظ فى مشاركة المرأة فى العمل النقابى فى بعض مجالس النقابات المهنية حيث تصل نسبة النساء أعلى معدلاتها فى نقابة التمريض لتصل إلى ٧٧% وذلك بحكم طبيعة المهنة حيث أن أغلب من يمارسونها من النساء ، تليها نقابة المعلمين ، ونقابة المهن الاجتماعية بنسبة ٤٤% ، ثم نقابة الفنانين التشكيليين ٤١% ، تليها الصيادلة ٣٩% ، ثم تنخفض فى نقابة المرشدين السياحيين إلى ٩% ، حتى نصل إلى نقابة الصحفيين والمحامين – محل دراستنا الراهنة – والأطباء ليختفى تمثيل المرأة نهائياً فى تلك النقابات على الرغم من ارتفاع عدد النساء النقابيات فى تلك النقابات ، كما أشارت إلى أن تراجع مسيرة المرأة المصرية فى العمل النقابى بدأ منذ ٢٠ عاماً حتى وصلت نسبتها حسب أحداث الدراسات إلى ٨% (١) .

وهو ما أكده " شريف هلالى " من تدنى مشاركة المرأة فى النقابات المهنية حيث لم تضم نقابة الصحفيين صحفية واحدة فى المجلسين الأخيرين ١٩٩٩ و٢٠٠٣ ، ولم تُنتخب محامية واحدة فى مجلس نقابة المحامين فى الدورتين الأخيرتين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ وذلك على مستوى مجالس النقابات الفرعية بالمحافظات أيضاً حيث لم تسنح الفرصة لأى امرأة بالمشاركة فى عضوية مجالس هذه النقابات ، وكذلك لم يضم مجلس نقابة المرشدين السياحيين فى الدورة ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥ سوى امرأة واحدة فى مجلسه المكون من (٩) أعضاء وهو تمثيل ضعيف بالمقارنة فى وجود (٥) عضوات فى الدورة السابقة للنقابة ١٩٩٧ – ٢٠٠٠ ، وكذلك ضم مجلس نقابة الرياضيين فى الدورة ١٩٩٧ – ٢٠٠١ سيدتين من ٢٠ عضواً (٢) .

كما أشارت " نهاد أبو القمصان " إلى أنه رغم انخراط المرأة المصرية ومشاركتها فى مختلف قطاعات الإنتاج والعمل ، إلا أن مشاركتها فى العمل النقابى محدود للغاية فمن (١٨) ألف قيادة نقابية كانت مشاركة النقابيات فى الدورة (١٩٩٦ – ٢٠٠١) بنسبة ٤% فقط ، وهذه النسبة لا تختلف كثيراً عن الدورة السابقة لها ، فباستثناء ثلاث نقابات مهنية استطاعت النساء الوصول إلى موقع النقيب فيها وهم : نقابة الاجتماعيين ، والمرشدين السياحيين ، ونقابة التمريض ، تبقى النساء فى باقى النقابات مهمشات بل إن بعض النقابات لا يوجد بها تمثيل نسائى نهائياً مثل نقابة المحامين ، الصحفيين ، المهندسين ، المعلمين (٣) .

---

(١) هدى المهدى ، مرجع سابق ، ص ٤١ .

(٢) شريف هلالى ، تمثيل المرأة فى النقابات المهنية ، نقابة المحامين نموذجاً ، فى " المرأة والعمل النقابي " ، المركز المصرى لحقوق المرأة، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢ .

(٣) نهاد أبو القمصان ، التهميش السياسى والاقتصادى للمرأة ، الكراسة السابعة ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى ضوء ما سبق فلقد لاحظ الباحث أن هناك انخفاضاً فى مشاركة المرأة فى النقابات المهنية – وبصفة خاصة نقابة المحامين – من حيث حجم العضوية الكبير ومستوى تمثيلها فى المستويات القيادية المتدنى الذى لا يتناسب مع هذا الحجم ، على الرغم من أن الانضمام إلى النقابات المهنية إجبارى بقصد حمايتها من الدخلاء على المهنة وحماية الحقوق على عكس النقابات العمالية ، حيث لا تقوم الدولة بمنحها سلطات عامة كإرغام الأفراد على الانضمام إليها أو على الخروج منها ، بالإضافة إلى أن أعضاء تلك النقابات المهنية من المفترض أنهم أكثر وعياً بأهمية الاشتراك فى العمل النقابى من أعضاء النقابات العمالية بحكم المستوى التعليمى والثقافى لهم .

ومن هنا جاء اهتمام الباحث بمشكلة الدراسة الحالية والتى تتلخص فى التعرف على أهم الأسباب التى تقف وراء إحجام أو عزوف أعضاء النقابات المهنية من النساء عن المشاركة فى العمل النقابى بكافة مستوياته ، وتحليلها ووصولاً إلى تصور مقترح للحد من هذه العوامل، وتفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية ، وذلك بالتطبيق على النقابة الفرعية للمحامين بالبحيرة .

ثالثاً : أهداف الدراسة وتساؤلاتها :

تهدف الدراسة الراهنة إلى " التعرف على معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية " وذلك بالتطبيق على النقابة الفرعية للمحامين بدمنهور بمحافظة البحيرة ، وللوصول إلى هذا الهدف تحدد الدراسة عدة أهداف فرعية يتم تحقيقها من خلال طرح عدة تساؤلات ، ويتضح ذلك فيما يلى :-

١- التعرف على طبيعة العوامل التى تحفز المرأة على المشاركة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية .

مثل السعى لاكتساب وضع ومكانة اجتماعية من خلال العمل النقابى ، والحصول على التقدير من جانب الزملاء المحيطين بها ، أو الرغبة فى العمل العام ولخدمة أعضاء النقابة من المحامين بصفة عامة والعضوات من المحاميات بصفة خاصة ، أو لدعم قضية السعى نحو نيل المرأة حقوقها كاملة باعتبارها مساوية للرجل ولها نفس الحقوق ؛ وبالتالى من حقها المشاركة فى العمل النقابى على مستوى النقابة العامة أو النقابات الفرعية .

ومن هذا الهدف يمكن طرح التساؤل الآتى :-

ما طبيعة العوامل التى تحفز المرأة للمشاركة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- التعرف على العوامل الاجتماعية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية .

مثل الموروثات الثقافية ، والعادات ، والتقاليد السائدة بالإضافة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية سواء فى الأسرة أو المدرسة أو الشارع التى لا تنشئ المرأة من خلالها على أنها مساوية للرجل فى كل المجالات ، بالإضافة إلى تعدد الأدوار للمرأة المصرية بحيث يجب ألا تغفل حق زوجها وشئون منزلها وأطفالها بل ويجب أن تكون ناجحة فى عملها كمحامية مما قد يجعلها لا ترغب فى أن تزيد أدوارها وأعبائها بالعمل النقابى ، بالإضافة إلى رفض الأهل أو الزوج مشاركة الابنة أو الزوجة فى العمل النقابى وذلك للتفرغ للمنزل وتربية الأبناء .

ومن هذا الهدف يمكن طرح التساؤل الآتى :-

ما العوامل الاجتماعية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى ؟

٣- التعرف على العوامل الاقتصادية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية .

مثل قلة الموارد الاقتصادية للمرأة ، وضعف أوضاعها الاقتصادية مقارنة بالرجل بالإضافة إلى ما قد تتطلبة عملية المشاركة فى العمل النقابى وخوض الانتخابات من تكلفة ومصروفات قد تفوق الإمكانات المادية للمرأة ، هذا بالإضافة إلى ربط الانتخابات والترشيح بضرورة سداد الاشتراكات السنوية كشرط للترشيح أو للانتخاب ، بالإضافة إلى ما قد يؤدى إليه العمل النقابى من إهمال لعملها كمحامية وعدم التفرغ له مما يؤثر عليها إقتصادياً نتيجة إهمالها لمكتبها الخاص وموكليها لانشغالها بالعمل النقابى .

ومن هذا الهدف يمكن طرح التساؤل الآتى :

ما العوامل الاقتصادية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية ؟

٤- التعرف على العوامل السياسية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية .

مثل سيطرة أحد الأحزاب السياسية على مجالس النقابات،بالإضافة إلى تواجد المرأة الضعيف للغاية فى الأحزاب السياسية ومستوياتها القيادية ، حيث أن هذه الأحزاب هى بمثابة معامل تفريغ القيادات السياسية (رجال – نساء) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى عدم قيام هذه الأحزاب بدور فاعل فى حفز ودفع مشاركة المرأة سياسيا بل ولم تقم بأى تغيير فى النظرة السائدة للمرأة باعتبارها دون الرجل فى المسائل السياسية (١) .

ومن هذا الهدف يمكن طرح التساؤل الآتى :-

ما العوامل السياسية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية ؟

٥- التعرف على العوامل الدينية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية .

مثل سيطرة أحد التيارات الدينية على مجالس النقابات المهنية وما لهذه التيارات من أفكار أثرت على نظرة المجتمع من الرجال للمرأة وعلى تقبلهم لها كممثلة لهم .

مثل سيطرة الإخوان المسلمين على مجلس نقابة المحامين مما أدى إلى تجميد الدولة لهذه النقابة ، بالإضافة إلى نقابات مهنية أخرى مثل المهندسين وشلها والحيلولة بين جمعيتها العمومية وممارسة أى سلطات فيها ، ثم أعقبت ذلك بإصدار القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ الذى أطلق عليه اسم " ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية " وذلك بغية إنتزاعها من الإخوان (٢).

بالإضافة إلى بعض الأفكار الدينية المتطرفة لدى بعض المتشددين من أن المرأة أقل مكانة من الرجل ، وأن مكانها الطبيعى هو المنزل ، متأثرين بالمقولة السائدة " أنه خابت جماعة ولت عليهم امرأة " ، مما قد يؤدى إلى إعاقة المرأة وضعف تمثيلها فى تلك النقابات التى يسيطر عليها هؤلاء المتشددين .

ومن هذا الهدف يمكن طرح التساؤل الآتى :-

ما العوامل الدينية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية ؟

٦- التعرف على العوامل الشخصية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية .

مثل مرور المرأة بخبرة سيئة أثناء مشاركتها فى الانتخابات النقابية السابقة لها أو لإحدى زميلاتها مما يجعلها تتردد فى المشاركة فى المرات المقبلة ، وكذلك تقديم وسائل الإعلام للمرأة العاملة فى مجال السياسة والتى تطالب بحقوقها المتساوية على أنها امرأة " مسترجلة " أو إظهارها فى قالب كاركاتيرى بأنها امرأة معقدة وفاشلة ؛ وهذا ما يثير السخرية والاستخفاف

---

(١) سوزى رشاد ، كلام فى السياسة ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٤ .

(٢) أحمد عبد الحفيظ ، نقابة المحامين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ممن حولها ([1]) مما قد يجعلها لا تقدم على الترشيح فى الانتخابات النقابية ، بالإضافة إلى عدم ثقة المرأة فى قدراتها أو قدرة غيرها من النساء لتمثيلها داخل مجلس النقابة.

ومن هذا الهدف يمكن طرح التساؤل الآتى :-

ما العوامل الشخصية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى فى النقابات المهنية؟

٧- التعرف على العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي بالنقابات المهنية :

مثل عدم اهتمام وسائل الإعلام بالتثقيف السياسي للمرأة وتركيزها على برامج الموضة والأزياء والطهي ، بالإضافة على عدم تناول قضية التمكين السياسي للمرأة فى المجالات المختلفة بالصورة المناسبة والتى تتناسب مع حجم تلك المشكلة ، وعدم محاولة تلك الوسائل تغيير الصورة السلبية عن المرأة بتقديمها للنماذج المشرفة للمرأة سواء فى الماضي أو الحاضر.

ومن هذا الهدف يمكن طرح التساؤل الآتي :

ما العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي بالنقابات المهنية ؟

٨- التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل دور المرأة ومشاركتها فى العمل النقابى بالنقابات المهنية .

وذلك فى ضوء ما سبق ذكره من معوقات قد تؤدى إلى إحجام أو عزوف أو تقليص مشاركة المرأة فى النقابات المهنية تحاول هذه الدراسة الوصول إلى تصور مقترح لتفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى بالنقابات المهنية – وذلك فى ضوء نتائج الدراسة الميدانية – من خلال رؤية العضوات من المحاميات بنقابة المحامين بالبحيرة ، ورؤية الخبراء الذين سوف يتم الاستعانة بهم .

ومن هذا الهدف يمكن طرح التساؤل الآتى :-

ما التصور المقترح لتفعيل دور المرأة ومشاركتها فى العمل النقابى بالنقابات المهنية ؟

رابعاً : مفاهيم الدراسة :-

١- مفهوم النقابات المهنية The professional syndicates :

تناولت كتابات عديدة مفهوم النقابات وعلى الرغم من ذلك لا يوجد تعريف يحدد معناها على وجه الدقة،فيشير " زيدان عبد الباقى " إلى أن النقابة هى " منظمة اجتماعية توفر الأمان

([1]) سوزى رشاد ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لأعضائها من كل مخاوف الحياة ، كما توفر لهم الفرص لتنمية قواهم وقدراتهم واستعداداتهم ومهاراتهم وأفكارهم وأوضاعهم الاجتماعية " (١) .

كما تعرف النقابة وفقاً " لموسوعة العلوم الاجتماعية " لكل من Adam kuper and Jassica kuper على أنها " تنظيم متنوع يعمل على تحقيق أهداف التنظيمات بصورة تعاونية فى إطار قيمى وأيديولوجي للحد من الصراعات بين أعضاء تلك التنظيمات ، كما يرتبط العمل النقابى بصورة عامة ومحددة بالجانب القانونى والمالى بغرض صياغة وإدارة العلاقات داخل التنظيمات المختلفة " (٢) .

كما تعرفها " أمانى قنديل " على أنها " تجمعات من الأفراد تنشأ على أساس تطوعى وأحياناً إجبارى ، لكى تضم كل من يعملون فى مهنة واحدة أو تخصص واحد ، ويتمثل الهدف من هذه التنظيمات فى تحقيق مصالح أعضائها " (٣) .

كما يعرفها " على دندراوى " على أنها " جمعية أو إتحاد أو هيئة تمثل مجموع العاملين أو الموظفين فى صناعة أو مهنة ، وتملك القدرة على التعبير عن غاياتها وأمالها ، وتعمل على التصدى للمشكلات التى تواجه أعضائها – الجمعية العمومية – سواء كانت مشكلات مهنية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، كما تعمل فى نفس الوقت على تدعيم المهنة بالشكل الذى يترتب عليه رفع مستوى الممارسة للعمل أو المهنة " (٤) .

ويعرفها " محمد خالد " بأنها " تنظيم شعبى تدور مهمته حول رعاية مصالح أعضائها ، والدفاع عن حقوقهم وتنمية مهاراتهم وقدراتهم ذهنياً ، ومهنياً ، وثقافياً ، وتأمينهم مادياً ، واجتماعياً " (٥) .

وحددتها " الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية والسلوكية " على أنها " علاقات محددة بين التنظيمات والروابط المختلفة والتى تتم من خلال التنسيق فى إطار سياسات الحكومة ، بغرض

---

(١) زيدان عبد الباقى ، علم الاجتماع المهنى ، المكتب العربى للمعارف ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢١٠ .

(2) Adam Kuper and Jassica kuper ; the social science Encyclopedia , Routledge & Kegan paul , London , 1985 , pp. 139 – 140 .

(٣) أمانى قنديل ، النقابات المهنية ، المكتب العربى للمعارف ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٤٠٣ .

(٤) على عباس دندراوى ، دراسة تقويمية لمدى تحقيق نقابة المهن الاجتماعية بالفيوم لأهدافها المهنية ، فى " مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية " ، العدد الثالث ، دار النشر بجامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٨٧ .

(٥) محمد خالد ، المسار العمالى والقرن الواحد والعشرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٢٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديد أدوار القيادات ، والتى تحقق مصالح الأعضاء وتعزز درجة الانتماء بصورة تعاونية لتلك التنظيمات " (١) .

ويشير " خالد على عمر " إلى أن النقابات هى " جماعات تعمل على تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، ورفع مستوى الكفاءة ودعم السلوك الاشتراكى بين أعضائها وحماية أموالها وهى ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وتعمل على الدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها " (٢) .

كما يشير " خالد على عمر " فى تعريف آخر للنقابات بأنها " مجموعات من الأفراد ينشأ بينهم إتحاد على أساس تطوعى وأحياناً على أساس إجبارى لكى يضم من يعملون فى مهنة واحدة أو تخصص واحد ، ويتمثل الهدف من هذا النوع من الإتحادات (التنظيمات) فى تحقيق مصالح أعضائها ، وتتنوع هذه المصالح وتدور حول : رفع مستوى المهنة ، حماية مصالح الأعضاء والدفاع عنها ، توفير ميثاق شرف أخلاقى ، ربط أعضاء النقابة الواحدة برباط الزمالة " (٣) .

كما تم تعريفها فى " إحصاء الخدمات الاجتماعية " على أنها " تنظيم اجتماعي يهدف إلى رفع مستوى المهن والعلوم المختلفة ، وإلى تنشيط البحوث العلمية وتشجيع القائمين بها ، كما تسعى – النقابات المهنية – إلى حماية مصالح أعضائها وتنمية روح التعاون بينهم " (٤) .

كما يعرفها " محمود مرتضى " بأنها " تجمعات من الأفراد تنشأ على أساس طوعى أو إجبارى وتهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها والتأثير فى العملية السياسية ، كما تقوم بدور أساسى بين الأطراف صانعة القرار أو النخبة السياسية الحاكمة والمواطنين باعتبارها تعبر عن جانب القوى الاجتماعية والاقتصادية سواء من حيث وزنها أو مطالبها " (٥) .

ويشير " أحمد القرعى " إلى أن مفهوم النقابة المهنية المجرد هو " تجمع تنظيمى فى إطار القانون لرعاية مصالح المهنة وحماية تلك المصالح ، كما أن أعضاء تلك النقابة لا يعملون فى

---

(1) Neil J.Smelser , International Encyclopedia of the socials Behavioral sciences , Elsevier , New York , 2001 , pp. 2812 – 2815 .

(٢) خالد على عمر ، الحرية النقابية بين الأطر التشريعية ومبادى المحكمة الدستورية والممارسة العملية ، مركز هشام مبارك للقانون ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٤ .

(٣) خالد على عمر ، النقابات المهنية محاولة للفهم ، مركز هشام مبارك للقانون ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٦ .

(٤) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، إحصاء الخدمات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ح .

(٥) محمود مرتضى ، مشاركة المرأة المصرية فى النقابات الواقع والعوامل المؤثرة ، فى " المرأة والعمل النقابى " ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ٦٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية الإنتاج المادى بل يؤدون خدمات معنوية ، كما أن لها سلطات أوسع من سلطات نقابة العمال " (١) .

ويحدد الباحث تعريفاً إجرائياً فى إطار الدراسة الراهنة على أن النقابة المهنية – نظرياً – هى :-

" تنظيم اجتماعى يقوم على أساس إجبارى بين مجموعة من الأفراد يعملون فى مهنة واحدة ويشترط فى هؤلاء الأفراد الحصول على مؤهل دراسى يتفق وتلك المهنة ، وذلك بهدف رفع مستوى المهنة وحمايتها من الدخلاء ، وكذلك رعاية مصالح الأعضاء والدفاع عنهم ، وتقديم الدعم اللازم لهم سواء كان دعماً معنوياً مثل الوقوف بجانبهم فى الأزمات والمشكلات التى تعترض طريقهم من جراء ممارسة عملهم المهنى ، أو تقديم الدعم المادى مثل المساعدات الاقتصادية للأعضاء غير القادرين والمرضى وتوفير نظام المعاشات للعضو أو لورثته فى حالة الوفاة " .

٢- مفهوم المشاركة السياسية : Political participation

هناك العديد من التعريفات للمشاركة السياسية ، فيعرفها " معجم العلوم الاجتماعية " على أنها " اشتراك المواطن فى مناقشة الأمور العامة بطريقة مباشرة أو عن طريق اختيار من يمثله فى المجالس النيابية " (٢) .

كما يعرفها " Samuel Huntington " بأنها " مشاركة عدد كبير من المواطنين فى وضع القرارات التى تؤثر على مصيرهم فى الحاضر أو فى المستقبل مما يجعل المواطنين راضيين عن القرارات السياسية ومستعدين لتحمل نتائج تلك القرارات " (٣) .

ويعرفها " عبد الهادى الجوهرى " باعتبارها " تلك الأنشطة الإدارية التى يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع فى اختيار حكامه وفى صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ، أى أنها تعنى استمرار الفرد فى مختلف مستويات العمل والنظام السياسى " (٤) .

---

(١) أحمد يوسف القرعى ، الحركة النقابية الأفريقية فى عالم متغير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ص ١٣ – ١٤ .

(٢) إبراهيم مدكور ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٤٥٤ .

(٣) Samuel Huntington , Poitical Participation in developing countries , Harvard university , 1976 , p. 7 .

(٤) عبد الهادى الجوهرى ، أصول علم الاجتماع ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٤٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تعرف " سوزى رشاد " المشاركة السياسية بأنها " عملية سلوكية يقوم الأفراد من خلالها بممارسة عمل معين بهدف سياسي سواء فى تقلد مناصب سياسية ، أو المشاركة فى اختيار الممثلين ، أو على مستوى مناقشة قضية عامة والعمل على إيصال الصوت للمسئولين وتتوقف مشاركة الفرد سياسياً على نوعية القضايا المثارة والأحداث القائمة واستعداده الشخصى للمشاركة " (١) .

ويعرفها " غريب سيد أحمد بأنها العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك ، وكذلك وضع أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف ، وهى تشمل إما النشاطات السياسية المباشرة مثل تقلد منصب سياسي أو عضوية حزب معين ، أو الترشيح فى الانتخابات ، أو مناقشة أمور عامة ، أو تشمل النشاطات السياسية غير المباشرة مثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة أو العضوية فى هيئات طوعية " (٢) .

كما تعرفها " إلهام عبد الحميد " على أنها " تلك الأنشطة الإدارية التى يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع فى اختيار حكامه ، وفى صياغة السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ، أى أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسي ، وقد تتخذ المشاركة السياسية مستويات مختلفة تبدأ بالسعى إلى تقلد منصب سياسى وتنتهى بمجرد الاهتمام العام بالسياسة أو التصويت فى الانتخابات " (٣) .

بينما يوضح " عبد الباسط عبد المعطى واعتماد علام " مفهوم المشاركة من خلال التمييز بين المشاركة السياسية بمفهومها الواسع والضيق ، فيشيرا إلى أن " المشاركة بمفهومها الواسع تتسع لتشمل كافة القرارات داخل الأسرة والنقابات والأحزاب السياسية ، فى حين يتجه المفهوم الضيق – المقيد – إلى تناولها فى ضوء المشاركة فى صنع القرار السياسي حيث المشاركة فى صنع القرارات المرتبطة بالسياسات ، أو التى تؤثر فيها من خلال المؤسسات التى تصدر تلك القرارات بشكل مباشر " (٤) .

---

(١) سوزى رشاد ، مرجع سابق ، ص١٣ .

(٢) غريب سيد أحمد ، علم الاجتماع الريفى ، المكتب العلمى للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص ٣١٧ .

(٣) إلهام عبد الحميد ، المرأة بين التمييز والمشاركة ، مركز المحروسة للبحوث والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٤١ .

(٤) عبد الباسط عبد المعطى ، اعتماد علام ، العولمة وقضايا المرأة والعمل ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفق " عبد الله عبد الرحمن والسيد شحاتة " على أن المشاركة السياسية هـى " عمليـة تطوعية أو رسمية ، تعبر عن اتجـاه عـام رشـيد ، وتتضـمن سـلوكاً منظمـاً مشـروعاً ومتواصلاً ، وتعكس وعياً وإدراكاً مستنيرين بأبعاد الدور الشعبى فى مجال العمل السياسي مثل اختيار الحكام والقيادات السياسية على كافة المستويات أو بمعاونتهم فى توجيـه وإدارة حركـة العمل السياسي" .

كما أشارا أيضاً فى تعريف أخر للمشاركة السياسية بأنها " العملية التى من خلالها يلعـب الأفراد دوراً إيجابياً فى الحياة السياسية داخل المجتمع ، وهى سلوك تطوعى مكتسـب يتعلمـه الفرد خلال حياته ، وتـتم هـذه العمليـة إمـا بطريقـة مباشـرة كالمسـاهمة فـى اختيـار الحكام ، والقيادات السياسية على كافة المستويات وتقلد مناصب سياسية والمساهمة فـى صـنع القرار السياسي ، أو بطريقة غير مباشرة كالمعرفة والوقوف على المسائل العامـة والانتسـاب بالعضوية فى بعض الهيئات التطوعية " (١) .

كما تعرفها " فرخندة حسن " بمدى القدرة والمحاولة فى " التأثير فـى صـنع السياسـات العامة للدولة وذلك من خلال العضوية للأحزاب السياسية والنقابات أو الاشتراك فى الانتخابات سواء بالترشيح أو التصويت " (٢) .

وتعرف " ولاء البحيرى " المشاركة السياسية " بأنها تتضمن إسهام الأفـراد فـى الحيـاة السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية لمجتمعهم ، وهى تمثـل العصـب الحيـوى للممارسـة الديمقراطية وقوامها الأساسى ، وهى التعبير العملى الصريح لسـيادة قـيم الحريـة والعدالـة والمساواة فى أى مجتمع ، وقد تأخذ المشاركة السياسية شكل واسع كالمشـاركة فـى مجـالات الحياة ، وقد تأخذ شكل ضيق حيث تقتصر على التصويت فى الانتخابات " (٣) .

وتشير " نادية حليم " إلى أن المشاركة السياسية هى " كل المساهمات والاهتمامات بالعمل العام ، وتشمل المجالس النيابية والمحلية ، والمشـاركة فـى الأنديـة الرياضـية والإتحـادات

---

(١) عبد الله عبد الرحمن ، السيد شحاتة السيد ، علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعيـة ، الإسـكندرية ٢٠٠٥ ، ص ٢٨٢ .

(٢) فرخندة حسن ، إستراتيجية دعم المشاركة السياسية للمرأة ، المجلس القـومى للمـرأة ، القـاهرة ، ٢٠٠٥ ص٣ .

(٣) ولاء محمد إبراهيم البحيرى ، المشاركة السياسية للمرأة المصرية بين الواقع والمأمول ، ورقة بحث لأفضل الدراسات والبحوث فى مجال قضايا المرأة والنوع الاجتماعى ، المجلس القـومى للمـرأة القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأحزاب والنقابات ، والجمعيات الأهلية ، وأيضاً المشاركة فى كل مواقع صنع القرار فى الأسرة والمجتمع على السواء " (١) .

ومما سبق فإن هذه الدراسة سوف تأخذ بالمفهوم الإجرائي للمشاركة السياسية على أنها:-

" تلك الجهود التطوعية التى تبذل من جانب المرأة فى النقابات المهنية ، وتتراوح تلك الجهود بين سعى المرأة إلى تقلد منصب بمجلس النقابة إلى مجرد اهتمام المرأة العادى بالعمل النقابى ، وذلك من أجل تحقيق إما أهداف خاصة مثل تحقيق المرأة لكيانها ونيل حقوقها بالمشاركة فى النقابات ، أو أهداف عامة مثل : المساهمة فى صنع القرارات التى تصنع السياسات داخل النقابة المهنية التى تنتمى إليها ، من أجل تحقيق التعاون بين أعضاء النقابة وقيادتها من أجل رفعة مستوى المهنة ، سواء على مستوى النقابة العامة أو النقابات الفرعية " .

خامساً : الدراسات السابقة :

باستعراض الباحث للدراسات السابقة وجد تنوعاً وتعدداً فى الدراسات التى تناولت المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، إلا إنه لوحظ أن معظم تلك الدراسات قد تركزت منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن حيث أتيحت فى تلك الفترة للمرأة مساحة من المشاركة الفعلية فى مختلف النواحى ، ولما كان من الصعب إيجاد أساس تصنيفى يضم هذه الدراسات على تعدد موضوعاتها وأهدافها ، لذلك يرى الباحث تقسيم تلك الدراسات السابقة إلى ما يلى : -

- **دراسات تناولت البعد التاريخى للمشاركة السياسية للمرأة .**
- **دراسات تناولت أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة .**
- **دراسات تناولت أثر وسائل الإعلام على المشاركة السياسية للمرأة .**
- **دراسات تناولت موقف الإسلام من المشاركة السياسية للمرأة .**
- **دراسات تناولت التشريعات والقوانين وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة .**
- **دراسات تناولت معوقات المشاركة السياسية للمرأة .**

*** تعليق على الدراسات السابقة .**

---

(١) نادية حليم سليمان ، المحددات الثقافية والاجتماعية لمشاركة المرأة فى مواقع العمل العام ، ورقة بحث غير منشورة ، ص٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

■ **دراسات تناولت البعد التاريخى للمشاركة السياسية :**

١- **دراسة " سعيد محمد نصر " : بعنوان " اتجاهات المرأة المصرية نحو ممارسة العمل السياسي والاجتماعى "** (١) .

تهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات المرأة نحو العمل السياسي والاجتماعى وخاصة بعد إعطائها حق الانتخاب وحق العمل السياسي وذلك فى الفترة منذ ثورة ١٩١٩ وحتى جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ والتعرف على وضع المرأة فى المجتمع المصرى خلال تلك الفترة .

وقد استخدم الباحث المنهج التاريخى فى تتبع تطور العمل السياسى فى مصر منذ ١٩١٩ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج المقارن .

كما استعان الباحث بدليل المقابلة كأحد أدوات جمع البيانات لعينة الدراسة ، والتى تكونت من مجموعتين مجموعة من الإناث ومجموعة من الذكور ، وانقسمت مجموعة الإناث إلى مجموعتين أحداهما تكونت من (٨١) سيدة ممن مارسن العمل السياسى ، والأخرى عددها (٨٤) ممن لم تمارسن هذا العمل ، أما مجموعة الرجال انقسمت أيضاً إلى مجموعتين الأولى عددها (٥٠) رجلاً ممن مارسوا العمل السياسى والمجموعة الثانية عددها (٥٤) رجلاً ممن لم يمارسوا العمل السياسى .

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) لم تختلف نظرة الرجل للعمل السياسي والاجتماعى عن نظرة المرأة من حيث أنه واجب وطنى .

(ب) إن تعليم المرأة أكسبها وعياً سياسياً يتراوح ما بين إبداء الرأى فيما تتعرض له الدولة من أحداث إلى المشاركة فى الانتخابات والانضمام إلى الأحزاب السياسية .

(ج) إن الرجال ينظرون إلى المرأة التى تعمل فى العمل السياسي على أنها امرأة مسترجلة، فاشلة فى حياتها الأسرية والاجتماعية .

---

(١) سعيد محمد محمد نصر ، اتجاهات المرأة المصرية نحو ممارسة العمل السياسي الاجتماعى ، فى الفترة من ١٩١٩ وحتى ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه " غير منشورة " ، كلية البنات ، قسم علم النفس جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- دراسة " عزة وهبى " بعنوان " المرأة المصرية والأجهزة التشريعية " (١) .

تهدف الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين نسبة تمثيل المرأة فى مجلس الشعب وبين درجة فاعليتها داخل المجلس ، حيث أن زيادة نسبة تمثيل المرأة فى المجالس التشريعية على نحو تحكمى لا تقضى بالضرورة إلى زيادة مماثلة فى فاعليتها داخل هذه المجالس .

وقد استخدمت الباحثة المنهج المقارن وذلك بغرض تحليل الأداء فى مجلس الشعب المصرى فى الفترة (١٩٧٦ – ١٩٩٩) ، وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) لا يمكن القول بوجود ارتباط بين عدد العضوات فى مجلس الشعب وبين عدد القضايا التى يثرنها داخل المجلس .

(ب) إن الحالات التى حدثت فيها زيادة فى بعض القضايا المثارة من قبل المرأة لم تكن هذه الزيادة تتناسب مع تزايد حجم العضوية .

(ج) إتضح أن تمثيل المرأة فى مجلس الشعب ليست قضية عددية بالأساس (أى زيادة عدد العضوات) بل هى قضية نوعية (تتعلق بحسن اختيار العناصر النسائية القادرة على التعبير عن قضايا مجتمعها) .

٣- دراسة " نهى أمجد نافع " بعنوان " المشاركة السياسية للمرأة فى مصر " (٢) .

تهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حجم المشاركة السياسية للمرأة فى مصر فى الفترة ما بين (١٩٨١ – ٢٠٠٢) ، وهل يؤثر اختلاف المرحلة العمرية على حجم المشاركة السياسية للمرأة المصرية ؟ ، وكذلك هل يؤثر مستوى دخل المرأة ومستوى التعليم على حجم المشاركة السياسية للمرأة المصرية ؟ ، وهل يوجد اختلاف فى حجم المشاركة السياسية للمرأة فى الأماكن الحضرية عنها فى الأماكن الريفية ؟ ، وفى المجتمعات الراقية عن المجتمعات فى الأماكن الشعبية ؟.

وقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخى والمقارن ، كما استخدمت صحيفة الاستبيان ودليل المقابلة المتعمقة كأدوات لجمع البيانات ، كما استخدمت عينة قوامها (٢٥٠) امرأة من

---

(١) عزة وهبى ، المرأة المصرية والأجهزة التشريعية ، محاولة لقياس العلاقة بين تمثيل المرأة ودرجة فاعليتها فى مجلس الشعب ، ندوة المرأة المصرية والعمل العام – تحرير علا أبو زيد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠.

(٢) نهى محمد أمجد نافع ، المشاركة السياسية للمرأة فى مصر فى الفترة ما بين (١٩٨١ – ٢٠٠٢) ، رسالة دكتوراه " غير منشورة " ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم البحوث والدراسات السياسية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشتغلات وغير المشتغلات من فئات ومستويات اجتماعية متباينة وتراوح العمر بينهن من (١٨) إلى (٧٤) سنة .

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) تدنى مستويات المشاركة السياسية للمرأة فى مصر خلال الفترة الأخيرة ، وإن كانت المرأة المصرية قد حققت فى السنوات الأخيرة بعض النجاحات ، إلا أن الصورة العامة مازالت أقل من مستوى الطموحات سواء فى نسبة تمثيلها فى المجالس التشريعية أو الأحزاب والنقابات العمالية والمهنية ، ثم السلطة التنفيذية والوظائف القيادية كرئيس جامعة .

(ب) كما وجدت الباحثة علاقة قوية بين المستوى التعليمى للمرأة واهتمامها بمتابعة الأخبار السياسية ، أو انضمامها إلى إحدى الجمعيات .

(ج) كما وجدت الباحثة أيضاً وجود ارتباط قوى بين متوسط دخل المرأة واهتمامها بمتابعة الأخبار السياسية ، فكلما زاد مستوى الدخل للمرأة زاد اهتمامها بمتابعة الأخبار السياسية .

٤- دراسة "منى مصطفى عبد الرؤوف " بعنوان " دور المرأة فى الحياة السياسية المصرية " (١) .

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع دور المرأة المصرية فى الحياة السياسية ككل وذلك بملاحظة النشاطات السياسية للمرأة فى المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية على السواء فى الفترة من ١٩٧١ وحتى عام ٢٠٠١ ، وهى الفترة التى شهدت تزايد الاهتمام بدور المرأة فى المشاركة السياسية .

ولقد تم تحديد منهج البحث فى ضوء طبيعة موضوع البحث وهدفه ، فطالما أن الموضوع هو دراسة الحالة لدور المرأة المصرية فى الحياة السياسية فى مصر ، فقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخى بالإضافة إلى المنهج الاستقرائى، كما تم الاستعانة بالملاحظة كأداة لجمع البيانات ، وكذلك الإطلاع على الوثائق المتاحة .

---

(١) منى مصطفى عبد الرؤوف ، دور المرأة فى الحياة السياسية المصرية " ١٩٧١ – ٢٠٠١ " ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

(أ) إن الحداثة النسبية للتجربة الديمقراطية المصرية قد حالت دون تفعيل دور المرأة فى الحياة السياسية .

(ب) هناك مجموعة من المعوقات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والقانونية قد أدت أيضا إلى عدم تفعيل دور المرأة فى الحياة السياسية .

(ج) إن دور المرأة فى الحياة السياسية المصرية فى الفترة من ١٩٧١ وحتى عام ٢٠٠١ قد اتسم بالمحدودية وانخفاض مستوى الفاعلية فى عمومه .

- **دراسات تناولت أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة المصرية .**

١- دراسة " ماجدة أحمد شفيق " بعنوان " أثر الأمية على الثقافة السياسية للمرأة المصرية " (١) .

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة الثقافة السياسية للمرأة فى المجتمع المصرى مع متطلبات التغيير والتنمية ، وكذلك هل يؤثر تفشى الأمية على تدنى الوعى السياسي ولا يشجع المرأة المصرية على المشاركة السياسية ، ويزيد من القيم المعوقة للتقدم ويؤكد على مشاعر الاغتراب السياسي .

ولقد استعانت الباحثة فى هذه الدراسة بالمنهج التجريبى ، وذلك من خلال الاستعانة بمجموعتين أحداهما تجريبية بلغ حجمها (١٥١) مفردة من الإناث ، والأخرى ضابطة وبلغ عددها (١٥١) مفردة من الإناث ، ليبلغ إجمالى حجم العينة (٣٠٢) مفردة من الإناث .

واختيرت العينة من ثلاث أحياء هى حى الزيتون ، ومصر الجديدة ، والمطرية ، كما استخدمت الباحثة فى دراستها الاستبيان بالمقابلة بالإضافة إلى الملاحظة .

---

(١) ماجدة أحمد شفيق ، أثر الأمية السياسية للمرأة المصرية ، دراسة ميدانية للمرأة الحضرية ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) تدنى الوعى السياسي للمرأة الأمية بالمقارنة بالوعى السياسي للمرأة المتعلمة ، فالمرأة الأمية أقل من المرأة المتعلمة علماً بالقضايا والقوانين والنظم الحكومية .

(ب) كما كشفت الدراسة أن المرأة الأمية أقل من المتعلمة إيماناً بالقيم الدافعة للمساواة .

(ج) عدم وجود تأثير قوى بين متغير السن وممارسة النشاط السياسي .

(د) لا يوجد اختلاف ملحوظ بين الأحياء الشعبية والأحياء الراقية فى الممارسة السياسية .

(هـ) تؤثر الحالة الاجتماعية للمرأة على مستوى مشاركتها السياسية ، حيث تنخفض نسبة المشاركة السياسية بين النساء المتزوجات .

٢- **دراسة " نسرين البغدادى " بعنوان " التعليم والتنشئة السياسية فى مصر "** (١) .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على محتوى المناهج التعليمية وهل يخضع هذا المحتوى للتوجهات السياسية للحكومة ، ومدى تأثير النظام السياسي على النظام التعليمى ، ومدى تأثير ذلك على التوجهات السياسية لدى الطالبات والطلاب .

ولقد استعانت الباحثة فى دراستها بالمنهج التاريخى ، وذلك للتعرف على مدى ارتباط النظام السياسي بالنظام التعليمى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، كما استعانت الباحثة بصحيفة استبيان مكونة من ١٠٤ سؤال .

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) خضوع مضمون المناهج الدراسية للتعديل وفقاً لتوجهات النظام السياسي .

(ب) ارتباط المناهج الدراسية بالأيدلوجية الحاكمة خلال الفترات المختلفة .

(ج) قيام النظام التعليمى من خلال المناهج الدراسية بدور المبرر لتوجهات النظام السياسي فى القضايا المختلفة .

---

(١) نسرين إبراهيم البغدادى ، التعليم والتنشئة السياسية فى مصر ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- " دراسة " إيناس غزال " بعنوان " الوعى السياسى لدى المرأة المصرية " (١) .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة المصرية ودورها فى تشكيل وتنمية الوعى السياسى لدى المرأة المصرية ، وكذلك التعرف على العوامل التى تؤدى إلى إحجام المرأة المصرية عن الاهتمام بالأمور السياسية وعزوفها عن المشاركة السياسية ودور العملية التعليمية فى ذلك .

ولقد استعانت الباحثة فى هذه الدراسة بالمنهج الوصفى ، بالإضافة إلى المنهج التاريخى وذلك للتعرف على قضية الوعى السياسي لدى المرأة المصرية من خلال التراث السوسيولوجى كما استعانت بدليل المقابلة كأحد أدوات جمع البيانات وذلك لتقدير مدى الوعى السياسى لدى المرأة المصرية ، كما اعتمدت الباحثة على عينة قوامها (٤٠) امرأة فى الريف والحضر .

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) إن التعليم فى مصر لا يقوم بالدور المنوط فى تدعيم وتشجيع المرأة على المشاركة السياسية .

(ب) عدم رغبة المرأة فى المشاركة فى الأمور السياسية البسيطة مثل استخراج بطاقة انتخابية أو حتى التصويت فى الانتخابات سواء فى الريف أو الحضر .

(ج) عدم رغبة المرأة فى المشاركة فى التنظيمات السياسية كالأحزاب السياسية ، والجمعيات الأهلية ، والنقابات ، وغيرها حيث ترى المرأة عدم وضوح برامج تلك التنظيمات السياسية .

---

(١) إيناس محمد فتحى غزال ، الوعى السياسي لدى المرأة المصرية ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٩٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

■ دراسات تناولت أثر وسائل الإعلام على المشاركة السياسية للمرأة المصرية .

١- دراسة " نادية سالم " بعنوان " تأثير وسائل الإعلام على المشاركة السياسية " (١) .

تهدف الباحثة فى هذه الدراسة إلى التعرف على أثر وسائل الإعلام على المشاركة السياسية لدى المواطن المصرى ، وكذلك الآثار التى تمارسها عملية التنشئة السياسية باعتبارها أحد مقومات التنمية السياسية فى المجتمع المعاصر وبالذات فى المجتمع المصرى الريفى .

ولقد استعانت الباحثة فى هذه الدراسة بالمنهج التجريبى ، وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) هناك علاقة طردية بين التعرض لوسائل الإعلام والمعلومات السياسية للمواطن المصرى الريفى .

(ب) تبين من نتائج الدراسة أن وسائل الإعلام هى عامل غير أساسى فى ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمواطن المصرى الريفى .

(ج) إن تعرض المواطن المصرى الريفى للوسيلة الإعلامية يزيد من رغبته فى المشاركة الفعلية فى الانضمام للأحزاب السياسية المختلفة .

٢- دراسة " ثروت مكى " بعنوان " وسائل الاتصال الجماهيرى والمشاركة السياسية " (٢) .

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر وسائل الاتصال الجماهيرى على المشاركة السياسية فى الدول النامية ، وركزت الدراسة على الفترة من ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٨١ .

ولقد استعان الباحث بالمنهج التحليلى فى دراسة البيانات والمعلومات المتاحة والتأكد من دقتها ، كما استعان الباحث بدراسة الحالة ، هذا بالإضافة إلى جمع البيانات من المصادر الأولية بالإضافة إلى الوثائق والدراسات العربية والأجنبية .

---

(١) نادية حسن سالم ، تأثير وسائل الإعلام على المشاركة السياسية عند المواطن المصرى ، دراسة تجريبية على عينة من الريف ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثانى والثالث ، مايو وسبتمبر ، المجلد السابع عشر ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

(٢) ثروت زكى على مكى ، وسائل الاتصال الجماهيرى والمشاركة السياسية فى الدول النامية ، دراسة حالة للتجربة المصرية ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه " غير منشورة " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) أدت السيطرة على وسائل الإعلام خلال فترة البحث ١٩٥٢ – ١٩٨١ إلى اهتمام وسائل الإعلام بتسليط الضوء على الحكام .

(ب) يتوقف أهمية الدور الذى تؤديه وسائل الاتصال الجماهيرى على طبيعة العلاقة بينها وبين النظام السياسي والاجتماعى ، فالعملية الإعلامية نتاج بناء اقتصادى اجتماعى .

٣- دراسة " ناهد رمزى " بعنوان " أبعاد سلوك المرأة كما تقدمه قصص الصحافة النسائية " ([١]) .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على معالم الصورة المرسومة للمرأة كما تقدمها المادة القصصية فى الصحافة النسائية وذلك لمقارنتها بالوضع الاجتماعى للمرأة ، وقد أجريت هذه الدراسة تحت مظلة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

ولقد استخدمت الباحثة عينة لهذه الدراسة تمثلت فى تحليل مضمون مجلة " حواء " حيث إنها المجلة النسائية الوحيدة التى تصدر فى فترة إجراء البحث ، وقد شمل التحليل ٨٦ قصة وردت خلال سنة كاملة عبر ٥٢ أسبوعاً .

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) إن هناك نغمة سائدة غلبت على كتابات مؤلفى القصة القصيرة التى تناولتها الدراسة بالتحليل تركزت فى أن مكان المرأة هو البيت .

(ب) أن اهتمامات المرأة تنحصر فى حياتها الأسرية أو العاطفية .

(ج) أن خروج المرأة للعمل قد نتج عن عوذ اقتصادى أو فشل فى الحياة الأسرية ولم ينشأ عن إحساس بأهمية العمل أو ضرورته .

(د) لم تتناول تلك القصص على الإطلاق أن عمل المرأة يمثل أهمية وقيمة فى حد ذاته وأنه يؤدى إلى نضج فكرى أو عقلى للمرأة .

([١]) ناهد رمزى ، دراسة بعنوان : أبعاد سلوك المرأة كما تقدمة قصص الصحافة النسائية ، فى " المرأة والإعلام فى عالم متغير " ، طبعة خاصة تصدرها الدار المصرية اللبنانية ضمن مشروع مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- دراسة " ناهد رمزى " بعنوان " مقارنة صورة المرأة وصورة الرجل فى الدراما التلفزيونية " (١) .

تقوم هذه الدراسة على هدفين رئيسين :

١- تحليل مضمون بعض نماذج من الأعمال التى تقدم فى (التليفزيون) بهدف التعرف على الصورة التى تقدم بها المرأة ، وذلك من أجل تطوير تلك الصورة حتى تتلاءم مع الدور الذى يجب أن تؤديه المرأة ، والقضاء على أوجه عدم المساواة بسبب النوع وتمكين المرأة من مقدراتها .

٢- إجراء مقارنة بين صورة المرأة وصورة الرجل كما تقدمها الدراما التليفزيونية للتعرف على الأنماط السلوكية المقبولة لكلا الجنسين والأدوار التى يلعبها كل منهما .

وقد أجريت هذه الدراسة بالتعاون مع إدارة المرأة بهيئة اليونسيف وبتمويل منها ، وذلك لتقديمها إلى المؤتمر الدولى الرابع للمرأة فى بكين ١٩٩٥ .

وقد استعانت الباحثة بأسلوب تحليل المضمون لعملين دراميين اختيرا من المادة المقدمة فى خلال الفترة من بداية شهر نوفمبر ١٩٩٤ حتى نهاية شهر يناير ١٩٩٥ هما " وجوه الحب " و " إلا ابنتى " .

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) صورت المرأة فى صورة من يحتاج إلى سند وعون وإلى الحماية والرعاية التى يوفرها الرجل وصورت الرجل على أنه أكثر قدرة على التصدى للمشكلات وحلها .

(ب) صورت سلوك المرأة على أنه مبنى على المشاعر الوجدانية مفتقداً القدرة على تخطى المواقف الانفعالية ، فى حين صورت سلوك الرجل متسم بالموضوعية الذى يعتمد على المنطق السليم والقدرة على تخطى المواقف الصعبة .

(ج) كذلك صورت المرأة على أن قيمة الزواج والحياة العاطفية ورعاية الأبناء هى القيمة النهائية بالنسبة للمرأة التى لا تدانيها أى قيمة أخرى ، فى حين يحتل العمل قيمة هامشية

---

(١) ناهد رمزى ، دراسة بعنوان : مقارنة بين صورة المرأة وصورة الرجل فى الدراما التلفزيونية ، فى " المرأة والإعلام فى عالم متغير " ، طبعة خاصة تصدرها الدار المصرية اللبنانية ضمن مشروع مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالنسبة لها ، على عكس الرجل الذى يحتل العمل مكانة بارزة فى حياته ، بل إن العمل هو محور الحياة بالنسبة للرجل .

(د) كذلك صورت المرأة كمتخذة للقرارات الهامة فى حياة أسرتها بأنها امرأة فاشلة وينتهى بها الأمر إلى تدمير أسرتها وحياتها الزوجية .

(ه) لابد من استخدام وسائل الإعلام لما لها من قوة فى إحداث التغير لصالح المرأة حتى يتيسر وصول المرأة إلى مواردها من أجل أن يكون لها تأثير حقيقى فى السياسة العامة وفى المواقف الخاصة .

■ **دراسات تناولت موقف الإسلام من المشاركة السياسية للمرأة :**

١- دراسة " محمد أحمد حسنى " بعنوان " المشاركة السياسية بين العصر الإسلامى والعصر الحديث " (١) .

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات أن الإسلام أول من نادى بالمشاركة السياسية وما تقوم عليه من مبادئ المساواة والحرية والعدل قبل أن ينادى بها الغرب وقد اتبع الباحث فى دراسته المنهج التاريخى ، والمنهج المقارن .

وتوصل الباحث فى دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) لم يكن الغرب أول من نادى بالمبادئ التى يقوم عليها النظام الديمقراطى من حرية ، وعدل ومساواة ، بل سبقه الإسلام إلى المناداة بتلك المبادئ .

(ب) أن المشاركة السياسية هى حق وواجب لكل مواطن ، فلكل مواطن – ذكر أو أنثى – الحق فى أن يشارك فى إدارة شئون بلاده ، وأن يكون له دوراً فعالاً فى السياسة الدولية .

٢- دراسة " هبة عزت " بعنوان " المرأة والعمل السياسي رؤية إسلامية " (٢) .

تهدف الباحثة فى هذه الدراسة إلى بناء تصور حول العمل السياسي للمرأة من منظور إسلامى وذلك من خلال محورين هما :- محور الأمة أو الدولة ، والمحور الثانى هو محور الأسرة باعتبار الأسرة تقوم بوظائف سياسية تتحمل المرأة خلالها مسئوليات عديدة .

---

(١) محمد أحمد حسنى ، المشاركة السياسية بين العصر الإسلامى والعصر الحديث ، رسالة دكتوراه " غير منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٨ .

(٢) هبة رؤوف عزت ، المرأة والعمل السياسى " رؤية إسلامية "،رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقوم الدراسة بتحليل الدراسات السابقة فى المجال السياسي ، وتحليل الخطاب الإسلامى ثم استنباط الرؤية الإسلامية ، وإضافة أبعاد جديدة تغيب عن التحليل السائد ، فهى نموذج تجريدى .

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) أن الرؤية الإسلامية لا تعرف تقسيماً للعمل بين الرجل والمرأة فكلاهما مسئول عن حفظ هذا الدين فى شتي المجالات .

(ب) أوضحت الدراسة أن العمل السياسي للمرأة واجباً شرعياً مثل الرجل .

(ج) أوضحت الدراسة تعدد دوائر المشاركة السياسية للمرأة ، فإلى جانب المشاركة السياسية للمرأة فى الدولة هناك دائرة الأسرة التى هى بمثابة النموذج المصغر للدولة .

■ **دراسات تناولت التشريعيات والقوانين وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة.**

١- دراسة " فؤاد دياب " بعنوان " قياس اتجاه الرأى حول منح المرأة حقوقها السياسية " ([1]) .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى منح المرأة حقوقها السياسية متمثلة فى حقها فى الانتخاب وحقها فى الترشيح ، كذلك التعرف على الأسباب التى تؤدى إلى عزوف المرأة عن المشاركة فى الانتخابات سواء بالترشيح أو بالانتخاب ، ورفضها القيد فى جداول الانتخابات ولقد اختيار الباحث عينة من ١٠٠٠ مواطن من محافظة القاهرة ، وتم اختيار العينة من التعداد العام للسكان فى مصر لعام ١٩٤٧ .

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) تميل الإناث إلى تأييد حقوقهن سواء فى الانتخاب أو الترشيح ، وذلك على اعتبار أن المرأة تساوى الرجل فى الاستعدادات والقدرات ، وأن منحها حقوقها السياسية دليل على تقدم الوعى السياسي .

(ب) يميل الرجال إلى تأييد حق المرأة فى الانتخاب ويعارضون حقها فى الترشيح على اعتبار أن المنزل هو المكان الطبيعى لها وأن دورها الأساسي هو تربية الأبناء بالإضافة إلى أنها لا تتساوى مع الرجل فى الإمكانيات والقدرات .

([1]) فؤاد دياب ، قياس إتجاه الرأى العام حول منح المرأة حقوقها السياسية ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- دراسة " محاسن محمد عمر " بعنوان " المشاركة السياسية للمرأة المصرية " (١) .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأوضاع البنائية والتاريخية التى تحيط بدور المرأة المصرية السياسي من خلال ممارستها لحقوقها الانتخابية والسياسية فى مجلس الشعب ، والوقوف على أهم المعوقات التى تحول دون ممارستها لهذا الدور .

ولقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي وذلك من أجل دراسة الظروف التاريخية التى أحاطت بالدور السياسى للمرأة المصرية ، فضلاً عن استخدام المنهج الوصفى .

كما استخدمت الباحثة دليل المقابلة كأحد أدوات جمع البيانات للإجابة على تساؤلات الدراسة .

كما حددت الباحثة المجال البشرى للدراسة من خلال حصر شامل للنساء المرشحات لمجلس الشعب لعام (٢٠٠٠) على مستوى القاهرة الكبرى (القاهرة – القليوبية – الجيزة) وبلغ عددهن (٣٢) مرشحة .

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) من خلال التحليل التاريخى بين مدى فاعلية المرأة وأهمية النهوض بوضعها الاجتماعى والسياسي تبين وجود بعض المعوقات فى مشاركتها حسب العصر والزمان الذى تعيش فيه .

(ب) هناك دور كبير للأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية فى إنجاح الحملة الانتخابية للمرشحات .

(ج) وجود المرأة داخل البرلمان بنسبة ضئيلة جداً بالمقارنة بالرجل ، حيث أنه يوجد عضوتان فائزتان فقط فى تلك الدورة .

---

(١) محاسن محمد عمر ، المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة لأوضاع النساء المرشحات لمجلس الشعب فى إقليم القاهرة الكبرى ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير" غير منشورة " ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

■ **دراسات تناولت معوقات المشاركة السياسية للمرأة .**

١- دراسة " محى سليمان " بعنوان " العوامل البنائية والثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية فى الريف المصرى " (١)

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على طبيعة الوعى السياسي والقانونى فى الريف المصرى والعوامل البنائية المؤثرة فيه .

واختار الباحث عينة قوامها (٣٣) أسرة من الأسر القاطنة فى الريف المصرى من قرية (منية السبع مركز بنها – القليوبية) وتضم هذه الأسر (٨١) مبحوث ومبحوثة ، واستعان الباحث بعدد من المناهج مثل المنهج الوصفى ، والتاريخى ، ودراسة الحالة ، كما استعان الباحث بعدد من الأدوات مثل المقابلة المقترنة باستمارة المقابلة ، والملاحظة بدون المشاركة ، والمقابلات مع الإخباريين .

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) إن ملكية وسائل الإنتاج أو عدم ملكيتها هى المتحكم الرئيسى فى وعى الأفراد بأهمية المشاركة السياسية ، فكلما زادت ملكية وسائل الإنتاج زادت درجة المشاركة السياسية ، وكلما قلت ملكية وسائل الإنتاج قلت درجة المشاركة السياسية .

(ب) يلعب المستوى التعليمى للأفراد دوراً هاماً فى وعى الأفراد بأهمية المشاركة السياسية .

(ج) لا تؤثر الديمقراطية تأثيراً كبيراً فى درجة وعى القرويين بأهمية المشاركة السياسية .

٢- دراسة " سحر حسانى بربرى " بعنوان " المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية" (٢) .

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية ، حيث أن المشاركة السياسية لها مازالت محدودة ، حيث أدت عدد من المعوقات المرتبطة بالثقافة إلى حرمان المرأة من المشاركة فى تنمية المجتمع بصفة عامة والمشاركة السياسية بصفة خاصة .

---

(١) محى شحاتة سليمان ، العوامل البنائية والثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية فى الريف المصرى رسالة ماجستير "غير منشورة" ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ .

(٢) سحر حسانى بربرى عبد الله ، المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة مسحية على عينة من النساء بمنطقة التبين – حلوان ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الآداب جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد تم تطبيق الدراسة على منطقة " التبين " والتى تقع جنوب " حلوان " وهى تابعة لمحافظة القاهرة ، وذلك على عينة قوامها ٤٠٥ سيدة تم اختيارهم وفقاً للحالة التعليمية للنساء بالمنطقة من خلال التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٦ ، كما استخدمت الباحثة عدد من المناهج مثل المنهج الوصفى ، والمنهج التاريخى ، كما استخدمت استمارة الاستبيان كأحد أدوات جمع البيانات .

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

(أ) ضرورة تغيير أساليب التنشئة الاجتماعية ، وذلك بتوعية الآباء بكيفية معاملة الأبناء دون التمييز بينهما على أساس النوع .

(ب) ينبغى غرس قيم المشاركة ومبادئها لدى الإناث وتعريفها بأهمية المشاركة السياسية .

(ج) ضرورة تغيير الصورة السلبية عن المرأة فى وسائل الإعلام .

(د) تجنب تشبيه المرأة المشاركة فى الحياة السياسية على أنها امرأة فاشلة فى بيتها .

٣- دراسة " سهام محمود " بعنوان المشاركة السياسية للمرأة الريفية " (١) .

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على السلوك والاتجاهات والمعارف السياسية لدى المرأة الريفية ، وكذلك التعرف على معوقات السلوك والاتجاهات والمعارف السياسية ، ووصولاً تصور مقترح للتغلب على تلك المعوقات التى تعطل المشاركة السياسية لدى المرأة الريفية .

ولقد تم إجراء الدراسة بقرية (طوخ دلكة – مركز تلا بمحافظة المنوفية) ، ولقد تم إجراء الدراسة على جميع الإناث المقيمات بالقرية واللائى بلغن ثمانية عشر عاماً وأكثر ، وذلك اللائى لهن الحق فى القيد فى كشوف الناخبات بالقرية ، ولقد استعانت الباحثة بالمقابلة الشخصية المقترنة باستمارة المقابلة كأحد أدوات جمع البيانات .

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها :-

١- اتضح من الدراسة أن معوقات المشاركة السياسية للمرأة الريفية من وجهة نظر المبحوثات هى كالتالى :-

عدم وجود بطاقة انتخابية ، وعدم وجود وقت فراغ ، والزحام الشديد باللجان الانتخابية ، والانشغال بالأعمال المنزلية ، وعدم الاهتمام بالعمل السياسي .

---

(١) سهام محمود إبراهيم رزق ، المشاركة السياسية للمرأة الريفية ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الزراعة ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- إتضح من الدراسة أن مقترحات حل معوقات المشاركة السياسية للمرأة الريفية كالتالى :-

(أ) التوعية السياسية للمرأة الريفية .

(ب) العمل على تقليل الزحام باللجان الانتخابية .

(ج) تسهيل استخراج البطاقات الانتخابية .

(د) تصحيح الأسماء بكشوف الانتخابات .

(هـ) زيادة برامج توعية المرأة الريفية بأهمية المشاركة السياسية من خلال وسائل الإعلام .

*** تعليق عام على الدراسات السابقة :-**

على الرغم من تعدد وتنوع الدراسات السابقة والتى تناولت المشاركة السياسية للمرأة فى مصر ، إلا أننا نلاحظ الأتى :-

١- ركزت معظم الدراسات التى تناولت المشاركة السياسية للمرأة المصرية على المشاركة فى المجالس التشريعية – مجلس الشعب – كأحد مستويات المشاركة السياسية سواء بالتصويت أو بالترشيح متجاهلة المشاركة السياسية للمرأة فى النقابات ، سواء العمالية ، أو المهنية على الرغم من أن مشاركة المرأة فى تلك النقابات يعد بعداً هاماً ومستوى لا يمكن تجاهله من مستويات المشاركة السياسية للمرأة ، وبصفة خاصة النقابات المهنية ؛ لما لها من شروط العضوية الإجبارية لأعضائها ، والحجم العددى والتصويتى الكبير للمرأة بها وعلى الرغم من ذلك نجد ضعف تمثيل المرأة فى مجالس بعض النقابات ، وعدم تمثيلها نهائياً فى البعض الأخر من مجالس النقابات الهامة والكبيرة مثل المحامين ، والأطباء ، والمهندسين .

كما أن قليل من الدراسات التى تناولت المشاركة السياسية للمرأة بأبعادها وصورها المختلفة سواء فى مجلسى الشعب ، والشورى ، أو الأحزاب السياسية ، أو النقابات المهنية والعمالية أو الجمعيات الأهلية أو المجالس المحلية نجدها قد تناولت مشاركة المرأة فى النقابات المهنية بصورة عامة وغير مفصلة ، ودون التركيز على مشاركة المرأة فى تلك النقابات ومعوقات تلك المشاركة ، حيث إن مشاركة المرأة فى تلك النقابات ومعوقاتها تختلف نسبياً عن مشاركة المرأة فى مجلسى الشعب والشورى أو الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والمجالس المحلية .

ومن هنا نجد أن هناك اختلافاً فى تناول دراستنا الراهنة لموضوع المشاركة السياسية عن تناول الدراسات السابقة ، ولعل مرجع هذا الاختلاف يتمثل فى أن دراستنا الراهنة تهدف إلى التعرف على تمثيل المرأة فى النقابات المهنية المصرية ودورها فى تلك النقابات ، وبصفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصة نقابة المحامين ، ثم معوقات مشاركة المرأة فى النقابات المهنية ووصولاً إلى تصور مقترح لتفعيل مشاركة المرأة فى تلك النقابات .

٢- كما ركزت الدراسات السابقة والتى تناولت معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية على المعوقات الثقافية من عادات وتقاليد وأعراف وأساليب وطرق التنشئة الاجتماعية والمستوى التعليمي ، دون أن تتناول باقى المعوقات – مع أهميتها التى لا يمكن تجاهلها – مثل المستوى الاقتصادى للمرأة ، والمناخ الذى تتم فيه عملية المشاركة ، والقوانين التى تتم من خلالها عملية المشاركة ، بالإضافة إلى الظروف الأسرية مثل مسئوليتها عن زوج وأبناء ، وبيت تدير شئونه ، بالإضافة إلى التجارب السابقة فى عملية المشاركة والتى قد تكون محبطة – العوامل الشخصية – والتى يمكن أن تلعب دوراً معوقاً لمشاركة المرأة السياسية .

وعليه فإننا نجد أن هناك اختلافاً فى تناول دراستنا الراهنة لمعوقات المشاركة السياسية للمرأة – وخاصة فى النقابات المهنية – حيث سوف يتم تناول جميع المعوقات السابق ذكرها وبيان مدى تأثيرها على مشاركة المرأة فى العمل النقابى على مستوى مجلس النقابة .

٣- شملت عينة الدراسات السابقة النساء المقيمات فى الريف أو الحضر من حيث كونهن متعلمات وغير متعلمات .

ولذلك فإننا نجد أن هناك اختلافاً فى عينة الدراسة الراهنة عن عينات الدراسات السابقة حيث يتم تطبيق الدراسة على نساء جميعهن من المتعلمات والحاصلات على ليسانس الحقوق مما يجعل خصائص عينة الدراسة الراهنة تختلف عن عينة الدراسات السابقة من حيث ارتفاع المستوى التعليمى ، وبالتالى زيادة الوعى السياسي بأهمية المشاركة فى العمل النقابى كأحد صور المشاركة السياسية للمرأة .

سادساً : المداخل النظرية للدراسة :

تقوم الدراسة الراهنة على مداخل نظرية متعددة وقد راعى الباحث اختيار أنسب المداخل التى تتوافق مع موضوع وهدف الدراسة كالتالى :

(١) النظرية البنائية الوظيفية :-

تقوم النظرية البنائية الوظيفية على عدد من المقولات أو الأفكار الأساسية التى تنطلق منها تحليلات أنصار هذه النظرية ، وتعتبر مقولة النسق الاجتماعى Social system من المقولات الأساسية للنظرية البنائية الوظيفية ، وهذا ما ظهر بوضوح فى تحليلات رائد علم الاجتماع الأمريكى " تالكوت بارسونز " حيث جعل هذه المقولة – النسق الاجتماعى – الإطار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفكرى العام الذى تقوم عليه نظرية الأنساق الاجتماعية Social systems theory والتى تعتبر إحدى النظريات الهامة للنظرية البنائية الوظيفية المعاصرة ، وتشير هذه النظرية إلى أن المجتمع ما هو إلا بناء أو نظام اجتماعى يتكون من مجموعة من الأنساق الاجتماعية المتبادلة وظيفياً مثل النسق الاجتماعى ، والسياسي ، والاقتصادى ، والعائلى وغيرها من الأنساق الأخرى التى تؤثر فى عملية استقرار مكونات البناء الاجتماعى أو المجتمع ككل (١) .

كما يوضح " شيستر برنارد " Chester Barnard وجود النسق التعاونى CO-operative –system وذلك من خلال التعاون بين الأفراد ، فكل نظام أو نسق يكون عنصراً تابعاً للأنساق الكبرى التى يعتبر جزءاً منها ، بالإضافة إلى أن كل نسق من هذه الأنساق الفرعية يتضمن بدوره نسقا تعاونياً داخلياً (٢) .

كما ارتبط مفهوم " الوظيفية " بإسهامات الوظيفيون ، وطبقاً لرأى الوظيفية فإن المجتمع يعتبر كنسق متداخل الأجزاء أو العناصر أو الأنساق الفرعية ، والذى عن طريقة لا يمكن فهم أى جزء أو نسق فرعى دون معرفة علاقته بالكل ، فعندما يحدث أى تغير فى أجزاء أو مكونات الأنساق الفرعية سوف يؤدى بالضرورة إلى حدوث تغيرات فى بقية الأجزاء والعناصر المكونة للنسق العام أو الكلى (٣) .

ومما سبق فالنسق الاجتماعى عبارة عن مجموعة فاعليين أو أكثر يحتل كل منهم مركزاً أو مكانة اجتماعية متمايزة عن الآخرين ، ويؤدى دوراً متمايزاً ، فهو عبارة عن نمط منظم يحكم العلاقات بين الأفراد وينظم حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض (٤) .

وتعتبر المرأة أحد عناصر النسق الاجتماعى الهامة ، ومن المفترض أن تكون كل تفاعلاتها إيجابية ، أما إذا حدث خلل فى علاقاتها بالنسق فهذا بالتالى يؤدى إلى دور ضار به وباستقراره ، وكذلك إذا كانت أحد تفاعلاتها مع المجتمع هو العمل والمشاركة فيه ، فإن إهمال

---

(١) عبد الله عبد الرحمن ، النظرية فى علم الاجتماع ، النظرية السوسيولوجية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٣- ١٤ .

(٢) عبد الله عبد الرحمن ، علم اجتماع التنظيم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٣٣٧ .

(٣) عبد الله عبد الرحمن ، النظرية فى علم الاجتماع ، النظرية السوسيولوجية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص١٦ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك سوف يؤدى إلى خلل فى المجتمع بشكل عام فتعطيل هذه الطاقة ليس إهداراً لها فقط ، بل هو تحميل عبء جديد على المجتمع مما يؤدى إلى خلل دائم ودوران فى دائرة مفرغة (١) .

ويمكن تصنيف معوقات المشاركة السياسية بالنظر إلى الإطار البارسونزى كما يلى (٢):

١- معوقات بنائية تنطلق من الأنساق الأساسية : نسق الثقافة والقيم ، النسق الاجتماعى ، النسق السياسي ، النسق الاقتصادى ، نسق الشخصية ، النسق الطبقى .

١- معوقات تتعلق بالجوانب الدينامية : خاصة بالتكيف ، والتكامل ، تحقيق الهدف ، وتدعيم النمط .

٢- علاقة النسق الفرعى بالنسق الرئيسى ويقصد بالنسق الفرعى هنا النسق السياسي وعلاقته بالنسق الرئيسي .

ويعتبر " إميل دوركايم " من أول السوسيولوجيين الأكاديميين ، ومن أبرز علماء الاجتماع الذين كانت لهم إسهامات عديدة فى علم الاجتماع وكذلك بالنسبة لاتجاه البنائية الوظيفية ، ويشير " دوركايم " إلى أن المشاركة الفعالة هى التى تكون بين الرجل والمرأة على قدم المساواة وتقسيم العمل بينهم يسير بالمجتمع إلى حالة من التقدم والتطور حيث يتيح الفرصة لجميع أفراد المجتمع إلى تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية والتفاعل بينهم .

كما ركز " دوركايم " على أهمية دور التربية والأخلاق فى إقناع أفراد المجتمع بتقبل أوضاعهم أى إقناعهم بأنه ليس من حقهم أن يحصلوا على أكثر مما قسم لهم ، لذلك يجب أن يقنعوا بنصيبهم فى الحياة ، ولكى تتحقق هذه العملية كان لابد من وجود سلطة عليا تقوم بهذا الدور فنادى " دوركايم " بضرورة وضع أو فرض القوانين التى تلزم أفراد المجتمع بتقبل أوضاعهم الراهنة (٣) .

ويختلف الباحث مع " دوركايم " فى تلك النظرة للمجتمع باستمرار الأوضاع السائدة فى المجتمع على حالها دون تغيير وبصفة خاصة بالنسبة للمرأة وحقها فى المشاركة فى المجتمع بصفة عامة ، والمشاركة السياسية بصفة خاصة ، حيث إن التسليم بالأوضاع الراهنة فيه كثير من الظلم بالنسبة للمرأة ، والتسليم بالطابع الذكورى للمجتمع ، ولذلك فإن المجتمع يجب أن

---

(١) عماد الدين حسن وآخرون ، مشكلات المرأة العاملة ، مطابع الجامعة العمالية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٠.

(٢) سحر حسانى بربرى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٧ .

(٣) عماد الدين حسن وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠ – ٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتغير فى طريق تدعيم المرأة ونيلها لحقوقها باعتبارها نصف المجتمع وعنصراً هاماً لا يمكن إغفاله أو تجاهله .

ولقد أشار " بارسونز " فى كتابة النسق الاجتماعى Social system إلى مجموعة من المتطلبات الوظيفية التى يستلزم وجودها فى علاقة الأنساق الفرعية بالنسق الأكبر (المجتمع) والتى من خلاله يقوم النسق الاجتماعى بدوره بصورة عامة وهى أربعة مستلزمات (١) :-

١- التكيف Adaption حيث يتطلب النسق التكيف مع البيئة التى تحيط به وأن يقوم أيضاً بتأمين مجموعة من الوسائل المادية والمعنوية الضرورية لحياة أعضاء النسق .

٢- تحقيق الهدف Goal Attainment يهدف هذا المتطلب الوظيفى تحديد الأولويات أو الضروريات اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع أو النسق .

٣- التكامل Integration ويقصد بهذا المتطلب الوظيفى أن مكونات النسق سواء كانوا أفراداً أو جماعاتٍ أو أنساقٍ فرعيةٍ لابد وأن تتكامل من أجل تحقيق الأهداف العامة وإنجاز الوظائف التى تمنح إلى كل منهم باعتبارهم جزء من النسق الاجتماعى العام .

٤- المحافظة على النمط وإدارة التوتر Pattern Maintenance & Management حرص " بارسونز " على التأكيد المستمر على وجود متطلب هام وهو المحافظة على النمط وذلك عن طريق طرح عدد من الخصائص والسمات العامة والتى تتمثل فى المهارات اللازمة ، والتخصص ، والحوافز المادية والمعنوية ، والسمات الشخصية للقيادات والأعضاء وتؤدى هذه الخصائص إلى تحقيق الدور الوظيفى الذى سعى لتحقيقه جميع أفراد النسق .

كما أشار " بارسونز " إلى عملية اتخاذ القرارات كعملية تنظيمية هامة ، ويمكن تحديد عملية اتخاذ القرارات فى صورة أنواعها الثلاثة والتى تعتبر عمليات تنظيمية وظيفية هامة وهى (٢) : -

١- العملية الأولى : وهى سياسة القرارات ، وهذه العملية يتركز حولها وضع السياسة التنظيمية والأهداف .

٢- العملية الثانية : القرارات المحددة ، حيث تتخذ القرارات من قبل مفوضى السلطة سواء كانوا قادة أو مديرين .

---

(١) عبد الله عبد الرحمن ، النظرية فى علم الاجتماع ، النظرية السوسيولوجية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ - ١٩ .

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن ، علم إجتماع التنظيم ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- العملية الثالثة : تنسيق القرارات وهذه العملية تكون مكملة للعمليتين السابقتين ولتحقيق التكامل والاستقرار للتنظيم فى ضوء أنساق التعاون الداخلية .

ووفقاً للنظرية البنائية الوظيفية وارتباطها بنظرية النسق يرى الباحث أن هناك مفاهيماً ترتبط بالدراسة الراهنة ، فالدراسة الراهنة اتخذت من النقابات المهنية مجال مكانى للتطبيق ، وبالربط بين النقابات المهنية والمفاهيم الخاصة بالنظرية نجد ما يلى :-

١- النقابات المهنية يمكن اعتبارها نسق فرعى من النسق الكلى وهو النظام السياسي وتتطلب تحقيق أهداف ، وبتحقيق الأهداف الفرعية يتحقق الهدف الكلى ، ولذا فهدف النقابة المهنية التى تبغى تحقيقه هو الدفاع عن مصالح الأعضاء ، وحماية المهنة من الدخلاء ، وتقديم المساعدات للأعضاء سواء كانت مادية أو معنوية .

٢- يتطلب أيضاً إيجاد نوع من التكيف بين النقابات المهنية والبيئة التى تعمل من خلالها أو تقوم بتقديم خدمات لها ولأعضائها .

٣- يستلزم أيضاً لتحقيق هدف النقابات المهنية أن يكون هناك تفاعل بين الأعضاء فى النقابة لتحقيق الأهداف التى تقوم النقابة على تحقيقها وذلك من خلال التكامل فى الأدوار التى يقوم بها الأعضاء رجل وامرأة الذى بدوره يؤدى إلى استمرار وبقاء النقابات المهنية .

٤- ووفقاً لنظرية النسق فالنقابات المهنية لها مدخلاتها وتقوم ببعض العمليات التحويلية وصولاً إلى مخرجات .

(أ) النقابات المهنية لها مدخلات تتمثل فى الأعضاء الممثلين للنقابات المهنية وكذا الموارد المختلفة .

(ب) أن تقوم هذه النقابات من خلال المدخلات بمجموعة من العمليات التحويلية .

(ج) وصولاً للمخرجات والتى تمثل فى تحقيق أهداف النقابات المهنية وهو الدفاع عن مصالح الأعضاء وتقديم المساعدات المادية والمعنوية لهم ، وحماية المهنة من الدخلاء .

إلا أن هناك بعض الانتقادات التى وجهت للبنائية الوظيفية ومنها (١) : -

١- هناك من يرى أن هذا المدخل يعد بمثابة فلسفة سياسية محافظة ، وأنه يقوم على التسليم السريع وبدون مناقشة بأفكار وقيم المجتمع باعتبارها قيم يجب المحافظة عليها .

٢- أن هذا المدخل يربط بين المشكلات الاجتماعية وحالة سوء التنظيم الاجتماعى ومن ثم فهو يجهل عاملاً رئيسياً فى إثارة المشكلات الاجتماعية وهو عدم المساواة فى المجتمع .

---

(١) عماد الدين حسن وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إن تأكيد بارسونز على فكرة التوازن عن طريق الخضوع للمعايير السائدة والمشتركة بين الناس إنما هو تحذير من أى تمرد أو محاولة لتغير الأوضاع القائمة ، كما أن افتراض أن هناك قيماً ومعايير مشتركة بين جميع الأفراد لا يستند إلى أى أدلة .

٤- التركيز على الطابع الاستاتيكى وإهمال الصراع ، حيث جاءت معظم تحليلات البنائية الوظيفية لتؤكد عدد من المقولات مثل التكامل وإدارة التوتر والتجانس والتى ظهرت فى تحليلات العديد من رواد هذه النظرية أمثال " بارسونز " ، " ميرتون " و " سملسر " و " بكلى " وغيرهم ، على الرغم من اقتناع عدد منهم بأهمية وجود الصراع والتفكك وغير ذلك من مفاهيم التغير (١) .

(٢) الاتجاه النسوى : Feminism Approach

لقد ظهر مؤخراً مصطلح Feminism الذى يترجم إلى النسوية أو الأنثوية أو النسوانية ، وحتى ندرك معناه الحقيقى لابد وأن نضع المصطلح فى سياق أوسع ألا وهو ما يطلق عليه " نظرية الحقوق الجديدة " أى حق المرأة فى المساواة بالرجل فى شتى الميادين (٢) .

ومن هنا فالنظرية النسوية تسعى إلى المساواة بين النساء والرجال كما تسعى إلى الكشف عن الواقع الفعلى لأدوار النساء والرجال والفرص التى تتاح لكل منهما ، وكذلك الكشف عن مستوى التحيز للذكور (٣) .

وعلى ذلك تهتم النسوية من منظور واسع النطاق بمحاربة الرغبة فى بقاء الاختلاف فى صورة النساء والرجال ومحاولتها تحسين تلك الصورة بين النساء والرجال ، بالإضافة إلى تحديد الأفكار المتنوعة حول المساواة بينهما سواء داخل الأسرة أو عند خروج المرأة والدخول فى العالم الخارجى ، وكذلك محاربة التمييز والإعلاء من قيمة الرجل عن المرأة (٤) .

ولقد بدأت الحركة النسوية بوحى من الثورة الفرنسية ومشاركة النساء فيها ، كما كان لظهور مؤلف " مارى ولستونكرافت " Mary Wollstonecraft بعنوان " دفاع عن حقوق المرأة " A vindication of the rights of women فى عام ١٧٩٢ إيذاناً ببدايات هذه الموجة ، فقد عنيت المؤلفة فيه بحق المرأة فى التعليم مساواة الرجل ، وقد حارب كثير من دعاة

---

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن ، النظرية فى علم الاجتماع ، النظرية السوسيولوجية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

(٢) عماد الدين حسن وآخرون ، مرجع سابق ، ص٥٥ .

(3) Judith Evans , Feminist theory today , sage publications , london , 1996 , p.14.

(4) Ibid , p 19 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق المرأة فى القرن التاسع عشر من أجل هذا الحق ولقد اهتمت Mary بآراء وحقوق المرأة وخاصة الحق فى التعليم ومساواتها بالرجل ورفضت فكرة قبول المرأة على أنها أقل من الرجل ، كما اهتمت بالأدوار الاجتماعية للمرأة وحقها فى إيجاد وظائف جديدة فى المنظمات الصناعية وكذلك واجباتها العائلية ودور الحكومة فى إيجاد ممثلين للمرأة (١) .

أما الموجة الثانية من الحركة النسائية فقد بدأت بمؤلف " بيتى فريدان " Petty friedan بعنوان " سر المرأة " Feminine Mystiqve " عام ١٩٦٣ ، فقد لعب هذا الكتاب دوراً هاماً فى نشر الرضا بين نساء الطبقتين العليا والوسطى والأمهات عما يعشن فيه من بؤس وإحباط ، رغم ما عرف عنهن من العيش فى ظل حياة سعيدة ، وبذلك قدم هذا الكتاب مدخلات جديدة للحركة النسائية (٢) .

إلا أنه يجب أن لا نغفل أن الإنجليزيات حصلن على الحق فى التصويت قبل الفرنسيات ، حيث يشير كتاب " مالية وإيزاك " Mall etelsaac إلى أن نضال الإنجليزيات فى الحصول على هذا الحق وصل إلى حد الاعتقال والإضراب عن الطعام حتى منح القانون الانتخابى الذى صدر عام ١٩١٨ فى إنجلترا المرأة حق التصويت ، كما أعطى بعد ذلك الجنرال " ديجول " DeGaulle حق التصويت للمرأة فى فرنسا إثر المرسوم الصادر فى عام ١٩٤٤ . (٣)

ويتضمن الاتجاه النسوى ثلاث تنويعات أساسية ترتب تاريخياً على النحو التالى :-

(أ) الاتجاه النسوى الفردى أو الليبرالى : Individualist feminism

وقد تمثل الهدف الأساسى للإتجاة النسوى الفردى فى المطالبة بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة فى إطار مجتمع ينهض بناؤه على منح الذكور مزيداً من الحرية والديمقراطية ، ولقد حقق هذا الإتجاه تقدماً ملموساً خلال القرن التاسع عشر فى هذا النطاق ، حيث حصلت المرأة على قدر هائل من المساواة فى تلك الجوانب فى مجتمعات أوروبا وأمريكا ، وتجدر الإشارة إلى أن الإنجازات فى مجال الحقوق السياسية كانت تتحقق ببطئ شديد وتواجه ضغوطاً شديدة

---

(١) Valerie Bryson , Feminist political theory , Macmillan , New york , 1992, pp .22-25.

(٢) أحمد زايد وآخرون ، المرأة وقضايا المجتمع ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٣ ، ٣٤ .

(٣) فيليب باتاى ، فرانسوا جاسبار ، كيف تغير المرأة السياسة ولماذ يقاوم الرجل ، ترجمة سوزان خليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعموماً فلقد وقع الاتجاه الفردى الاجتماعى والسياسي تحت طائلة الهجوم فى بداية الاشتراكية (١) .

(ب) الاتجاه النسوى الاشتراكى أو الماركسى : Socialist feminism

ولقد اهتمت الاشتراكية بالجانب النسائى والعلاقة بين الجنسين ، ورأت أن النظام الليبرالى قد يفشل فى القضاء على أنماط التمييز الجنسى والظلم المرتبط بظروف المرأة فى المجتمع ككل، كما اهتمت بوصف التقسيم التقليدى للعمل بين الجنسين (٢) .

كما اهتم الاتجاه النسوى الاشتراكى أو الماركسى أساساً بالعلاقة المتبادلة بين الرأسمالية والسلطة الأبوية ، وتمتد الجذور الفكرية لهذا الاتجاه إلى نظرية " إنجلز " Engels " التى تذهب إلى أن السلطة الأبوية قد نشأت اجتماعياً مع تطور نظام الملكية الخاصة ، وقد رأى " إنجلز " أن رفع الوصاية عن المرأة مرتبط بخروجها إلى العمل وانضمامها إلى صفوف البروليتاريا ، وكفاحها من أجل الاشتراكية التى تحرر كافة الطبقات والفئات التى تعانى القهر والاضطهاد ، كما أشار " لينين " إلى أن النظام الأبوى المصاحب للرأسمالية وأشكال تقسيم العمل المرتبطة به هى التى جعلت من العمل المنزلى دوراً أساسياً للمرأة ، وأن هذا العمل يعد فى رأيه عناء ، ويجب على الاشتراكية أن تقتلعه من الجذور ، ومن ثم فإن تحرير المرأة وحصولها على مكانة مساوية للرجل يرتبط فى المفهوم الماركسى بالقضاء على النظام الرأسمالى (٣) .

(ج) الاتجاه النسوى الراديكالى : Radical Feminism

يتضمن هذا الاتجاه أحدث قضايا الاتجاه النسوى المعاصر ، ويميل أصحاب هذا الاتجاه إلى الفكر الإشتراكى " ولا يطالب أصحاب الاتجاه الراديكالى للمرأة ليس بمكانة مساوية لمكانة الرجل فقط ، بل ينظرون إلى المرأة باعتبارها تمثل أحد الأولويات السامية ، ومن ثم فهم يطالبون بإذعان الرجل للمرأة ، بل وأكثر من ذلك يتصورون إمكانية اختفاء الرجال جميعاً من عالم النساء ، وتتضمن آراء هؤلاء كثيراً من العداء والكراهية للرجال باعتبارهم فئة ظالمة ، إلا أن الحركة الراديكالية لم تتضمن تعهداً بمحو الظلم أو القضاء على تلك الفئة الظالمة ، لكنها تعهدت بالقضاء على الظلم الناتج عن التمييز بين أدوار الجنسين فى المجتمع (٤) .

---

(١) أحمد زايد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(2) Valerie Bryson , op . cit , p .32.

(٣) أحمد زايد وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ - ٤٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ٤٠- ٤١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من الاختلافات – السابق الإشارة إليها – فى الاتجاهات النسوية الثلاث السابقة إلا أن هناك فكرة أساسية مشتركة بينهم وهى أن يكون للمرأة كياناً ، وشخصاً له مكانته التى تتماثل مع مكانة الرجل ، لذلك لابد وأن تكون معاملة كل من الرجل والمرأة مبنية على أساس احترامها بنفس القدر ، أما الاختلافات القائمة بين الاتجاهات النسوية فهى ناتجة عن الاختلاف فى فهم الطريقة التى تكون حرية فرد ما فى المجتمع – رجل أم امرأة – متسقة مع حرية الآخرين (١) .

ويتضح من خلال العرض السابق للاتجاه النسوى وتنويعاته المختلفة ، أن هذا " الاتجاه النسوى " يهدف إلى (٢) :-

١- أن تطالب المرأة بفرص مساوية للرجل فى النظام الرسمى أى فى الآداب ، والفنون ، وشتى المجالات من أجل المساواة فى الحقوق .

٢- أن ترفض المرأة الفصل بين الرجل والمرأة أو الذكر والأنثى بمعنى إقامة حاجز بينهما باعتبار المرأة ذات أساس فيزيقى مختلف عن الرجل .

٣- يجب أن تكون النساء محوراً للبحث الفكرى وألا يكون وضعهن هامشياً وغير منظور بالنسبة للرجال .

وعلى ذلك فالنظرية النسوية تعطى توازناً حول افتراضات معينة مثل القيادة والتوجيه للجنسين معاً الرجل والمرأة فى المجتمع الواحد ، وكذلك إيجاد أنشطة عامة لعمل الجنسين معاً ، وأن الأدوار لهما تأتى فى صورة المساواة فى العملية الاجتماعية (٣) .

ومما سبق يتبين مدى ارتباط الاتجاه النسوى بموضوع الدراسة الراهنة والتى تهدف إلى معرفة معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى بنقابة المحامين ، وعدم تمثيلها فى مجلس نقابتها العامة أو الفرعية ، مقارنة باستحواذ الرجال على مجالس تلك النقابة ، مما يدل على وجود أفضلية ذكورية ، وعدم المساواة بين الرجل والمرأة مما يجعل وضعها هامشى ، وعليه تحاول الدراسة الراهنة فهم وتفسير هذه الظاهرة بالاعتماد على هذا الاتجاه .

---

(١) المرجع السابق ، ص٣٨ .

(٢) عدلى السمرى ، الخلع دراسة فى علم الاجتماع ، دار النصر للتوزيع والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ص ص ٣٦ – ٣٧ .

(3) Diana Tietjens Meyers , Feminist social thought : Areader , Routledge , New york , 1997, p. 65.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعقيب :

من خلال العرض السابق لنقاط هذا الفصل يتضح لنا ما يلى :

١- تم عرض الدراسات السابقة والتى تناولت المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة ، وذلك لعدم وجود أى دراسات تناولت مشاركة المرأة فى العمل النقابى بصفة خاصة ، حيث ركزت الدراسات السابقة على مشاركة المرأة فى مجلسى الشعب والشورى فقط كأحد أبرز صور المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، متجاهلة بعداً هاماً من أبعاد المشاركة السياسية للمرأة وهو المشاركة على مستوى مجلس النقابات المهنية ، وانتهينا إلى أهمية واختلاف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة لتناولها بعداً هاماً من أبعاد المشاركة السياسية للمرأة لم تتناوله أياً من الدراسات السابقة .

٢- كما تبين من خلال عرض الدراسات السابقة أن معظم من أهتم بدراسة مشاركة المرأة السياسية ومعوقات تلك المشاركة من الباحثين على مستوى البحث والدراسة من النساء ، حيث تم عرض (١٨) دراسة سابقة من الدراسات التى تناولت مشاركة المرأة السياسية وفقاً للأبعاد التى تم تقسيم الدراسات السابقة بناء عليها ، واتضح من خلالها وجود (١٣) لباحثات، وعدد (٥) دراسات فقط لباحثين مما قد يعكس طابع المجتمع الذكورى ، من حيث عدم اقتناع أفراد المجتمع – الذكور – بأحقية المرأة فى المشاركة السياسية بمجتمعها ، بالإضافة إلى عدم اقتناعهم بفاعليتها فى هذا المجال .

٣- وفى نهاية هذا الفصل تم عرض المداخل النظرية والتى يمكن الاعتماد عليها فى فهم معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى بنقابة المحامين ، ولقد راعى الباحث اختيار أنسب المداخل والتى تتوافق مع موضوع وهدف الدراسة والتى تمثلت فى مدخلين أساسيين هما :

(أ) النظرية البنائية الوظيفية . (ب) الاتجاه النسوى .

وقد تبين مدى ارتباط المدخلين وملائمتهما لموضوع دراستنا الراهنة من أجل فهم ومعرفة مستويات المشاركة السياسية للمرأة المصرية عبر العصور المختلفة من خلال جزورها التاريخية وهذا ما سوف نتناوله فى الفصل القادم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثانى

رؤية تاريخية لمشاركة المرأة المصرية

فى الحياة السياسية

تمهيد ...

أولاً : مشاركة المرأة المصرية خلال العصور القديمة .

ثانيـــاً : مشاركة المرأة المصرية خلال العصـر الحـديث .

ثالثـــاً : المرأة فى ظـل الدسـتور والتشـريعات القائمـة .

تعقيب ...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

يعد تفعيل دور المرأة فى المجتمع من أهم القضايا التى شغلت حيزاً كبيراً من فكر وإهتمام المشتغلين بشأن المرأة فى السنوات الأخيرة ؛ نظراً للدور الفعال الذى قامت به منذ فجر التاريخ فى قضايا وطنية وسياسية واجتماعية مختلفة (١) .

ومما لاشك فيه أن وجود المرأة فى مجالات العمل المختلفة أمر بالغ الأهمية ، ولذا فإنه من الضرورى توافر مناطق آمنه للمرأة يتثنى لها من خلالها المشاركة الفعالة والإيجابية ، ويتحقق لها المساواة مع الرجل فى المجالات السياسية والاجتماعية (٢) .

وعالمياً بدأت مشاركة المرأة فى السياسة الاجتماعية عام ١٩٥٠ أثناء مشاركة المرأة فى العمل القيادى الاجتماعى والسياسى ، ثم زادت مشاركة المرأة مع المناداة بالمساواة فى الحقوق فى الولايات المتحدة الأمريكية (٣) .

أما على المستوى المحلى فقد عاشت المرأة وتعايشت مع الشعب ومنحته جهدها ووقتها ، وقدمت للوطن بحماس وإيجابية العطاء الذى جعلها فى موقف المساواة فى التضحية فى سبيل هذا الوطن ، والعمل السياسى للمرأة المصرية فرضته هى قبل أن تتمتع بأى حقوق سياسية ، فقد تقلدت أمور الحكم فى عدة عصور فى تاريخ الحضارة المصرية ، كما استطاعت أن تحصل على حقوقها السياسية فى أول دستور مصرى يعترف بحق المرأة فى مباشرة حقوقها السياسية عام ١٩٥٦ ، رغم صدور العديد من الدساتير المصرية من قبل مثل : دستور ١٨٨٢ ، دستور ١٩٢٣ ، دستور ١٩٣٠ إلا أنها لم تعطى المرأة تلك الحقوق (٤) .

ولقد منح دستور ١٩٥٦ العديد من الحقوق السياسية كالحق فى الترشيح والانتخاب فى المجالس النيابية والتشريعية والمحلية والنقابات العمالية والمهنية شأنها شأن الرجل ، وتوالت بعد ذلك المرأة فى نيل جميع حقوقها السياسية فوصلت إلى العديد من المناصب الهامة كنائبة فى البرلمان ، ووزيرة ، وسفيرة ، ورئيس مجلس إدارة نقابة ، بل ووصلت المرأة إلى منصة القضاء بتعين العديد من النساء كقضاة .

---

(١) خالد حسن حسين ، المرأة وقضايا معاصرة ، دار الإسراء للطبع والنشر ، طنطا ، ٢٠٠٦، ص٥ .

(2) Bird Featherstone ; Family life and family support , Afeminist analysis , N.Y , palgrave mac millan , 2004 , p 157 .

(3) Ruth A.Brandwein ; Woman in social policy In : Encyclopedia of social work , 19th ed ; washinton , NASW . press , 1995 , p 2554 .

(٤) محمود متولى ، المرأة المصرية ودورها فى التنشئة السياسية ، ورقة بحث غير منشورة ، ص ١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير أن تلك النجاحات التى حققها المرأة على صعيد العمل السياسي لم تأت من فـراغ أو هبة من أحد ، وإنما جاءت نتيجة كفاح العديد من النساء ، بل وسقوط العديد من الشهيدات مثـل " شفيقة محمد " ، " فهيمة رياض " ، " عائشة عمر " ، " حميدة خليل " وذلك من أجل الدفاع عن قضايا المرأة ونيلها حقوقها دون انتقـاص ، فالحاضـر لا يمكـن فهمـه دون الرجـوع إلـى الماضى ، والتاريخ ما هو إلا حلقات موصولة يكمل بضعها البعض ، ولا يمكن فهم إحداها دون الرجوع إلى ما قبلها من حلقات لفهمها .

ومن هذا المنطلق فإننا سوف نحاول أن نتبين مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية من خلال تناول مجموعة من العصور والفترات التاريخية ، حيث أن عرض مشـاركة المـرأة عبر العصور المختلفة يثرى الدراسة ويجعلنا أقدر على التعرف على مستويات تلك المشـاركة عبر العصور ، حيث إن هناك فترات شهدت مشاركة واسعة النطاق للمرأة تقلدت خلالها أعلـى المناصب كملكة للبلاد ، وهناك فترات أخرى شهدت انحساراً لمشاركة المرأة بل وتـدنى فـى أوضاعها إلى الحد الذى اعتبرت فيه سلعة تباع وتشترى .

مع الأخذ فى الاعتبار أن تلك المراحل لم تكن منفصلة تماماً بعضها عـن بعـض ، ولا توجد فواصل زمنية محددة بينها ، فمشاركة المرأة لم تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى .

ومن هنا فإن هذا الفصل سيقوم بإلقاء الضوء على المشاركة السياسية للمرأة المصرية من خلال تتبع سسيوتاريخي على النحو التالي : -

أولاً : مشاركة المرأة المصرية خلال العصور القديمة :

وفيها نتناول مشاركة المرأة خلال العصر الفرعونى ، ثم العصر البطلمى ، ثم العصـر الرومانى ، ثم فى المسيحية ، وأخيراً مشاركتها فى الإسلام .

ثانياً : مشاركة المرأة المصرية خلال العصر الحديث :

وفيها نتناول مشاركة المرأة من خلال تقسيمها إلى مراحل زمنية المرحلة الأولى ما قبـل الحرب العالمية الأولى وحتى ثورة ١٩١٩ ، المرحلة الثانية منذ قيام ثورة ١٩١٩ وحتى ثـورة يوليو ١٩٥٢ ، المرحلة الثالثة : منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتـى عـام ١٩٨٠ ، المرحلـة الرابعة والأخيرة : منذ عام ١٩٨٠ إلى الآن .

ثالثاً : وضع المرأة فى ظل الدستور المصرى والتشريعات القائمة :

من حيث موقفها من المرأة فى مقابل الرجل وذلك من خلال القيد فى جداول الانتخابـات والعضوية فى مجلسى الشعب والشورى ، والعضوية فى النقابات العمالية والمهنية ، وعضويتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالمجالس المحلية ، ثم نتناول وضع المرأة فى القانون المدنى والجنائى ، وقانون التأمينات الاجتماعية ، وقوانين الأحوال الشخصية وأخيراً قانون الجنسية .

أولاً : مشاركة المرأة المصرية خلال العصور القديمة :

يعتقد البعض أن علاقة المرأة بالعمل علاقة حديثة النشأة ، وأن خروج المرأة لميادين العمل المختلفة خارج منزلها قد تم تحت تأثير الاتصال بالحضارة الأوربية فى مطلع القرن العشرين ، والحقيقة أن مثل هذا الاعتقاد لا يجد له سنداً من وقائع التاريخ فى مصر منذ عهودها القديمة ووصولاً إلى تاريخنا المعاصر ، بل على النقيض من ذلك تماماً ، نجد صوراً فى المعابد القديمة ووثائق ومصادر العصور الوسطى ما يفصح عن اندماج المرأة فى مجالات العمل المختلفة اندماجاً صادقاً ، ومشاركتها بالنصيب الأوفر فى بعض هذه المجالات ، بل إن بعضهن وصلن إلى مقاعد الحكم مثل ملكات المصريين القدماء " حتشبسوت ، والسلطانة المنفردة فى العصور الوسطى " شجرة الدر " (١) .

ولقد كانت مصر أول إمبراطورية فى التاريخ القديم نمت فيها عناصر الأمة بمعناها الكامل الصحيح ، وبعدها كانت أول دولة بالمعنى السياسي المنظم تظهر على المسرح العالمى القديم ، ولم يمر سوى وقت قليل حتى أصبحت أعظم قوة سياسية فيه وكانت أول إمبراطورية فى التاريخ حققت لنفسها نطاقاً ممتداً من السيطرة والنفوذ ، وظلت أعظم قوة سياسية فى الشرق القديم لمدة نحو ألف عام مجتمعة أو على ألفي عام متقطعة ، وقد انتابت هذه الإمبراطورية دورات متعاقبة من الاتساع والانكماش ، والواقع أن تلك الظروف التى مرت بها البلاد قد تأثر بها المجتمع المصرى وبالتالى أثر ذلك أيضاً على وضع المرأة فى جميع النواحى وأيضاً على مشاركتها (٢) .

وسوف نحاول فى هذه الجزئية تناول مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية خلال العصور القديمة من خلال : -

١- مشاركة المرأة المصرية فى العصر الفرعونى .

٢- مشاركة المرأة المصرية فى العصر البطلمى .

٣- مشاركة المرأة المصرية فى العصر الرومانى .

---

(١) أحمد الصاوى ، أوراق من تاريخ عمل المرأة المصرية ، مركز قضايا المرأة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ص ٣-٤ .

(٢) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، المكتبة المصرية الحديثة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٦٩ – ٧٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- مشاركة المرأة المصرية فى المسيحية .

٥- مشاركة المرأة المصرية فى الإسلام .

١- مشاركة المرأة المصرية فى العصر الفرعونى : -

لم تكن المرأة المصرية عنصراً أساسياً فى مصر القديمة فقط ، بل كانت جزءاً مشاركاً ومكملاً للنظام الحاكم عبر العصور ، وتبوأت أعلى المناصب وتسلمت مقاليد الحكم ، ولو نظرنا إلى قائمة الملوك التى ترجع إلى ألاف السنين والتى تضم أسماء الملوك الفراعنة ، نجد بها أسماء لشخصيات نسائية حكمت مصر ، وحققت لها المجد والازدهار وساد فى عهدها الأمن والأمان والرخاء فى ربوع مصر ، وليس هناك حضارة فى تاريخ العالم القديم كان بها هذا العدد الضخم من الملكات الحاكمات ، سوى الحضارة المصرية (١) .

ففى عصر الأسرتين الثالثة والرابعة كان الزوجان – الرجل والمرأة – يظهران فى التماثيل فى حجم واحد واقفين جنباً إلى جنب مما يشير إلى أن القانون كان يساوى بينهما (٢) .

ومن الملاحظ أن المرأة المصرية قد تبوأت مكانة رفيعة فى الدولة الفرعونية ، حيث تولت المرأة الفرعونية المناصب الدينية والسياسية ، فكانت الملكة " تى " أول من نادى بالتوحيد وقد اختارها زوجها " إمنحوتب الثالث " لتقف خلفه فى رحلته لاستعادة مجد الإمبراطورية المصرية وإعادة الاستقرار بعد حروب أهلية استمرت ٢٥٠ عام ، وقد ذكر المؤرخ الفرعونى " مانيتون " منذ أكثر من ألفى عام أن ملوك الأسرة الثانية قد أقروا بشرعية اعتلاء المرأة العرش ، بصورة مطلقة (٣) .

بل إنه إذا فقد ولى العهد الصغير أبيه ، كانت الأم تقوم لوريث العرش بدور بالغ الأهمية مثل " حتب حرس " زوجة الملك " سنفرو " وأم الملك " خوفو " ، التى شغلت منصب وصية على العرش بعد وفاة زوجها ، حتى كبر ابنها " خوفو " وتولى العرش .

ومما لا شك فيه أن المرأة قد احتلت مكانة اجتماعية ، ودينية ، وسياسية رفيعة المستوى حيث شغلت المرأة المصرية الحكم كملكة متفردة ، وأثبتت جدارة فى ذلك ، وكذلك شغلت زوجة الملك منصب مستشارة للعرش ، ترافق الملك عند اعتلائه العرش ، بل وكانت المرأة تشغل

---

(١) كريم أحمد وصفى ، المرأة منذ فجر التاريخ (٦٠٠٠ ق . م – ١٩٥٢) ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٢ .

(٢) سامية محمد فهمى ، المرأة فى التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص١٣ .

(٣) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منصب الوصية على العرش فى حالة وفاة الملك الأب حتى يكبر الابن ويتولى الحكم ، بل إن المرأة إذا لم تحتل أياً من المناصب السابقة فلقد كانت على أقل الظروف ابنة ملكية مقدسة بل إنها إذا تزوجت بزوج من خارج الأسرة الملكية كانت تمهد له بهذا الزواج طريق شرعى إلى العرش .

أمثلة لأشهر ملكات العصر الفرعونى :-

(أ) " حتشبسوت " .. الملكة المعظمة المتوجة .

كلمة حتشبسوت معناها " درة النساء الشريفات " وكانت تتمتع بشخصية متحكمة قوية ([1]).

وهى من أشهر ملكات مصر ومن أشهر نساء العالم من الأسرة الثامنة عشر ، وهى ابنة الملك تحتمس الثالث ، وحكمت مصر لمدة طويلة (٢٢عام) ([2]) .

ولقد جلست على العرش وصية على أخيها الصبى " تحتمس " وانحازت حتشبسوت إلى تيار السلام ، وبعد أن ساد السلام خرجت القوافل والأساطيل تحمل المصنوعات المصرية إلى البلاد الأجنبية ، وتعود بما تحتاجه مصر من سلع ، وهى التى أنشأت معبد الدير البحرى الذى أقيم فى حضن الجبل على الشاطئ الغربى للنيل فى مواجهة الأقصر وليس له نظير فى العالم القديم ، وأرسلت البعثات البحرية الشهيرة إلى بلاد " بونت " الصومال ([3]) .

ويؤكد المؤرخون على أهمية الدور السياسى الذى لعبته المرأة قديماً ، حيث أنها استطاعت القبض على زمام الأمور بيد حازمة ، وأصرت على التزين بزى الرجال وأدارت شئون البلاد الداخلية حتى دفعت بها إلى التقدم والرقى ([4]) .

(ب) " إياح حتب " .

ظهرت " إياح حتب " فى أشد فترات التاريخ حرجاً ، عندما ضاق الناس من فظائع " الهكسوس " الذين سيطروا على مصر طوال قرنين ، وأسقطوا نظامها السياسى وفتحوا أبواب البلاد لبنى إسرائيل ، وفى صعيد مصر تولت شعلة التحرير وشجعت " إياح حتب " زوجها الأمير " سقنن رع " ليقود جيوشه لمطاردة الهكسوس وظل يحاربهم ويطاردهم حتى تحصنوا فى

([1]) جمال بدوى ، المرأة المصرية قديماً وحديثاً ، جريدة الأخبار ، العدد رقم ١٦٨١٦ ، ٢٠٠٦/٣/١٥ ، ص٧.

([2]) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

([3]) جمال بدوى ، مرجع سابق ، ص ٧.

([4]) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عاصمتهم " أواريس " أو " صا الحجر " الآن ، ولكن تم اغتيال الأمير ولم تستسلم الأميرة وشجعت ابنها " كامس " ليحمل راية النضال مكان أبيه وظل يناضل حتى قتل في المعارك ، فدفعت بابنها الثانى " أحمس " لكى يواصل مسيرة أبيه وأخيه الأكبر حتى انتصر على الهكسوس وطردهم من البلاد (١) .

(ج) " نفرتيتى " .

كانت زوجة الملك " أخناتون " وشاركت زوجها الحكم ، بل لقد شاركت نفرتيتى زوجها فى حركة الانقلاب الدينى ، حيث اشتركت معه فى وضع أسس الدين الجديد ، وهو الدين الذى توحدت فيه لأول مرة جميع الأديان فى إله واحد وهو " أتون " إله الشمس (٢) .

وجلست نفرتيتى على العرش بعد وفاة زوجها " أخناتون " وتولت الوصاية على " توت عنخ آمون " وتدل جميع النقوش التى صورتها مع زوجها وبناتها الستة على مدى الحب الأسرى والترابط (٣) .

ويشير المؤرخون إلى أن نفرتيتى قد شاركت زوجها الملك " أخناتون " الحكم وكان يستشيرها فى جميع أمور الدولة ، مما يؤكد على مكانتها السياسية ومقدار ما كانت تتمتع به المرأة من مكانة ، بل إنها أصبحت وصية على العرش بعد وفاة زوجها ، وحكمت البلاد وشهد عصرها الاستقرار والرخاء حتى كبر ابنها " توت عنخ آمون " وتولى الحكم .

٢- مشاركة المرأة المصرية فى العصر البطلمى :-

تساقطت حقوق المرأة الفرعونية بعدما بدأت مصر تتعرض للغزوات الخارجية طمعاً فى خيراتها واقتباس تراثها ، وأخذت مكانة الرجل تقوى تدريجياً ومكانة المرأة تنخفض وأصبحت الصور والنقوش تصور المرأة راكعة أمام الرجل بعد أن كانت تجلس بجواره ، وفقدت المرأة الفرعونية كل حقوقها بعد أن فقدت مصر حريتها (٤) .

حيث أن المرأة كانت فى نظر المجتمع الإغريقى قاصرة على أنها أداة للإنجاب وتخضع لسيطرة الزوج بل أنها أصبحت كبعض متاع الرجل وحرمت من التعليم ، وكان من حق الأب

---

(١) جمال بدوى ، مرجع سابق ، ص ٧.

(٢) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ص٧٢ .

(٣) جمال بدوى ، مرجع سابق ، ص ٧.

(٤) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ص ٧٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يبيع بناته ، ومن حق الأخ إذا صار ولياً أن يبيع أخوته البنات ، وعندما خضعت مصر لسلطان الإغريق ساوى البطالمة بين المرأة المصرية والمرأة الإغريقية ، ولكن ذلك ليس برفع الثانية إلى مكانة الأولى ، وإنما بالهبوط بالأولى إلى مستوى الثانية (١) .

ومما سبق يتضح أن المرأة فى خلال العصر البطلمى لم تشارك بأى صورة من الصور فى الحياة السياسية كما كان فى العصر الفرعونى ، وإنما اقتصر دورها داخل المنزل لرعاية الأبناء ورعاية شئون الزوج .

٣- مشاركة المرأة المصرية فى العصر الرومانى :-

لم تسترد المرأة مكانتها التى كانت عليها فى العصر الفرعونى ، وإنما استمر حالها كما كان فى العصر البطلمى ، من حيث تدنى مكانتها مقارنة بالرجل ، وحرمانها من كافة حقوقها السياسية .

حيث إن المرأة فى القانون الرومانى ناقصة العقل ، لا أهلية لها فى إمضاء العقود أو أداء الشهادة أو شغل الوظائف ، بل إنه جاء فى القانون الرومانى أن " الأنوثة " تعتبر سبباً لانعدام الأهلية ، والوصاية الشرعية عليها كانت للأقرب فالأقرب من الأعصاب ، وهى مجرد تابع للرجل لا سلطان لها ولا حق لها فى أى من الحقوق المدنية (٢) .

٤- مشاركة المرأة المصرية فى عصر المسيحية :-

اهتمت المسيحية بحياة المرأة فى الأسرة كأساس لبناء المجتمع ، حيث أنه بمجرد دخول المسيحية إلى مصر عملت على أن تدخل تعاليمها إلى الأسرة لتدعيمها وحمايتها ، وحماية الأسرة هى حماية للمرأة بالدرجة الأولى (٣) .

ومن ثم فلقد أخذت المرأة بعض حقوقها الاجتماعية والاقتصادية – وليس السياسية – اعتماداً على تعاليم الدين المسيحى ، فلقد دعا المسيح ــ عليه السلام ــ إلى المساواة بين البشر ، لا فرق بين ذكر وأنثى ، مما أدى إلى استعادت المرأة المصرية قدراتها ومكانتها (٤) .

---

(١) سامية محمد فهمى ، مرجع سابق ، ص١٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٤) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ، ص٧٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الملاحظ عند الإطلاع على تاريخ ذلك العهد أن المرأة قد حصلت على بعض حرياتها وحقوقها المفقودة كما سعى تلاميذ السيد المسيح ورؤساء الكنيسة من بعده إلى تكريم المرأة فى كل اتجاه (١) .

٥- مشاركة المرأة المصرية فى الإسلام :-

تدنت مكانة المرأة فى العصر الجاهلى ، بل وأصبحت المرأة رمزاً للشر والعار ، وانتشرت ظاهرة (وأد) البنات ، وكانت تقتل خشية الفقر ، وكانت تورث مع ما يورث من متاع ، بل إنها كانت يتاجر بها بيعاً وشراء واستغلالاً ، هكذا كانت المرأة شيئاً يستهان به بينما الرجل هو كل شئ (٢) .

وعندما ظهر الإسلام وكما جاء فى الشريعة الإسلامية أن الله ــ سبحانه وتعالى ــ خلق البشر من جنسين وأمرهما بالعمل والتعاون معاً على تذليل عقبات الحياة حيث أنهما يكمل بعضهما البعض ، وقد مكن الإسلام المرأة من المشاركة فى الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية والاقتصادية ، والتعليمية ، والصحية ، والثقافية ، والسياسية (٣) .

ولقد اشتهر التاريخ الإسلامى بسيدات كان لهن إسهامهن المتميز فى العمل السياسي ، وقد تكون أول ملكة عرفها العالم هى الملكة " بلقيس " التى ورد ذكرها فى الكتب المقدسة ، كذلك كان ثمة إسهام سياسي للمرأة يتمثل فى السيدة " آسيا " على نحو ما ورد فى القرآن الكريم ، وكذلك كانت السيدة " خديجة " ــ رضي الله عنها ــ شريكة للنبى ﷺ فى تحمل الأعباء الأولى للدعوة ، وعرفت أم المؤمنين السيدة " أم سلمة " بموقفها الحكيم النصوح يوم عقد صلح الحديبية، أما أم المؤمنين السيدة " عائشة " فكان لها موقفها القيادى فى الأيام التى تلت انتهاء ولاية الخليفة الراشدى الثالث (٤) .

---

(١) محمد سيد فهمى ، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة فى العالم الثالث ، المكتب العلمى الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٤.

(٢) عبد الروؤف الضبع ، ورقة بحث بعنوان " المشاركة السياسية للمرأة – مدخل تاريخى ورؤية تحليلة " ، جامعة جنوب الوادى ، ٢٠٠٥ ، ص ٦ .

(٣) كريم أحمد وصفى ، مرجع سابق ، ص٢٥٥ .

(٤) جورج جبور ، نبال المعلم ، ورقة عمل بعنوان " المشاركة السياسية للمرأة من خلال المواثيق العربية والإسلامية" ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا فلقد تمتعت المرأة فى ظل الإسلام بكامل حقوقها وحريتها الكاملة مثل الرجل تماماً ، وهذا ما سيتم توضيحه فى النقاط التالية من خلال مجموعة من الحقوق التى تمتعت بها المرأة فى ظل الإسلام .

١- حق المساواة :-

أبرز القرآن الكريم فى العديد من الآيات ما يدل على المساواة بين الرجل والمرأة فى أصل الخلقة وكونهما من نفس واحدة مثل قوله تعالى :-

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾(سورة النساء الآية :١)([١]) .

ومن هنا فلقد وضع الإسلام فكرة شاملة عن الإنسان ، فالإنسان هو الإنسان سواء كان ذكراً أم أنثى فهم جميعاً متساويين لأنهم من أصل واحد ، ولقد كانت تلك الفكرة – فكره مساواة الأنثى بالذكر – بمثابة ثورة اجتماعية كبيرة بدلت الأوضاع التى كانت سائدة فى الجاهلية من تفضيل الذكر على الأنثى ، بل إنها كانت سائدة وإن صح القول منذ فجر التاريخ فى جميع العصور السابقة .

٢- حق الملكية :-

للمرأة فى الإسلام الحق الكامل فى الملكية كما فى قوله تعالى :﴿ وَإِنْ أَرَدتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلاَ تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً ﴾(النساء : الآية ٢٠) ، كما نجد أن المرأة فى الإسلام لها الحق فى التجارة وفى أن يكون لها ذمة مالية مستقلة عن الرجل ولا يحق للزوج المساس بتلك الذمة أو دمجها مع ذمته ([٢]) .

حيث إنه من الحقائق الثابتة فى الإسلام أن للمرأة أهلية تامة وحقاً كاملاً غير مقيد بأى قيد فى جميع التصرفات المدنية ، والاقتصادية ، والشخصية ، بحيث جعل لها الحق فى حيازة المال وتملك العقارات والتعاقد والتكسب والتصرف بما تحوز وتملك ، كذلك لا يحل للزوج أن يتصرف فى شئ من أموالها إلا إذا أذنت له بذلك ([٣]) .

([١]) محمود عبد العزيز خليفة ، الحقوق السياسية للمرأة فى الإسلام ، مطابع الشركة المتحدة للطباعة والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٢٧ .

([٢]) عماد الدين حسن وآخرون ، مرجع سابق ، ص٦٥ .

([٣]) زينب رضوان ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥ ، ٦٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- حق الإرث :-

لقد أنصف الإسلام المرأة فى شتى أمور الحياة وفى الميراث أيضاً ، حيث منحها الإسلام نصف ما للرجل فى الميراث ، لأن الرجل هو الذى ينفق عليها ويدفع لها الصداق ، ويعد منزل الزوجية وهى غير مكلفة بشئ حتى لو كانت ثرية فالنفقة على الرجل ، لهذا راعى الإسلام هذا الجانب وجعل لها النصف فى الميراث (١) .

ويعرض لنا القرآن حقوق المرأة فى الميراث من خلال الكثير من آياته الكريمة فقال تعالى : ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾(سورة النساء الآية : ٧) .

حيث حرص الإسلام على نيل المرأة حقوقها كاملة مثل الرجل وخاصة حقها فى الميراث مما ترك الوالدان أو الأقربون ، على غير ما كان سائداً فى بعض الشرائع السابقة من حرمان المرأة من حقها فى الميراث ، كما أوضح نصيبها من هذا الميراث ، بل وأوضح لما ترث المرأة نصف ما يرث الرجل ، حيث أوضح أن الرجل عليه عبئ الإنفاق على زوجته وأولاده وأسرته.

٤- الحق فى التعليم :-

ساوى الإسلام بين الرجل والمرأة فى حق التعليم ، ولكل منهما الحق فى أن يحصل على ما يرغب الحصول عليه من فنون العلم ، والأدب ، والثقافة فالرسول الكريم ﷺ يقول : " طلب العلم فريضة على كل مسلم " ، ووصف المسلم لغوياً تشير إلى الذكر والأنثى على حد سواء ، وقد حث القرآن على تلقى العلم لجميع البشر دون تفرقة بين الرجل والمرأة فقال تعالى : ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾(سورة المجادلة : الآية ١١) (٢) .

ومما سبق يتضح أن للمرأة الحق فى طلب العلم لحاجة المجتمع لبعض المهن الضرورية للمرأة كالطب ، والتمريض ، والتدريس ، وقبل كل ذلك رعاية الأسرة وتربية الأبناء التربية السليمة الصحيحة الصالحة ، مثل السيدة عائشة – رضى الله عنها – حيث تعلمت على يد الرسول ﷺ ثم علمت بعد ذلك النساء الأمور المتعلقة بالصلاة ، والطهارة ، والتعامل مع الزوج ، وهذا دليل على تشجيع الإسلام للمرأة فى طلب العلم وتعليمه لغيرها (٣) .

---

(١) منصور الرفاعى عبيد ، مكانة المرأة فى الإسلام ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٩ .

(٢) محمد أنس قاسم جعفر ، الحقوق السياسية للمرأة فى الإسلام والفكر والتشريع المعاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص٢٢ – ٢٣ .

(٣) عماد الدين حسن وآخرون ، مرجع سابق ، ص٦٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- حق الإختيار :-

اعتنى الإسلام بالمرأة ، فألغى الأحكام الجائرة التى سادت قبله والناتجة عن اعتبار المرأة ذات طبيعة أدنى من الرجل ، وحرمانها تبعاً لذلك من حقوقها الإنسانية ومن إرادتها وحقها فى الاختيار كاختيارها لزوجها مثلاً ، كما ألغى الإسلام النظم والعادات التى كانت سائدة فى شأن الزواج والطلاق ، تلك النظم التى كانت تهدر كرامة المرأة (١) .

فأمر الإسلام بالاعتناء بالمرأة قبل الزواج فأوجب على الأب رعاية ابنته وحمايتها وتعليمها والإنفاق عليها إلى أن تتزوج ، وأعطاها الحق فى اختيار زوجها فلا يجوز تزويجها ممن يتقدم إليها إلا برضاها ، فقال رسول الله ﷺ (لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن) (رواه البخارى ومسلم)(٢) .

وما سبق يتبين لنا أن أول حق وضعه الإسلام للمرأة هو حقها فى اختيار زوجها ، وجعل موافقتها شرطاً أساسياً لصحة عقد الزواج ، بل إن أى عقد يعقده الولى بدون رضاها يعد عقداً باطلاً .

٦- حق المشاركة السياسية :-

لقد حفل المنهج الإسلامى بالنصوص التى توضح وتبين بأن ما يكلف به الرجل تكلف به المرأة من مسئوليات فى جميع ميادين العمل ونخص بالذكر ميدان العمل السياسى ولا فرق بينهما فى هذا الجزاء مثل قوله تعالى :

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُواْ وَقُتِلُواْ لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾(سورة آل عمران : الآية ١٩٥)(٣) .

حيث باشرت المرأة منذ اللحظة الأولى للإسلام حقوقها وواجباتها السياسية ورأينا فى بيت النبى ﷺ الوزيرات والمستشارات له ﷺ فى شئون الدين والدنيا لأنه لا انفصال فى الإسلام عن شئون الدين والدنيا ، وفى مطلع هذه المشاركات السياسية مشاركة السيدة أم المؤمنين " خديجة

---

(١) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٢) مصطفى السيد على ، تمكين المرأة ، مطابع الجامعة العمالية ، القاهرة ، بدون سنة نشر ، ص٨٧ .

(٣) أمنة نصير ، المشاركة السياسية للمرأة العربية رؤية إسلامية ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٢٠ - ٢١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنت خويلد " – رضى الله عنها – فى دعم الرسول ﷺ وتأييده بحيث كانت السيدة الأولى فى الدعوة إيماناً ودعماً ومناصرة (١) .

وتطبيقاً لذلك فقد بايع النبى ﷺ وفد الأنصار فى بيعة العقبة الثانية وقد قامت النساء بالمبايعة بأنفسهن فى هذه البيعة للقيام بالدفاع عن الإسلام ، وهذا يدل على إمكانية مشاركة المرأة فى الحقوق السياسية المختلفة لأن هذه البيعة تعد بمثابة عمل سياسي لأنها كانت تتضمن نشر الدعوة الإسلامية والدفاع عن أهلها (٢) .

فلقد شاركت المرأة فى العديد من غزوات الرسول ﷺ ، حيث كانت تقوم بالسقاية وتضميد الجرحى مثل " رفيدة الأسلمية " ، وكذلك تولت المرأة القضاء فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب مثل " الشفاء بنت عبد الله " و " سمر بنت نهيك الأسدية " ، هذا بالإضافة إلى أمهات المؤمنين من زوجات الرسول ﷺ حيث كنَّ وزيرات وقاضيات فى بيت النبوة مثل السيدة " خديجة " والسيدة " عائشة " التى قال رسول الله ﷺ عنها خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء – أى ذات الشعر الأحمر – بل لقد شاركت المرأة فى غزوات الرسول ﷺ بالقتال أيضاً مثل السيدة " عائشة بنت طلحة " حفيدة أبو بكر الصديق حيث كانت تحارب بالسهام والنبال ، والسيدة " كعيبة بنت سعد " والتى قلدها الرسول ﷺ قلادة تشبه الأوسمة الحربية ، وكذلك على رأس النساء اللاتى شاركن فى العمل السياسي السيدة " رقية " بنت رسول الله ﷺ رضى الله عنها حيث كانت مع زوجها " عثمان بن عفان " رضى الله عنه .

ويتضح مما سبق أن الإسلام أعز المرأة بعد أن كانت تقتل دون ذنب جنته ، ولا يسمح حتى بحقها فى الحياة التى وهبها الله إياه ، وأعطاها من الحقوق ما لم تحلم به ، فما من حق فى كتاب الله الكريم إلا وهو للمؤمنين والمؤمنات ، وما من واجب إلا وهو على المؤمنين والمؤمنات (٣) .

ولذلك فإن الإسلام لم يمنع المرأة من تولى مناصب عليا فى الدولة فلها أن تشغل من المناصب ما يتلاءم مع طبيعتها ومع خبراتها وكفاءتها ومؤهلاتها ، ولا يغيب عن ذهننا أن القرآن الكريم قد أثنى على ملكة سبأ فى سورة النمل وامتدح حكمها فى معالجة الأمور ، وهذا

---

(١) عبد المعطى بيومى ، المشاركة السياسية للمرأة فى الإسلام ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٥ – ٣٨ .

(٢) محمد أنس قاسم جعفر ، مرجع سابق ، ص٦١ .

(٣) فرخندة حسن ، التنمية بالمشاركة نظرة عامة ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية " ، الجزء الأول ، المجلس القومي للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر له دلالة هامة تعبر عن مدى تقدير القرآن الكريم للمرأة وكفاءتها وحسن تصرفها وهى فى أعلى مناصب فى الدولة ([1]) .

ثانياً : مشاركة المرأة المصرية خلال العصر الحديث :

إن تاريخ اشتغال المرأة المصرية فى العمل الاجتماعى والسياسي قديم قدم الحياة نفسها وقد مرت مصر بالعديد من الثورات والتحولات السياسية – والتى كان لها أكبر الأثر على المرأة وأدائها السياسي – وكان أهمها ثورة ١٩١٩ ، ثم ثورة ١٩٥٢ ثم تحولات ١٩٧١ وما بعدها ([2]) .

غير أن عرضنا لمشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية خلال التاريخ الحديث ، لا يجعلنا نغفل تأثير التحولات والتغيرات التى طرأت على المرأة خلال العصور القديمة والتى سبق وأشرنا إليها ، حيث إنها بمثابة الأساس الذى تشكل عليه بناء وعى المرأة بدورها السياسي فى المجتمع المصري وطبيعة دورها فى هذا المجتمع .

وسوف نحاول فى هذه الجزئية تناول مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية خلال العصر الحديث من خلال المراحل التاريخية التالية .

المرحلة الأولى : ما قبل الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٩١٩ .

المرحلة الثانية : منذ ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ .

المرحلة الثالثة : منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٠ .

المرحلة الرابعة : منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن .

المرحلة الأولى : ما قبل الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٩١٩ .

شاركت المرأة المصرية منذ عام ١٨٨١ فى الجهود الشعبية التى بذلت ضد الاستعمار خلال الثورة العرابية بصورة مستترة من خلال جمعيتى " حلوان " و " مصر الفلاح " ، فقد كانت النساء يقمن بدور هام فى الاتصالات وتوصيل الرسائل بين الثوار دون أن يفطن الاستعمار لهذا النشاط حيث كن بعيدات عن الشبهات ([3]) .

([1]) محمود حمدى زقزوق ، الإسلام وقضايا المرأة ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٧ – ١٨.

([2]) سامية محمد فهمى ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

([3]) فرخندة حسن ، رؤية متكاملة لتحقيق مشاركة المرأة فى الحياة السياسية ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشهدت تلك الفترة ظهور أول مدرسة مصرية ابتدائية خاصة وهى مدرسة " النهضة النسائية " التى أنشأتها الجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨ ، وفى عام ١٨٩٥ أنشئت أول مدرسة ابتدائية حكومية للبنات وحصلت أول فتاة مصرية مسلمة على الشهادة الابتدائية فى عام ١٩٠٠ وهى السيدة " ملك حفنى ناصف " التى كانت أيضاً أول من تحصل على كفاءة المعلمات فى عام ١٩٠٣ ([1]) .

وفى عام ١٩٠٨ أسست " زينب أنيس " إحدى المنظمات النسائية الخيرية وهى جمعية "الشفقة بالأطفال " وقد ضمت أكثر من خمسين عضوة من بنات البكوات والأفندية ، وفى نفس العام أسست " فاطمة رشيد " جمعية " ترقية المرأة " والتى دعت لحقوق المرأة فى إطار إسلامي، كما أصدرن عضوات الجمعية مجلة تتناول أهم القضايا التى تهم المرأة ، وفى عام ١٩١١ تأسست منظمة أطلق عليها " حزب العفاف اللطيف " والتى رأستها "زكية الكفراوى"،وفى عام ١٩١٤ تأسست جمعية " الإتحاد النسائى التهذيبى " الذى ضمت بين عضواتها " ملك حفنى ناصف " و " مى زيادة " وركزت هذه الجمعية على تنظيم المحاضرات ، وكن يجتمعن أيام الجمع بالجامعة الأهلية والتى صارت فيما بعد جامعة " فؤاد الأول " ثم جامعة القاهرة ([2]) .

كما شهد عام ١٩١٤ تأسيس " ملك حفنى ناصف " للرابطة الفكرية للنساء المصريات وكانت تقوم بإلقاء المحاضرات للمطالبة بحقوق المرأة ، وذلك بعد تقدمها عام ١٩١١ بعريضة إلى المجلس التشريعى المصرى للمطالبة بحق الفتاة فى تعلم الدين والقرآن ، وجعل التعليم الإبتدائى إلزامياً للبنات والسماح لهن بالتعليم الثانوى ، وتخصيص نسبة من النساء لتعلم الطب ، والمطالبة بحقها فى التعليم العالى ، وغيرها من المطالب الأخرى إلا أن جميع المطالب قد رفضت من قبل المجلس .

والحق أن هذه الطليعة من النساء لم يقفن صامتات أمام الاستعمار بل تحركن عن طريق الخطابة والعرائض فى المؤتمرات القومية والعالمية ، والمطالبة باستقلال الوطن والمناداة بحق الانتخاب كما حدث فى مؤتمر الحزب الوطنى ١٩١٣، وتحركت القيادات النسائية للمطالبة بحقوق المرأة المصرية ، وقد اتسمت تلك المرحلة بخروج المرأة فى بعثات تعليمية إلى إنجلترا

([1]) فرخندة حسن ، المشاركة السياسية للمرأة نبذة تاريخية ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الإنتخابية للمرأة المصرية ، الجزء الثانى ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ص ٤ .

([2]) نولة درويش ، صفحات من نضال النساء المصريات ، فى مجلة النسوية والهوية ، تحرير أمانى أبو زيد العدد التجريبى ، مركز دراسات المرأة الجديدة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتواجدت فى الصالونات الأدبية والسياسية التى أقامتها نساء مرموقات ، وكان لجهودهن العامل الأكبر فى إصدار القانون رقم (١٤) لسنة ١٩١٩ والخاص بتنظيم عمل الأحداث فى الصناعة ، وكذلك وضع المرأة فى المنظمات (١) .

هذا بالإضافة إلى ظهور بعض الصحف خلال تلك المرحلة والتى أخذت تهتم بقضايا المرأة منها : " مجلة السيدات " وظهرت بالإسكندرية عام ١٨٩٢ ، ومجلة " الهوانم " عام ١٩٠٠ ، ومجلة " المرأة فى الإسلام " عام ١٩٠٠ ، و مجلة " شجرة الدر " عام ١٩٠١ ، و " مجلة السعادة " عام ١٩٠٢ ، و مجلة " ترقية المرأة " عام ١٩٠٨ ، و مجلة " فتاة النيل " عام ١٩١٣ (٢) .

المرحلة الثانية : منذ ثورة ١٩١٩ وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ .

تقدمت الحركة النسائية السياسية فى مصر تغذيها الروح الوطنية تقدماً بطيئاً ، حتى جاء يوم السادس عشر من مارس عام ١٩١٩ ليمثل علامة مضيئة فى تاريخ المرأة المصرية والأمة بأسرها عندما شاركت النساء لأول مرة فى المسيرات والمظاهرات ضد الاحتلال الأجنبى ، وكانت رائدة الحركة النسائية فى ذلك الوقت السيدة " صفية زغلول " أم المصريين ، والتى شجعت واحتضنت قائدة المسيرة وهى السيدة " هدى شعراوى " ، وشهدت تلك المظاهرة سقوط أول سيدة مصرية شهيدة (٣) .

ولقد كان من أبرز نتائج ثورة ١٩١٩ توثيق الرابطة القومية للأمة المصرية ونهضة المرأة المصرية وظهور نبوغها ، ولقد كان أول عمل سياسي وجماهيري تقوم به السيدة " هدى شعراوى " هو تنظيم مظاهرات فى ١٦ مارس عام ١٩١٩ واشترك فى تلك المظاهرات (٥٣٠) سيدة وفتاة وكان على رأس هذه المظاهرات زوجات الزعماء الذين تم اعتقالهم ، وتم الإعداد لتلك المظاهرات فى منزل " هدى شعراوى " ، كما تكررت المظاهرات فى ٢٠ مارس ١٩١٩ وضرب جنود الاحتلال الحصار حولهن ، وظل الحصار لمدة ساعتين حتى جاء القنصل الأمريكى واحتج لدى القيادة الإنجليزية وأمر بفك الحصار (٤) .

---

(١) سامية محمد فهمى ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٣) فرخندة حسن ، رؤية متكاملة لتحقيق مشاركة المرأة فى الحياة السياسية ، مرجع سابق ، ص٥ .

(٤) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسية فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ص ص ٨٤ – ٨٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعندما نفى الزعيم " سعد زغلول " تولت السيدة " صفية زغلول " الحركة السياسية المصرية فى غياب زوجها وحفظت للشعب ثورته ضد المستعمر فأصبحت رمزاً لها ومنحها الشعب لقب " أم المصريين " وفتحت بيتها لرموز الشعب فوصف بيتها بأنه " بيت الأمة " ، واحتضنت السيدة " صفية زغلول " وشجعت قائدة المسيرة النسائية " هدى شعراوى " وبرهن ذلك على قدرة النساء على المشاركة فى كفاح الأمة ضد الاحتلال مع ما يتضمنه ذلك من مخاطر (١) .

وفى ٨ يناير ١٩٢٠ تم عقد أول مؤتمر نسائى منظم ضد الاستعمار حضرته (٥٠٠) سيدة برئاسة " هدى شعراوى " وحضور " نبوية موسى " أول فتاة تحصل على البكالوريا فى عام ١٩٠٧ والتى استمرت الفتاة الوحيدة الحاصلة على هذه الشهادة على مدى٢١عاماً ، وبحلول عام ١٩٢٣ خرجت الحركة النسائية المصرية إلى العالم الخارجى عندما شاركت " هدى شعراوى " ووفد نسائى مرافق لها فى " مؤتمر الاتحاد الدولى النسائى " بروما ومن ثم تكوَّن " الاتحاد النسائى المصرى " ، وجاء دستور ١٩٢٣ لينص على أن التعليم الابتدائى إجبارى (إلزاماً) على الجنسين ، ولكن الدستور لم يعط أى حقوق سياسية للمرأة ، مما دعا "منيرة ثابت"وهى إحدى الصحافيات المهتمات بالحركة النسائية المصرية فى ذلك الوقت – إلى أن ترسل إلى " سعد زغلول " زعيم الأغلبية فى البرلمان المصرى بياناً احتجاجياً على ذلك فى ١٥ مارس ١٩٢٤ (٢) .

ولقد جاء تأسيس الاتحاد النسائى المصرى فى ١٦ مارس ١٩٢٣ بواسطة العديد من العضوات فى اللجنة المركزية للنساء الوفديات وذلك فى منزل " هدى شعراوى " وفى هذا الاجتماع جاءت المطالبة بحق الاقتراع للنساء ، وفى ذلك اختلافاً عن الشعور السابق بأن النساء غير معنيات بالسياسة أو ليس لهن حق التصويت ، ولقد كان الإتحاد أول إتحاد نسائى فى العالم العربى ، وأحد أوائل المنظمات النسائية التى استمرت لبضعة عقود ، وسيطر الإتحاد على الحركة النسائية خلال العشرينيات والثلاثينيات ، ولقد جاءت وفاة " هدى شعراوى " فى عام ١٩٤٧ إيذانا بتراجع نشاطه وتولى منظمات أخرى ونساء أخريات قيادة الحركة (٣) .

وفى عام ١٩٢٥ أصدرت " فاطمة اليوسف " العدد الأول من مجلة " روزاليوسف " وكانت مجلة ذات طابع أدبى وثقافى وسياسي وتبنت دوماً القضايا الوطنية ، وقد تصدرت

---

(١) فرخندة حسن ، المشاركة السياسية للمرأة نبذة تاريخية ، مرجع سابق ، ص٩ .

(٢) فرخندة حسن ، رؤية متكاملة لتحقيق مشاركة المرأة فى الحياة السياسية ، مرجع سابق ، ص ص ٥-٦ .

(٣) نولة درويش ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ – ٢٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" روزاليوسف " مع مرور الوقت قائمة المجلات المصرية ، أما صاحبتها " فاطمة اليوسف " فلقد لعبت دوراً بارزاً فى النضال الوطنى ضد الاحتلال البريطانى وفى النضال من أجل الدستور ضد تعدى الملك عليه ، وشاركت فى العديد من المظاهرات وخرجت فيها تحمل علم مصر وكاد الرصاص الإنجليزى أن يصيبها (١) .

وفى نفس العام ١٩٢٥ صدرت " مجلة الأمل " ورأست تحريرها " منيرة ثابت " وهى أول محامية أمام المحاكم المختلطة ، وتخرجت من مدرسة الحقوق الفرنسية العليا فى مصر ، وكانت أول فتاة جامعية تعمل بالصحافة ، وكتبت مقالات عديدة فى صحيفة الأهرام ، وأطلق عليها لقب " عميدة الصحافيات " ، كما كانت " منيرة ثابت " أول امرأة تطالب بحقوق المرأة السياسية ، وكان العنوان الفرعى لمجلتها "صحيفة الدفاع عن حقوق المرأة " وخاضت معارك اجتماعية ، وسياسية ، وحزبية عديدة (٢) .

ثم شهد عام ١٩٣٧ تأسيس " زينب الغزالى " لجمعية " النساء المسلمات " وهى فى الثامنة عشر من عمرها ، حيث أقامت الجمعية داراً للأيتام ، ووفرت المساعدات للعائلات الفقيرة وساعدت فى تسوية الخلافات الأسرية ، وأرسلت الناس إلى الحج ، وأوضحت " زينب الغزالى " أن " الحرية والحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحقوق العامة والخاصة للمرأة " أمور موجودة فى الإسلام (٣) .

وفى فبراير ١٩٤٦ كانت مذبحة الطلبة إعلاناً باشتعال المعركة وفى تلك السنوات نشطت حركة المطالبة بحقوق المرأة السياسية فكان تأليف " درية شفيق " لإتحاد " بنت النيل " هدفاً فى سبيل تقرير حقوق المرأة الدستورية والنيابية (٤) .

وكانت أنشطة إتحاد " بنت النيل " موجهة نحو نساء القاهرة من مختلف الطبقات حيث تم تنظيم المحاضرات للنساء لرفع وعيهن بحقوقهن اجتماعياً وسياسياً ، كما أنشأت " درية شفيق " مدرسة فى بولاق " لمحو أمية النساء ، ولقد كان يهدف هذا الإتحاد إلى التمكين عن طريق الفعل السياسي المتمثل فى مشاركة المرأة فى المواقع السياسية فى المؤسسات المختلفة فى المجتمع

---

(١) هدى الصدة ، عماد أبو غازى ، مسيرة المرأة المصرية علامات ومواقف ، الجزء الأول ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٩٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٩٦ – ٩٧ .

(٣) نولة درويش ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ – ٢٦ .

(٤) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ص ٨٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تم تنظيم مسيرة فى ١٩ فبراير ١٩٥١ بقيادة " درية شفيق " ومعها حوالى (١٥٠٠) امـرأة نحو البرلمان للمطالبة بحقوقهن (١) .

إلا إنه من الملاحظ على تلك الفترة أن النساء كن من طبقة معينة وهن أصحاب الملكيـة وأفراد عائلات كبيرة وأزواجهن فى اللجنة الوفدية ، وكان رمز مشاركة المرأة السياسـية هـو خلعها الحجاب تعبيراً عن تحررها وعن مشاركتها الفعلية فى النضال (٢) .

المرحلة الثالثة : منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى ١٩٨٠ .

تتميز هذه المرحلة بارتفاع مشاركة الإناث نتيجة تزايد أعداد النساء العاملات لاسيما فـى الحضر ، وكان سببها الرئيسى تزايد قاعدة التعليم الرسمى ووجود عدد كبير نسبياً من خريجات الجامعات فى تخصصات جديدة مثل كلية العلوم ، والحقوق ، والتجارة ، وشجع هذا العديد مـن القيادات النسائية المثقفة إلى متابعة العمل والإصرار عليه بل أن عدداً منهن الـتحقن بالنقابـات العمالية ، حيث نجحت بعض العضوات بطريق الانتخاب المباشر فـى الجمعيـات العموميـة العمالية وذلك فى مجال صناعة البترول ، والإتحادات التجارية ، والبنوك ، وكـذلك صـناعة النسيج (٣) .

وعند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ خرجت النساء بمختلف مستوياتهن لتأييد الثورة أملاً فى أن الثورة سوف تتيح لهن مزيداً من الحرية وإعطائهن بعضاً من الحقوق السياسية مثل حقهن فـى التصويت كأبسط أنواع المشاركة السياسية .

ولقد أدى ذلك إلى ازدياد الحركة النسائية نشاطاً وقوة واتخذت الحركة النسائية شكلاً أكثر حسماً عندما توجهت مجموعة من سيدات حزب " بنت النيل " إلى مقر البرلمان واعتصمن داخلة لعدة ساعات ، كما اعتصمت مجموعة أخرى من سيدات الحزب فى مارس ١٩٥٢ فـى مبنـى نقابة الصحفيين وأضربن عن الطعام مطالبات بحقوقهن السياسية كاملة (٤) .

ولقد أدت الاعتصمات السابقة إلى قيام حكومة الضباط الأحرار فى عام ١٩٥٣ بـإغلاق مكاتب " الاتحاد النسائى المصرى " و" إتحاد بنت النيل " بدعوى أنهم أحـزاب سياسـية ، ثـم بحلول عام ١٩٥٤ اتخذت الحكومة الجديدة إجراءات حاسمة لصالح تمركز السلطة ، ثـم علـى أثره تم حل " الإتحاد النسائى " عام ١٩٥٦ ، وجاء محلة " التنظيم النسائى بالإتحـاد القـومى "

---

(١) نولة درويش ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ – ٣١ .

(٢) سامية محمد فهمى ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٣٣ – ١٣٤ .

(٤) فرخندة حسن ، المشاركة السياسية للمرأة نبدة تاريخية ، مرجع سابق ، ص١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم " التنظيم النسائى بالاتحاد الاشتراكى " ، وكذلك صدر القانون رقم (٣٨٤) لعام ١٩٥٦ والذى وضع كافة المؤسسات الخيرية والخاصة تحت الإشراف الحكومى المباشر.

مما أدى إلى قيام " درية شفيق " بالإضراب عن الطعام احتجاجاً على النظام الذى قام بتصفية التنظيمات الأهلية (١) .

ونتيجة للجهود المكثفة التى بذلتها المرأة فى تلك الفترة تم صدور دستور ١٩٥٦ متضمناً الاعتراف بالحقوق السياسية للمرأة لأول مرة فى تاريخ البلاد مقروناً بحقها فى الانتخاب ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تحصل فيها المرأة فى أى مكان من العالم العربى على مثل تلك الحقوق ، وقد شهدت تلك الفترة أيضاً دوراً هاماً للمرأة فى مواجهة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م فى مدينة " بور سعيد " ، وتأسست " اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية " ، وبعدها خاضت المرأة تبعاً لذلك الانتخابات النيابية لأول مرة فى حياتها ١٩٥٧ ، ورشحت بعض السيدات أنفسهن كعضوات فى المجلس النيابى (٢) .

وشهد عام ١٩٥٧ تمثيل المرأة لأول مرة فى " مجلس الأمة " بعد صدور دستور ١٩٥٦،والذى أعطى المرأة حق الانتخاب والترشيح ، حيث شهد مجلس الأمة ١٩٥٧ -١٩٥٨ تمثيل المرأة داخلة متمثل بنجاح كل من " راوية عطية " و " أمينة شكرى " ليصبحا أول نائبات فى مجلس الأمة فى تاريخ مصر ، فى حين أن كثير من البلدان المتقدمة فى ذلك الوقت لم تصل المرأة إلى مقعد البرلمان إلا بعد مرور وقت طويل على حصولها على حق الانتخاب والترشيح (٣) .

وفى عام ١٩٦١ نصت القرارات الاشتراكية على أن تمثل المرأة بنسبة ٥% من أعضاء المؤتمر القومى للقوى الشعبية ، وفى يولية ١٩٦٤ تم إعلان الاتحاد الاشتراكى وشاركت المرأة فى العديد من هيئاته من اللجان السكانية واللجان الجماهيرية ، وتم تشكيل لجان نسائية على مستوى محافظة القاهرة وضمت فى عضويتها أمينات لجان النشاط النسائى فى الأقسام (٤) .

---

(١) نولة درويش ، مرجع سابق ، ص ٣٣-٣٦ .

(٢) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ص٩٠ .

(٣) فرخندة حسن ، الأسس القانونية لمشاركة المرأة فى الحياة السياسية ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية " ، الجزء الثالث ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص ٥.

(٤) فرخندة حسن ، المشاركة السياسية للمرأة نبذة تاريخية ، مرجع سابق ، ص٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإيماناً من الدولة بأهمية المرأة ودورها فى المجتمع وسعى الدولة لخلق قيادات نسائية جديدة فلقد تم تعيين الدكتورة " حكمت أبو زيد " وزيرة للشئون الاجتماعية لتصبح بذلك أول امرأة تشغل منصب وزيرة وذلك فى عام ١٩٦٢ .

كما شهد مجلس الأمة ١٩٦٤-١٩٦٨ تمثيل أكثر للمرأة بنجاح كل من " ألفت كامل " و "بثينة الطويل " و " زهرة رجب " و " عائشة حسانين " و " فاطمة دياب " و" كريمة العروسى" و" مفيدة عبد الرحمن " و" نوال عامر " ليتسع تمثيل المرأة داخل هذا المجلس مما أعطى للمرأة مساحة أكبر للتعبير عن مشاكلها وعرض قضاياها .

ثم أثرت هزيمة ١٩٦٧ ليس فقط على الممارسة السياسية للمرأة ، وإنما على المجتمع بصفة عامة فى كافة النواحى الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية ، ولقد شاركت المرأة فى تلك الفترة جميع فئات المجتمع فى رفضها للهزيمة والمطالبة بمحاكمة المتسببين فيها ، مما يعتبر هذا سحباً ضمنى للثقة من النظام السياسى فى تلك الفترة الذى أعاق كثيراً حصولها على حقها فى المشاركة السياسية والتعبير عن نفسها .

ولقد جاء صدور دستور ١٩٧١م متضمناً حق المرأة فى المشاركة فى الانتخابات وذلك فى المادة (٦٢) الخاصة بالحقوق والواجبات العامة من حيث عدم التمييز بين الرجل والمرأة بسبب الجنس ، أو الأصل ، أو الدين ، أو العقيدة ، وأن للمواطنين الحق فى الانتخابات والترشيح وإبداء الرأى فى الاستفتاء وأن مساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى (١) .

وشهد " مجلس الأمة " فى الفترة من ١٩٦٩ – ١٩٧١ تمثيل المرأة بثلاث عضوات بنسبة ٨% من إجمالى الأعضاء وهن " بثينة الطويل " و " نوال عامر " و " مفيدة عبد الرحمن " (٢) .

وقد اتجهت عضوات البرلمان فى الفترة من عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٧١ إلى الاهتمام بالمشاركة فى مناقشة عدة مشكلات منها : تنظيم الأسرة ، وغلاء المعيشة ، ومشكلة الإسكان ، وكيفية تعديل دور القطاع الخاص والمشاركة فيه والاهتمام بتوفير دور الحضانة لخدمة المرأة العاملة والعناية بقرى مصر والعمل على تحسين حالتها (٣) .

---

(١) سامية محمد فهى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) أحمد رجائى ، وزيرات ونائبات حوارات وحكايات ، دار الجمهورية للصحافة ، القاهرة ، بدون سنة نشر ص٦ .

(٣) منى مصطفى عبد الروؤف ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع قيام ثورة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ أعيد بناء الإتحاد الاشتراكى ودخلت المرأة الانتخابات على مستوى الجمهورية ، وفازت ١٠٣٩ سيدة بالوحدات الأساسية للإتحاد الاشتراكى فى المحافظات بنسبة ٢% من مجموع الأعضاء ، وكان من بينهن السيدة " جيهان السادات " حرم الرئيس الراحل " محمد أنور السادات " رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت (١) .

كما جاء دستور ١٩٧١ مؤكداً على الحقوق السياسية للمرأة ومدعماً لدورها فى المجتمع فجاء فى مادته الحادية عشر على أن الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ، ومع بداية حرب ١٩٧٣ أدركت المرأة فى مصر أن مكانها الحقيقى هو الوقوف إلى جوار المقاتلين بخدمة أسر الشهداء ، والجرحى ، وفى تنشيط حركة التطوع على أعمال التمريض والإسعاف والتبرع بالدم للمصابين فى المعارك (٢) .

ولقد قامت المرأة فى تلك الفترة تحت قيادة السيدة " جيهان السادات " بجهود كبيرة فى خدمة المحاربين وأسرهم ورعاية الجرحى حتى أطلق عليها " أم القوات المسلحة " نظراً للدور الهام والبالغ الخطورة الذى قامت به فى تلك الفترة ، ويرجع الفضل لها فى إنشاء " جمعية الوفاء والأمل " بعد الحرب مباشرة ، وذلك لرعاية معوقى الحرب اعترافاً بالدور الذى قاموا به وما بذلوه من تضحيات من أجل مصر .

ولقد شهد " مجلس الشعب " مجلس الأمة سابقاً تمثيلاً مرتفعاً للمرأة نسبياً مقارنة بالدورات السابقة حيث شهدت دورة ١٩٧١ – ١٩٧٦ تمثيل (٩) عضوات هم : " الفت كامل " ، " رزقة البلشى " ، " زهرة رجب " ، " فاطمة النبوى عنان " ، " فايدة كامل " ، " كريمة العروسى " ، " مفيدة عبد الرحمن " ، " نوال عامر " ، ثم " ليلي تكلا " بالتعيين (٣) .

وفى إبريل ١٩٧٤ أبرزت ورقة أكتوبر دور المرأة المصرية فى المستقبل ، على أساس أن المرأة نصف المجتمع وتعطيلها عن المشاركة فى الإستراتيجيات الشاملة يحرم المجتمع من قدرات نصف أفراده (٤) .

---

(١) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ص ٩١ .

(٢) المرجع السابق ص ٩٢ .

(٣) أحمد رجائى ، مرجع سابق ، ص٦ .

(٤) سامية محمد فهى ، مرجع سابق ، ص١٣٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى سبتمبر ١٩٧٥ أصدر الرئيس " السادات " قراراً بتكوين " التنظيم النسائى للإتحاد الاشتراكى " ولقد كان يهدف إلى رفع مستوى قدرات المرأة المصرية ثقافياً ، واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً (١) .

وإيماناً من الدولة بالمرأة وقدرتها فلقد تم عام ١٩٧٥ تعيين " عائشة راتب " كوزيرة للشئون الاجتماعية ، ثم خلفتها الدكتورة " أمال عثمان " كوزيرة للشئون الاجتماعية عام ١٩٧٦ وظلت تشغل هذا المنصب إلى جانب عضويتها فى مجلس الشعب لمدة عشرين عاماً متواصلة ، أما الآن فهى تشغل منصب عضو مجلس الشعب .

كما شاركت المرأة فى " المنابر " الثلاث التى صدر قرار بإنشائها فى مارس ١٩٧٦ ، والتى تحولت بعد ذلك إلى أحزاب سياسية بصدور قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ (٢) .

إلا أن مجلس الشعب شهد فى دورته ١٩٧٦ – ١٩٧٩ تمثيل ضئيل للمرأة مقارنةً بالدورة السابقة ، حيث مثلت المرأة ست عضوات مقارنةً بتسع عضوات فى الدورة السابقة ، مع الأخذ فى الاعتبار بأن اثنان من الست جاءوا بالتعيين وهما " أمال عثمان " ، " ليلي تكلا " .

وفى عام ١٩٧٨ ظهرت مجموعة من القوانين التى تؤكد دعم الدولة للمرأة ومشاركتها بقوة فى التشريعات وقرارات الدولة ، حيث صدر القانون (٢٢) لسنة ١٩٧٨ والذى نص على زيادة عدد المقاعد المخصصة للإناث فى مجلس الشعب إلى ثلاثين مقعداً على الأقل ، كذلك صدر عام ١٩٧٩ قانون الحكم المحلى رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٩ والذى خصص للمرأة ما بين ١٠% و ٢٠% من المقاعد فى المجلس الشعبى (٣) .

ثم تتطور النظام الانتخابى بعد ذلك ليتم من خلال نظام القوائم الخاصة بالأحزاب مما أعطى فرصة للمرأة بخوض الانتخابات فى حماية تلك الأحزاب وخاصة الحزب الحاكم مما أعطاها فرصة أكبر للفوز وتمثيلها بنسبة أكبر فى المجالس المختلفة سواء الشعب ، أو الشورى ، أو المحليات .

ولقد قامت السيدة " جيهان السادات " بدور كبير فى حملة التبرعات لإعادة بناء القصر العينى فى عام ١٩٧٩ وهى أول مستشفى أنشئت منذ ١٥٠ عام ، كما دعت إلى إنشاء جمعية

---

(١) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ص٩٣ .

(٢) فرخندة حسن ، المشاركة السياسية للمرأة نبذة تاريخية ، مرجع سابق ، ص٢١ .

(٣) سامية محمد فهمى ، مرجع سابق ، ص١٤٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السرطان المصرية عام ١٩٧٩ ، هذا إلى جانب اختيارها رئيسًا لجمعية الهلال الأحمر ، ورئيسًا لجمعية مرضى شلل الأطفال ، كما شاركت فى العمل السياسي فكانت رئيسًا للمجلس المحلى بالمنوفية عام ١٩٧٩ ، وساهمت بجهودها فى هذه المرحلة التى مرت بها البلاد (١) .

كما شهد مجلس الشعب فى دورته ١٩٧٩ – ١٩٨٤ أعلى نسبة تمثيل للمرأة كعضوات فى مجلس الشعب حيث كان عدد العضوات فى تلك الدورة (٣٥) عضوة ، وربما يرجع السبب فى نسبة التمثيل المرتفعة هذه إلى صدور القانون (٢٢) لسنة ١٩٧٨ والذى ينص على تخصيص (٣٠) مقعداً على الأقل للمرأة فى مجلس الشعب .

المرحلة الرابعة : منذ ١٩٨٠ وحتى الآن :

اتسمت الفترة من نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بأنشطة نسائية متنوعة وكان ومن أهمها النشاط النسائى الذى يتعلق باحتياجات الإناث ، حيث شاركت الإناث فى جميع تخصصاتهن ومستوياتهن الثقافية فى الأنشطة النسوية بالجمعيات والمؤسسات الخاصة وذلك بالنسبة للمؤسسات التعليمية ، الصحية ، النشاط الاجتماعى الأهلى ، وكذلك النقابات العمالية المهنية بأنواعها (٢) .

وفى بداية الثمانينيات شهدت تلك الفترة ازدياد اهتمام النساء المصريات بقضايا المرأة باعتبارها قضايا مصيرية ، كما شهدت هذه المرحلة بداية تشكيل بعض المجموعات التى تنظر من منظور خاص إلى المسألة النسائية ، ونذكر على سبيل المثال منظمة " تضامن المرأة العربية " التى تأسست عام ١٩٨٢عقب مؤتمر كوبنهاجن ، والتى قادتها " نوال السعداوى " ، واستطاعت أن تستقطب حولها مجموعة من النساء المؤمنات بقضايا المرأة ، وكذلك تشكلت فى نفس الفترة مجموعات أخرى ومنها مجموعة " المرأة الجديدة " ، ومجموعة " بنت الأرض" (٣).

إلا أن تلك الفترة شهدت اعتراض بعض المستقلين فى مجلس الشعب بطعنهم فى عدم دستورية القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨ والخاص بتخصيص (٣٠) مقعداً على الأقل للمرأة فى مجلس الشعب ، على أساس أن إيثار المرأة بمقاعد فى البرلمان هو خرق لمبدأ المساواة

---

(١) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ص٩٣ .

(٢) سامية محمد فهى ، مرجع سابق ، ص١٤٦ .

(٣) نولة درويش ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنصوص عليه فى الدستور ، وكانت النتيجة لذلك أن صدر القانون رقم (١٨٨) لعام ١٩٨٦ والذى نص على إلغاء المقاعد المخصصة للمرأة (١) .

ولقد أدى إصدار هذا القانون إلى انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى مجلس الشعب فى الدورة ١٩٨٧ – ١٩٩٠ إلى ١٨ عضوة فقط ، بعد أن كان فى الدورة السابقة (٣٥) عضوة ، كما أدى إلغاء الانتخابات بنظام القائمة بعد ذلك إلى تدنى أكثر لمشاركة المرأة فى مجلس الشعب، حيث انخفض عدد العضوات فى الدورة ١٩٩٠ – ١٩٩٥ إلى (١٠) عضوات فقط ، واستمر هذا التناقص إلى أن بلغ فى الدورة الحالية ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ إلى (٤) عضوات فقط ، كما شهدت تلك الفترة إنشاء العديد من الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والنقابات بنوعيها العمالية والمهنية ، وسوف نتناول بالتفصيل فى جزئية تالية مشاركة المرأة فى تلك التنظيمات .

كما ازداد اهتمام الدولة بتحسين أوضاع المرأة بصفة عامة واهتمام السيدة " سوزان مبارك " حرم السيد " رئيس الجمهورية " بصفة خاصة ، ولذلك فلقد تم إنشاء عدد من المؤسسات التى تعمل على النهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها ورسالتها كعضو فعال فى المجتمع .

وسوف نعرض لأهم تلك المؤسسات مرتبة ترتيباً زمنياً حسب تاريخ إنشائها وهى كالأتى :-

١- وحدة المرأة والطفل بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :-

نظراً للأهمية التى تواليها الدولة للمرأة والطفل فى عهد " مبارك " فقد قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف) بإنشاء وحدة خاصة للمرأة والطفل فى عام ١٩٨٧ ، تقوم بإصدار سلسلة من البحوث التى تهتم بجمع وتحليل الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالمرأة وتحسين أوضاعها ، وكذلك الاهتمام بالطفل والحفاظ على حياته ، وذلك بهدف رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج التى تخص المرأة والطفل والعمل على نشر نتائج هذه الدراسات والبحوث (٢) .

---

(١) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ص١٥٨ .

(٢) فرخندة حسن ، تطور أوضاع المرأة فى عهد مبارك فى الفترة ١٩٨١ – ٢٠٠٤ ، المجلس القومى للمرأة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٦١ ، ٦٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- المجلس القومى للطفولة والأمومة :-

أنشئ المجلس القومى للطفولة والأمومة بقرار من السيد رئيس الجمهورية رقم (٥٤) لسنة ١٩٨٨ ، والمعدل بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٢٧٣) لسنة ١٩٨٩ ، ويهدف المجلس إلى وضع التوجهات للخطة القومية المتعلقة بالطفولة والأمومة فى مجالات الرعاية والحماية الاجتماعية ، والأسرية ، والصحية ، والتعليمية ، والثقافية ، والإعلامية ، واقتراح البرامج الثقافية والتعليمية والإعلامية وتعبئة الرأي العام بشأن احتياجات الطفولة والأمومة ومشكلاتها وأساليب معالجتها ، هذا بالإضافة إلى إبداء الرأى فى الاتفاقيات المتعلقة بالطفولة والأمومة والمشاركة فى تنفيذ اتفاقيات المعونة والمساعدات التى تقدمها الدول والهيئات الأجنبية لمصر (١) .

٣- وحدة المرأة والطفل (الجندر) بالصندوق الاجتماعى للتنمية :-

هو صندوق قومى أنشئ فى عهد " مبارك " عام ١٩٩١، ويتبع الصندوق الاجتماعى للتنمية ، ويهدف الصندوق الاجتماعى للتنمية إلى المساهمة فى حل مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل ، وكذلك منح المرأة القروض الميسرة المخصصة لتمويل الصناعات الصغيرة والأسر المنتجة إيماناً من الصندوق بأهمية مساهمة المرأة فى عملية التنمية (٢) .

٤- وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة بوزارة الزراعة :-

تم إنشاء وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة بوزارة الزراعة عام ١٩٩٢ ، وتقوم هذه الوحدة بالاهتمام بميادين عديدة كلها تدور حول كيفية النهوض بالمرأة الريفية وتحسين نوعية حياتها ، وكذلك جمع واستعراض وتحليل السياسات والقوانين التى لها تأثير على المرأة فى الزراعة واقتراح التعديلات لتحسينها ، واقتراح عدد من المشاريع الصناعية الزراعية للمرأة ، وتمكين المرأة الريفية من الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية ، والعمل على إدخال التكنولوجيا البسيطة التى تساعد المرأة فى عملها وتحسين أدائها (٣) .

٥- اللجنة القومية للمرأة :-

صدر قرار بتكوين اللجنة القومية للمرأة من رئيس مجلس الوزراء رقم (٢١٩٣) لسنة ١٩٩٣ ، وقد سبقت إنشاء المجلس القومى للمرأة وظلت تعمل حتى قيام المجلس القومى للمرأة

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص٦٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٥٦ ، ٥٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ٢٠٠٠ ، وكان هدفها إلى تعزيز دور المرأة فى المجتمع ، ودراسة المشاكل التى تواجه المرأة والعمل على حلها ، وتقويم أداء المرأة لدورها فى المجتمع ، والتعاون مع الهيئات المصرية والإقليمية والدولية المهتمة بقضايا المرأة ، والإعداد للمؤتمرات وحلقات البحث والاجتماعات (١) .

٦- وحدة تخطيط وسياسات النوع (بمعهد التخطيط القومى) :-

تم إنشاء وحدة تخطيط وسياسات النوع فى يونيو ١٩٩٤ ، وتهدف الوحدة إلى إعداد كوادر قادرة ومؤهلة لتحقيق أهداف تضمين النوع فى خطط التنمية الاقتصادية ، والمشاركة مع الوزارات والهيئات المعنية بشئون المرأة فى إعداد ومتابعة وتقسيم الخطط والمشروعات ، وتزويد العاملين بالجمعيات الأهلية وبالقطاعات والوزارات المعنية بشئون المرأة بالمهارات الخاصة بتخطيط النوع الاجتماعى (٢) .

٧- المجلس القومى للمرأة :-

أنشئ المجلس القومى للمرأة بالقرار الجمهورى رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ ، وهو يتبع رئيس الجمهورية مباشرة ، ويهدف المجلس إلى اقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية فى مجال تنمية شئون المرأة وتمكينها من أداء أدوارها ، ووضع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التى تواجهها ، ومتابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة فى مجال المرأة ، وإبداء الرأى فى الإتفاقيات المتعلقة بالمرأة ، وعقد المؤتمرات والندوات وحلقات البحث فى الموضوعات التى تهم المرأة ، وإصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس ، وتمثيل المرأة فى المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشئون المرأة (٣) .

كما شهدت تلك الفترة من ١٩٨٠ وإلى الآن – نتيجة للمناخ الديمقراطى الذى تعيشه البلاد وحرص القيادة السياسية على دعم ومساندة المرأة – إنشاء عدد من المراكز والمؤسسات غير الحكومية أو الأهلية والتى تهتم فى الأساس بدعم ومساندة المرأة فى سبيل نيل حقوقها وأهمها:-

(أ) المركز المصرى لحقوق المرأة :-

أنشئ المركز المصرى لحقوق المرأة عام ١٩٩٦ ، ويهدف إلى مساندة المرأة المصرية فى نضالها من أجل حصولها على حقوقها كاملة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل ، كما يعمل

---

(١) المرجع السابق ، ص٤٥ .

(٢) المرجع السابق ، ٦٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٣٧ ، ٣٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المركز على التصدى لكافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وإعادة النظر فى كافة التشريعات التى تتعارض مع الدستور المصرى والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة ، وكذلك تقديم المساعدة القانونية للنساء ، وتنمية حق المرأة فى المشاركة فى الحياة العامة وعلى وجه الخصوص حق الانتخاب والترشيح (١) .

ب- مركز قضايا المرأة المصرية :-

أنشئ مركز قضايا المرأة المصرية عام ٢٠٠٣ ، ويسعى إلى دعم المرأة المصرية بالمهارات والقدرات التى تمكنها من ممارسة حياتها والتغلب على مشكلاتها ، ودعم النساء بمجموعة من المهارات والمعارف المختلفة لتمكينها من أداء أدوارها ، وإعداد الأبحاث والدراسات التى تهم المرأة فيما يتعلق بالمشكلات التى تعانى منها المرأة ، وخلق قاعدة شعبية لمناهضة العنف ضد المرأة ، وعقد وتنظيم ورش التدريب للنساء بمختلف المحافظات وخاصة رائدات العمل الميدانى بالجمعيات الأهلية (٢) .

ج- مركز دراسات المرأة الجديدة :-

مركز دراسات المرأة الجديدة هو منظمة نسوية تطوعية أنشئت عام ١٩٨٤ ، ويسعى المركز إلى تحقيق مجتمع ديمقراطى عادل تختفى فيه كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وتتحقق فيه المساواة فى الحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية بين النساء والرجال وليس مجرد المساواة القانونية فقط ، ولكن أيضاً دعم النساء المهمشات وتمكينهن ، ووضع قضية المرأة على جدول أعمال كافة القوى الاجتماعية والسياسية (*) .

ولقد أدى إنشاء تلك المنظمات أو المؤسسات سواء الحكومية أو غير الحكومية – الأهلية- إلى تفعيل دور المرأة المصرية وزيادة مشاركتها فى مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، حيث قامت تلك المؤسسات بمساندة المرأة المصرية سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتمكينها من أداء دورها الاقتصادى والاجتماعى بتقديم المنح الميسرة للمشروعات الصغيرة للمرأة ، كذلك مساعدة المرأة من الناحية القانونية بتقديم المساعدات والمشورات

---

(١) محمد سليم العوا ، المرأة العمل العام من منظور إسلامى ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص١ .

(٢) فاطمة خفاجى وآخرون ، عشر سنوات من أجل المرأة ، مركز قضايا المرأة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٧- ٨ .

(*) قام الباحث بزيارة مركز دراسات المرأة الجديدة بالمهندسين – القاهرة ، وإطلع على تاريخ نشأة المركز وأهدافه .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانونية فى المشكلات التى تواجهها ، كذلك عقد البرامج والندوات لخلق جيل جديد من الكوادر النسائية أكثر وعياً بدور المرأة فى المجتمع ، ودعم ومساندة النساء التى تخوض تجربة المشاركة السياسية من خلال انتخابات مجلسى الشعب والشورى والنقابات ، وكذلك تناول كافة القضايا والمشكلات التى تهم المرأة وإيجاد الحلول لها لتحقيق مشاركة أكثر فاعلية .

ثالثاً : المرأة فى ظل الدستور والتشريعات الحالية :-

تتمتع المرأة المصرية بكافة حقوقها السياسية الكاملة وغير المشروطة بنص الدستور لعام ١٩٥٦ ، وقد تم ذلك أثر توقيع مصر على الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة والتى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٣ ، كما جاءت القوانين المكملة للدستور وقانون مباشرة الحقوق السياسية مؤكدة على هذا الحق الدستورى للمرأة ([١]) .

كما صدر دستور أخر عام ١٩٧١ وتم تعديله عام ١٩٨٠ ، فعمل الدستور المصرى بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فنصت المادة (١١) منه على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة السياسية والاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية ، كما لم ينص الدستور المصرى على شرط الذكورة كشرط للترشيح فى عضوية الهيئة التشريعة ([٢]) .

وفى ظل الدستور المصرى القائم هناك صور للعديد من التشريعات المتضمنة لكثير من النصوص الخاصة بالوضع القانونى للمرأة ومساواتها للرجل فى المجالات المختلفة وتتمثل فيما يلي :-

(١) القيد فى الجداول الانتخابية :-

ينص القانون على تسجيل أسماء راغبى المشاركة فى الانتخابات من النساء والرجال فى جداول الناخبين ، ويتم ذلك خلال شهرى (نوفمبر – يناير) ، وفى عام ١٩٥٧عندما منحت المرأة حق التصويت لم تتجاوز نسبة المرأة ٢,٦% من مجموع الناخبين وفى عام ١٩٨٩ ارتفعت النسبة إلى ٢٩% ، ووصلت النسبة فى عام ٢٠٠٣ إلى ٣٧,٩% من إجمالى الناخبين ([٣]) .

([١]) فرخندة حسن ، رؤية متكاملة لتحقيق مشاركة المرأة فى الحياة السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

([٢]) عكاشة محمد عبد العال ، المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات ، فى " مشاركة المرأة فى العملية الديمقراطية فى مصر " ، جمعية الإسكندرية للاقتصاد المنزلى ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص٣٢ .

([٣]) فرخنده حسن ، المرأة المصرية كناخبة ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية " ، الجزء الخامس ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣ -٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحتى سنة ١٩٧٩ كان قيد المرأة فى جداول الانتخابات اختيارياً لمن تطلب منهن حق القيد ، ثم صدر القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ والخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وأصبح قيد المرأة فى الجداول الانتخابية إجبارياً للمرأة والرجل على السواء ، حيث تنص المادة الأولى من هذا القانون على أنه " يجب أن يقيد فى جداول الانتخابات كل من له الحق فى مباشرة الحقوق السياسية من الذكور والإناث " (١) .

(٢) العضوية بمجلسي الشعب والشورى :-

تنص المادة (٨٧) من الدستور لعام ١٩٧١ على أنه يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح أو يعين عضواً فى مجلس الشعب أو الشورى ، كما صدر القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى (٢) .

ونلاحظ من خلال الإطلاع على شروط الترشيح بالمجلسين – الشعب والشورى – أن شروط الترشيح لم تتطلب أن يكون المرشح رجلاً ، فالشروط تم وضعها فى صورة عامة تسرى على المرشح سواء كان رجلاً أو امرأة دون أى تمييز بينهما .

(٣) العضوية بالنقابات العمالية والمهنية :-

كفلت نصوص الدستور المصرى الحق فى إنشاء النقابات ، وحق المواطنين فى الانتخاب والترشيح ، بل وجعلت مساهمة الأفراد فى الحياة العامة واجباً وطنياً ، حيث تكفل المادة (٨) من الدستور " إنشاء النقابات والإتحادات على أساس ديمقراطى وهو حق يكفله القانون " ، كما كفلت المادة (٦٢) من الدستور " حق المواطنين فى الانتخاب والترشيح وإبداء الرأى وأن مساهمتهم فى الحياة العامة واجب وطنى " (٣) .

كذلك نجد أن القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته والذى ينظم العمل داخل النقابات العمالية ، والقانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته والذى ينظم العمل داخل النقابات المهنية هذا بالإضافة إلى القوانين المختلفة والتى تنظم العمل داخل النقابات المهنية مثل القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣والذى ينظم العمل داخل نقابة المحامين على سبيل المثال، وغيره من القوانين التى تنظم العمل داخل النقابات المهنية لم تتضمن أى نصوص تقيد حرية المرأة فى المشاركة

---

(١) عكاشة محمد عبد العال ، مرجع سابق ، ص٣٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٣ – ٣٤ .

(٣) خالد على عمر ، الحرية النقابية بين الأطر التشريعية ومبادئ المحكمة الدستورية والممارسة العملية مرجع سابق ، ص ص ٣٣ ، ٣٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فى تلك النقابات ، بل على العكس فلقد ساوت تلك القوانين بين الرجل والمرأة فـى الحـق فـى الترشيح والتصويت فى تلك النقابات ، حيث إن شروط الترشيح فى تلك النقابات شروط عامـة تنطبق على العضو سواء كان رجل أو امرأة ، دون تمييز بينهما أو إعطاء أفضلية للرجل على أساس النوع .

(٤) العضوية بالمجالس المحلية :-

حددت المادة (٧٥) من قانون الحكم المحلى شروط العضوية بالمجالس الشعبية المحلية وليس بين هذه الشروط شرط الذكورة ، فهناك تحقيق لمبدأ المساواة بين الجنسين (١) .

(٥) تولى المرأة منصب رئيس الدولة :-

تنص المادتان ٧٥ ، ٧٦ من الدستور المصرى على الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح لهذا المنصب وهما :-

- مصرى من أبوين مصريين .
- ألا يقل السن عن أربعين سنة .

ولذلك فلا يوجد نص يمنع المرأة من تولى هذا المنصب ، فالنصوص جاءت عامـة دون تمييز بين الرجل أو المرأة ، إلا أنه يجب ألا نغفل أن الإسلام هو دين الدولة الرسـمى ، وإنـه يمنع عليها ذلك ، فالرئاسة تدخل فى باب الولاية العامة فى الإسلام وهى ممنوعة على المـرأة فيمنع عليها من ثم تولى الرئاسة فى الدولة (٢) .

(٦) المرأة فى القانون المدنى :-

تتمتع المرأة فى القانون المدنى بالمساواة فى جميع الحقوق المدنية ، حيث إن المرأة لهـا ملكيتها الخاصة ولها حرية التصرف فى أموالها دون قيد ، كما أن المرأة فى القانون المدنى لها ذمتها المالية المستقلة والتى تظل على استقلالها حتى بعد الزواج (٣) .

(٧) المرأة فى القانون الجنائى :-

يساوى قانون العقوبات بين المرأة والرجل فيما يتعلق بكل من الحماية الجنائية والمساءلة الجنائية ، بل إن هناك نصوص إضافية من أجل مزيداً من الحماية للمرأة مثل تحريم التعـرض

---

(١) عكاشة محمد عبد العال ، مرجع سابق ، ص٣٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص٣٦ .

(٣) طلعت لطفى ، المرأة المصرية تجارب الماضى وإنجازات الحاضر وتحديات المستقبل ، وزارة الإعـلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٧٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأنثى سواء بالقول أو بالفعل ، وكذلك عقوبة خطف الأنثى أشد من العقوبة المقررة لخطف الذكر ، كذلك وجوب أن تقوم بتفتيش المرأة المتهمة امرأة مثلها (١) .

(٨) المرأة فى قانون التأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى :-

نص القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٥ على العديد من الضمانات التى تكفل للمرأة – بصفة خاصة – سواء كانت عاملة أو غير عاملة الحد الأدنى للحياة الكريمة هى وأطفالها (٢) .

(٩) المرأة فى قوانين الأحوال الشخصية :-

يحكم مجال الأحوال الشخصية فى مصر عدة قوانين أهمها :-

* قانون الأحوال الشخصية رقم (١٠٠) لسنة ١٩٨٥ والذى يضم نصوصاً قانونية بالنسبة لعقد الزواج وخلوه من الموانع الشرعية مثل التراضي والإشهار والوكالة والقواعد التى تنظم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية .
* قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ وهو يواجه مشاكل كانت تعانى منها المرأة فى المحاكم مثل الخلع – إثبات الطلاق – التطليق من زواج عرفى (٣) .
* قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء محاكم الأسرة حيث تختص محاكم الأسرة بالنظر فى الدعاوى الناشئة عن النزاع الأسرى .

ونرى أن مجمل تلك القوانين جاءت فى صالح المرأة من أجل القضاء على الكثير من المشكلات التى كانت تواجه المرأة فى مجال الأحوال الشخصية .

(١٠) المرأة فى قانون الجنسية :-

صدر القانون رقم (١٥٤) لسنة ٢٠٠٤ لتعديل بعض أحكام القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية لحسم المشاكل التى كانت تواجه جميع أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى وتسرى أحكامه على الأبناء سواء كانوا بالغين أو قصر ، وسواء ولدوا فى مصر أو فى الخارج (٤) .

---

(١) المرجع السابق ، ص٧٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص٧٦ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٧٧ .
(٤) المرجع السابق ، ص ٧٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر إلى موقف الدستور والتشريعات المختلفة من المرأة نجد أنهم قد أعطوا للمرأة حقوقها مثل الرجل تماماً ، من حيث المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات ، والثواب والعقاب ، وحقها فى المشاركة السياسية مثل الرجل تماماً فى مختلف الميادين ، وكذلك حقها فى الملكية الخاصة والإرث ، بل إن بعض القوانين راعت المرأة أكثر من الرجل وأفردت لها مواد ونصوص خاصة بها مثل تغليظ العقوبة على خطف المرأة أكثر من العقوبة المقررة لخطف الرجل ، وكذلك فى مجال الأحوال الشخصية فلقد صدرت الكثير من القوانين التى راعت المرأة وعملت على حل مشاكلها ، مثل قانون إنشاء محكمة الأسرة والتى جاء إنشائها فى المقام الأول من أجل القضاء على مشاكل المرأة الأسرية ، وكذلك تطبيق قانون الخلع ، بالإضافة إلى إصدار قانون الجنسية رقم (١٥٤) لعام ٢٠٠٤ والذى يقضى بمنح أبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى – أياً كانت جنسيته – الجنسية المصرية مثل الرجل تماماً ، ليقضى هذا القانون على أخطر وأكبر المشكلات التى تواجه المرأة المصرية المتزوجة من أجنبى والمقيمة بمصر ، حيث كان يعامل أبنائها معاملة الأجانب سواء فى التعليم أو الإقامة باعتبارهم أجانب ، وكانت الإقامة تجدد سنوياً وكانت المرأة تتحمل عناء ومشقة تجديد الإقامة لأبنائها بين مختلف المصالح والقنصليات والسفارات ، إلى أن صدر القانون السابق ذكره فقضى تماماً على تلك المشكلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعقيب :

١- شهدت العصور القديمة – وخاصة عصر الدولة الفرعونية – ارتفاع مستوى مشاركة المرأة فى الحياة السياسية حيث احتلت أرقى المناصب السياسية فى الدولة كملكة للبلاد ، أو وصية على العرش ، أو زوجة ملكية ، أو ابنة مقدسة ، لها الحق فى حكم البلاد إذا دعت الظروف أو على الأقل إبداء رأيها فى الأمور السياسية فى ظل وجود ملك للبلاد .

٢- إلا أنه يلاحظ أن المشاركة السياسية للمرأة كانت قاصرة على نساء طبقة الملوك والأمراء والحكام دون نساء الطبقات المتوسطة والدنيا ، حيث حرمت المرأة فى تلك الطبقات المشاركة بكافة أنواعها ، حيث إقتصر الدور الذى كانت تقوم به المرأة فى الطبقتين المتوسطة والدنيا على رعاية شئون المنزل وتربية الأبناء .

٣- إلا أن هذا لا يمنع أن هذا العصر شهد أعلى مستويات المشاركة السياسية للمرأة بل أكبر عدد من الملكات التى حكمت مصر على مر جميع العصور مثل الملكة " نيتوكريس " والملكة " نفروسبك " والملكة " تى " والملكة " نفرتيتى " والملكة " حتشبسوت " والملكة " توى " ، وغيرهن من الملكات .

٤- ولقد تكرر هذا الموقف خلال العصر الحديث ، حيث شهدت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى وحتى عام ١٩٥٢ أن جميع النساء اللاتى تزعمن الحركة الوطنية والنسوية المطالبة بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل كن من نساء الطبقات الأرستقراطية أو البرجوازية من زوجات الزعماء الوطنيين مثل السيدة " صفية زغلول " زوجة الزعيم سعد زغلول " ، ومن النساء الذين لديهم فائض من الوقت والمال للإنفاق على تلك الحركات الوطنية والنسوية مثل " زينب الغزالى " والتى أسست " جمعية النساء المسلمات " عام ١٩٣٧ والتى كان والدها تاجر قطن ثرى ، حيث حرمت من نيل منحة للدراسة فى فرنسا لأن والدها ثرى لدية القدرة على إرسالها على نفقته ، و " هدى شعراوى " التى أسست " الاتحاد النسائى المصرى " من مجموعة من النساء الوفديات زوجات البشوات واتخذت من منزلها مقراً له ، وغيرهن من النساء ذوات الأصول الأرستقراطية .

٥- إلا أن الأمر اختلف بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث اختلاف البناء الطبقى للنساء المشاركات على مسرح الحياة السياسية ، حيث شاركت النساء من الطبقات المتوسطة والعاملة فى الحركة الوطنية ، وفى كافة صور المشاركات السياسية بداية من إعطائها الحق فى الانتخاب والترشيح ، ووصولاً إلى تقلدها أرقى المناصب السياسية فى الدولة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- ومن خلال العرض السابق لمشاركة المرأة فى الحياة السياسية من الناحية التاريخية منذ العصور القديمة وإلى العصر الحديث ، يجعلنا نتساءل عن واقع المشاركة السياسية المعاصرة للمرأة المصرية فى المجالات المختلفة سواء فى مجلسى الشعب والشورى ، أو المجالس المحلية ، أو الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية ، بالإضافة إلى مشاركتها فى النقابات العمالية والمهنية ، وهذا ما سوف نتناوله فى الفصل القادم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

واقع مشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية المعاصرة

تمهيد ...

أولاً : أهمية المشاركة ومستوياتها .

ثانياً : صور المشاركة ودوافعها .

ثالثاً : واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية .

رابعاً : معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية .

خامساً : مقومات تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة المصرية .

تعقيب ...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

يعد الاهتمام بالمرأة ومشاركتها فى الحياة العامة جزء من انشغالنا بمستقبل مصر وبما يمكن أن تقدمه للعالم ونحن وقد انتقلنا إلى القرن الحادى والعشرين ، فنحن لا نبحث عن قضية المرأة فى المجتمع المصرى ، ولكن فى قضية دورها كجزء من واجهة هذا المجتمع فى المستقبل ، وذلك بزيادة نصيبها من الوظائف العليا لاتخاذ القرار وكذا توسيع نطاق المشاركة السياسية لديها (١) .

وتعد مشاركة المرأة فى الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذى تعيش فيه ، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من ديمقراطية وحرية (٢) .

وعلى الرغم من تمتع المرأة المصرية بكامل حقوقها السياسية كالحق فى التصويت والترشيح وتقلد المناصب السياسية وذلك كما جاء فى المادة (٤٠) من الدستور المصرى لعام ١٩٥٦ ، ومساواتها بالرجل فى كافة الحقوق والواجبات ، إلا أن واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية يختلف عن ذلك .

وهذا ما سنحاول أن نبينه من خلال :-

عرض لأهمية المشاركة السياسية ومستوياتها ، ثم صور المشاركة ودوافعها ، ثم نعرض بعد ذلك لواقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية من خلال عرض لمشاركتها فى مجلسى الشعب والشورى ، ومشاركتها فى المجالس المحلية ، والجمعيات الأهلية ، والأحزاب السياسية المختلفة ، ثم مشاركتها فى النقابات بنوعيها العمالية والمهنية .

ثم نعرض بعد ذلك لأهم المعوقات التى تؤدى إلى إحجام أو عزوف المرأة عن المشاركة السياسية ، بالإضافة إلى تناول مقومات تحقيق المشاركة السياسية الفعالة للمرأة المصرية .

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، وضع المرأة والرجل فى مصر ، الكتاب الإحصائى السنوى، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٣ .

(٢) فرخندة حسن ، المشاركة السياسية للمرأة نبذة تاريخية ، فى "دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية " ، مرجع سابق ، ص٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : أهمية ومستويات المشاركة :

١- أهمية المشاركة .

تعد المشاركة السياسية هدف ووسيلة فى آن واحد ، فهى " هدف " لأن الحياة الديمقراطية تقوم على المشاركة النشيطة للمواطنين فى مختلف مستويات التفكير والعمل فى المجتمع ومن أجله ، كما أنها " وسيلة " لأن مجالات المشاركة تتيح للمواطنين إدراك وتذوق أهمية ممارستها ومن ثم تتأصل فيهم عاداتها ، وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم (١) .

ومن هنا يمكن أن نتبين أهمية المشاركة السياسية فى كونها حجر زاوية فى الديمقراطية، كذلك تعمل على تقدم مستوى المؤسسات فى الدولة ، فهى تساهم فى حل الصراع بين العاملين بها ، وتحسن من ظروف الاتصال بينهم وتزيد واقعيتهم وارتباطهم بالنظم وأهدافها ، وترفع من شأن الولاء والتأثير والمسئولية ، وتحسن من الفعالية وترفع من مستوى الأداء وتحقق التكيف الاجتماعى ، وتقضى على صور استغلال السلطة والاغتراب وتحقيق قيمة المساواة والحرية وبناء على ذلك يمكن القول أن المشاركة تعتبر شرطاً أساسياً وضرورياً لتحقيق وتحسين ظروف التنمية فى المجتمع (٢) .

كما تعمل المشاركة على تماسك المجتمع وتزيد من جوانب التعاون بين الأفراد من جهة والحكومة من جهة أخرى ، كما تؤدى المشاركة من جانب أفراد المجتمع إلى اكتشاف قيادات جديدة ، كما تعمل على إتاحة الفرصة للفئات المحرومة بالمجتمع من المشاركة ، والقيام بدور إيجابى فى الأحداث الجارية والقرارات المؤثرة ، كما تعمل على التأكيد على قيمة الديمقراطية (الشورى) بين أفراد المجتمع ومؤسساته وقياداته حيث أن المشاركة تدعم وتنمى الشخصية الديمقراطية (٣) .

كما يمكن توضيح أهمية المشاركة فى كونها مبدأ أساسى من مبادئ تنمية المجتمع فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة ، كما تعمل على تعليم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم كما أن المشاركة تعود المواطنين الحرص على المال العام وهى مشكلة تعانى منها الدول

---

(١) إلهام عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن ، السيد شحاتة السيد ، علم الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٤-٢٨٥ .

(٣) رشاد أحمد عبد اللطيف ، المشاركة كمدخل لتنمية المجتمع المحلى ، فى " مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية " ، العدد الأول ، أكتوبر ، دار النشر بجامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ٥٢ -٥٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النامية، كما أن مشاركة المواطنين تجعلهم أكثر إدراكاً لحجم مشاكل المجتمع وللإمكانيات المتاحة ، وتؤدى إلى تعليم الشعب طرق الممارسة ، فيعرف بمرور الوقت كيف يحل مشكلاته ، مما يؤدى إلى تدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية (١) .

كما تسهم المشاركة بدور فعال فى تنمية الشعور بالانتماء والولاء للمجتمع حيث أن شعور الفرد بالانتماء والولاء يعتمد أساساً على شعوره بقيمته وكيانه الشخصى وأهميته ، كما أن مشاركة المواطنين مع الأجهزة الحكومية تؤدى إلى تنمية العلاقة بين الشعب والحكومة وتقضى على تشكك المواطنين فى الحكومة ، كما أن مشاركة المواطنين تؤدى إلى تقوية الترابط بين أهل المجتمع الواحد (٢) .

وبالنظر إلى الدراسة الراهنة يتبين لنا أن المشاركة تعمل على فهم المرأة فى المجتمع بمشكلاتها واحتياجاتها وكذلك بالموارد المتاحة لمواجهة تلك المشكلات والعمل على حلها ، حيث إن المشاركة هى عملية تبادلية بين المجتمع وأفراده ، وحل المشكلات داخل المجتمع ينبغى أن لا يتم بمعزل عن أفراده ، وإنما ينبغى اشتراكهم فى حل تلك المشكلات ، والعمل على تنمية وتقدم المجتمع على قدم المساواة ، كما أن المشاركة هى الأساس فى العملية الديمقراطية داخل المجتمع وتقاس الديمقراطية بمقدار مشاركة المواطنين فى هذا المجتمع ، وهذا لا يعنى أن المشاركة موجودة فى مجتمعات دون الأخرى ، وإنما هى موجودة فى جميع المجتمعات ولكنها تختلف من حيث مستوياتها من مجتمع إلى أخر بحسب مقدار الديمقراطية داخل المجتمع ومدى وعى المرأة بأهمية المشاركة .

٢- **مستويات المشاركة .**

تتباين صور ومستويات المشاركة تبعاً لنوعية وحجم المواطنين الذين يشاركون فيها ، وتبعاً لطبيعة العمليات التى ينشط المواطنون من خلالها ، ونمط الاستجابة الحكومية التى يمكن لأنشطة المواطنين المختلفة أن تؤثر فيها ، كما تتباين أيضاً فيما تتيحه للفرد أو الجماعة من قدرة على التأثير فى مسار العملية السياسية عامة ، وفى الصفوة وقراراتهم بوجه خاص(٣).

ويرى " عبد الرؤوف الضبع " أنه يمكن حصر مستويات المشاركة فى مستويين هما (٤) :-

---

(١) عبد الهادى الجوهرى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤١-٢٤٣ .

(٢) محمد بهجت كشك ، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨، ص ص ١٩٢ -١٩٥ .

(٣) عبد الله محمد عبد الرحمن ، السيد شحاتة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

(٤) عبد الرؤوف الضبع ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ - ١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أ) المشاركة الاعتيادية المألوفة **Conventional** :

وهى ذات الصيغة القانونية كعملية التصويت ، والمشـــاركة فـــى الأحـــزاب السياســـية وللمشاركة السياسية الاعتيادية ثلاث فئات رئيسية هى :

- **اللامبالون Apathetsics** : وهم الذين لا يشاركون فى العملية أو الذين انسحبوا منها .
- **المتفرجون Spectators** : وهم الأشخاص قليلوا الانغماس فى العملية الانتخابية .
- **المنازلون Gladiators** : وهم الايجابيون أو المقاتلون فى السياسة .

(ب) المشاركة "غير الاعتيادية " **Unconventional** :

وهى تؤثر على الفرد والجماعة ومستويات التنظيم إما بتدعيم الأوضـــاع الراهنـــة وإمـــا بتشجيع التغير ومن أبرز فئات المشاركة غير الاعتيادية ست فئات هى :-

- **المواطنون** :- وهؤلاء لهم تأثير محدود على النظام السياسى ولكنهم يشـــكلون أســـاس قوة النظام السياسى .
- **القادة** :- وهم الذين يمارسون قوتهم فى النسق السياسى سواء كانوا منتخبين أو معينين
- **النشيطون ذو الفاعلية** :- وهم الذين يتسمون بالفاعلية الإيجابية مثل أعضاء الأحزاب أو الإتحادات .
- **القائمون بعملية الاتصال** :- وهم الأفراد الذين يؤثرون على النظام السياسى من خلال أفعالهم القائمة على الاتصال .
- **الهامشيون** :- وهم الذين تكون الحدود الدنيا لاتصالاتهم بالنظام السياسى أفعـــالاً ذات طبيعة خاصة .
- **الإنعزاليون** :- وهم الذين نادراً ما يكون لهم تأثيراً ونفوذ على النظام السياسى .

إلا أن " سوزى رشاد " تذهب إلى أن مستويات المشاركة داخل المجتمع تنقسم إلى([1]):-

- **النشطاء** :- وهم الذين يتابعون الأحداث ويساهمون دائماً فى صنع القرار .
- **المهتمون** :- وهم أقل درجة من النشطاء فى مجال المشاركة ولكن تظل مشاركتهم فعالة.
- **الهامشيون** :- وهم الذين يتصفون بالسلبية وعدم الاهتمام .
- **المتطرفون السياسيون** :- وهم الذين يعملون خارج الإطار الشرعى ويلجئون إلى أســـاليب العنف .

([1]) سوزى رشاد ، مرجع سابق ، ص ١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يرى " عبد الهادى الجوهرى " أن للمشاركة مستويان هما :-

المشاركة الإيجابية وتتمثل فيما يلى ([1]) :

١- تقلد منصب سياسى أو إدارى .

٢- السعى نحو منصب سياسى أو إدارى .

٣- العضوية النشطة فى التنظيم السياسى (الحزب مثلاً) .

٤- العضوية فى التنظيم السياسى .

٥- العضوية النشطة فى التنظيم شبه السياسى .

٦- العضوية العادية فى التنظيم شبه السياسى .

٧- المشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة .

٨- المشاركة فى المناقشات السياسية غير الرسمية .

٩- الاهتمام العام بالسياسة .

١٠- التصويت .

أما مستويات المشاركة السلبية فتتمثل فيما يلى :-

١- اللامبالاة : وتتمثل فى عدم اهتمام الفرد بالمواقف والأحداث فى المجتمع بصفة عامة أو خاصة .

٢- الشك السياسى : ويتمثل فى الشك فى أحوال وأقوال الآخرين فى المجتمع خاصة قياداته.

٣- الغربة السياسية : وتعنى شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسى أو الحكومى وما يدور فى المجتمع .

٤- الاغتراب : ويقصد به شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة لا يشعران به ولا يعنيهما أمره وبأنه لا قيمة له فى هذا المجتمع .

إلا أن " محاسن محمد عمران " قسمت مستويات المشاركة إلى نوعين ([2]) .

(أ) أنشطة تقليدية :-

وهى كل أنواع المشاركة من خلال نشاط سلمى قانونى متمثلة فى :-

- التصويت فى الانتخابات البرلمانية ، والمحلية ، وإدارة الحملات الانتخابية إما بالرعاية أو التمويل .

([1]) عبد الهادى الجوهرى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٩ – ٣٤٩ .

([2]) محاسن محمد عمران ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الترشيح للمناصب السياسية ، والانضمام إلى الأحـزاب السياسـية ، والنقابـات المهنيـة والعمالية .
- حضور الندوات والمؤتمرات السياسية والاجتماعية ومتابعة الأمور السياسية وتطوراتها .

(ب) أنشطة غير تقليدية :-

وهى الأنشطة المتمثلة فى الاحتجاج الجماعى والعنف السياسى .

ويعتبر الاحتجاج الجماعى هو درجة أكثر قوة فى ممارسة المشاركة السياسية ويتضـمن أشكالاً متعددة من الممارسات السلمية التى ترمى إلى إعلان عدم الرضا والسخط ، أما العنـف السياسى فهو يتضمن استخداما للقوة والتهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضـرر بالأشـخاص وإتلاف الممتلكات .

ويشير " إسماعيل على سعد " إلى أن المدى الذى يشترك به المواطن فى العمل السياسـى يتوقف على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى ، ثـم علـى المنـاخ السياسـى الـذى يسـود المجتمع ، كما وضع تدرجاً لمستويات المشاركة السياسية (*) ، وتتكون قمة التدرج من هـؤلاء الذين يشغلون المناصب السياسية العليا ، يلى القمة البيروقراطيون الكبار وهم نـواب الـوزراء على سبيل المثال ، وزعماء الأحزاب خارج السلطة ، ثم الأعضاء النشـطاء فـى التنظيمـات السياسية وهؤلاء الساعون إلى تحقيق الصالح العام ، ثم يأتى قبل قاعدة التدرج المصـوتون أى هؤلاء الذين لهم حق الإدلاء بأصواتهم ، وبعد ذلك تأتى قاعدة التدرج من هـؤلاء اللامبـالون سياسياً ، حيث يتقلص دورهم فلا يأخذون حتى دور المتفرج ، وإنما هم المنصرفون عن الساحة السياسية تماماً (١) .

كما ذهبت "ولاء البحيرى " أن للمشاركة مستويات عديدة أهمها التصويت فى الانتخابـات المحلية والعامة ، والترشيح فى الانتخابات ، وعضوية الأحـزاب والمشـاركة فـى الحمـلات الانتخابية ، والاهتمام ومتابعة الأمور السياسية بصورة عامة (٢) .

وتجدر الإشارة إلى أن حق المشاركة لا يمارسه كل الذين يملكونه ، وذلك لأن المشاركة تختلف باختلاف الوقت والمكان والظروف ونوع المشاركة وصورتها ، وتنتظم صور المشاركة المختلفة فى تدرج هرمى أو بناء مفصل طبقاً للمتطلبات الوقتية والجهدية التـى تحتاجهـا كـل

(*) ملحق رقم (١) ، شكل رقم (١) .

(١) إسماعيل على سعد ، مبادئ علم السياسية ، دراسة فى العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣٥٥ – ٣٦٠ .

(٢) ولاء محمد إبراهيم البحيرى ، مرجع سابق ، ص ٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صورة منها ، إذ يناقش الناس السياسة أكثر مما يدلون بأصواتهم ، ويقومون بالتصويت أكثر من قيامهم بالانضمام لحزب أو المساهمة بالعمل فى الحملات السياسية ، وخلاصة القول أنه لا توجد صورة واحدة أو مستوى وحيد من المشاركة فى العمل السياسى ، بل أن هناك عدة صور ومستويات مختلفة ومتنوعة ، ويتفاوت اختلافها من مجتمع إلى آخر طبقاً لمستوى تقدم هذا المجتمع ، وما يتيحه النظام السياسى بداخله من فرص وأساليب أمام المشاركين فيه (١) .

وبالنظر إلى الدراسة الراهنة بعد أن عرضنا لأهمية المشاركة ومستوياتها يتضح لنا الآتى :-

بالنسبة لأهمية مشاركة المرأة فى العمل النقابى على مستوى مجالس النقابات فإن تلك المشاركة تعد من أهم مجالات المشاركة بالنسبة للمرأة ، بعد أن كفل الدستور المصرى حق الترشيح والانتخاب فى شتى الميادين دون تفرقة على أساس النوع ، لذلك فإنه كان لزاماً على المرأة أن تجاهد وتناضل من أجل كسر القيود الاجتماعية والسياسية حتى يتسنى لها التمثيل على مستوى مجالس النقابات المهنية كأحد صور المشاركة السياسية ، وذلك من أجل اكتشاف وتنشئة قيادات نسائية جديدة ، وإتاحة الفرصة للفئات المحرومة – المرأة – من المشاركة بصورة أكبر فى مجالس النقابات المهنية المصرية ، وزيادة خبراتها حتى تكون أقدر على حل جميع المشاكل التى تواجهها وتعويدها الاعتماد على نفسها ، وكذلك فإن مشاركتها هذه تعطى أكبر مثال على التطبيق الصادق للديمقراطية بإتاحة الفرصة أمام المرأة للترشيح والانتخاب فى النقابات ، مما يدعم قيم الولاء والانتماء لدى المرأة للنقابة بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة .

أما بالنسبة لمستويات مشاركة المرأة فى مجالس النقابات المهنية المصرية وبالتطبيق على نقابة المحامين – موضوع الدراسة – فإننا نجد أن مستويات مشاركتها اتسمت بالإيجابية وليس بالسلبية حيث شهدت الانتخابات النقابية الأخيرة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ مستويات مشاركة إيجابية للمرأة على مستوى النقابة العامة بالقاهرة ، أو النقابة الفرعية بالبحيرة ، وإن كانت تلك المستويات قد انحصرت فى مستويين فقط وهما الترشيح والانتخاب دون الوصول إلى مستوى " تقليد " منصب بالفوز بإحدى المقاعد سواء بالنقابة العامة أو الفرعية ، حيث شهدت الانتخابات ترشيح عدد (١٠) محاميات للفوز بعضوية النقابة العامة بالقاهرة ولكن لم يحالف أحدهن الفوز ، حيث كان آخر تمثيل للمرأة فى مجلس النقابة فى الدورة ١٩٨٩ – ١٩٩٢ بفوز سيدتين بعضوية النقابة العامة وهما " تهانى الجبالى " التى تم تعينها فيما بعد قاضية بالمحكمة الدستورية

---

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن ، السيد شحاتة السيد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٠ – ٢٩٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و " بشرى عصفور " والتى فازت فى تلك الدورة بمنصب وكيل النقابة ولكنها رشحت نفسها فى الدورة الحالية ولم يحالفها الفوز .

أما على مستوى النقابة الفرعية بدمنهور فإنها لم تشهد أى تمثيل نسائى منذ إنشـائها وإن كانت إحدى المحاميات وهى " إكرام الحلفاوى " قد رشحت نفسها فى الدورة الحالية على مستوى النقابة الفرعية بالبحيرة ولكن لم يحالفها الفوز .

مما سبق يتضح أن مستويات المشاركة للمرأة على مستوى مجـالس النقابـات المهنيـة – وبالنظر إلى نقابة المحامين – قد انحصرت كما سبق وذكرنا فى الترشيح والتصـويت فقـط على الرغم من الحجم العددى والتصويتى الكبير للمحاميات فى الجمعية العمومية والتى تصـل الآن إلى ما يقرب من الثلث تقريباً من أعضاء الجمعية العمومية وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل فى جزئية تالية .

ثانياً : صور المشاركة ودوافعها .

١- صور المشاركة .

هناك أكثر من صورة للمشاركة يمكن عرضها على النحو التالى ([1]) :-

(أ) المشاركة المادية ونعنى بها " المشاركة المالية " :-

وقد أشارت الدراسات أن المشاركة بالمال غالباً ما تكون للفئة القادرة وبعض الأثرياء أو الطبقة المتوسطة أما الفئة الفقيرة فنادراً ما تقوم بالمشاركة المادية .

(ب) المشاركة بالرأى :-

وهذا النوع من المشاركة لا يتقيد بنوعية معينة (رجال – نساء) أو بفئة معينة (شـباب – مسنين) وإنما يعتمد على من لديه المعلومات الكافية عن الموضوعات والقدرة على الوصول إلى حلول .

(ج) المشاركة بالجهد :-

ويقصد بهذا النوع من المشاركة قيام البعض بالمشاركة بجهودهم فى مشروعات وبرامج التنمية وذلك تطوعاً منهم دون الحصول على أجر .

(د) المشاركة فى حث الآخرين على المشاركة :-

هناك بعض الأفراد فى المجتمع قد لا تتوافر لديهم مقومات المال أو الجهـد ، للمشـاركة ولكن لديهم القدرة على التأثير فى الآخرين ودفعهم إلى حضور الاجتماعات أو المشـاركة فـى تنفيذ بعض الجوانب المتصلة بالمجتمع .

([1]) رشاد أحمد عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥-٥٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(هـ) المشاركة فى حضور الاجتماعات والندوات واللقاءات :-

وهو مظهر حضارى حيث إن تلبيه أفراد المجتمع بالحضور فى الاجتماعات والندوات واللقاءات العامة وكذلك أعمال اللجان ، إنما يدعم ويقوى ويضفى الشرعية على هذه الاجتماعات واللقاءات .

كما تشير " عفاف زيدان " إلى أنه يمكن عرض صور أخرى للمشاركة كما يلى ([١]) :-

(أ) المشاركة الأولية الرسمية أو المعروفة بالنقاش مع الناس لمعرفة احتياجاتهم ورغباتهم وإعطائهم الفرصة لصياغة حياتهم وتحسينها لتحقيق أكبر قدر من العدالة والمساواة بين الأفراد .

(ب) المشاركة السلوكية : وهى التى تعتمد على الوسائل التعليمية والأساليب الاجتماعية والنفسية والثقافية .

(ج) المشاركة المتكاملة : وهى أفضل صور المشاركة وتعتمد على التكامل الاجتماعى والثقافى.

وهناك صورة أخرى للمشاركة السياسية تشير إليها " ولاء البحيرى " تتمثل فى ([٢]) :-

(أ) **الشكل المباشر** :- مثل تقلد المناصب السياسية وعضوية الأحزاب السياسية ، الترشيح فى الانتخابات ، التصويت ، مناقشة القضايا العامة ، الاشتراك فى الحملات السياسية .

(ب) **الشكل غير المباشر** :- مثل عضوية الهيئات التطوعية ، كتابة الخطب ، تعبئة الأصوات ، أو مجرد معرفة تطور القضايا العامة .

٢- دوافع المشاركة .

ما نقصده بالدوافع هنا ليس الدوافع النفسية بصفة خاصة ، وإنما نقصد بالدوافع كل المحفزات على المشاركة السياسية سواء على المستوى النفسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى ، فمما لاشك فيه أن لكل فعل يقوم به الإنسان هدف يريد عن طريقه اتخاذ فعل يتناسب مع الهدف الذى ينبغى الوصول إليه ، ويمكن أن نجمل مجموعة الدوافع التى تدفع الفرد إلى المشاركة السياسية فيما يلى ([٣]) :-

---

([١]) عفاف محمد حسين زيدان ، التعليم ومشاركة المرأة فى التنمية ، مركز النشر العلمى ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٠ ، ص ٩٢ .

([٢]) ولاء محمد إبراهيم البحيرى ، مرجع سابق ، ص ٨ .

([٣]) إسماعيل على سعد ، مرجع سابق ، ص ٣٦٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أ) الدوافع الذاتية وتتضمن :-

- الإحساس بالمسئولية الاجتماعية ، كإحساس الفرد بأنه مسئول تجاه الجماعة والمجتمع .
- التنشئة الاجتماعية السليمة كغرس قيم التعاون ومشاركة الفرد منذ طفولته والتى تجعل لديه الرغبة فى التعاون .
- الرغبة فى العمل من أجل شغل وقت الفراغ .

(ب) الدوافع البيئية وتتضمن :-

- **الاعتبار المكانى :** وهو شعور الفرد بالانتساب لبيئته والتى يزيد ولائه لها كلما طالت إقامته.
- **الاعتبار الزمانى :** وهى الفترة الزمنية التى يستطيع فيها المواطنون أن يشاركوا .
- **الاعتبار الخاص بالتجانس :** وهو يعنى وجود تقارب بين الأعضاء فى المستوى العلمى أو الاجتماعى أو الاقتصادى أو الدينى .
- **الاعتبار الخاص بالثقافة والتعليم :** فانتشار الثقافة والتعليم يزيد من وعى الفرد بالمشاركة
- **الاعتبار الخاص بالظروف الاقتصادية :** فكلما زادت درجة التقدم الاقتصادى كلما كانت هناك فرصة أكثر لمزيد من المشاركة .

وبالنظر إلى دوافع المشاركة السياسية للمرأة نجد أنه يمكن حصرها فيما يلى :-

١- دوافع اجتماعية :-

مثل رغبة المرأة فى العمل الاجتماعى السياسى التطوعى ، والسعى نحو تكوين علاقات اجتماعية جديدة وتوسيعها ، واكتساب خبرات ومهارات جديدة ، وتحقيق مكانه اجتماعية فى المجتمع ، وفتح أفق سياسية واجتماعية أوسع على جميع مستويات المجتمع أمامها المرأة ، والقضاء على التحيز النوعى للرجال ومحاول القضاء على المجتمع الذكورى ، ذلك بدافع من مشاعر الولاء والانتماء للمجتمع وحرصها على أن يكون لها دوراً إيجابى .

٢- دوافع سياسية :-

تتمثل فى سعى المرأة نحو المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات الخاصة بالمجتمع بصفة عامة والتى تخص المرأة بصفة خاصة ، وإثبات أن المرأة قادرة على المشاركة السياسية مثل الرجل وهو ما يطلق عليه " بالتمكين السياسى للمرأة " ، كذلك السعى نحو تحقيق الذات وتحقيق مكانتها كفرد له كيانه ودوره الفعال داخل المجتمع ، والسعى نحو نيل المرأة كافة حقوقها بما فيها الحقوق السياسية مثل حق الترشيح والانتخاب ، وتقلد المناصب السياسية الهامة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- دوافع اقتصادية :-

وتتمثل فى سعى المرأة نحو تحقيق مكاسب من وراء المشاركة ، إما مكاسب معنوية أو مكاسب مادية ، وكذلك الرغبة فى تحسين أوضاعها الاقتصادية من أجل تحقيق استقلالها الاقتصادى عن الرجل ، حيث أن العوامل الاقتصادية تؤثر سلباً فى مشاركة المرأة السياسية .

٤- دوافع دينية :-

حيث أن المرأة قد تسعى نحو المشاركة السياسية مدفوعة بالوازع الدينى ومبدأ الثواب والعقاب وحقها فى محاربة أى خلل فى المجتمع أو أى إنحراف ، وخاصة أن الإسلام يساوى بين الرجل والمرأة ، كما أعطى للمرأة الحق فى مباشرة الحقوق السياسية مثل الرجل، ولها الحق فى تولى كافة الوظائف السياسية .

ثالثاً : واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية .

لقد بلغ عدد سكان مصر فى أول يناير ٢٠٠٥ حوالى ٧٠ مليون نسمة وذلك وفقاً لمعدل زيادة طبيعية بلغت ١,٩٤ % عام ٢٠٠٤ ، وتشير الإحصائيات أن الإناث فى المجتمع تشكل نصف سكان الجمهورية ، حيث بلغ عدد الإناث التقديرى فى أول يناير ٢٠٠٥ حوالى ٣٤,١٨ مليون نسمة بنسبة ٤٨,٨٣% من إجمالى السكان (١) .

وعلى الرغم من أن المرأة أثبتت تمتعها بقدر كبير من المهارات القيادية ، إلا أن عملية صنع القرار السياسى مازال حكراً على الرجال ، ومن ثم تفقد المرأة ما يحفزها على المشاركة الفعالة فى الحياة السياسية ، كما أن تمثيل المرأة فى الحياة السياسية يمثل نسبة ضئيلة لا تعكس حجم النساء فى مصر بوصفهن نصف المجتمع (٢) .

فبعد أن حصلت المرأة المصرية على حقوقها السياسية بموجب دستور ١٩٥٦ ، مارست النساء هذه الحقوق لأول مرة عام ١٩٥٧ عندما شاركن فى الانتخابات التى تمت فى ذلك الحين كناخبات ومرشحات ، ومن بين ست سيدات رشحن أنفسهن للانتخابات فى تلك السنة فازت إثنتان بعد منافسة حامية مع الرجال بمقعدين فى البرلمان ، ومما هو جدير بالذكر أن مجموع النساء عضوات مجلس الشعب منذ عام ١٩٥٧ وحتى عام ٢٠٠٠ هو (١٥٣) نائبة منهن ثلاثة

---

(١) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، تقرير عن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية والاقتصادية ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٥ ، ص ٤ .

(٢) سناء البنا ، نحو مشاركة سياسية أكبر للمرأة ، فى " مجلد المرأة العربية " ، الجزء الثانى، مكتبة الأهرام للبحث العلمى ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعشرون فقط حصلن على العضوية بالتعيين ، ومائة وثلاثون بالانتخابات مما يدل على استعداد المرأة لخوض المعركة الانتخابية والفوز بها خاصة إذا ما توفرت الظروف المناسبة (١) .

وتواجه المشاركة السياسية للمرأة المصرية تحديات صعبة ، فرغم أن مصر كانت أول دولة فى العالم العربى تحصل فيها المرأة على حقوقها الانتخابية كاملة من حيث حق الترشيح والانتخاب على قدم المساواة مع الرجل ، إلا أنه لا تزال مؤشرات التمثيل السياسى للمرأة المصرية ضعيفة للغاية (٢) .

وعلى الرغم من وجود المواثيق والمعاهدات الدولية ، والدساتير والتشريعات المحلية التى تتجه إلى تفعيل دور المرأة ومشاركتها فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إلا أن تواجدها ومشاركتها وفاعلية هذا التواجد مازالت دون المستوى المطلوب ، ولاسيما مشاركة المرأة فى مواقع العمل العام ، ومواقع صنع القرار باعتبارها الإطار الأوسع لمفهوم المشاركة السياسية (٣) .

ولكى نبين مدى المشاركة السياسية للمرأة فى المجتمع المصرى سوف نتناول فى هذه الجزئية مشاركة المرأة فى الميادين التالية :-

١- مشاركة المرأة فى مجلسى الشعب والشورى .
٢- مشاركة المرأة فى المجالس المحلية .
٣- مشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية .
٤- مشاركة المرأة فى الأحزاب السياسية .
٥- مشاركة المرأة فى النقابات العمالية والمهنية .

١-مشاركة المرأة فى مجلسى الشعب والشورى .

(أ) مشاركة المرأة فى مجلس الشعب .

فيما يتعلق بمشاركة المرأة فى مجلس الشعب فلقد تراوحت نسبة تمثيلها ومشاركتها بين ٠,٥ – ٢% فقط خلال أربعة عقود منذ حصولها على حقوقها السياسية ودخولها البرلمان

---

(١) فرخندة حسن ، النظام الإنتخابى وأثره على عضوية المرأة فى المجالس النيابية ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية " ، الجزء الرابع ، المجلس القومى للمرأة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣-٧

(٢) محى الدين رجب البنان ، المشاركة السياسية للمرأة ، فى المؤتمر الخامس للمجلس القومى للمرأة بعنوان"تنمية أساسها المشاركة " ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٣ .

(٣) نادية حليم سليمان ، مرجع سابق ، ص ١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بموجب دستور ١٩٥٦ وحتى أخر مجلس تشريعى ، وذلك فيما عدا فترة النصف الأول من الثمانينيات والتى ارتفعت نسبة مشاركة المرأة فيها إلى مستوى قياسى بلغ ٩% (وذلك فى مجلس ١٩٧٩) بسبب صدور القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩ بتخصيص (٣٠) مقعداً على الأقل للمرأة ، والعمل بنظام القائمة فى الانتخابات ورغم صدور القانون (١٨٨) لسنة ١٩٨٦ بإلغاء هذا التخصيص ، إلا أنه ظلت نسبة تمثيل المرأة مرتفعة عن المتوسط العام ، حيث استفادت المرأة من نظام القوائم الحزبية ، وبصدور القرار رقم (٢٠١) لسنة ١٩٩٠ بإلغاء نظام الانتخابات بالقوائم الحزبية والأخذ بالنظام الفردى لم يعد للمرأة فرصة للوصول إلى البرلمان إلا من خلال المنافسة مع الرجال (١)

وإذا نظرنا إلى نسبة تمثيل النساء فى مجلس الشعب خلال الفترة ١٩٥٧ – ٢٠٠٠ (*) نلاحظ مدى انحسار مشاركة المرأة فى مجلس الشعب خلال تلك الفترة حتى أنه لم تتعدى أعداد النساء خلال الدورتين الأخيرتين أصابع اليد الواحدة ، وإن كانت أعلى نسبة لتمثيل النساء داخل المجلس هى دورة ١٩٧٩ –١٩٨٤ ، ودورة ١٩٨٤–١٩٨٧ ، ويرجع السبب فى ذلك إلى تطبيق القانون رقم(٢١) لسنة ١٩٧٩ والذى تم إلغاؤه فيما بعد كما سبق وذكرنا .

أما بالنسبة للدورة البرلمانية الحالية فلقد خاضت (١٢٦) امرأة الانتخابات منهم (١١١) سيدة مستقلة ، إلا أن النتائج كانت صادمة ، حيث لم تنجح سوى (٤) سيدات فقط من إجمالى أعضاء المجلس ، هذا بالإضافة إلى استقالة إحدى العضوات (**) ليصبح عدد العضوات الفعلى هو ثلاث عضوات فقط .

والواقع يرصد على مستوى المشاركة السياسية للمرأة تراجع نسبة النائبات فى مجلس الشعب ، فبعد خمسون عاماً على المشاركة البرلمانية للمرأة حصلت المرأة على أربع مقاعد فى الانتخابات الحالية ٢٠٠٥ لتكون نسبة تمثيلها بفارق ١% عن الصفر (٢) .

(ب) مشاركة المرأة فى مجلس الشورى :

يختلف الأمر بعض الشئ بالنسبة لتمثيل ومشاركة المرأة فى مجلس الشورى ، حيث تمثل المرأة حوالى ٥,٧% من إجمالى عدد الأعضاء البالغ عددهم ٢٦٤ عضواً بواقع (١٥) سيدة

---

(١) نهاد أبو القمصان ، التهميش السياسى والاقتصادى للمرأة ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (١) .

(**) وهى الدكتورة / شاهيناز النجار النائبة عن دائرة المنيل بالقاهرة .

(٢) نهاد أبو القمصان ، أين الحركة النسائية ، فى " مجلة نساء " ، نشرة غير دورية ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلهن من المعينات وذلك حتى الدورة السابقة٢٠٠١ – ٢٠٠٤ ، حيث لم يكن تاريخ مشاركة المرأة فى مجلس الشورى أيضاً أكثر إشراقاً من مجلس الشعب مع الأخذ فى الاعتبار أن لرئيس الجمهورية الحق تعيين ثلث المجلس مما يعطى الفرصة لتواجد أكبر عدد من النساء المعينات (١) .

ولقد شاركت المرأة المصرية فى أعمال مجلس الشورى منذ إنشائه عام ١٩٨٠ ويصل حجم العضوات داخله فى دورة ٢٠٠٧ إلى (١٨) عضوة فى المجلس الحالى أى بنسبة ٦,٨% ، وتجدر الإشارة أنه على امتداد عمر المجلس (١٩٨٠ – وحتى الآن) لم تصل إلى عضوية المجلس عن طريق الانتخاب إلا عضوتين فقط هما دكتورة " شفيقة ناصر " ودكتورة " نبيلة الإبراشى" أما باقى العضوات فلقد تم تعيينهن من قبل رئيس الجمهورية .

ونلاحظ أن أعلى نسبة لمشاركة المرأة فى مجلس الشورى فى الفترة من ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٧ هى فى دورة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ (*) حيث بلغت (١٨) عضوة ولكن ذلك لا يدل على أن تلك النسبة للمرأة جاءت من خلال الانتخابات وإنما الغالبية العظمى من هذا العدد جاء من خلال التعيين من قبل رئيس الجمهورية ، حيث يحق له تعيين ثلث أعضاء المجلس .

٢- **مشاركة المرأة فى المجالس المحلية .**

فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة على مستوى المجالس المحلية فقد تراجعت بالمثل نسبة تمثيلها ، حيث وصلت نسبة مشاركة المرأة فى مجلس عام ١٩٩٧ إلى ١,٢% ، وإن كانت أعلى نسبة شغلتها النساء بلغت ١١,٢% فى ظل قانون تخصيص المقاعد (٢) .

فى حين بلغت نسبة مشاركة المرأة فى المجالس المحلية عام ٢٠٠٢ (**) حوالى ١,٨% وذلك على المستوى الإجمالى ومع ذلك فقد تراوحت نسبة الإناث من أعضاء المجالس المحلية بين حوالى ١,٣% على مستوى القرى وحوالى ٥,٢% على مستوى الأحياء .

وبالنظر إلى التغير فى مشاركة المرأة فى المجالس المحلية خلال الفترة السابقة من ١٩٨٣ وحتى ٢٠٠٢ يتضح انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى عضوية المجالس المحلية

---

(١) نهاد أبو القمصان ، الصعود على أجساد النساء ، تقرير حول النساء فى الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٠-١١ .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٢) .

(٢) نهاد أبو القمصان ، التهميش السياسى والاقتصادى للمرأة ، مرجع سابق ، ص ١١ .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى حوالى الخمس من ٩% عام ١٩٨٣ إلى حوالى ١,٨% عام ٢٠٠٢ ، مما يحتاج إلى مزيد من الدعم للمرأة لزيادة مشاركتها .

وكذلك بالنظر إلى أعضاء المجالس المحلية من الاناث لعام ٢٠٠٤ (*) نلاحظ أنه على الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة المرأة بالمجالس الشعبية المحلية من ١,٨ عام ٢٠٠٢ إلى ١,١٨% عام ٢٠٠٤ إلا أن النسبة ما زالت ضعيفة ولا تتم على المشاركة الحقيقة للمرأة بالمجالس المحلية ، حيث يبدو واضحاً استحواذ الرجال على النصيب الأكبر من التمثيل والمشاركة فى المجالس المحلية .

ولقد كشف تقرير أصدره البرنامج البرلمانى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عن انهيار مستوى المشاركة السياسية للمرأة على مستوى المجالس المحلية ، وأظهر أن النسبة كانت ٢٥% عام ١٩٨٠ فى الانتخابات المحلية ، وتراجعت حتى وصلت ١,٥% فى أخر انتخابات محلية (١) .

٣- مشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية .

تتسم مشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية بالضعف عموماً ، إلا فى بعض المجالات مثل جمعيات حماية البيئة حيث تصل نسبة مشاركة المرأة فى مجالس إدارتها إلى ٦٨% ، تليها جمعيات رعاية الأمومة والطفولة وتصل نسبة مشاركة المرأة فيها إلى ٥٥% ، ثم جمعيات رعاية الفئات الخاصة وتصل نسبة المشاركة فيها ١٩,٤% ، ثم تنخفض فى الجمعيات التى تقدم خدمات ثقافية ودينية إلى ٧% ، وبصفة عامة فإن نسبة وجود المرأة فى عضوية مجلس إدارة (١٠٨٤) جمعية أهلية تصل إلى ١٨,٨% فقط (٢) .

٤- مشاركة المرأة فى الأحزاب السياسية .

تعد الأحزاب السياسية بمثابة الخطوة الأولى لاختبار المرأة لمنصب عام ، كما تعد أيضاً ساحات مهمة للنقاش السياسى ، وبالتالى فهى مؤسسات رئيسية يمكن من خلالها تعزيز قضايا المساواة بين الجنسين ، لكن الأحزاب السياسية لم تعزز مصالح المرأة على نحو ملحوظ .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٤) .

(١) صبرى صقر ، تراجع مشاركة المرأة فى الانتخابات المحلية ، جريدة الوفد ، العدد ١١٥٨ ، ٢٠٠٦/٥/١١، ص ٤١ .

(٢) نادية حليم سليمان ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فنادراً ما أعطت أولوية لقضايا النوع الاجتماعى أو عززت ترشيح النساء لمنصب عام دون أن يدفعها فى ذلك أى ضغطاً أو التزاماً (١) .

حيث لم تقدم الأحزاب على ترشيح السيدات على قوائمها فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥ أو ٢٠٠٠ بشكل جيد برغم زيادة المسجلات للتصويت من ١٤% من جملة من يملكون حق التصويت عام ١٩٩٥ إلى نسبة ٥٥,٢ من الإجمالى عام ٢٠٠٠ ، وتزايد إقبال المرأة على الترشيح من (٨٧) سيدة عام ١٩٩٥ إلى (١٢١) سيدة عام ٢٠٠٠ ، وظلت ترشيحات الأحزاب للسيدات أقرب إلى الصفر بالمقارنة بالمستقلات ، حيث لم ترشح الأحزاب مجتمعة بما فيها الحزب الوطنى سوى (٣٣) سيدة وهو ما يعكس ضعف ترشيحات تلك الأحزاب وافتقادها لكوادر سياسية عامة ونسائية على وجه التحديد (٢) .

ويشهد واقع علاقة المرأة بالأحزاب السياسية غياباً لدورها وعزوفاً عن الانضمام إلى عضويتها ، وتعد عضوية المرأة فى الحزب الوطنى أعلى نسبة تواجد حيث تتراوح ما بين ٥% إلى ٧% من إجمالى العضوية فى الحزب ، وهو الحزب الوحيد الذى توجد به أمانات المرأة على مستوى محافظات الجمهورية ، وتنخفض النسبة إلى ٥% فى حزب التجمع ، كما يوجد بالحزب تمثيل نسائى مستقل وهو الإتحاد النسائى التقدمى ، أما حزب العمل فتصل النسبة إلى حوالى ٢% ، وفى حزب الوفد تصل النسبة إلى ٢,٥% ويوجد بحزب الوفد " لجنة سيدات الوفد " وتضم ما بين ٤٥-٥٠ سيدة (٣) .

وإذا نظرنا إلى مشاركة المرأة فى الأحزاب السياسية لعام ٢٠٠٤ (*) نلاحظ أن أوضاع المرأة فى الأحزاب السياسية لم تكن أفضل حالاً من أوضاعها فى مجلسى الشعب والشورى ، حيث أن أعلى نسبة مشاركة لها بلغت ١٥,٢من إجمالى العضوية وهو فى حزب الجيل الجديد ، يليه الحزب الوطنى الديمقراطى بنسبة مشاركة بلغت ١٢,٩٢ من أجمالى العضوية وتستمر النسبة فى التناقص فى باقى الأحزاب السياسية إلى أن تصل إلى مجرد امرأة هنا وأخرى هناك بل إن نسبة المشاركة النسائية لا تتعدى أصابع اليد الواحدة فى بعض الأحزاب السياسية .

---

(١) مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط ، المساواة بين الجنسين ، كفاح من أجل العدالة فى عالم غير متساوٍ معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥٨ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، وضع الرجل والمرأة فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(٣) نادية حليم سليمان ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبناء على ما تقدم نجد أن هنالك تجاهلاً من قبل الأحزاب السياسية للمرأة ومشاركتها فى تلك الأحزاب وبرامجها ، على الرغم من أهمية الدور الذى تلعبه المرأة فى المجتمع ، هذا بالإضافة لكونها تمثل نصف المجتمع ، حيث نجد أن ترشيحات الأحزاب السياسية لا تقوم على أساس الكفاءة والقدرات والمهارات والقدرة على العطاء وترشيح من هم أكفاء وأصلح ، وإنما تقوم على أساس المجاملات بصفة عامة ، وعلى أساس النوع بصفة خاصة ، وتفضل ترشيح الرجال عن النساء للاعتقاد السائد بأن الرجال أقدر على العمل والعطاء وتحمل المسئوليات وتبعات الأمور أكثر من المرأة ، وذلك لضعف بنيانها الفيزيقى مقارنة بالرجل ، بالإضافة إلى الفكرة السائدة بأن المرأة مكانها الطبيعى هو المنزل وأن العمل الوحيد الذى تستطيع القيام به على الوجه الأكمل هو تربية الأبناء ورعاية شئون بيتها ، مما أدى إلى قيام بعض الأحزاب بالتجاهل التام للمرأة والتهميش من جانب البعض الأخر .

٥- مشاركة المرأة فى النقابات العمالية والمهنية .

فى مقابل الانكماش الملحوظ لدور المرأة فى الأحزاب السياسية ترتفع نسبياً مستوى مشاركتها فى النقابات العمالية والمهنية حيث إتسعت قاعدة العضوية للمرأة فى النقابات المختلفة مع زيادة دورها فى النشاط الاقتصادى ووجود بعض المهن التى تشترط لممارساتها عضوية النقابة ، ولكن تظل هذه المشاركة محدودة بالقياس إلى المستوى الحقيقى لمساهمة المرأة (١) .

ولكن لا تعبر مشاركة المرأة فى النقابات عن مساهمة إيجابية أو فعالة ، وذلك لارتباط العضوية فى هذه النقابات بالحصول على تراخيص العمل المؤهلة لمزاولة المهنة ، ومن ثم فإن العبرة هنا هى نسبة المشاركة فى أنشطة النقابة ، وفى انتخابات مجالسها (٢) .

ووفقاً لبيانات المرأة والطفل فى مصر حسب الأطلس البيانى ، الصادر عن المجلس القومى للطفولة والأمومة عام ١٩٩٦ بلغ عدد النساء ٢٩ مليون ومائة ألف عام ١٩٩٥ يشاركن فى سوق العمل بنسبة ٢٠% ، ورغم انخراط المرأة المصرية ومشاركتها فى مختلف قطاعات الإنتاج إلا أن مشاركتها أيضاً على صعيد العمل النقابى محدودة للغاية ، فمن ١٨ ألف قيادة نقابية عمالية كانت مشاركة النقابات فى الدورة الأخيرة (١٩٩٦- ٢٠٠١) بنسبة ٤% فقط

---

(١) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨-١٧٩ .

(٢) نادية حليم سليمان ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه النسبة لا تختلف عن الدورة السابقة عليها ، وقد حصلت إمرأة واحدة (*) على مقعد من مقاعد المجلس التنفيذى للإتحاد العام لعمال مصر من بين ٢٣ عضواً (١) .

(أ) مشاركة المرأة فى النقابات العمالية المصرية .

تميزت مشاركة المرأة فى النقابات العمالية بمعدلاتها المرتفعة وتمثلها فى مختلف مستويات البنيان الهرمى للإتحاد العام لنقابات العمال وسوف نحاول أن نعرض مشاركة المرأة داخل هذه البنيان من خلال عرض مشاركة المرأة فى أخر ثلاث دورات نقابية على النحو التالى.

- الدورة النقابية (١٩٩١-١٩٩٦) (**) .

تم مد الفترة الزمنية لهذه الدورة لمدة سنة حيث كان مقرراً إجراء الإنتخابات عام ١٩٩٥ إلا أنه تم إجرائها فى عام ١٩٩٦ ولقد شهد تمثيل المرأة فى هذه الدورة أنه لأول مرة فى تاريخ التنظيم النقابى نجاح (١٢) نقابية على مستوى رئاسة اللجنة النقابية ، بل وتتسع مساحة التمثيل لتشمل سيدتين كرؤساء لجان نقابية للنقابة العامة ، ولقد نجحت فى هذه الدورة ٦٥٠ سيدة (٢) .

- الدورة النقابية (١٩٩٦-٢٠٠١) (***) .

شهدت هذه الدورة – ولأول مرة منذ عشرين عاماً – تصعيداً للمرأة داخل التنظيم النقابى العمالى لتصبح عضواً بمجلس إدارة الإتحاد العام ، وقد مثلت هذا التصعيد السيدة " عائشة عبد الهادى " عن النقابة العامة للكيماويات ، وبصفة عامة فقد بلغ تمثيل المرأة فى كافة المستويات ٧٢٨ سيدة جاء تمثيلهن على مستوى اللجان النقابية وهى أفضل من الدور السابقة (٣) .

أما بالنسبة لتمثيل المرأة على مستوى النقابة العامة نلاحظ أن تمثيل المرأة على مستوى النقابات العامة لا يزال يتسم بالضيق والتكرار وغالباً لا يتعدى أصابع اليد الواحدة رغم التزايد المستمر فى عضوية التنظيم وفى اللجان النقابية (٤) .

(*) هى عائشة عبد الهادى وتشغل الآن منصب وزيرة القوى العاملة والهجرة .

(١) نهاد أبو القمصان ، التهميش السياسى والاقتصادى للمرأة ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٦) .

(٢) سامية سعيد إمام ، المرأة والحركة النقابية العمالية ، فى "المرأة والحركة العمالية" ، تحرير ودودة بدران ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٧ ، ص ص ٤٢-٤٤ .

(***) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٧) .

(٣) منى مصطفى عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص ١٩٠ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٩٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الدورة النقابية (٢٠٠١-٢٠٠٦) .**

نتيجة للنشاط المكثف والبارز الذى قامت به سكرتارية المرأة العاملة والطفل فى تكثيف الدورات التثقيفية والبرامج التدريبية التى تهدف إلى نشر الوعى النقابى وتنمية المرأة العاملة داخل التنظيم النقابى وجذب عناصر شابة للعضوية النقابية ، تزايد التمثيل النسائى إلى ما يقارب ٨٠٠ إمرأة نقابية ، وحققت نتائج الانتخابات الأخيرة عدة مؤشرات هامة (١) .

- تزايد تمثيل المرأة النقابية فى النقابات العامة بنسبة ١٥% .
- بلغ عدد النقابيات المنتخبات ٧٦١ نقابية .
- دخول عناصر نسائية جديدة بنسبة ٦٠% .
- تولى المرأة النقابية مناصب هامة فى هيئات مكاتب اللجان النقابية .

ولقد حرصت سكرتارية المرأة العاملة بالاتحاد العام للعمال على مشاركة النقابيات فى الوفود النقابية ، وتمثيلهن فى الندوات والمؤتمرات العربية والإفريقية والدولية ، وتم انتخاب العديد منهن فى رئاسة لجان المرأة فى الإتحادات العمالية العربية والدولية وقد بلغ عدد النقابيات اللاتى شاركن فى مؤتمرات ووفود دولية ما يقرب من ٤٠ نقابية (٢) .

ومن خلال العرض السابق لمشاركة المرأة فى النقابات العمالية نلاحظ ما يلى :-

رغم زيادة أعداد المرأة وزيادة مشاركتها فى الأنشطة النقابية بالتنظيم النقابى العمالى إلا أن هذا التمثيل لا يعكس تمثيل متوافق على جميع المستويات النقابية سواء باللجان النقابية ، أو النقابات العامة أو الاتحاد العام ، فنجد أنه أحياناً يتم تمثيل المرأة فى اللجان النقابية دون أن يتم تمثيلها فى النقابات العامة ، ولكن الصورة السائدة هى عدم تمثيلها نهائياً فى الاتحاد العام ، خاصة بعد تعيين " عائشة عبد الهادى " وزيرة للقوى العاملة ، حيث كانت من أقدم النقابيات ممارسة وأقدرهم على الخوض فى انتخابات الإتحاد العام والفوز بأحد مقاعده ، حيث انحصر تمثيل المرأة فى اللجان النقابية – أى فى قاعدة الهرم النقابى – دون تمثيلها بصورة تتناسب مع حجمها العددى والتصويتى فى باقى مستويات التنظيم النقابى ، بالإضافة إلى أنه بالنظر إلى العناصر النسائية التى تشارك سواء فى اللجان النقابية أو فى النقابات العامة فإنها نفس العناصر التى تشارك منذ عقد أول انتخابات نقابية عمالية فى السبعينيات ، بالإضافة إلى أنه نتيجة لذلك فإن هناك نقابات لم تمثل نهائياً داخل التنظيم النقابى بعناصر نسائية .

---

(١) عائشة عبد الهادى ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) مشاركة المرأة فى النقابات المهنية المصرية .

تقوم النقابات المهنية بأداء دورها المكلفة به فى المجتمع المصرى من خلال مجموعة من الاعتبارات بعضها يتعلق بطبيعة القوى السياسية المسيطرة على الجماعة ، وبعضها يتعلق بحجم النقابة ومدى تجانسها وتضامنها الاجتماعى وبعضها يتعلق بطبيعة المهنة التى تقوم بتمثيلها ، ويتفرع من هذه الاعتبارات الأساسية عوامل أخرى تؤثر فى أداء النقابات منها : حجم التماسك أو الصراع الذى تشهده النقابة خاصة داخل مجالسها ، وشخصية النقيب وطبيعة علاقته بالسلطة ([١]) .

ويصل عدد النقابات المهنية فى مصر ٢٤ نقابة مهنية أقدمها نقابة المحامين ويرجع تاريخ إنشائها إلى عام ١٩١٢ ، وأحدثها نقابة العلاج الطبيعى ويرجع تاريخ إنشائها إلى عام ١٩٩٤ .

وبالنظر إلى حجم عضوية المرأة فى الجمعية العمومية للنقابات المهنية المصرية نجد أن مشاركة المرأة ظهرت بوضوح فى نقابة المهن الصحفية (حوالى ٤٨%) ، ثم تصل فى نقابة الصيادلة إلى (٤٠%) ، يليها نقابة المهن الاجتماعية (٤٤%) ، ثم نقابة أطباء الأسنان (٣٩%)، ثم نقابة المهن العلمية (٣٥%) ، ثم نقابة الأطباء البشريين (٢٩%) ، تليها البيطريين (٢٣%) ، وتعد مشاركة المرأة فى الجمعية العمومية مرتفعة لتلك النقابات وذلك لزيادة عدد النساء الممتهنين لهذه المهنة ، أما أقل نسبة مشاركة للنساء فقد ظهرت بوضوح فى نقابة التطبيقيين تليها المرشدين السياحيين والمهن الهندسية (٤% ، ١١% ، ١٣% على التوالى)([٢]) .

أما على مستوى مشاركة المرأة فى مجالس النقابات المهنية فيتضح لنا الآتى :

١- لا يوجد مشاركة للمرأة فى مجلس نقابة الأطباء البيطريين على الرغم من أن عضوية المرأة فى تلك النقابات تصل إلى أكثر من الربع .

٢- مشاركة المرأة فى نقابة المحامين – موضع الدراسة – لم يتعدى منذ نشاة النقابة عن واحدة عام (١٩٦١) ، واثنتان عام (١٩٩٢) ، هذا على الرغم من ارتفاع أعداد النساء فى عضوية النقابة سواء المحاميات غير المشتغلات والبالغ عددهن (١٣٥١) ، أو المحاميات المشتغلات وعددهن (٩٥٠٠) فى العاصمة وحدها ([٣]) .

([١]) منى مصطفى عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

([٢]) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، وضع المرأة والرجل فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ .

([٣]) شريف هلالى ، تمثيل المرأة فى النقابات المهنية ، نقابة المحامين نموذجاً ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- لم تنجح خلال الفترة من عام ١٩٧١-١٩٩٥ فى الوصول إلى عضوية مجلس نقابة الصحفيين سوى خمس نقابيات جاءت على رأسهن النقابية " أمينة شفيق " والتى انتخبت كأمينة صندوق النقابة لعام ١٩٩٣ ، ومعها " شويكار الطويل " كسكرتير مساعد ، ثم انتخبت " أمينة شفيق " فى الدورة النقابية عام ١٩٩٥ كعضو مجلس نقابة ورئيس لجنة المعاشات ، بالإضافة إلى وصول كل من " سناء البيسى " وفاطمة السعيد ، " بهيرة مختار " إلى عضوية مجلس النقابة (١) .

هذا بالإضافة إلى أنه منذ ذلك التاريخ لم يتم انتخاب أى امرأة على مستوى مجلس النقابة العامة للصحفيين خلال المجلسين الأخيرين حيث إن نقابة الصحفيين من النقابات المركزية التى ليس لها فروع بالمحافظات .

وذلك على الرغم من أن عدد الصحفيات يصل إلى أكثر من الربع بالمقارنة بعدد الصحفيين حيث يصل عدد الصحفيات ١٦٠٠ صحفية أما عدد الصحفيين فيبلغ ٦١٠٠ صحفى (٢) .

٤- أما بالنسبة لنقابة الأطباء البشريين فلم تدخل مجلس النقابة منذ إنشائها حتى عام ١٩٩٥ من السيدات سوى الدكتورة " وفاء رمضان " بكلية طب طنطا ، كما تتولى رئاسة نقابة الأطباء البشريين فى سوهاج سيدة (٣) .

٥- كما لم تشارك المرأة فى التنظيم النقابى لنقابة الصيادلة حتى عام ١٩٩٥ سوى الدكتورة " نجوى فوزى بيومى " ، وجدير بالذكر أنها لم تفز فى الانتخابات فى تلك الدورة وإنما دخلت مجلس النقابة بدلاً من عضو وافته المنية أثناء الانتخابات (٤) .

وسوف نتناول فى جزئية تالية لمشاركة المرأة فى النقابات المهنية بشكل تفصيلاً .

ويتبين لنا بعد عرض المشاركة السياسية سواء فى مجلسى الشعب والشورى أو فى الجمعيات الأهلية ، أو فى الأحزاب السياسية ، أو فى المجالس المحلية ، أو فى النقابات المهنية والعمالية أن وضع المرأة ما زال مهمشاً وأنها محرومة من المشاركة السياسية مقارنة بالرجل ، حيث أن جميع الترشيحات تتم على أساس النوع وليس على أساس الكفاءة .

---

(١) منى مصطفى عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .
(٢) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، إحصاء الخدمات الاجتماعية ٢٠٠٤ ، مرجع سابق ، ٤٦ .
(٣) منى مصطفى عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .
(٤) المرجع السابق ص ١٩٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الملاحظ أنه على الرغم من زيادة أعداد النساء الأعضاء فى الهيئات التشريعية ، فقد كانت مشاركتهن فى عمليات صنع القرار مقيدة ، وذلك نتيجة لمحدودية وصولهن إلى المواقع القيادية، حيث أنه نادراً ما تشغل المرأة منصب رئيس الدولة أو الحكومة لكن أعداداً متزايدة من النساء يمكن أن تشغل موقع نائب الرئيس أو القائد أو موقع مسئول قيادى ، وعلاوة على ذلك تميل أنواع من المواقع الوزارية وشبه الوزارية إلى الاتسام بطابع النوع الاجتماعى ، فالوزارات القوية مثل الخارجية ، والدفاع ، والداخلية ، والمالية ، والتجارة والصناعة ، لا تزال مستبقاه للرجال بينما توجد النساء فى وزارات البيئة ، والشئون الاجتماعية ، والصحة ، والتعليم ، وشئون الأسرة ، وشئون المرأة (١) .

هذا بالإضافة إلى أن المرأة المصرية ليس لديها وعى سياسى بما يدور حولها من قضايا ومعارف سياسية ، وكذلك فهم وإدراك لطبيعة النظام السياسى القائم ، ويرجع ذلك إلى أن المرأة المصرية لا زالت تقع فى براثن الأمية والجهل ، بالإضافة إلى القيم والعادات والتقاليد التى تحاول أن تثبت وضع المرأة فى المجتمع وحصرها داخل أدوار محددة (٢) .

مما يجعلنا نتساءل عن معوقات ومقومات المشاركة السياسية للمرأة المصرية وهذا ما سوف نتناوله فى الجزئية التالية .

رابعاً : معوقات المشاركة السياسية للمرأة المصرية :

تشير " نجاد البرعى " إلى أن الوضع القانونى فى مصر أياً كان فهو يتيح للمرأة التمتع بحقوقها بشكل قانونى ، ولكننا نستطيع القول بأن القانون فى مصر يسبق الواقع بكثير ، فرغم عشرات النصوص القانونية التى تؤكد على المساواة بين الرجال والنساء فلا زالت النساء أقل تمتعن بحقوقهن من الرجال ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها (٣) :-

العامل الأول : الأفكار والتقاليد الاجتماعية .

العامل الثانى : الأوضاع الاقتصادية .

العامل الثالث : التفسيرات الدينية غير الصحيحة لدور النساء .

---

(١) مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

(٢) سحر حسانى بربرى عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

(٣) نجاد البرعى ، محمد السيد سعيد ، صناع المستقبل ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تشير " سامية سعيد إمام " إلى أن هناك عدد من العقبات التى تواجه مشاركة المرأة ، وتتعلق هذه العقبات بتأثير السياق المجتمعى والتنشئة المجتمعية على إدراك المرأة ، وتأثير الثقافة السياسية والعادات والتقاليد والعبء الأسرى على المرأة كزوجة وأم وهو ما يهمش دورها خارج نطاق أسرتها ، بالإضافة إلى أثر الأفكار والتيارات السياسية المتطرفة والتى من شأنها تحجيم وتهميش وضع المرأة ، وتوجه وسائل الأعلام وعدم تكريسها لصورة المرأة المشاركة ، كذلك العملية التعليمية التى تحصر دور المرأة كربة بيت فقط وليس كمواطن ، أضف إلى ذلك القصور من جانب المرأة ذاتها وعدم وعيها فهناك فجوة نوعية بين الرجل والمرأة فى العديد من المجالات (١) .

وبشكل أكثر تفصيلاً من العرض السابق للأسباب التى تعوق مشاركة المرأة سياسياً فإنه يمكن أن نعرض إلى الأسباب التى أدت إلى تهميش المرأة سياسياً كالتالى :-

١- الثقافة السائدة :

حيث تعمل الثقافة فى المجتمع على التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص ، وأن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمور المنزل والأولاد بينما تعتبر إدارة الدولة أى العمل العام جزء أصلى من اختصاص الرجل ، وخاصة إذا كانت المرأة تعيش مع أخوة أو زوج بعيدين عن العمل العام ، وبذلك يصعب عليها أن تخرج من صفوفهم لتنخرط وحدها لتشارك سياسياً (٢) .

٢- إلغاء نظام تخصيص المقاعد ونظام الانتخاب بالقائمة النسبية .

مثل إلغاء قانون تخصيص ٣٠ معقداً للنساء (على الأقل) فى مجلس الشعب عام ١٩٨٦ بعد أن كان قد صدر عام ١٩٧٩ وانخفضت بفعل هذا الإلغاء نسبة تمثيل المرأة فى المجلس من ١١,٢% عام ١٩٧٩ إلى ٤,١% عام ١٩٨٧ حتى وصلت إلى ٢,٤% عام ٢٠٠٠ ، كذلك إلغاء نظام الانتخابات بالقائمة النسبية الذى كان يضمن وجود أعلى للمرأة فى الانتخابات وهى الميزة التى انتهت بصدور القرار ٢٠١ بإجراء الانتخابات بالنظام الفردى عام ١٩٩٠ (٣) .

---

(١) سامية سعيد إمام ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٢) هبة أحمد نصار وآخرون ، المرأة والتنمية الآفاق والتحديات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مركز دراسات الدول النامية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١٧١ .

(٣) نهاد أبو القمصان ، سعيد عبد الحافظ ، نحو ثقافة سياسية لقيادة نسائية شابة ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٥٠-١٥١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أن تخصيص مقاعد للمرأة بمجلس الشعب والشورى يعد دعم للمشـــاركة السياســـية للمرأة وذلك أسوة بتخصيص مقاعد للعمال والفلاحين فى مجلسى الشعب والشورى .

٣- ضعف وهشاشة الدعم الحزبى للمرأة .

حيث لا تحمل الأحزاب أى تقدير لدور المرأة وإمكانياتها فى العمل العام وتتبنى المفهـــوم المغلوط للمشاركة السياسية الشكلية التى لا تتعدى إمرأة هنا وامرأة هناك (١) .

ومن هنا فإن الأحزاب لم تقم بدور فعال فى تشجيع المرأة على المشاركة السياسية ولم تقم بدور فعال فى القضاء على التمييز بين الرجل والمرأة على أساس النوع ، وذلك بجعل أغلـــب ترشيحاتها لمجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية وغيرها من مواقع العمل العام قاصـــرة على الرجال دون النساء .

٤- العوامل الذاتية .

مثل الخوف من أن المشاركة ستلزم الفرد بمسئوليات قد لا يســـتطيع الوفـــاء بهـــا ، أو الخوف من الالتزام الأدبى أو المادى ، كذلك البعد عن الصراع بـــين الصـــفوة الراغبـــة فـــى الاحتفاظ بصنع القرار ، كذلك ضيق الوقت لدى المشاركين والخوف من تعارض وقت عملهـــم الشخصى مع وقت المشاركة .

٥- التيارات الدينية المتشددة .

حيث يجعلون المرأة مجرد جسد ، لكنهم يسعون إلـــى تغطيتـــه ، لأنـــه يثيـــر شـــهوات الرجال ، والتغطية وحدها لا تكفى ، لذلك لا بد من عزلها فى البيت ، ومنعها مـــن الاخـــتلاط بالرجال ومن المعرفة والتجربة ، ومن التعليم والعمل ، حيث تتعامل مع المرأة بوصفها زوجـــة وأم ، أى من حيث وظائفها فى الجنس والإنجاب وحياة الأسرة وخدمة الرجل (٢) .

٦- العوامل الاقتصادية .

تؤثر العوامل الاقتصادية على مدى مشاركة المرأة فى الحياة العامة حيث كثيراً ما يكون الفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية عائقاً أمام مشاركة المرأة بل والرجل على حـــد ســـواء ويلاحظ أن العامل الاقتصادى يشكل نسبة كبيرة كسبب لعزوف المرأة عن المشاركة ، بالإضافة

---

(١) نهاد أبو القمصان ، التهميش السياسى والاقتصادى للمرأة ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) سحر حسانى بربرى ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى تزايد نسبة الأسر التى تعولها النساء مما أدى إلى تزايد تأثير العوامل الاقتصادية على مشاركة المرأة (١) .

هذا إلى جانب قلة الموارد المالية وضعف أوضاعها الاقتصادية مقارنة بالرجل ، خاصة لو كانت ظروف الانتخابات صعبة بالنسبة لهن بسبب كبر الدوائر(كحالة مجلس الشورى) ، مما يتطلب أموال ضخمة لكى تنفق على الدعاية فى الانتخابات (٢) .

٧- سيادة التمييز ضد المرأة .

ويقصد به التمييز بين الرجل والمرأة على أساس النوع فقط ، مما ينعكس بالضرورة على مشاركة المرأة بشكل مسبق وحكم قبلى فى عدم توافر القدرات والمهارات اللازمة لتقلد المناصب السياسية والإدارية العليا ، بل إن خطورة ثقافة التمييز تعكس افتراض وهو استحالة إمكانية تغيير أوضاع المرأة أو تحسينها ، وكأن ذلك يعكس تمييزاً بين الصفوة (الرجل) والعامة (المرأة) (٣) .

٨- وسائل الإعلام .

حيث أنه فى بعض الأحيان تصور وسائل الإعلام المرأة العاملة المهتمة بأمورها وأمور مجتمعها ليس بالشكل الصحيح ، بل إنها تقدم المرأة العاملة فى مجال السياسة والتى تطالب بحقوقها المتساوية مع الرجل على أنها امرأة " مسترجلة " أو إظهارها فى قالب كاريكاتيرى بأنها امرأة معقدة وفاشلة فى حياتها الزوجية ، وهذا ما يثير السخرية والاستخفاف مما يجعل المرأة قد لا تقدم على المشاركة (٤) .

٩- موقف الزوج من مشاركة الزوجة .

حيث إن بعض الأزواج لا يميلون إلى مشاركة زوجاتهم سواء فى الأحزاب أو المحليات أو النقابات أو الجمعيات أو أى نوع من المشاركة السياسية ، على أساس أن ذلك قد يؤدى إلى إهمال الزوجة لشئون بيتها وتربية أبنائها ورعاية شئون الأسرة ، بالإضافة إلى خوف الزوج من أن مشاركة الزوجة قد تجعل لها شخصية مستقلة عنه وبالتالى تصبح غير خاضعة ويصبح لها

---

(١) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ، ص ١٩٨.

(٢) نهى محمد أمجد نافع ، المشاركة السياسية للمرأة فى مصر فى الفترة ما بين ١٩٨١ -٢٠٠٠ ، مرجع سابق، ص ٢١٥ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى ، إعتماد علام ، مرجع سابق ، ص ٩١ .

(٤) سوزى رشاد ، مرجع سابق ٣٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأيها الذى أحياناً قد يتعارض مع رأيه ، مما قد يسبب له مشاكل هو فى غنى عنها ؛ وبالتالى فإنه يرفض من البداية مشاركة زوجته .

١٠- المعوقات الشخصية .

حيث إن هناك العديد من المعوقات الشخصية التى تجعل المرأة قد لا تقدم على المشاركة السياسية وهى نتيجة للموروثات الثقافية ، مما يجعلها تحجم عن ممارسة تلك الحقوق لاعتقادها بأن ممارسة تلك الأمور خصصت للرجال فقط ، وأن مجالها التقليدى فى الوظائف والأعمال مثل التمريض ، والطب ، والتدريس ، والسكرتارية ، وخلافه من الوظائف والمهن التقليدية للمرأة (١) .

١١- المعوقات الإجرائية .

طبقاً لقانون مباشرة الحقوق السياسية واللائحة التنفيذية يستلزم استخراج بطاقة الانتخابات وجود بطاقة شخصية وأن يكون محل الإقامة الثابت بالبطاقة تابعاً للدائرة التى تستخرج منها البطاقة الانتخابية وهو يؤثر لدرجة كبيرة على قيد النساء (٢) .

حيث تظهر فى هذا الصدد عدة معوقات نذكر منها ما يلى :-

(أ) إن نسبة كبيرة من النساء غير مقيدات من الأساس بسجلات المواليد ، ومن ثم لا تستطيع استخراج بطاقة شخصية ، ويزداد الأمر صعوبة إذا كانت من مواليد الجنوب وانتقلت وأسرتها إلى الإقامة فى الشمال حيث يستلزم الأمر استخراج بطاقة شخصية من الجنوب مما يتعذر معه استخراج بطاقة انتخابية ولا يحق التصويت إلا فى الجنوب (٣) .

(ب) انتشار ظاهرة العنف فى الانتخابات التى عادة ما تؤدى إلى إحجام المرأة عن المشاركة سواء بالتصويت أو بالترشيح مثل البلطجة والتهديد بالقتل وتشويه الوجوه وإطلاق النيران عليهن فى محاولة لإجبار المرشحات على التراجع (٤) .

(ج) القيود التشريعية على ممارسة الحق فى المشاركة السياسية : ويتمثل فى الكم الهائل من القوانين التى تحد من المشاركة فى الحياة العامة والتى رسخت لدى المواطن العادى خوف

---

(١) نهى محمد أمجد نافع ، المشاركة السياسية للمرأة فى مصر فى الفترة ما بين ١٩٨١ -٢٠٠٢ ، مرجع سابق، ص ٢١٧ .

(٢) نهاد أبو القمصان ، التهميش السياسى والاقتصادى للمرأة ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٣) نهاد أبو القمصان ، سعيد عبد الحافظ ، نحو ثقافة سياسية لقيادة نسائية شابة ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(٤) نهاد أبو القمصان ، الصعود على أجساد النساء ، تقرير حول النساء فى الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غير عادى من المشاركة السياسية مثل القوانين التى تحد من حرية الرأى والتعبير والصحافة وقوانين النقابات وقانون الجمعيات الأهلية (١) .

(د) قلة المؤسسات العاملة فى مجال دعم المشاركة السياسية للمرأة .

بالنظر إلى المؤسسات المصرية سنجد أنه من بين ما يزيد على ١٨ ألف مؤسسة أهلية ، ولا يزيد عدد المؤسسات العاملة على تمكين المرأة المصرية عن عدد أصابع اليد الواحدة ، ولا يمكن لأى منصف أن يقول إن هذا العدد القليل جداً يكفى للعمل فى مجتمع يزيد عدد سكانه على ٧٠ مليون نسمة تمثل فيه المرأة نصفه أى حوالى ٤٩% ، وتعانى النسبة الكبيرة منهن من الجهل والفقر ، هذا بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من هذه النسبة إن لم تكن جميعها ، لا تعرف أى شئ عن المشاركة السياسية والحقوق الدستورية والقانونية ، هذا فى الوقت المفترض فيه ألا يقل عدد الجمعيات العاملة فى مجال دعم المرأة عن المئات من المؤسسات (٢) .

ويتضح لنا بعد هذا العرض لأهم معوقات مشاركة المرأة فى المجال السياسي أن الظروف المتاحة لتمكينها فى المجال السياسى سواء فى التنشئة أو التعليم أو الوظيفة أو الدعم من الأحزاب والمؤسسات المحيطة تقل عن تلك المتاحة للرجل ، حيث أنه على الرغم من الجهود الحكومية من أجل دعم وتمكين المرأة سياسياً مثل تعيين المرأة فى بعض المناصب الهامة كوزيرة أو قاضية ، إلا أن تمثيل الغالبية العظمى من النساء ما زال يواجه بالعقبات والتحديات ، مما يتطلب الكثير من الجهد من أجل التعزيز الفعال للمرأة فى المجال السياسى ، بداية من التنشئة فى الأسرة وتغير النظرة السائدة فى داخل الأسرة والمجتمع على أن المرأة أقل مكانة من الرجل ، وأن الرجل أقدر على تحمل المهام والتبعات أكثر من المرأة ، وأن المرأة مكانها الطبيعى والوحيد هو البيت تربى أبنائها وترعى أسرتها ، لكى يتيسر وصول المرأة إلى المناصب العامة سواء فى المجالس النيابية أو الحزبية أو النقابية أو الوظائف العليا وهو يعد بداية النضال الذى يستهدف نقل المساواة بين الجنسين إلى ميدان صنع القرار والقضاء على التحيز الذكورى بالدولة .

---

(١) نهاد أبو القمصان ، التهميش السياسى والاقتصادى للمرأة ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٢) نهاد أبو القمصان ، نساء ، نشرة غير دورية ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً : مقومات تحقيق المشاركة السياسية الفعالة للمرأة المصرية :

إن المشاركة السياسية بالنسبة للمرأة لا تقتصر على عملية المشاركة فى انتخابات المجالس النيابية بالتصويت أو الترشيح والفوز فيها – الذى يعتبر قمة العمل السياسى – ولكن المشاركة السياسية بمعناها الأوسع هى المشاركة فى صنع القرارات المتعلقة بكافة جوانب الحياة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية) ، فتشكل الحاضر وتؤثر فى المستقبل (١) .

ويجب التسليم بأنه لا يوجد حل واحد جاهز وكامل يمكن افتراضه لضمان سلامة وكفاءة العملية الانتخابية ، ومن ثم قدرة الناخبين – النساء على وجه خاص – على ممارسة حقهن الانتخابى بيسر وحرية ، وذلك الأمر يتحدد فى الواقع بنوعية الضوابط التى تحكم عملية الانتخابات ومدى احترامها ، بالإضافة لما تمليه العديد من الاعتبارات العملية والواقعية (٢) .

ولكى تشارك المرأة سياسياً مشاركة سليمة تعادل مشاركة الرجل السياسية يجب أن يقدم لها العون والدعم اللازمان سواء من الدولة أو من الجمعيات الأهلية أو من القيادات التى تحتل مراكز مهمة فى الدولة سياسية أو غير سياسية (٣) .

وهناك مجموعة من المقترحات والمقومات التى يمكن أن يؤدى تطبيقها إلى مشاركة سياسية أكثر فاعلية للمرأة المصرية فى واقع الحياة السياسية بمختلف صورها وأشكالها ، ونجمل تلك المقومات والمقترحات فيما يلى :-

١- القيم الحضارية والثقافية :

ينبغى العمل على تطوير مفاهيم وقيم المجتمع حتى تستعيد المرأة المصرية علو شأنها اجتماعياً وسياسياً وإفساح مجال المشاركة لها ، دون أن نتسبب فى زعزعة الاستقرار الثقافى والتقاليد الإيجابية الراسخة ، ودون فرض قيم أجنبية على الثقافة القومية ، والمقصود بعبارة "تستعيد المرأة علو شأنها سياسياً " هو تذكير المجتمع بأنه قد مضى وقت شاركت فيه المرأة المصرية فى الحكم وحكمت منفردة ، مثل تغيير وتطوير مفاهيم التكافؤ والمشاركة بين كلا الجنسين ، والتخلص من مفهوم التعارض بين الأعمال المنزلية والعمل خارج المنزل وذلك بالتوفيق بينهما وتنظيم الوقت (٤) .

---

(١) نانسى بكير وآخرون ، المشاركة السياسية للمرأة ، فى " مشاركة المرأة فى العملية الديمقراطية فى مصر" ، جمعية الإسكندرية للاقتصاد المنزلى ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٥ .

(٢) نهاد أبو القمصان ، أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة، ٢٠٠٢ ص٥٠ .

(٣) نهى محمد أمجد نافع ، المرأة السياسية فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، مرجع سابق ، ص ٣٠١.

(٤) فرخندة حسن ، مقومات تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة فى الحياة السياسية ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية ، الجزء السابع ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة، ٢٠٠٤ ص ص٣-٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تكوين قاعدة نسائية :

وذلك بتكوينها من ملايين الفتيات ممن بلغن سن الرشد بمختلف أعمارهن ، ويتم توعية هذه القاعدة ثقافياً ، وسياسياً بحيث يتولد لديهن الإيمان بأهمية دور المرأة فى المجتمع وضرورة مشاركتها فى العمل السياسى وجدوى هذه المشاركة (١) .

وكذلك عقد دورات تدريبية لأمينات المرأة فى الأحزاب السياسية المختلفة وفى جميع المحافظات لرفع مستوى المعرفة لديهن بقضايا المرأة ذات الطابع القومى من ناحية ، ولتحسين قدراتهن التنظيمية فى حشد وتعبئة النساء داخل أحزابهن من ناحية أخرى (٢) .

٣- إعادة النظر فى النظام الانتخابى :

وذلك بتشكيل مجموعات عمل لتصحيح النظام الانتخابى بصورة شاملة بما يسمح بمشاركة أوسع للمرأة ، وأن تشكل تلك المجموعة من خبراء قانونيين محايدين ، وخبراء من المجلس القومى للمرأة والأحزاب السياسية والنشطاء الديمقراطيين ، على أن يشمل التصحيح ليس فقط نظام الانتخابات ولكن طريقته والجهة المشرفة عليه (٣) .

وكذلك المطالبة بنقل جداول الانتخابات إلى وزارة العدل ، وإنشاء إدارة للانتخابات يرأسها أحد مساعدى وزير العدل ، واستخدام صناديق اقتراع شفافة ، واستخدام نوعية جديدة من البطاقات الانتخابية تضمن السرية (٤) .

٤- وسائل الإعلام :

من الضرورى أن تنقل وسائل الإعلام الصورة الصحيحة عن المرأة العاملة والتى لها دور فى الحياة السياسية ، مع نشر الوعى لدى الأفراد بأهمية المشاركة وتبنى قضية المرأة ومناقشتها وعمل تغطية على الأعمال التى تقوم بها المرأة ومساندتها (٥) .

وكذلك يجب تجنب كل ما يوحى من أعمال بإعطاء صورة سلبية أو مقللة من شأن المرأة وقدراتها على المشاركة فى الحياة السياسية العامة ، وتقديم النماذج المشرفة للمرأة فى الحاضر والماضى (٦) .

---

(١) سوزى رشاد ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥-٣٦ .

(٢) نجاد البرعى ، حافظ أبو سعدة ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٠٥-١٠٦ .

(٤) نهاد أبو القمصان ، أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول ، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٥) سوزى رشاد ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٦) فرخندة حسن ، مقومات تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة فى الحياة السياسية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦-٣٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-دعم الحكومة للمشاركة السياسية للمرأة :

وذلك من خلال مناهج التربية الوطنية والسياسية والقانونية الملائمة فى مختلف مراحل الدراسة ، حتى تتمكن المرأة من المشاركة فى الأمور العامة بوصفها جزء لا يتجزأ من عملية تدعيم الديمقراطية (١) .

٦-دعم الأحزاب السياسية للمشاركة السياسية للمرأة :

حيث يجب على الأحزاب السياسية المختلفة تدعيم مشاركة المرأة ، وذلك بتشجيعها على الانضمام للأحزاب السياسية وضمها إلى قوائمها فى الانتخابات ، بل ويجب أن يتم تغيير قوانين تلك الأحزاب لتشمل (٣٠%) من إجمالى عضويتها للنساء على سبيل المثال ، وذلك لتوسيع قاعدة المشاركة النسائية ، وإدماج المرأة فى البرامج التثقيفية التى تقيمها تلك الأحزاب لمحو أميتها السياسية .

٧-دعم مجلسى الشعب والشورى للمشاركة السياسية للمرأة :

وذلك من خلال تغيير نظام الانتخابات لتصبح بالقائمة النسبية مع التأكيد على وجود حد أدنى للنساء لتمثيله على القوائم الانتخابية (٢) .

كذلك إصدار قانون على غرار القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩والذى تم إلغائه يضمن حد أدنى لمقاعد المرأة فى مجلسى الشعب والشورى لا يقل عن (٣٠) مقعد ، وذلك من أجل ضمان تمثيل المرأة بشكل مناسب داخل المجالس النيابية .

٨-دعم النقابات المهنية للمشاركة السياسية للمرأة :

وذلك بالدعوة إلى إنشاء النقابات المهنية " سكرتارية للمرأة " على غرار سكرتارية المرأة العاملة فى الإتحاد العام لعمال مصر، فأثر هذه السكرتارية على تقدم وتشجيع النساء فى مجال العمل النقابي مشهود له بالكفاءة (٣) .

مع المطالبة بإضافة مادة إلى مواد القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته والمنظم للنقابات المهنية بحيث يضمن تمثيل نسائى فى مجالس النقابات العامة والفرعية .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(٢) نهاد أبو القمصان ، الصعود على أجساد النساء ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٣) فرخندة حسن ، مقومات تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة فى الحياة السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩-دعم المنظمات غير الحكومية للمشاركة السياسية للمرأة :

تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تعمل على توعية المرأة بحقوقها السياسية ، وحث النساء على مباشرة الحقوق السياسية من خلال برامج عامة ، كما يمكن إنشاء جمعيات تهدف إلى الدفاع عن المرأة وحقوقها ضد الممارسات غير الدستورية ؛ مما يساعد على حشد جهود المرأة فى هذا المجال فى إطار قانونى (١) .

حيث إن وجود تنظيمات نسائية مستقلة تكون امتداداً للجهد الذى بذلته الرائدات المصريات منذ إقامة الإتحاد النسائى ١٩٢٣ وبالتالى نجد أن جهد الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية رغم أنه جهد كبير ، إلا أنه يحتاج إلى مساحة أكبر من الحركة حتى يحقق الهدف منه ويفيد المرأة (٢) .

١٠- دعم المرأة اقتصادياً :

فكلما كانت المرأة تتمتع بحياة كريمة تستطيع أن تتفرغ إلى حد كبير للعمل العام ومنه المشاركة ، حيث أن هناك علاقة طرديه بين المستوى الاقتصادى ومستوى المشاركة ، لذا يجب تبنى برامج الإصلاح الاقتصادى المرأة والعمل على رفع مستوى معيشتها (٣) .

ويرى الباحث بعد هذا العرض لأهم مقومات مشاركة المرأة المصرية سياسياً أن تلك المقومات هامة وإذا ما طبقت بجدية فإنها تضمن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ، إلا أن هذه المقومات تضمن زيادة مشاركة ولكن على المدى البعيد بعد فترة زمنية ليست بالقليلة ، ولكن العلاج السريع لذلك العزوف من جانب المرأة يأتى بفرض قوانين فى كافة النواحى السياسية سواء مجلسى الشعب والشورى ، والأحزاب والنقابات بنوعيها والجمعيات الأهلية بضرورة وجود حد أدنى لتمثيل المرأة فى تلك الجهات والهيئات والتنظيمات ، كما كان ينص القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩ والذى كان يفرض تمثيل المرأة فى مجلس الشعب بثلاثين مقعداً بحد أدنى ولكنه تم إلغائه ، لعدم دستوريته لتميزه للمرأة على حساب الرجل ويمكن التغلب على هذه الجزئية بإقرار مادة تنص على ألا يقل تمثيل كلاً الجنسين عن عدد معين من المقاعد ، وبالتالي لا يكون هذا القانون غير دستورى لأنه لم يميز أحد الجنسين على الأخر .

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٥-١٦ .

(٢) سوزى رشاد ، مرجع سابق ، ص٣٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ٣٧-٣٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك زيادة الدعم الذى تقوم به المجالس والمنظمات المتخصصة فى مجال المرأة من أجل الوقوف بجانب المرأة فى أى انتخابات أياً كانت سواء بالقاهرة أو بالأقاليم ، ولا يقتصر هذا الدعم على الدعم المعنوى ولكن أيضاً يمتد ليشمل الدعم المادى من خلال دعم المرأة فى الحملات الدعائية فى الانتخابات ، حيث أن الحملات الدعائية تحتاج إلى مبالغ طائلة لا تستطيع الكثير من النساء المرشحات تحملها بمفردهن .

كذلك فإن المرأة فى حاجة إلى إيمان الأحزاب السياسية بالإمكانيات والقدرات لدى المرأة على المشاركة السياسية ، مما يؤدى إلى أن تكون الترشيحات قائمة على أساس الكفاءة وليس أساس النوع ، حيث إن ترشيحات الأحزاب غالباً ما تعطى لمرشحيها نوع من الحماية والأمان بالإضافة إلى الدعم المادى الذى يقدم للمرشحين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعقيب :-

تعد المشاركة السياسية هامة بالنسبة للمرأة حيث أنها تساعدها على فهم مشكلات مجتمعها والمساهمة فى حلها ، كذلك تساعد المرأة على تثقيف نفسها سياسياً مما يجعلها أقدر على مواجهة ما يعترضها من مشكلات ، كما تعد مشاركة المرأة السياسية خطوة نحو نيل المرأة كافة حقوقها فى مختلف النواحى وتدعيم الديمقراطية داخل المجتمع .

ومن خلال العرض السابق لمشاركة المرأة السياسية فى الميادين المختلفة نلاحظ أن تلك المشاركة قد اتسمت بالإيجابية وليس بالسلبية ، حيث أن المرأة تشارك سياسياً ولكن بمستويات محدودة ، حيث تراوحت مشاركتها ما بين التصويت والترشيح والسعى نحو تقلد منصب سياسى وفى أحيان قليلة جداً قد تنجح المرأة فى تقلد إحدى المناصب القيادية .

وبالنظر إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة وجد أنه يغلب عليها الطابع النوعى الذكورى ، فى مقابل حالة من الإحجام والعزوف عن المشاركة السياسية من جانب المرأة فنجد أن واقع مشاركتها السياسية تمثل فيما يلى :-

١- على مستوى مجلسى الشعب والشورى فنجد أنه على الرغم من أن نسبة النساء المقيدات فى الجداول الانتخابية يصل إلى ٣٥% من إجمالي المقيدين فى الجداول الانتخابية إلا أن تمثيلها ما زال ضعيفاً وخاصة فى مجلس الشعب ، حيث تصل عدد العضوات فى الدورة الحالية (٤) عضوات فقط من إجمالى عدد أعضاء مجلس الشعب البالغ (٤٥٤) عضو منهم عشر أعضاء يختارهم رئيس الجمهورية ، وإن كان هذا العدد قد وصل إلى (٣) عضوات باستقالة إحدى العضوات وهى الدكتورة " شاهيناز النجار " النائبة عن دائرة المنيل ، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك إلى إلغاء القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٩ والذى كان ينص على تخصيص (٣٠) مقعداً على الأقل للمرأة فى مجلس الشعب ، كذلك إلغاء نظام الانتخابات بالقوائم مما يجعل المرأة تخوض الانتخابات بمفردها فى مواجهة الرجال ، حيث كانت القائمة توفر لها نوع الأمان والحماية ، بالإضافة إلى ندرة ترشيحات الأحزاب السياسية - وخاصة الحزب الوطنى حزب الأغلبية - للمرأة حيث أن ترشيحات الأحزاب غالباً ما تضمن النجاح للمرشحين بنسبة كبيرة بالإضافة إلى دعمهم مادياً ومعنوياً .

٢- وعلى الرغم من أن نسبة تمثيل المرأة فى مجلس الشورى أفضل من مجلس الشعب إلا أن ذلك يرجع إلى تعيين رئيس الجمهورية لعدد من النساء من أعضائه حيث أن من حق الرئيس تعيين ثلث أعضاء المجلس ، لذلك فإن عضوات مجلس الشورى جاءوا عن طريق التعيين وليس الانتخاب .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- ولا يختلف واقع مشاركة المرأة سياسياً فى المجالس المحلية أو الجمعيات الأهلية عن واقع مشاركتها فى مجلسى الشعب والشورى من حيث نسبة المشاركة المتدنية ، وحالة التجاهل التام للمرأة فى جانب المجالس المحلية أو الجمعيات الأهلية فى ترشيحاتها للمرأة ومساندتها لخوض انتخاباتها والفوز بها .

٤- أما عن تمثيل المرأة فى النقابات العمالية والمهنية ، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة تمثيل المرأة فى عضوية مجالس النقابات العمالية واللجان النقابية ، إلا أن هذا التمثيل مازال يعاني من حالة عدم التكافؤ مقارنة بتمثيل الرجال ، وخاصة التمثيل على مستوى الاتحاد العام للعمال الذى أصبح يفتقر إلى التمثيل النسائى داخله ، وخاصة بعد تعيين النقابية " عائشة عبد الهادى " وزيرة للقوى العاملة ، حيث كان لها من الخبرة ما يؤهلها لخوض الانتخابات على مستوى الاتحاد العام للعمال بل والفوز بها .

ولا يختلف الوضع داخل مجالس النقابات المهنية العامة بالقاهرة أو الفرعية بالمحافظات المختلفة ، من حيث ندرة التمثيل النسائى داخل مجالس تلك النقابات ، على الرغم من الحجم العددى والتصويتي الكبير للمرأة داخل الجمعية العمومية لتلك النقابات .

ولقد أرجعت معظم الكتابات التى تناولت تلك الحالة المتدنية للمشاركة السياسية للمرأة فى مصر إلى مجموعة من المعوقات نوجزها فيما يلي :-

(أ) الثقافة السائدة فى المجتمع والعادات والتقاليد القائمة على تفضيل الرجل عن المرأة .

(ب) إلغاء قانون (٢١) لسنة ١٩٧٩ بتخصيص (٣٠) مقعداً للمرأة على الأقل فى مجلس الشعب، كذلك إلغاء الانتخابات بنظام القوائم .

(ج) قلة ترشيحات الأحزاب السياسية للمرأة ، فترشيحات الأحزاب لا تتجاوز امرأة هنا وامرأة هناك ، وقيام ترشيحات الأحزاب على أساس النوع وليس على أساس القدرات والكفاءة .

(د) التيارات الدينية المتشددة ونظرتها إلى المرأة على أن مكانها الطبيعى البيت ، وتربية الأبناء وليس أكثر من ذلك .

(هـ) قلة الموارد الاقتصادية للمرأة حيث أن مشاركتها السياسية قد تتطلب نفقات لا تستطيع المرأة تحملها مثل الدعاية والإعلان فى حالة خوضها الانتخابات فى أى مستوى .

(و) الدور السلبى لوسائل الإعلام وتقديمها للمرأة التى تسعى إلى الحصول على حقوقها السياسية الكاملة بأنها امرأة مسترجلة ومعقدة وفاشلة فى بيتها ورعاية أسرتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ز) رفض الأهل – الأب والزوج – لمشاركة المرأة فى العمل السياسى سواء فى الانتخاب أو الترشيح على مستوى الأحزاب أو النقابات وغيرها من مستويات المشاركة السياسية .

(ح) المعوقات الشخصية مثل خوف المرأة من الفشل فى الانتخابات نتيجة خبرة سابقة مرت بها هى أو إحدى زميلاتها .

(ط) المعوقات الإجرائية مثل عدم قيد عدد كبير من النساء فى الجداول الانتخابية ، بالإضافة إلى ظاهرة العنف فى الانتخابات التى تصل إلى حد التهديد بالقتل مما يجعل المرأة لا تقدم حتى على مجرد التصويت .

ومما سبق نجد أن جملة المعوقات السابقة تجعل المرأة تحجم عن المشاركة السياسية وترضى بالوضع القائم ، وهو سيطرة الرجال على كافة مستويات العمل السياسى واتخاذ كافة القرارات المصيرية .

أما عن أهم مقومات تحقيق المشاركة السياسية الفعالة للمرأة داخل الحياة السياسية المصرية فتتمثل فيما يلى :-

(أ) تطوير القيم والمفاهيم القديمة البالية حتى تستعيد المرأة مكانتها السياسية والاجتماعية التى كانت تحظى بها .

(ب) تكوين قاعدة نسائية وتثقيفها لتصبح أكثر وعياً بأهمية السياسة للمرأة .

(ج) تعديل النظام الانتخابى القائم بما يضمن مشاركة أكثر فاعلية للمرأة فى الحياة السياسية .

(د) تقديم وسائل الإعلام للصورة الصحيحة للمرأة التى تسعى للمشاركة وتقلد الوظائف ، وعدم تشبيهها بالرجال وأنها فاشلة فى بيتها .

(هـ) دعم الحكومة والأحزاب السياسية للمرأة بزيادة نسبة النساء التى ترشحها تلك الأحزاب فى قوائم الانتخابات المختلفة ، وتوسع قاعدة المشاركة السياسية للمرأة بضم أكبر عدد ممكن من النساء للأحزاب السياسية .

(و) دعم مجلسى الشعب والشورى لمشاركة المرأة السياسية مثل عودة نظام القائمة للانتخابات وإصدار قانون يضمن عدد محدد من المقاعد للمرأة فى عضوية مجلسى الشعب والشورى مما يضمن تمثيل المرأة داخل هذه المجالس .

(ز) دعم النقابات المهنية للمشاركة السياسية للمرأة ويتم ذلك بإنشاء سكرتارية للمرأة داخل النقابات المهنية أسوة بالسكرتارية القائمة داخل الإتحاد العام للعمال بالنقابات العمالية مما أدى إلى تمثيل المرأة بنسبة أعلى بالنقابات العمالية عن المهنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ط) إنشاء منظمات وجمعيات تهدف إلى الدفاع عن المرأة وحقوقها السياسية وتوعية المرأة بحقوقها السياسية .

وفى النهاية فإن توسيع قاعدة المشاركة السياسية للمرأة المصرية ليس نوع من الوجاهة أو التفاخر للمرأة بأنها أصبحت عضواً فى مجلس الشعب أو الشورى أو عضواً فى مجلس أى نقابة أو حتى نقيب لإحدى النقابات ، بقدر ما هو ضرورة حتى تستطيع المرأة مناقشة القوانين التى تطرح والتى تمس المرأة بصفة خاصة ، حتى تثبت أنها مثل الرجل فى القدرات ولا تقل عنه كفاءة فى تقليد المناصب الهامة ، وليس هناك دليل على ذلك أبلغ من نجاح المرأة فى منصب الوزيرة والقاضية ورئيس مجلس نقابة ، مثل الدور الذى لعبته " ثريا لبنة " نقيب الاجتماعيين فى تطبيق الكادر الخاص للمعلمين على الأخصائى الاجتماعى باعتباره شريك فى العملية التعليمية ، وأثبتت قدرة المرأة على الدفاع عن مصالح ليس النساء فقط بل الرجال أيضاً إذا أتيحت لها مساحة من المشاركة السياسية الفعلية .

وذلك يجعلنا نتساءل عن الفرق بين النقابات العمالية والمهنية ، وعن نشأة النقابات المهنية فى مصر وبصفة خاصة نشأة نقابة المحامين – محل الدراسة – وتمثيل المرأة داخلها ، وكذلك موقف تلك النقابات من القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ حيث أثيرت حوله جدل واعتراضات كثيرة وقت صدوره من جانب الكثير من النقابات المهنية المصرية ووضع المرأة داخل النقابات المهنية فى مصر ، وهذا ما سوف نتناوله فى الفصل القادم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

النقابات المهنية .. نظرة تحليلية

تمهيد ...

أولاً : النقابات العمالية والمهنية : نظرة مقارنة .

ثانياً : النقابات المهنية ... النشأة والتطور .

ثالثاً : نقابة المحامين كأحد النقابات المهنية .

رابعاً : موقف النقابات المهنية المصرية والصحافة من القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣.

خامساً : وضع المرأة فى النقابات المهنية المصرية .

تعقيب ...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

تعد النقابات – بوصفها كيانات غرضية – تأسست لإشباع احتياجات الأعضاء ، تلك الاحتياجات ترتبط بمجموعة من الأهداف تعمل النقابة على تحقيقها ، حيث تعد النقابات – إلى جانب الجمعيات الأهلية ، والمنظمات غير الحكومية ، والأحزاب السياسية – من أهم مكونات المجتمع المصرى .

ولقد أصبح للنقابات نتيجة للتغيرات التى حدثت فى المجتمع المصرى خلال الفترة الماضية دوراً هاماً ومؤثراً ليس فقط على أعضاء تلك النقابات وإنما على المجتمع ككل ؛ لما تملكه تلك النقابات من مقومات هامة وقوة تأثيرية نظراً لكونها الممثل الشرعى لأعضائها التى تدافع عنهم ، للحصول على كافة حقوقهم والارتقاء بالمستوى الفنى والمهنى لهم .

لذا تعد النقابات بمثابة الوسيط بين أعضاء المهنة الواحدة أو التخصص الواحد من جهة والمجتمع من جهة أخرى ، فهى تنقل أراء ورغبات كل طرف إلى الأخر ، وقد تستعين الدولة بتلك النقابات فى وضع السياسات العامة والخطط المستقبلية التى ترتبط بتلك النقابات وذلك من خلال مجالس تلك النقابات .

تأسيساً على ما سبق فقد تنشأ تلك النقابات على أساس تطوعى كما فى النقابات العمالية التى لا تجبر أفراد أى مهنة على الانضمام للنقابة التابعين لها ، وقد تقوم تلك النقابات على أساس إجبارى كما فى النقابات المهنية بصفة عامة حيث تجبر أفراد المهنة الواحدة قبل مزاولتهم لمهنهم بالاشتراك فى النقابة والحصول على عضويتها ، وإذا لم يلتزم بذلك فإنه يضع نفسه تحت طائلة القانون ، وتقوم تلك النقابات بتقديم خدماتها لأعضائها دون تفرقة بينهم على أساس الجنس أو اللون أو الديانة فالكل متساوون فى الحقوق والواجبات .

ومن هذا المنطلق ، فإننا سوف نتناول فى هذا الفصل النقابات المهنية وذلك من حيث الفرق بينها وبين النقابات العمالية ، من خلال مجموعة من المعايير مثل النشأة والطبيعة القانونية، والهدف من إنشائها ، والهيكل التنظيمى ، والعضوية ، والقوانين المنظمة لكل منهما.

ثم يتم تناول نقابة المحامين موضوع الدراسة الراهنة من خلال نشأتها ، والتطور البنائى والوظيفى لها من خلال النقيب ومجلس النقابة والجمعية العمومية والنقابات الفرعية ، ثم الهيكل التنظيمى لنقابة المحامين وجداولها .

ثم نتناول بعد ذلك القانون الخاص بالنقابات المهنية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ ورأى النقابات المهنية ورجال الصحافة فى هذا القانون .

ثم يتناول الباحث أخيراً تمثيل المرأة فى النقابات المهنية المصرية بصورة تفصيلية مع التركيز على تمثيلها فى نقابة المحامين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : النقابات العمالية والمهنية " نظرة مقارنة " :-

ينبغى عدم الخلط بين كل من النقابات العمالية والمهنية لمجرد أنه يسبق كل منهما كلمة نقابة ، لذلك فإن التفرقة بينهما من الأمور التى يجب التركيز عليها .

وسوف نحاول فى هذه الجزئية أن نوضح الفرق بين كلا النوعين من النقابات وذلك من خلال المعايير التالية :-

١- النشأة .
٢- الطبيعة القانونية .
٣- الهدف من إنشائها ومصادر تمويلها.
٤- الهيكل التنظيمى .
٥- العضوية .
٦- القوانين المنظمة.

١- النقابات العمالية والمهنية والفرق بينهما من حيث النشأة :-

(أ) نشأة النقابات العمالية عالمياً ومحلياً :

- على المستوى العالمى :

ترجع البدايات الأولى لتكوين النقابات فى داخل المجتمع الإقطاعى ، وذلك مع ظهور البدايات الأولى لإسلوب الإنتاج الرأسمالى فى القارة الأوروبية فى القرنين الرابع عشر ، الخامس عشر ، وفى أوائل القرن السادس عشر تطور نظام العمل المأجور مرتبطاً بعملية ظهور المجتمع الرأسمالى الذى انتشر فى بادئ الأمر فى إنجلترا (١) .

ومن هنا فلقد قامت المحاولات الأولى للحركة النقابية فى بريطانيا والتى ارتبط ظهورها بالثورة الصناعية والتى يرجع تاريخها إلى ستينيات القرن الثامن عشر ، وكل نقابة فى العالم مدينة إلى حد ما للرواد النقابيين من الحركة النقابية البريطانية الأولى ، حيث أبتدع العمال البريطانيون شكل وإسلوب الحركة النقابية فى ظل الظروف التى أحاطت بالتصنيع البريطانى ، حيث أعلن عن إنشاء النقابات العمالية الأولى فى الاجتماع العمالى الذى عقد بقاعة (سان مارتن) فى لندن فى ٢٨ سبتمبر ١٨٦٤ تحت اسم الرابطة الدولية للعمال وذلك بحضور ٢٠٠٠ شخص (٢) .

ومنذ عام ١٨٧٤ صار مؤتمر الإتحادات يجمع ممثلى مليون ومائتى ألف منتسب ، وأخذ فى الضغط على البرلمان من أجل تحسين وضع العمال فى التشريع الاجتماعى ، وفى سنة

---

(١) أوتكين ، ما هى النقابات ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٩ ، ص ٣.
(٢) أحمد يوسف القرعى ، مرجع سابق ، ص ص ١٩ – ٢٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨٩١ تم الموافقة – نتيجة لجهود هذا المؤتمر – على نص بتقليل عدد ساعات العمل لثمانى ساعات عمل ، وفى سنة ١٨٩٢ تم انتخاب ستة عشر عاملاً فى مجالس المقاطعات من بينهم " كيرهاروى " الذى أسس فيما بعد " حزب العمل " ثم أسفرت الترشيحات العمالية سنة ١٩٠٦ عن انتخاب (٢٩) عضواً فى مجلس العموم ، وفى نهاية تلك السنة تأسس حزب العمال من أجل التعبير عن الحركة النقابية تحت قبة البرلمان وأمام الرأى العام (١) .

ونستخلص من ذلك أن نشأة النقابات جاءت بمثابة جماعة مدافعة عن العمال فى نضالهم من أجل المستوى المعيشى ، وتحسين ظروف العمل ، ولقد كان إنشاء النقابات تقدماً هائلاً للطبقة العاملة فى مستهل تطور الرأسمالية باعتباره انتقالاً من تشتت وعجز العمال إلى قمة اتحادهم الطبقى (٢) .

– النشأة على المستوى المحلى :

إذا أردنا أن نتحدث عن نشأة الحركة العمالية فى مصر بإعتبارها الأصل فى وجود التنظيمات النقابية فى المجتمع شأنها شأن أى حركة عمالية على مستوى العالم كله فلا بد أن نسترجع الجذور التاريخية للطبقة العاملة المصرية .

فمنذ عهد الفراعنة عرفت مصر العمل وقدرت قيمته فى جميع المجالات سواء منها المجالات الزراعية ، ميدان الصناعة ، ميدان الخدمات (٣) .

ويعد نظام " الطوائف " أو " الحرف " هو البدايات الأولى لظهور النقابات ، ولقد تعددت الأراء والنظريات حول نشأة الطوائف والحرف فالبعض يرجع نشأتها إلى عصر الفراعنة ، وهناك البعض الآخر يردها إلى العصر الرومانى ، وهناك جماعة أخرى ترجع تاريخ ظهور هذا النظام فى مصر إلى عهد الدولة الفاطمية فى العصور الوسطى ، ولقد كان يمر نظام الطوائف (*) بأربع مراحل يمر بها الحرفى وهى (٤) :–

١– الصبية .

٢– العرفاء .

---

(١) جورج لوفران ، الحركة النقابية فى العالم ، ترجمة إلياس مرقى ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٧– ١٨

(٢) أوتكين ، مرجع سابق ، ص ص ٤ – ٥ .

(٣) أحمد محمد فتح الباب ، الحركة النقابية المصرية بين الماضى والحاضر والمستقبل ، مطابع الجامعة العمالية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٣ .

(*) ملحق رقم (١) ، شكل رقم (٢) .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٧–١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الرؤساء .

٤- شيخ الطائفة .

وتعود نشأة النقابات العمالية – بشكلها الحالى – إلى أوائل القرن العشرين ، والربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولقد ظهرت ملامح البدايات الأولى للنقابات العمالية وذلك بتأسيس أبناء الصناعة الواحدة أو المهنة الواحدة لروابط تجمعهم وتحقق التكامل والتضامن الاجتماعى فيما بين أبناء المهنة الواحدة ، كذلك تأسس فى أواخر القرن التاسع عشر نقابة عمال " التبغ " لتكون أولى النقابات العمالية ، إلا أن نشأة وظهور النقابات العمالية يرجع إلى القرن العشرين حيث بلغ عدد النقابات العمالية عام ١٩٣٢ حوالى (٣٨) نقابة عمالية ، ثم جاء بعد ذلك اعتراف القانون المصرى بالنقابات العمالية عام ١٩٤٢ ، ثم حدثت تطورات أخرى فى قوانين النقابات العمالية إلى أن صدر القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته الذى تضمن نصوصاً جديدة توسع من مشاركة النقابات العمالية ولقد وصل عددها الآن إلى ٢٣ نقابة عمالية يجمعها إتحاد عام للعمال (١) .

ولقد كان إنشاء أول إتحاد العمال عام ١٩٥٧ بعد ثورة يوليو ، حيث حدد يوم الأربعاء الموافق ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ الاجتماع لانتخاب مجلس إدارة الإتحاد ، وقد حضر هذا الاجتماع عدد ١٠١عضو من القيادات النقابية والذين يمثلون (١٧) نقابة وإتحاداً مهنياً تضم فى عضويتها (٢٤٢٤٨٥) نقابياً ، وتم اختيار أول مجلس إدارة للإتحاد برئاسة " محمد عبد اللطيف سلامه " وكان يتكون من (١٧) عضواً بما فيهم الرئيس (٢) .

وقد صدرت الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية والتى تنص صراحة فى مادتها الثانية والعشرين على أن :

(لكل فرد الحق فى حرية المشاركة مع آخرين بما فى ذلك تشكيل النقابات والانضمام إليها لحماية مصالحه) .

وكذلك الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنص فى مادتها الثامنة على :

(حق النقابات فى تشكيل اتحادات وطنية أو تعاهديه) .

---

(١) أمانى قنديل ، النقابات المهنية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠-١١ .

(٢) أحمد محمد فتح الباب ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه النصوص هى التى وردت فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وبخاصة المادة (٢٣) والتى تنص (لكل شخص الحق فى أن ينشئ مع الآخرين نقابات أو ينضم إلى النقابات حماية لمصالحه) (١) .

ولقد كان لتلك الاتفاقيات والمواثيق والقوانين العامل الأكبر فى دعم الحركة النقابية العمالية والعمل على زيادة النقابات العمالية حيث وصل عددها إلى ٢٣ نقابة عمالية (*) .

(ب) نشأة النقابات المهنية :

سوف نتناول نشأة النقابات بإيجاز نظراً لأن هناك نقطة تالية سوف يتم فيها العرض لنشأة النقابات المهنية فى مصر بشكل مفصل .

ترجع نشأة النقابات المهنية فى مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين ، ولقد إختلفت عن النقابات الحرفية فى أنها تبنت كلمة " المهنية " وليس " الحرفية " لأن كلمة الحرفة فى المفهوم الشائع أدنى فى المرتبة وإن كان الأصل اللغوى خلاف ذلك (٢) .

ولقد كان عدد النقابات المهنية وقت قيام الثورة – ثورة يوليو ١٩٥٢ – عشر نقابات مهنية هى :-

نقابة المحامين الأهلية (١٩١٢) ، نقابة المحامين الشرعية (١٩١٦) ، ونقابة الصحفيين (١٩٤١) ، نقابة أرباب المهن الهندسية (١٩٤٦) ، نقابات المهن الطبية الأربعة وهى البشرى وطب الأسنان والصيدلة والطب البيطرى (١٩٤٩) ، ونقابة المهن الزراعية (١٩٤٩) ، نقابة المهن التعليمية (١٩٥١) ، بينما لم تشهد المرحلة الإنتقالية (١٩٥٢ – ١٩٥٤) إنشاء أى نقابات مهنية جديدة ، إلا أن الفترة الناصرية (١٩٥٥ – ١٩٧٠) شهدت إنشاء خمس نقابات جديدة هى نقابة المهن التمثيلية والمهن الموسيقية والمهن السينمائية وأنشئت جميعها فى مارس (١٩٥٥) ، ونقابة المحاسبين والمراجعين (أغسطس ١٩٥٥) ، ونقابة المهن العلمية (١٩٦٤) ، كما شهدت تلك الفترة إلغاء نقابة المحامين الشرعيين عام (١٩٥٥) نتيجة لإلغاء المحاكم الشرعية (٣) .

---

(١) أحمد شرف الدين وآخرون ، الحركة النقابية العمالية المأزق والحل ، شركة مطابع الطنانى ، القاهرة، ١٩٨٧ ، ص ٦٧ .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٨) .

(٢) جمال البنا ، النقابات المهنية المصرية فى معركة البقاء ، دار الفكر الإسلامى ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص١٣.

(٣) المرجع السابق ، ص ١٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبلغ عدد النقابات المهنية فى مصر الأن ٢٤ نقابة (*) تضم فى عضويتها (١٩ مليون عضو) وفقاً لإحصاء ٢٠٠٠ موزعة بشكل متفاوت على النقابات المهنية المختلفة (١) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه جرت محاولات عديدة منذ عام ١٩٥٣ وحتى الآن لإقامة إتحاد عام للنقابات المهنية لكنها جميعاً باءت بالفشل باستثناء إنشاء مجلس إتحاد المهنيين خلال عامى (١٩٦٤ - ١٩٦٥) والذى انتهى بنهاية العام الأخير (٢) .

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن نشأة النقابات العمالية سبقت نشأة النقابات المهنية حيث أن البعض يرجع نشأة نظام الطوائف - الشكل الأول للنقابة - إلى عهد الفراعنة ، وأما المحاولات الأولى لإنشاء النقابات المهنية فى مصر فلقد جاءت فى القرن التاسع عشر ، كما أن النقابات المهنية أخذت فكرة إنشاء نقابة لكل مهنة من النقابات العمالية .

إلا أن نشأة النقابات المهنية جاءت بشكل أكثر تنظيماً للنقابات العمالية وبشكل موثق بالتواريخ والإحصاءات مما يسهل الرجوع إلى نشأتها ، هذا على عكس نشأة النقابات العمالية حيث يصعب التعرف على المراحل التى مرت بها كل نقابة عمالية وتاريخ إنشائها ، ولكن معرفة ذلك بوجه عام على جميع النقابات وليس على نقابة معينة بالذات ، وهذا على عكس النقابات المهنية حيث يسهل التعرف على نشأة كل نقابة مهنية وتاريخها والمراحل التى مرت بها بل وأسماء من تولوا منصب النقيب بها منذ نشأتها وحتى الآن .

٢- النقابات العمالية والمهنية والفرق بينهما من حيث الطبيعة القانونية :-

(أ) الطبيعة القانونية للنقابات العمالية :

يستقر الفقه القانونى على أن النقابات العمالية تتكون من أشخاص القانون الخاص ، حتى لو مارست بعض الاختصاصات التى تضفى عليها شبهة أشخاص القانون العام ، لأنها تلتزم بمبدأ العضوية الاختيارية وحرية الانضمام والانسحاب من عضويتها ، كما لا تمنحها الدولة أى سلطة عامة كإرغام الأفراد للانضمام إليها أو البقاء فيها ويتعلق وجودها بإرادة مكونيها ، كما أنها لا تملك أى سلطة للقوامة على إدارة وتنظيم مهنة داخل المجتمع (٣) .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٩) .

(١) محمود مرتضى ، ورقة بحث بعنوان " مشاركة المرأة المصرية فى النقابات " ، فى " مؤتمر المرأة فى النقابات " ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص١١ .

(٢) جمال البنا ، النقابات المهنية المصرية فى معركة البقاء ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

(٣) محمود مرتضى ، ورقة بحث بعنوان " مشاركة المرأة المصرية فى النقابات " ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما نص عليه القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته والخاص بالنقابات العمالية حيث نصت المادة رقم (٣) من القانون السابق ذكره على أنه " للعامل الحق فى الانضمام إلى المنظمة النقابية أو الانسحاب منها ويحدد النظام الأساسى للمنظمة قواعد وإجراءات الانضمام ورفضه ، كما ينظم قواعد وإجراءات الانسحاب والبت فيه " (١) .

وعليه فإن نقابات العمال هى تجمعات اختيارية يشكلها العمال الراغبون فى ذلك بمحض اختيارهم ولا يجبرون على الانتماء إليها ، كما لا حظر على غير المنضمين إليها للاشتغال بذلك العمل (٢) .

حيث يكفل تشريع كل دولة حرية العامل فى الانضمام أو عدم الانضمام إلى النقابة وحريته فى الانسحاب منها (٣) .

(ب) الطبيعة القانونية للنقابات المهنية :

يتجه الفقه على اعتبار النقابات المهنية حسب المبادئ القانونية المنظمة أشخاصاً عامة ومؤسسات عامة مهنية ، عهدت إليها الدولة باختصاصها الأصيل فى تنظيم شئون المهنة التى يمارسها الأفراد كمهنة حرة لحسابهم الخاص وتحت مسئوليتهم ، كما يمنحها القانون بعض السلطات العامة والمزايا التى تمكنها من تحقيق غرض وجودها حيث أن الانضمام إلى النقابات المهنية يعد إجبارياً ، وذلك لضمان عدم ممارسة الأفراد للمهن الحرة بدون عضويتها وكذلك لحماية المهنة من الدخلاء وحماية الحقوق المهنية لأعضائها ورفع المستوى المهنى والفنى لهم (٤) .

والنقابات المهنية بحكم أصل نشأتها والقصد من وجودها وأسس تنظيمها القانونى تقوم على تنظيم المهن الحرة ، وأعضائها هم الأفراد الذين يمارسون هذه المهن لحسابهم الخاص وتحت إشراف النقابة والتى تخضع لوصاية الدولة ، ولذلك فالمبدأ الأساسى الذى يحكم هذه النوع من النقابات أن الانضمام إليها إجبارى بقصد ضمان عدم ممارسة الأفراد للمهن الحرة التى تقوم هذه النقابات على تنظيمها وحمايتها من الدخلاء (٥) .

---

(١) وزارة القوى العاملة والتدريب ، الموسوعة القانونية للعاملين بالقطاع الخاص ، مطابع الجامعة العمالية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٤٤ .

(٢) أحمد يوسف القرعى ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٣) جمال البنا ، الحرية النقابية ، الجزء الأول ، الإتحاد الإسلامى الدولى للعمل ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠٢.

(٤) محمود مرتضى ، ورقة بحث بعنوان " مشاركة المرأة المصرية فى النقابات " ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

(٥) خالد على عمر ، النقابات المهنية محاولة للفهم ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما سبق يتضح أن هناك اختلافاً جوهرياً بين النقابات المهنية والعمالية من حيث الطبيعة القانونية ، فالنقابات العمالية هى جماعات اختيارية فللفرد الحرية فى الانضمام إلى النقابة العمالية التى تتبع مهنة أو حرفة أو عدم الانضمام ، كذلك لم تمنحها الدولة أى سلطات على أفرادها كإجبارهم على الانضمام إليها ، وهذا عكس النقابات المهنية حيث أنها جماعات إجبارية حيث أنه من شروط مزاولة الفرد للمهنة التى ينتمى إليها كالطبيب أو المحامى أو المعلم الحصول على عضوية النقابة المهنية التى ينتمى إليها ، بل أن رسم القيد والاشتراك الشهرى يخصم مباشرة من راتب العضو دون الرجوع إليه حيث إن الدولة تمنح النقابة سلطة إجبارها للأفراد على الانضمام إليها .

٣- النقابات العمالية والمهنية والفرق بينهما من حيث الهيكل التنظيمى :-

(أ) الهيكل التنظيمى للنقابات العمالية :

يقوم الهيكل التنظيمى للنقابات العمالية على أساس أحادى هرمى (*) قاعدته اللجان النقابية ووسطه النقابة العامة وقمته الإتحاد العام (١) .

ويتولى كل مستوى من المستويات السابقة اختصاصات محددة وردت فى قانون النقابات العمالية (القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته) فى المواد رقم (١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧)(٢).

- فاللجان النقابية تختص بالعمل على تسوية المنازعات الفردية والجماعية المتعلقة بأعضائها كما تختص بالاشتراك فى إعداد مشروعات عقود العمل المشتركة مع النقابة العامة وإبداء الرأى فى لوائح الجزاءات .
- بينما تختص النقابات العامة بالدفاع عن حقوق العمال ورعاية مصالحهم والعمل على تحسين شروط وظروف العمل ، والتوجيه ، والمتابعة ، والإشراف على نشاط اللجان النقابية.
- أما الاتحاد العام لنقابات العمال فهو يأتى على قمة الهرم التنظيمى وله سلطات إشرافية عامة باعتباره – وفقاً للقانون – يمثل عمال مصر (٣) .

ولكل مستوى من المستويات السابقة (اللجان النقابية – النقابات العامة – الإتحاد العام) يوجد له جمعية عمومية ومجالس إدارة أو هيئات مكتب .

(*) ملحق رقم (١) ، شكل رقم (٣) .

(١) محمود مرتضى ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٢) عيد مرسى حميد ، الإتحاد العام لنقابات عمال مصر ، مطابع الجامعة العمالية ، القاهرة ، بدون سنة نشر ، ص ٩ .

(٣) أمانى قنديل ، مرجع سابق ، ص ص ٣١-٣٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) الهيكل التنظيمى للنقابات المهنية :

إذا كان الهيكل التنظيمى للنقابات العمالية يتكون من شكل ثابت تندرج تحته جميع النقابات العمالية وهو قائم على اللجان النقابية ثم النقابات العامة ثم الإتحاد العام ، فإن الهيكل التنظيمى للنقابات المهنية يختلف عن ذلك اختلافاً كلياً وجزئياً ، حيث أن هناك هيكل تنظيمى لبعض النقابات دون الأخرى ؛ فبعضها له هيكل قائم على أساس جغرافى وبعضها نقابات مركزية فكل نقابة لها هيكل تنظيمى وقانون خاص بها ينظمها .

فعلى سبيل المثال تتشكل نقابة المعلمين من جمعية عمومية على مستوى الجمهورية تتألف من جميع الأعضاء المقيدين بالجدول العام وهم الذين يختارون مجلس إدارة النقابة العامة ، ثم جمعيات عمومية للنقابات الفرعية على مستوى المحافظات وتتكون من أعضاء بكل محافظة ويختارون مجلس إدارة النقابات الفرعية على مستوى المحافظة ، ثم الجمعيات العمومية للجان النقابية بالمراكز ، أى يقوم الهيكل التنظيمى على أساس التقسيم الجغرافى (نقابة عامة بالقاهرة، نقابات فرعية بالمحافظات ، لجان نقابية بالمراكز) ([1]) .

وينطبق الهيكل التنظيمى السابق ذكره لنقابة المعلمين على نقابة المحامين موضوع الدراسة الراهنة حيث يتكون هيكلها التنظيمى من نقابة عامة بالقاهرة ، ونقابات فرعية بالمحافظات ، ولجان نقابية بالمراكز .

وهناك النقابات المركزية – شأن الصحفيين والسينمائيين – حيث تتكون من مجلس نقابة عامة تختاره الجمعية العمومية ، والتى تتكون من جميع المقيدين بها ونجد أن للصحفيين نقابة فرعية وحيدة بالإسكندرية أما نقابة المهن السينمائية فلا يوجد لها نقابات فرعية ([2]) .

كما يختلف مجلس إدارة النقابة العامة فى النقابات المهنية عن النقابات العمالية ، حيث إن عدد أعضاء مجلس النقابة العامة بالنقابات العمالية ثابت بعدد (٢١) عضواً بأى نقابة عامة عمالية .

أما النقابات المهنية فيختلف مجلس إدارة النقابة العامة المهنية من حيث العدد من نقابة إلى أخرى . فبينما يتشكل مجلس نقابة الأطباء من نقيب و ٢٣ عضواً ، يتشكل مجلس نقابة المعلمين من نقيب و ٤٠ عضواً ، بينما يتشكل مجلس نقابة الصحفيين من نقيب و ٢١ عضواً ، ونقابة المحامين من نقيب و٢٤ عضواً ([3]) .

([1]) محمود مرتضى ، مشاركة المرأة المصرية فى النقابات الواقع والعوامل المؤثرة ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

([2]) خالد على عمر ، النقابات المهنية محاولة للفهم ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

([3]) محمود مرتضى ، مشاركة المرأة المصرية فى النقابات الواقع والعوامل المؤثرة ، مرجع سابق، ص ٧٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يوجد للنقابات المهنية إتحاد عام يجمعها وذلك عكس النقابات العمالية على الرغم من إجراء العديد من المحاولات لإنشاء إتحاد عام للنقابات المهنية إلا أن جميعها باءت بالفشل .

٤- النقابات العمالية والمهنية والفرق بينهما من حيث العضوية :-

(أ) العضوية بالنسبة للنقابات العمالية :

مما لا شك فيه أن عضوية النقابات العمالية المصرية لا تتطلب الحصول على مؤهل دراسى معين ، بل إن قانون النقابات عند تحديده لشروط العضوية لم يشترط على راغب الانضمام بالنقابة أن يكون حتى مجيداً للقراءة والكتابة (مادة ١٩ من القانون (٣٥) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته) ولم يرد بالقانون أى إشارة تتعلق بذلك إلا على راغب الترشيح لعضوية مجلس إدارة المنظمة النقابية (اللجنة النقابية – النقابة العامة – الإتحاد العام لنقابات العمال) ويتطلب منه ذلك تقديم شهادة لمحو الأمية ، أو اختبار القراءة والكتابة الذى يجرى لهذا الغرض ([١]) .

(ب) العضوية بالنسبة للنقابات المهنية :

اشترطت معظم النقابات المهنية المصرية على راغب الحصول على عضوية النقابة الحصول على مؤهل دراسى ، مؤهل جامعى عال مناسب فى أغلب الأحيان مثل نقابات المحامين، الأطباء ، الصحفيين ، ولكن هناك نقابات لا تشترط الحصول على مؤهل عال ولكنها اشترطت الحصول على مؤهل مناسب وهو مؤهل متوسط على الأقل مثل نقابة التجاريين ، ونقابة مهنة التمريض ، إلا أن هناك ثلاث نقابات مهنية لا تشترط الحصول على مؤهل دراسى وإنما تشترط لحصول الفرد على عضويتها موافقة لجنة القيد عليه وهى نقابات المهن السينمائية ، التمثيلية ، الموسيقية ([٢]) .

ومن هنا أصبح عدد النقابات المهنية المصرية التى قصرت عضويتها على حاملى المؤهلات العليا سبع نقابات هى :-

المحامين ، الصحفيين ، المهندسين ، الأطباء البشريين ، الأطباء البيطريين ، أطباء الأسنان ، الصيادلة ، أما باقى النقابات المهنية المصرية والبالغ عددها سبع عشرة نقابة فمنها من تفتح عضويتها لحملة المؤهلات العليا والمتوسطة معاً ، ومنها من لم يشترط الحصول من

([١]) خالد على عمر ، النقابات المهنية محاولة للفهم ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

([٢]) محمود مرتضى ، ورقة بحث بعنوان " مشاركة المرأة المصرية فى النقابات " ، فى مؤتمر " المرأة والعمل النقابي " ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأصل على مؤهل عالى ، ومنها من لم يشترط الحصول على مؤهل دراسى – ثلاث نقابات – على النحو السابق ذكره (١) .

٥- النقابات العمالية والمهنية والفرق بينهما من حيث القوانين المنظمة :-

(أ) القانون المنظم للنقابات العمالية :

ينظم العمل داخل النقابات العمالية القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ بإصدار النقابات العمالية والمعدل بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٩٥ (٢) .

ويتكون القانون من مقدمة و (١٧٥) مادة تنظم العمل بالنقابات العمالية من حيث العضوية والقيد والانتخابات ، وشروط إسقاط العضوية ، والموارد المالية ، واختصاصات اللجان النقابية والنقابات العامة والإتحاد العام وغير ذلك من الأمور التى تنظم العمل بالنقابات العمالية .

(ب) القانون المنظم للنقابات المهنية :

ينظم العمل بالنقابات المهنية القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣ والذى تم تعديله بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ (٣) .

ويطلق على هذا القانون إسم " ضمانان ديمقراطية التنظيمات النقابية " والذى تعامل مع النقابات المهنية – لأول مرة فى تاريخ التشريع المصرى – باعتبارها كيانا موحداً تنطبق عليه ذات الأحكام القانونية ، بصرف النظر عن الخلاف بين طبيعة المهنة وتركيبة كل نقابة على حدة وحجم أعضائها وتقاليد أعراف ممارستها لأدوارها (٤) .

ويتكون القانون من مقدمة وإحدى عشرة (مادة) تنظم عملية الانتخابات بالنسبة للنقابات المهنية (٥) .

هذا بالإضافة إلى أن لكل نقابة مهنية قانون خاص بها ينظم القيد والعضوية وينظم العمل بها ، فعلى سبيل المثال ينظم العمل بنقابة المحامين القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣ ، وينظم بنقابة محفظى وقراء القرآن الكريم القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٣ ، ونقابة الصحفيين القانون

---

(١) خالد على عمر ، النقابات المهنية محاولة للفهم ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٢) خالد على عمر ، الحرية النقابية بين الأطر التشريعية ومبادئ المحكمة الدستورية والممارسة العملية ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٣) عبد العزيز الحسينى ، مهندسون تحت الحراسة ، المركز العربى للصحافة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠.

(٤) أحمد عبد الحفيظ ، مرجع سابق ، ص ١٧٣.

(٥) جمال البنا ، النقابات المهنية المصرية فى معركة البقاء ، مرجع سابق ، ص ٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم (٦) لسنة ١٩٧٠ ، ونقابة المهن الموسيقية القانون رقم (١١٨) لسنة ١٩٥٨ ، ونقابة الأطباء القانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٩ ، أما نقابة المهن السينمائية فينظمها القانون رقم (١٠٣) لسنة ١٩٨٧ .

٦- النقابات العمالية والمهنية والفرق بينهما من حيث الهدف من إنشائها ومصادر تمويلها:-

(أ) الهدف من إنشاء النقابات العمالية :

لقد جاءت نشأة النقابات العمالية بهدف الدفاع عن حقوق العمال باعتبارها بمثابة جماعات مدافعة عن حقوق العمال الضائعة من قبل أصحاب العمل أو حقوق طبقة البروليتاريا الذين لا يملكون إلا قوة عملهم لبيعها لطبقة الرأسمالية الذين يملكون كل وسائل الإنتاج بما فيها العمال أنفسهم ، ومن هنا جاء الهدف من إنشاء النقابات العمالية بهدف الدفاع عن حقوق العمال المغتصبة من قبل أصحاب العمل ورعايتهم – العمال – مادياً وثقافياً واجتماعيا .

وتنص المادة (٨) من القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته أن الهدف من المنظمات النقابية حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف العمل ، وتعمل على وجه الخصوص على تحقيق الأغراض التالية (١) .

١- رفع المستوى الثقافى للعمال عن طريق الدورات التثقيفية والنشر والإعلام .

٢- نشر الوعى النقابى بما يكفل تدعيم التنظيم النقابى وتحقيق أهدافه .

٣- رفع الكفاية المهنية للعمال والارتقاء بمستواهم المهنى والفنى .

٤- رفع المستوى الصحى والاقتصادى والاجتماعى للأعضاء وعائلاتهم .

ويجوز للمنظمة النقابية فى سبيل تحقيق أهدافها أن تنشئ صناديق ادخار أو زمالة أو تكوين جمعيات تعاونية ونواد رياضية .

(ب) مصادر تمويل النقابات العمالية :

لقد نصت المادة (٥٠) من القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته على أن مصادر التمويل كما يلى (٢) .

١- رسم الانضمام .

٢- الاشتراك الذى يدفعه الأعضاء .

---

(١) وزارة القوى العاملة والتدريب ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- ربح الحفلات التى تقيمها .

٤- الإعانات والهبات والتبرعات التى يقبلها مجلس إدارة المنظمة ولا تتعارض مع أغراضها .

٥- الموارد الأخرى التى لا تتعارض مع أحكام هذا القانون ولائحة النظام الأساسى لمنظمة النقابة .

(ج) الهدف من إنشاء النقابات المهنية :

لقد جاء الهدف من إنشاء النقابات المهنية مختلف عن الهدف من نشأة النقابات العمالية ، حيث أن الهدف من نشأة النقابات المهنية جاء للارتقاء بمستوى المهنة ورفع شأنها وحمايتها من الدخلاء وتقديم المساعدات المادية والمعنوية لأعضائها .

وتبين من مراجعة الباحث لقوانين النقابات المهنية (*) أن هناك أدواراً مشتركة تنص عليها هذه القوانين وهى تدور فى العناصر التالية (١) :

١- العمل على الارتقاء بمستوى المهنة وتطويرها .

٢- الحفاظ على كرامة المهنة ووضع وتطبيق الأسس الكفيلة بتنظيم ممارسة المهنة .

٣- الدفاع عن مصالح الأعضاء ، وحمايتهم وتنمية روح التعاون بينهم .

٤- تيسير الخدمات العلاجية ، والاجتماعية ، وتوفير الظروف المادية والمعنوية التى تكفل صالح المهنة والعاملين فيها وترفع مستواهم .

٥- دورها فى خدمة المجتمع من ناحية ، والمشاركة فى صنع السياسات العامة المتصلة بها من ناحية أخرى .

٦- إلى جانب ذلك ذهبت قوانين النقابات المهنية إلى إقرارها بدورها فى المشاركة فى صنع خطط التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، والمشاركة فى صنع السياسات العامة التى تتعلق باختصاص هذه النقابة مثل السياسة التعليمية لنقابة المعلمين – مثل دورها فى تطبيق الكادر الخاص للمعلمين على جميع من يعملون بالتعليم وليس لفئة دون أخرى – والسياسة الصحية بالنسبة لنقابة الأطباء ودورها فى إقرار كادر للأطباء .

(*) اطلع الباحث على سلسلة النقابات المهنية والتى تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

(١) أمانى قنديل ، النقابات المهنية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠-٢٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(د) مصادر تمويل النقابات المهنية :

تتعدد مصادر تمويل النقابات المهنية ويمكن إبراز ذلك فيما يلى ([1]) :

١- دعم مالى تقدمه الدولة سنوياً لكل نقابة وهو يختلف من نقابة إلى أخرى .

٢- إعفاء النقابات من جميع الضرائب والرسوم التى تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى .

٣- اشتراكات تستقطع من مرتبات الأعضاء لصالح صندوق المعاشات والتأمينات .

٤- دمغات ورسوم تسجيل .

٥- استثمارات أموال كل نقابة وفوائد بنكية .

٦- منح وهبات غير مشروطة .

ثانياً : النقابات المهنية ... النشأة والتطور :-

على الرغم من نشأة أول نقابة مهنية يرجع إلى عام ١٩١٢ – وهى نقابة المحامين – إلا أنه سبق هذا التاريخ العديد من المحاولات من جانب المهنيين لتكوين نقابة خاصة بكل مهنة وذلك من أجل حماية المهنة ورفعتها وسوف نوضح فى هذه الجزئية نشأة النقابات المهنية وتطورها .

١- نشأة النقابات المهنية دولياً :

يعد نظام الطوائف من أقدم التنظيمات التى عرفها الإنسان ولقد وجدت فى معظم دول العالم تحت أسماء مختلفة وبصورة متفاوتة تبعاً لدرجة تقدم الحرفة أو الصناعة ، والطوائف كانت عبارة عن منظمات تقوم على أساس حماية المهنة أو الحرفة ، وتجمع كل من يعملون فى هذه الحرفة أو المهنة ([2]) .

ولقد كان هذا النظام يقوم على أربعة مراحل يمكن توضيحها كما يلى ([3]) :

(أ) المرحلة الأولى (الصبى) :

وهو يمثل المرحلة الدنيا فى الطائفة ويعمل لدى أحد الرؤساء لبضع سنوات حتى يتعلم فنون الحرفة .

([1]) المرجع السابق ، ص ص ٢٣-٢٤ .

([2]) خالد على عمر ، النقابات المهنية محاولة للفهم ، مرجع سابق ، ص ١١ .

([3]) مجدى عبد الله شرارة ، الحركة النقابية المصرية ، مطابع مؤسسة فريدريش ، بدون دار نشر ، ٢٠٠٢ ، ص١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) المرحلة الثانية (العرفاء) :

وتمثل هذه المرحلة الوسط حيث يصبح الصبى أكثر خبرة وإطلاعاً على أسرار الحرفة وفنونها .

(ج)المرحلة الثالثة (الرؤساء) :

بعد أن يتعلم العريف أصول المهنة يحصل على تصريح من شيخ الطائفة بفتح محل مستقل له ويستخدم فيه ما يحتاجه من صبيان وعرفاء .

(د) المرحلة الرابعة (الشيخ) :

وهو يمثل قمة البنيان لنظام الطائفة – حيث كان لكل مهنة أو حرفة شيخ خاص بها .

وجاءت نهاية الطوائف نتيجة للتطور الصناعى من ناحية ، وإساءة كبار المعلمين والشيوخ استعمال سلطاتهم من ناحية أخرى ، وعندما حدثت الثورة الصناعية فى إنجلترا فى أوائل القرن الثامن عشر دخلت الطوائف حرب مع الصناعة الآلية وقضى عليها ، وعلى أنقاض طوائف الصناع ظهرت " النقابات الحرفية " ، وفى عام ١٩٨١ ظهرت فى إنجلترا " جمعية المهندسين المندمجة " التى تكونت باندماج عدد من النقابات الحرفية الصغيرة كأول نقابة حرفية (١) .

ويعد ظهور جمعية " المهندسين المندمجة " بمثابة انقسام للنقابات المهنية عن النقابات العمالية، حيث كانت النقابات العمالية تضم جميع العمال والصناع بدون تفرقة بينهم ، فى حين اقتصرت عضوية النقابات المهنية على العمال المهرة فى الحرفة (٢) .

ثم توالى بعد ذلك إنشاء النقابات المهنية على المستوى الدولى منفصلة تماماً عن النقابات العمالية حيث أصبح لكل منهما كيان ونظم وقوانين مختلفة عن الأخرى .

٢- نشأة النقابات المهنية محلياً :-

لقد كان من الصعب حتى عام ١٨٧٦ وضع حدود فاصلة بين النقابات المهنية والعمالية ، حتى شهدت مصر فى عام ١٨٧٦ إنشاء المحامين أمام المحاكم المختلطة " جماعة مصلحة " لهم (أى نقابة) وصدر أمر عال رسمياً فى ٩ يونية ١٨٨٧ (٣) .

---

(١) جمال البنا ، النقابات المهنية المصرية فى معركة البقاء ، مرجع سابق ، ص ص ١٠-١١ .

(٢) خالد على عمر ، النقابات المهنية محاولة للفهم ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم توالى بعد ذلك إنشاء النقابات المهنية فى مصر وذلك نتيجة لما تواجه تلك المهن من صعوبات وأزمات فكان لابد من إنشاء نقابة تضم من يعملون فى المهنة الواحدة وكان ذلك بمثابة البوابة لظهور النقابات المهنية .

ولقد جاءت نشأة الحركة النقابية فى مصر على العمال الذين قاموا بتكوين النقابات الأولى لتحسين شروط العمل فى المصانع ، غير أن الفكرة النقابية سرعان ما عرفت طريقها إلى بعض الفئات المهنية فى مصر (١) .

ففى فترة ما قبل الثورة (١٩٢٣-١٩٥٢) شهدت تلك الفترة قيام ثمانى نقابات مهنية هى:- نقابة الأطباء (١٩٤٠) ، نقابة الصحفيين (١٩٤١) ، نقابة أرباب المهن الهندسية (١٩٤٦) ، نقابة طب الأسنان والصيدلة والطب البيطرى (١٩٤٩) ، ونقابة المهن الزراعية (١٩٤٩) وكانت أخرهم نقابة المهن التعليمية (١٩٥١) (٢) .

ومع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بدأت الدولة تنظر إلى النقابات المهنية بشكل جديد واعتبرت أن لها دوراً سياسياً فى بناء المجتمع الاشتراكى ، ونص الدستور المصرى فى مادته رقم (٥٦) على إنشاء النقابات (٣) .

ففى المرحلة الناصرية (١٩٥٢-١٩٧٠) تم إنشاء خمس نقابات مهنية جديدة ، ولقد جرت فى تلك الفترة محاولات عديدة لإقامة إتحاد عام للنقابات المهنية لكنها باءت جميعها بالفشل ، ولكن شهدت تلك الفترة اتجاهات نحو زيادة عدد النقابات المهنية ، واتجاهاً عاماً نحو توسيع قاعدة العضوية ، ولعل أفضل ما يمكن أن توصف به العلاقة بين الدولة والنقابات بأنها علاقة تبعية شديدة للدولة وهيمنة من جانبها على تلك النقابات .

وفى عهد الرئيس السادات (١٩٧٠-١٩٨١) شهدت تطورات كانت تنبئ بمزيد من الحركة والفاعلية للنقابات ، ولقد كان لإقرار الدستور ١٩٧١ من أهم التطورات ، حيث تزايد عدد النقابات المهنية فى تلك الفترة بإنشاء خمس نقابات مهنية جديدة .

---

(١) رجائى الميرغنى ، نقابة الصحفيين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٩ .

(٢) عبد السلام نوير ، نقابة المعلمين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥ .

(٣) عمرو الشوبكى ، نقابة الأطباء ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فى عهد الرئيس مبارك (١٩٨١- إلى الآن) فلقد سعى الرئيس إلى بث روح التسامح فى الحركة السياسية عموماً ، الأمر الذى انعكس على علاقة الدولة بالنقابات المهنية من حيث العدد ، وإستمر تزايد النقابات المهنية ليصبح عددها (٢٤) نقابة مهنية أحدثها نقابة العلاج الطبيعى ١٩٩٤ (١) .

ثالثاً : نقابة المحامين كأحد النقابات المهنية :-

على الرغم من أن نشأة نقابة المحامين ترجع إلى عام ١٩١٢ إلا أن محاولات إنشاء تلك النقابة ترجع قبل هذا التاريخ بأعوام طويلة حاول من خلالها المحامون إنشاء نقابة لهم للدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم أمام الدولة وأجهزتها المختلفة .

١- نبذة تاريخية عن إنشاء نقابة المحامين :

سبق إنشاء نقابة المحامين بوضعها الحالى مجموعة من التطورات التاريخية وذلك وفقاً للظروف التاريخية التى أدت إلى ظهور فكرة حتمية إنشاء نقابة للمحامين لمواجهة تلك الظروف والمتغيرات ، وسوف نوضح فيما يلى تلك التطورات والعوامل التى أدت إلى ظهور تلك الفكرة فى ظل الأوضاع السائدة فى المجتمع المصرى فى تلك الفترات .

ربما كان أول اقتراب من ممارسة مهنة المحاماة فى مصر فى العصر الحديث هو ما تضمنته لائحة مجلس تجارى الإسكندرية عام ١٨٤٥ من جواز التوكيل أمام المجلس ، تلى ذلك ما جاء فى لائحة المحاكم المختلطة عام ١٨٧٥ بخصوص الوكالة عن الخصوم أمام هذه المحاكم وشروطها (٢) .

ولقد كان ضمن ما قام به " الخديوى إسماعيل " الذى حكم مصر ما يقارب العقدين (١٨٦٣-١٨٧٩) فى سبيل تحقيق حلمة بتحويل مصر إلى قطعة من أوروبا ، إيفادة العديد من الشباب المصريين إلى أوروبا لدراسة القانون ، كذلك إنشاؤه مدرسة " لإدارة اللغات " تطورت فيما بعد إلى أن أصبحت " كلية حقوق " على النمط الفرنسى ، غير أن دارسى القانون العائدين من فرنسا فضلوا العمل بالجهات الحكومية والمحاكم المختلطة تاركين مهنة المحاماة للأزهريين ذوى التعليم التقليدى ، والمسيحيين السوريين ذوى التعليم العالى (٣) .

---

(١) عبد السلام نوير ، مرجع سابق ، ص ص ١٦-١٩ .

(٢) أحمد فارس عبد المنعم ، الدور السياسى لنقابة المحامين ، ورقة بحث غير منشورة ، ص ٣ .

(٣) أحمد عبد الحفيظ ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى عام ١٨٧٦ وافق " الخديوى إسماعيل " على إنشاء المحاكم المختلطة للتعامل مع القضايا التى تشمل أجانب ، ثم تبع ذلك إنشاء المحاكم الأهلية عام ١٨٨٣ لتختص بنظر المنازعات والقضايا بين المصريين ، أما المحاكم الشرعية فتم إنشاءها عام ١٨٨٠وكانت تمثل أساس القضاء حتى ذلك الوقت ، ولقد تم حصرها فى حدود ضيقة لا تتجاوز الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين وبعض قواعد الميراث والوصية والتركات (١) .

ويعد أول عامل أدى إلى ظهور فكرة إنشاء نقابة المحامين الأهلية ، هو إنشاء ما أطلق عليه " غرفة المحامين " التابعة للمحاكم المختلطة ، وافتتحت عام ١٨٧٦ وترأس هذه الغرفة من أطلق عليه " رئيس غرفة المحامين " ، وهى مصطلحات أخذت من العرف الذى كان سائداً فى إيطاليا والنمسا ، إلا أنها قد استبدلت فى ٢٠ مارس ١٨٧٦ بكلمات مثل " مجلس نقابة المحامين " و " نقيب المحامين " وقد اجتمعت أول جمعية عمومية لمحامى المحاكم المختلطة فى ذات التاريخ (٢٠ مارس ١٨٧٦) بإحدى قاعات دوائر محكمة الاستئناف ، ولم يضم هذا المجلس أى مصرى ، حيث كان أول نقيب للمحامين أمام المحاكم المختلطة هو " الأستاذ مايتو " والوكيل للمجلس هو " الأستاذ فبنى " (٢) .

ويتضح من ذلك أن محامى المحاكم المختلطة كان لهم السبق فى إنشاء نقابة لهم مع الأخذ فى الاعتبار أن معظمهم من الأجانب والشوام المسيحيين بينما كان المصريون داخلها قلة .

أما محامى المحاكم الأهلية فقد اجتمع لفيف منهم بتشجيع من النائب العمومى لهذه المحاكم وهو الإنجليزى " روست " وكان الاجتماع تحت رئاسة " جبرائيل كميل " ولقد تبادل المجتمعين الأفكار عن تشكيل لجنة سداسية من بين كبارهم عهد برئاستها إلى " كميل بك " وضمت " دميترى عبدة " و " سعد زغلول " و " محمد الصدر " و " خليل إبراهيم " و " أحمد الحسينى " و " وحسين صقر " .

وكانت مهمة اللجنة إعداد " استمارة " إلى النائب العمومى فإذا حازت قبوله بعد الفحص والتنقيب " يلتمس لها التصديق القانونى وتصبح قاعدة يستنار بها " .

ويبدو أن هذه اللجنة قد نجحت فى مسعاها الذى أسفر عن صدور لائحة المحامين أمام المحاكم الأهلية عام ١٨٨٨ (٣) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٨ .

(٢) حنان محمد حافظ ، الدور السياسي للنقابات المهنية فى مصر ، دارسة حالة للنقابة العامة للمحامين ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٢ .

(٣) أحمد عبد الحفيظ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣-٢٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى عام ١٨٩٧ قام محامون أهليون آخرون بتشكيل لجنة بهدف إصدار قانون لإنشاء نقابة لهم أسوة بنقابة محامى المحاكم المختلطة ، وكان هذا الاجتماع بمكتب " مرتضى أفندى فهمى " وقد اتفق المجتمعون على تكوين لجنة لعمل قانون نظامى لجمعية المحامين وتوالت الاجتماعات التى شارك فيها أيضاً الزعيم " محمد فريد " ، وفى اجتماع اللجنة فى ٥ فبراير ١٩٠٢ أقر المحامون مشروع قانون النقابة وانتخبوا لجنة تتولى تقديمه للحكومة وكان " مرتضى فهمى " أحد أعضائها ، ولكن وزير العدل " فؤاد إبراهيم " رفض المشروع (١) .

وعندما تولى " سعد زغلول " نظارة الحقانية عام ١٩١٠ ، أوضح " عزيز خانكى " المحامى على صفحات " الجرائد " ضرورة الإسراع بإنشاء نقابة للمحامين أمام المحاكم الأهلية أسوة بنقابة المحامين أمام المحاكم المختلطة ، كما توجه المحامون بمشروعهم إليه فتولى تقديمه إلى مجلس النظار الذى قرر فى جلسته المنعقدة فى ١٧ مارس ١٩١٢ إحالته إلى مجلس شورى القوانين ، وقد إنتهى المجلس الأخير من مناقشته للمشروع الموافقة عليه بعد إدخال بعض التعديلات فى جلسته المنعقدة فى ٢٩ إبريل من نفس العام ، ثم قام مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ١٥ يونيه بالتصديق على مشروع القانون بعد رفض بعض التعديلات التى اقترحها مجلس شورى القوانين ، وتم إصداره فى ٣٠ سبتمبر ١٩١٢ وهو القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢(٢) .

وبذلك نجح المحامون فى محاولتهم لإنشاء نقابة محامين أهلية تعبر عنهم ، وترعى مصالحهم وكما حذت نقابة المحامين الأهلية حذو نقابة المحامين أمام المحاكم المختلطة ، فقد صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦ من أجل إنشاء نقابة المحامين أمام المحاكم الشرعية ، وعلى ذلك أصبح فى مصر ثلاث نقابات ، وهى نقابة المحامين أمام المحاكم المختلطة والتى ألغيت فى إبريل عام ١٩٤٩ ، ونقابة المحامين أمام المحاكم الشرعية وقد ألغيت عام ١٩٥٦، وبقيت نقابة المحامين أمام المحاكم الأهلية والتى أنشئت بمقتضى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ (٣) .

٢- التطور البنائى والوظيفى لنقابة المحامين :

بمقتضى القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩١٢ أنشئت نقابة المحامين ، وقد اختير الأستاذ " إبراهيم الهلباوى " عضو حزب الأمة كأول نقيب للمحامين (٤) .

---

(١) حنان محمد حافظ ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .
(٢) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ص ١٠-١١ .
(٣) حنان محمد حافظ ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .
(٤) المرجع السابق ، ص ١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتكون الهيكل البنائى والوظيفى لنقابة المحامين من أربعة مستويات هى:- النقيب ومجلس النقابة ، والجمعية العمومية ، واللجان أو النقابات الفرعية ، وفيما يلى نوضح تلك المستويات الأربعة .

(أ) النقيب :

- التطور البنائى لمنصب النقيب :

أجمعت مختلف قوانين المحامين منذ إنشائها على جعل انتخاب النقيب من اختصاص الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، وقد حددت المادة (٢٤) من قانون إنشاء النقابة رقم (٢٦) لسنة ١٩١٢ شرطين أساسيين فيمن يرشح نفسه لمنصب النقيب هما :-

- أن يكون عضواً فى مجلس النقابة .
- وألا تقل مدة اشتغاله بالمحاماة عن عشر سنين .

وحددت مدته سنة واحدة ، ولم يمنع القانون إعادة الانتخاب لأكثر من دورة واحدة ، ولكن بحد أقصى ست سنوات متتالية ، وعقب إنشاء محكمة النقض والإبرام عام ١٩٣١ ، صدر المرسوم بقانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٣١ ليشترط فيمن يرشح لمنصب النقيب – إلى جانب الشرطين السابقين – أن يكون من بين المحامين المقيد أسماؤهم بالجدول الخاص بمحكمة النقض والإبرام .

ثم جاء القانون رقم (١٣٥) لسنة ١٩٣٩ فاستحدث عدم جواز انتخاب النقيب أكثر من مرتين متتاليتين (مادة ٧٦) كما جاء القانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٤٤ ليجعل انتخاب النقيب يتم كل سنتين بدلاً من كل سنة (مادة ٧٥) ، وقد عدل النص الخاص بذلك بالقانون رقم (٢٢٧) لسنة ١٩٨٤ ليكون " ولا يجوز تجديد انتخاب النقيب لأكثر من دورتين متصلتين " (مادة ١٣٦ معدلة) ([1]) .

ثم طرأ على من يريد أن يرشح نفسه لمنصب النقيب تغيرات وفقاً القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ ، حيث نصت المادة رقم (١٣٢) من القانون السابق ذكره ، على أنه يشترط فيمن يرشح نفسه نقيباً أن يكون من المحامين أصحاب المكاتب الخاصة والمقيدين أمام محكمة النقض

([1]) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ص ١٣-١٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذين أمضوا فى الاشتغال الفعلى بالمهنة أكثر من عشرين سنة متصلة (*) بالإضافة إلى الشروط العامة للترشيح لعضوية مجلس النقابة (١) .

- **التطور الوظيفى لمنصب النقيب :**

لم يتضمن أول قانون للنقابة نصوصاً توضح وظيفة النقابة بشكل عام ، إلا أنه تضمن نصوصاً توضح وظيفة النقيب التى تمثل فى " تنفيذ قرارات مجلس النقابة ، وحق رئاسة اجتماعات الجمعية العمومية " ووفقاً للقانون رقم (١٣٥) لسنة ١٩٣٩ ، أضيفت وظيفة للنقيب وهى " تمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية " (وفقاً للمادة ٧٠) (٢) .

ولقد نصت المادة (١٣٨) من قانون المحاماة رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٢ على أن مهام نقيب المحامين هى تمثيل المحامين والتكلم باسمهم والمحافظة على كرامة النقابة وكرامة أعضائها ، ويراعى الالتزام بتقاليدها ، ويشرف بوجه عام على سير أعمال النقابة وفق أحكام هذا القانون ، وله أن يتخذ صفة المدعى أو أن يتدخل بنفسه أو بواسطة من ينيبه من المحامين فى كل دعوى تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها بالإضافة إلى رئاسة اجتماعات مجلس النقابة (٣) .

ومما سبق يمكننا توضيح وظائف نقيب المحامين فيما يلى (٤) :

- **الوظيفة التنفيذية** :- حيث أجمعت قوانين ولوائح النقابة على أنه على النقيب تنفيذ قرارات مجلس النقابة .
- **الوظيفة الإشرافية** :- حيث أجمعت قوانين ولوائح النقابة على منح النقيب حق رئاسة اجتماعات الجمعية العمومية .
- **الوظيفة التمثيلية** :- حيث أجمعت قوانين ولوائح النقابة على أن يقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية .

(*) ملحق رقم (٣) أسماء النقباء بالنقابة العامة منذ نشأة النقابة إلى الآن .

(١) نشأت حسن أحمد ، قانون المحاماة والإدارات القانونية وفقاً لأخر التعديلات ، البدراوى للنشر والطبع والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٥٦-٥٧ .

(٢) حنان محمد حافظ ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

(٣) محمد شتا أبو سعد ، قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٢ ، دار المطبوعات الحديثة ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ١٧٩ .

(٤) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ص ٦٢-٦٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الوظيفة الدفاعية** :- مثل الدفاع فى القضايا المرفوعة أمام المحاكم التى لها صلة ولو غير مباشرة بكرامة النقابة ، مثل حق النقيب فى أن يتخذ صفة المدعى .

(ب) مجلس النقابة :

- التطور البنائى لمجلس النقابة :

فيما يرتبط بتكوين مجلس النقابة ينص القانون (٢٦) لسنة ١٩١٢ ، فى مادته (٤١) على أن يؤلف المجلس من خمسة عشر محامياً ينتخب منهم اثنا عشر من بين المحامين الذى لا تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عن عشر سنين ، والثلاثة الباقون من بين المحامين الذين تقل مدتهم فى الاشتغال بالمحاماة عند الانتخابات عن عشر سنين وجعلت مدة العضوية ثلاث سنوات ، على أن لا يجوز انتخاب العضو أكثر من مدتين متتاليتين وأن يتجدد كل سنة ثلث أعضاء المجلس أحدهم ممن تقل اشتغاله بالمحاماة عن عشر سنين ([١]) .

ووفقاً للمادة (٧٤) من القانون (١٣٥) لسنة ١٩٣٩ تم إلغاء حظر عضوية المجلس أكثر من مرتين متتاليتين ، وفى تعديل أخر وفقاً للقانون (٩٨) لسنة ١٩٤٤ وبمقتضى المادة (٧٤) نص على أن يتم انتخاب أعضاء المجلس من بين المرشحين لمدة أربع سنوات ، وتسقط عضوية ثمانية منهم بعد سنتين بالقرعة لأول مرة ، ويكون اثنان منهم من المحامين الذى تقل مدة اشتغالهم بالمحاماة عن عشر سنين وستة من الباقين ، وتسقط عضوية السبعة الآخرين فى نهاية السنوات الأربع ([٢]) .

أما القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٢ نص على أن " يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضواً ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية ([٥])على أن يراعى فيه ما يلى :-

- أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو الاستئناف .
- أن يكون من بين الأعضاء بالمجلس عضوان من المحامين الذى لا تتجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة فى تاريخ الانتخاب عن عشر سنوات ولا تزيد أعمارها فى هذا التاريخ عن خمسة وثلاثين عاماً ([٣]) .

([١]) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

([٢]) حنان محمد حافظ ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

([٥]) ملحق رقم (٤) التشكيل الحالى لمجلس النقابة العامة بالقاهرة ٢٠٠٥- ٢٠٠٩ .

([٣]) محمد شتا أبو سعد ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما نصت المادة (١٣٣) من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ على أن يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة ([1]) :

- أن يكون من أعضاء الجمعية العمومية الذين مضى على مزاولتهم المهنة سبع سنوات متصلة .
- أن يكون مسدداً لرسوم الاشتراك المستحقة عليه حتى غلق باب الترشيح .
- ألا يكون قد صدر خلال السنوات الثلاث السابقة على ذلك أحكام أو عقوبات تأديبية تجاوزت الإنذار .

- التطور الوظيفى لمجلس النقابة :

نجد أن وظائف مجلس النقابة تمثلت فى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ، وحق النيابة عن النقابة والدفاع عن حقوقها والعمل بإسمها وذلك بمقتضى القانون (٢٦) لسنة ١٩١٢ المادة (٤٧) ، وتم إدخال تعديل على هذا النص بمقتضى المادة (٨) بأن " يقوم مجلس النقابة بحق الوكالة عن النقابة والدفاع عن كرامتها ([2]) .

أما المادة (١٤٣) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٢ فلقد نصت على أن يكون لمجلس النقابة العامة أوسع الصلاحيات فى كل ما يتعلق بإدارة شئون النقابة عامة ، وتحقيق أهدافها مثل قبول العضوية فى إتحادات المحامين الدولية أو الانسحاب منها ، وإصدار مجلة المحاماة والإشراف على تحريرها ، ووضع النظام الداخلى للنقابة واللوائح والقواعد ، ووضع لائحة الرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء النقابة ، وإعداد الموازنة وحساباتها الختامية المجمعة ([3]) .

- الجمعية العمومية :

- التطور البنائى للجمعية العمومية :

اجتمعت مختلف قوانين النقابة على " منح حضور الجمعية العمومية لجميع المقيدين بجداول المحامين المسددين للرسوم ، عدا المحامين تحت التمرين " .

وكان – وفقاً للقانون (٢٦) لسنة ١٩١٢ – يشترط لمن يدرج فى جداول المحامين أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة النهائية عن مدرسة الحقوق الخديوية ، بمقتضى المادة (٢)

([1]) نشأت حسن أحمد ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

([2]) محمد شتا أبو سعد ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

([3]) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ص ٣١-٣٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن مواد هذا القانون لم تشترط الجنسية المصرية كشرط لقيد العضو ، إلا أن القانون رقم (١٣٥) لسنة ١٩٣٩ اشترط ألا يقيد فى النقابة إلا من يكون مصرياً (١) .

أما القانون (١٧) لسنة ١٩٨٣ فقط نص فى مادته رقم (١٣) على أن يشترط فيمن يطلب قيد اسمه فى الجدول العام أن يكون (٢) :

- متمتعاً بالجنسية المصرية .
- متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
- حائزاً على شهادة الحقوق من إحدى كليات الحقوق .
- أن لا يكون قد سبق وصدور حكم عليه فى جناية أو جنحة ماسة بالشرف ، أو الأمانة ، أو الأخلاق .
- أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة ، أهلاً للاحترام الواجب للمهنة .
- ألا يكون عضواً عاملاً فى نقابة مهنية أخرى .
- أن يسدد رسم القيد والاشتراك السنوى .

ولقد نصت المادة (١٣٤) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته على أن تتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة سنوياً من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية الذين سددوا رسوم الاشتراك المستحقة عليهم أو أعفوا منها (٣) .

وتنعقد الجمعية العمومية سنوياً فى شهر يونيه فى مقر نقابة المحامين بالقاهرة ، ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا إذا حضره ثلث الأعضاء على الأقل أو ثلاث آلاف عضواً أيهما أقل ، فإذا لم يتوفر هذا العدد أجل الاجتماع أسبوعين ويكون الاجتماع صحيحاً إذا حضره ألف وخمسمائة عضو من أعضائها على الأقل (٤) .

- التطور الوظيفى للجمعية العمومية :

تتركز اختصاصات الجمعية لنقابة لمحامين فيما يلى (٥) :

- انتخاب نقيب لمجلس النقابة .
- سحب الثقة من مجلس النقابة أو أحد أعضائه .

---

(١) حنان محمد حافظ ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .
(٢) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨-٣٩ .
(٣) محمد شتا أبو سعد ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ .
(٤) نشأت حسن أحمد ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .
(٥) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢-٧٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تحديد مقدار المعاشات للمحامين .
- اعتماد اللائحة الداخلية للنقابة .
- الاختصاص العام ويقصد بالاختصاص العام حق الجمعية العمومية للنقابة فى بحث الموضوعات التى يطرحها عليها مجلس النقابة .

كما نصت المادة (١٢٦) من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ بأنه علاوة على ما ورد ذكره تختص الجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى بما يلى ([1]) :

- النظر فى تقرير مجلس النقابة ومراقبى الحسابات عن الحساب الختامى للنقابة عن السنة المنتهيه وإقرار الميزانية التقديرية عن السنة المقبله .
- تقدير رسوم القيد والاشتراك ورسوم الدمغة التى يؤديها المحامون لصالح النقابة .
- تقدير مقدار المعاش المقرر للمحامين أو المستحقين عنهم وقواعد استحقاق المعاش .

- النقابات الفرعية .

- التطور البنائى للنقابات الفرعية .

أقر القانون (٢٦) لسنة ١٩١٢ على أن " يعين المجلس فى مركز وبه محكمة ابتدائية ثلاثة من المحامين المقبولين أمام محكمة الاستئناف المقيمين فى دائرتها ليقوموا مقامه فى كل ما أختص به بمقتضى اللائحة الداخلية للنقابة " ، ثم صدر القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٣١ معدلاً نصه على النحو التالى " يعين مجلس النقابة لدى كل محكمة استئناف غير محكمة استئناف القاهرة ، ولدى كل محكمة ابتدائية يكون مركزها فى بلدة لا توجد فيها محكمة استئناف ثلاثة من المحامين المقبولين للمرافقة أمام محكمة الاستئناف والمقيمين فى دائرة محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية المذكورة ليقوموا مقامة فى كل ما أختص به بمقتضى اللائحة الداخلية ([2]) .

وقد جاء القانون (١٣٥) لسنة ١٩٣٩ لينص صراحة على تشكيل اللجان الفرعية بالانتخاب وليس بالتعيين ، فنصت المادة (٨٥) منه على أنه " تشكل لجنة فرعية من خمس أعضاء لدى كل محكمة استئناف عدا محكمة استئناف القاهرة ، ومن ثلاثة أعضاء لدى كل محكمة ابتدائية لا يكون مقرها محكمة الاستئناف ، ويكون انتخابهم بواسطة المحامين الذين لهم حق الانتخاب المقيدين فى دائرة المحكمة بالطريقة التى ينتخب بها أعضاء مجلس النقابة .

([1]) نشأت حسن أحمد ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

([2]) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢-٥٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما القانون (٦١) لسنة ١٩٦٨ فقد استحدث مصطلح " النقابة الفرعية " بدلاً من اللجان الفرعية حيث نصت المادة (٣٠) منه على أن " تشكل نقابة فرعية فى دائرة كل محكمة ابتدائية بقرار من مجلس النقابة " ، كما استحدث هذا القانون جعل اختيار رئيس النقابة الفرعية يتم عن طريق الانتخاب المباشر من قبل الجمعية العمومية للنقابة الفرعية (مادة ٣٥) ، وأما بخصوص شروط الترشيح لعضوية مجلس النقابة الفرعية ومدة العضوية وطريقة الانتخاب ونظام اجتماعات المجلس فتسرى بشأنها نفس الأحكام الخاصة بمجلس النقابة العامة ([١]) .

ثم نص القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم (٩٨) لسنة ١٩٩٢ فى المادة(١٤٤) على أن تنشأ نقابات فرعية فى دائرة كل محكمة ابتدائية ويكون لها الشخصية الاعتبارية فى حدود اختصاصها وتعمل على تحقيق أهداف الاختصاص " ، ثم نصت المادة (١٤٥) من ذات القانون على " أن تضم النقابة الفرعية جميع المحامين المقيدين بالجدول العام فى دائرة النقابة الفرعية والذين يتخذون مكاتبهم أو يلحقون بالإدارات القانونية " ، كما نصت المادة (١٤٦) من ذات القانون على أن تتكون هيئة النقابات الفرعية من الجمعية العمومية ومجلس النقابة الفرعية ([٢]) .

وكذلك نصت المادة (١٥٢) من القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ على " أن يتولى شئون النقابة الفرعية مجلس يشكل من نقيب وستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من بين أعضائها ([*]) ، وفى جميع الأحوال يجب أن يكون النقيب ممن يزاولون المهنة مستقلين ، كما يشترط أن يكون من بين أعضاء المجلس عضواً من المحامين الذين لا تتجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة فى تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا يزيد سنه فى هذا التاريخ عن خمسة وثلاثين عاماً ([٣]) .

- التطور الوظيفى للنقابات الفرعية :

أسند القانون (٢٦) لسنة ١٩١٢ فى المادة (٥٠) إلى اللجان الفرعية مهمة القيام مقام مجلس النقابة فى كل ما أختص به بمقتضى اللائحة الداخلية للنقابة ، ثم جاء القانون (١٣٥) لسنة ١٩٣٩ فنص فى المادة (٨٥) على أن مهمة هذه اللجان هى " النظر فى الأعمال التى

([١]) المرجع السابق ، ص ص ٥٣- ٥٤.

([٢]) محمد شتا أبو سعد ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

([*]) ملحق رقم (٥) التشكيل الحالى لمجلس النقابة الفرعية بالبحيرة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ .

([٣]) نشأت حسن أحمد ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحيلها عليها المجلس ، وتنوب هذه اللجان عن المجلس فى الدفاع عن حقوق المحامين ومصالحهم " (١) .

ثم نصت المادة (١٥٥) من القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته على أن " يتولى مجلس النقابة الفرعية جميع الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة فى دائرة النقابة الفرعية ، وكذلك الاختصاصات الأخرى التى نص عليها هذا القانون (٢) . وهو ما نص عليه القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ .

وفى النهاية يمكن تحديد اختصاصات النقابة الفرعية فيما يلى (٣) :-

- **الوظيفة التنفيذية** :- ويقصد بها تنفيذ قرارات الجمعية العمومية للنقابة العامة ومجلسها والنقابة الفرعية .
- **الوظيفة الرقابية** :- ويقصد بها مراقبة تنفيذ قانون النقابة ولائحتها الداخلية والقرارات المنفذة لهما .
- **الوظيفة التوفيقية** :- وتتضمن تقدير أتعاب المحامين عند الخلاف وتشكل لجنة أو أكثر لفحص الشكاوى التى تقدم ضد المحامين .
- **الوظيفة التطويرية** :- وتتلخص فى حل مشاكل التطبيق ، وتنمية الوعى ، ورفع المستوى الفكرى والقانونى والسياسى .
- **إختصاص عام** :- ويشمل تشكيل لجان لبحث المسائل التى تهم مصالح المحامين .
- **تنظيم إنتداب المحامين** : - فى حالات الضرورة وتنظيم المعونة القضائية لغير القادرين.

٣- الهيكل التنظيمى لنقابة المحامين وجداولها :

ويتكون الهيكل التنظيمى لنقابة المحامين من :

(أ) **النقابة العامة بالقاهرة** :- يتكون هيكلها التنظيمى من النقيب " سامح عاشور " ومجلس النقابة العامة وعددهم (٢٤) وكذلك الجمعية العمومية لنقابة العامة وتضم جميع المشتغلين والمقيدين بجداولها والمسددين للاشتراكات .

(ب) **النقابة الفرعية (بالمحافظات)** :- حيث يتكون فى كل محافظة نقابة فرعية وبالتطبيق على النقابة الفرعية بالبحيرة فيتكون هيكلها التنظيمى من النقيب – الأستاذ " أحمد بسيونى "

---

(١) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

(٢) محمد شتا أبو سعد ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

(٣) أحمد فارس عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نقيب المحامين بالنقابة الفرعية بالبحيرة ومعه ستة أعضاء ثم جمعية عمومية وتضم الأعضاء المقيدين بالنقابة الفرعية

(ج)**اللجان النقابية** :- حيث يتكون فى كل مركز لجنة نقابية وتتكون من رئيس اللجنة ومجلس إدارة ثم جمعية عمومية للمقيدين بها .

أما عن جداول المحامين بنقابة المحامين فهناك جدولين هما (١) :

- **جدول المحامين المشتغلين** :- ويضم الذين يمارسون المحاماة كمهنة حرة وكذلك الذين يعملون بالقطاع العام أو الهيئات العامة أو المؤسسات الصحفية .
- **جدول المحامين غير المشتغلين** :- ويضم المحالين للمعاش أو الذين توقفوا عن مزاولة المهنة .

وباستعراض مجلس النقابة العامة الحالى كما هو مبين فى الملحق رقم (٤) ومجلس النقابة الفرعية بالبحيرة فى الملحق رقم (٥) ، يلاحظ عدم وجود أى تمثيل نسائى على مستوى المجلسين، حيث خلت قائمة " سامح عاشور " نقيب المحامين من الترشيح النسائى ، وإن كانت القائمة المدعومة من لجنة الشريعة الإسلامية – للمرة الأولى – قد ضمت إحدى المحاميات وهى " منى جميل حكيم " ولكنها لم يحالفها الفوز فى الانتخابات فى الدورة الحالية ٢٠٠٥ -٢٠٠٩ ولقد كان أخر مجلس للنقابة العامة يشهد تمثيل نسائى هو عام ١٩٩٢ حيث شهد نجاح سيدتين فى مجلسه هما :-

" تهانى الجبالى " والتى تم تعينها قاضية بالمحكمة الدستورية ، " بشرى عصفور " والتى رشحت نفسها فى الانتخابات الأخيرة ولم يحالفها الفوز .

ولقد نفى النقيب " سامح عاشور " وجود أى موقف ضد النساء لعدم وجود أى تمثيل نسائى فى القائمة المجموعة منه ،مشيراً إلى أن موقف الإخوان المسلمين بترشيح إحدى المحاميات – منى جميل حكيم – لم يزد عن كونه مناورة سياسية ، وعن الإتهامات التى وجهتها له بعض المحاميات لقوله بعدم صلاحية المرأة فى العمل النقابى نفى صحة تلك المزاعم ، وأرجع غياب المحاميات عن مجلس النقابة العامة إلى العوامل الانتخابية (٢) .

---

(١) خالد على عمر ، ورقة بحث بعنوان " التأهيل والتفعيل النقابى للمحاميات" ، فى مؤتمر " المرأة والنقابات"، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٨ .

(٢) شريف هلالى ، تمثيل المرأة فى النقابات المهنية ، نقابة المحامين نموذجاً ، مرجع سابق ، ص ٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على مستوى النقابة الفرعية بالبحيرة فلم يشهد المجلس أى تمثيل نسائى على الرغم من ترشيح إحدى المحاميات نفسها فى الدورة الحالية ٢٠٠٥ -٢٠٠٩ وهى – إكرام الحلفاوى – ولكن لم يحالفها التوفيق بالفوز .

رابعاً : موقف النقابات المهنية المصرية والصحافة من القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ :-

سوف نتناول فى هذه الجزئية القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته وذلك من خلال الخلفية التاريخية للقانون (*) ، ثم موقف النقابات المهنية المصرية فى هذا القانون .

١- الخلفية التاريخية والسياسية لإصدار القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ :

لا تتوقف الخلفية التاريخية لإصدار القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ عند عقد التسعينيات فقط ، بل أنها تمتد إلى عقدى السبعينات والثمانينات أيضاً فقد صدر القانون للقضاء على ديكتاتورية الأقلية والتى يقصد بها " تيار الإخوان " الذى سيطر على (٦) نقابات مهنية تعد من أكبر وأهم النقابات المهنية المصرية حيث سيطروا على (الأطباء – المهندسين – الصيادلة – أطباء الأسنان – المحامين – العلميين) بالإضافة إلى تواجدهم بصور مختلفة فى نقابات الصحفيين والمعلمين والبيطريين والتجاريين (١) .

ومع تزايد دور " الإخوان " فى الواقع السياسى المصرى أصبحت النقابات المهنية أحد أهم المواقع التى سعى " الإخوان " للتواجد بها والسيطرة عليها ، مما دفع " الإخوان " إلى تحويل النقابات المهنية إلى ساحات سياسية للتعبير عن وجهة نظرهم ، وتربية وتدريب كوادرهم على العمل السياسى ، كما نجح " الإخوان " فى التعامل مع الأزمات الاقتصادية ، والاجتماعية التى عانى منها المجتمع فنشطوا فى الدور الخدمى داخل النقابات المهنية مما دعم وجودهم داخلها وساعدهم فى كسب عناصر جديدة للتنظيم ، ومقاعد جديدة فى مجالس إدارة النقابات المهنية .

ومع بداية التسعينيات تصاعد تأثير التيار الدينى على مختلف أوجه الحياة ، وكان النظام قد عقد العزم على الدخول فى حرب وصراع مع هذا التيار بمختلف أصنافه ، مما أدى إلى إلقاء القبض على عدد بارز من النقابيين المنتمين لجماعة " الإخوان المسلمين " وتمت محاكمتهم أمام محاكم عسكرية ، كما صدر القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ ، وقد استهدف النظام من ذلك عزل التيار الإسلامى الجهادى والمسلح ، وكذلك المحافظة على التوازن بين القوى السياسية العلمانية (شيوعى ، ناصرى ، وفدى) والتيار الإسلامى المعتدل (الإخوان) (٢) .

(*) ملحق رقم (٦) النص الكامل للقانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣.

(١) خالد على عمر ، النقابات المهنية محاولة للفهم ، مرجع سابق، ص ٥٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٥١-٥٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكذلك القضاء على حالة السلبية من جانب المهنيين من خلال مقاطعتهم الانتخابات والجدير بالذكر ، أن القانون رقم (١٠٠) عند صدوره قد أحدث تحولاً كبيراً فى علاقة النقابات المهنية بكافة مؤسسات الدولة ، بطرحه قضية تسييس النقابات ، وما تثيره من جدل حول طبيعة المهام المنوطة بين العمل الحزبى والعمل النقابى من ناحية ثانية ، فضلاً عما شهدته هذه الفترة من ترجيح لكفة تيار الإسلام السياسى فى العمل النقابى بعد نجاحه فى انتخابات العديد من النقابات وسيطرته على تشكيلات مجالس بعض النقابات المهنية وعلى رأسها نقابات المحامين والمهندسين والأطباء والصيادلة ([١]) .

لذلك لم يكن من المستغرب أن القانون المذكور لم يحظ بأى قدر من الترحيب على مستوى النقابات المهنية ، ولا من جانب القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى على السواء ([٢]) .

لذلك وجب علينا عرض موقف النقابات المهنية المصرية من هذا القانون وتعديلاته .

٢- موقف النقابات المهنية من القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته :

منذ صدور القانون رقم (١٠٠) ١٩٩٣ وتعديلاته تفاوتت ردود الفعل للنقابات المهنية تجاه هذا القانون وفيما يلى سوف نعرض لموقف بعض النقابات المهنية المصرية تجاه هذا القانون :-

١- نقابة محفظى وقراء القرآن الكريم :

لم يسجل للنقابة القيام بأى نشاط متعلق بقضايا الحريات أو الديمقراطية ، بما فى ذلك حتى القضايا المتعلقة بشكل مباشر بأوضاع النقابات المهنية ، فلا توجد أي إشارة إلى معارضة النقابة لقانون النقابات المهنية الموحد رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣، والمعروف بقانون " ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية " ، أو اشتراكها مع بقية النقابات فى محاولة التصدى لهذا القانون وقت صدوره ، كما لم تشارك النقابة كذلك فى أى من النقاشات التى أثيرت بعد ذلك حول ضرورة تعديله ، وهو القانون الذى ربما لا يدرى به أصلاً معظم أعضاء مجلس الإدارة ([٣]) .

([١]) أيمن السيد عبد الوهاب ، نقابة التجاريين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ٢٠٠٦ ، ص ١٦ .

([٢]) هانى عياد ، نقابة المهن الموسيقية ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٢ .

([٣]) خالد عبد الرسول ، نقابة محفظى وقراء القرآن الكريم ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- نقابة المهن الموسيقية :

لقد هدف قانون (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ لوضع قواعد موحدة لسير عملية المشاركة السياسية خاصة الانتخابات الداخل النقابات المهنية ، ويرى " سعد المتولى " المستشار القانونى لنقابة المهن الموسيقية أن القانون (١٠٠) يتسم بالإيجابية ، حيث أنهى سيطرة اتجاه سياسى معين على النقابات المهنية ، مضيفاً أنه ليس من المعقول أن يحضر اجتماع الجمعية العمومية عشر أعضاء فقط ويكون لهم الحق فى انتخاب مجلس إدارة النقابة (١) .

٣- نقابة المحامين :

يبدو أن الدولة قد رأت السيطرة المتتابعة للاتجاهات الإسلامية على النقابات المهنية أن تعيد النظر فى موقفها من هذه النقابات جميعاً ، ولو أدى الأمر إلى تجميد هذه النقابات والوقوف بين جمعيتها العمومية وممارسة أى سلطة فيها فقررت فرض الحراسة على نقابة المحامين فى أعقاب سيطرة " الإخوان " على مجلس النقابة العامة وأعقبت ذلك بإصدار القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ ، وما تضمنه من إقحام للقضاء فى كافة إجراءات عملية الانتخابات داخل النقابات المهنية .

وهكذا أقحم القانون القضاء فيما ليس من مهمته ، وعرضه لحرج التدخل فى الصراعات النقابية ، بما قد تتطرق إليه من لغة لا يجوز أن يتعرض لها القضاء ، وتزداد الصعوبة والحرج بالنسبة للقضاء فيما يخص نقابة المحامين حيث أن المحامون هم أطراف أصلية فى العملية القضائية، يواجهون القضاة يومياً فى منصات المحاكم وفى غرف التحقيق ، وتولت الحراسة إخراج " الإخوان " من النقابة واستسلم " الإخوان " لهذا التوجه ولم يبذلوا ضده أى مواجهة حقيقية ، غير أنه لم يكف المحامون عن الاحتجاج ضد الحراسة ومواجهتها وطلب إزالتها بالعديد من سبل الاحتجاج حتى جاء حكم القضاء برفع الحراسة ، حيث قضت محكمة استئناف القاهرة برفعها عن النقابة استجابة للدعوى التى أقامتها المحامية " فاطمة ربيع " فى هذا الشأن وأجريت انتخابات النقيب والمجلس الجديد فى نهاية ٢٠٠٢ (٢) .

٤- نقابة المهن العلمية :

اعتبرت نقابة المهن العلمية أن القانون (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ نقطة فارقة فى درب الديمقراطية الممنوحة للنقابات المهنية ، فمنذ أن صدر هذا القانون وتعيش النقابات المهنية عامة

---

(١) هانى عياد ، مرجع سابق، ص ٨٢ .

(٢) أحمد عبد الحفيظ ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٣ -١٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أزمة تفاقمت بعد أن تسبب فى وصول بعضها إلى حالة أقرب للجمود ، خاصة وأن عدداً غير قليل منها لم يشهد انتخابات منذ أعوام عديدة ، فنقابة الأطباء لم تجرى بها انتخابات منذ أكثر من عشر سنوات ، ولذلك فإن نقابة المهن العلمية قد اتخذت موقفاً معارضاً تماماً لهذا القانون ووصفته بصفات تشير بالعداء له ولكل من أتى به وسانده ، وذلك من خلال ما أعلنه مجلس نقابة المهن العلمية من رفضه للقانون شكلاً وموضوعاً أثناء عقدها اجتماعاً طارئاً يوم ١٦ فبراير عام ١٩٩٣ ، وقد اعتبر مجلس النقابة ما جاء بهذا المشروع من بنود وفقرات مؤداها السيطرة على العمل النقابى والقضاء على شرعية مجالسها المنتخبة انتخاباً حراً مباشراً ، كما بعث مجلس نقابة العلمين ببرقيات إلى رئيس الجمهورية ورئيسى مجلسى الشعب والشورى .

وجدير بالذكر أن تعديل قانون (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ أوقف انتخابات مجلس نقابة المهن العلمية تماماً ، وكذلك جعل له أحقية تحديد موعد الانتخابات بناء على قرار رئيس المحكمة الابتدائية والتى تقع فى دائرتها النقابة ، وبذلك لم تتم الانتخابات منذ صدور التعديل رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ ، الأمر الذى يضع نوعاً من الشك على جدوى التعديل (١) .

٥- نقابة المهن الاجتماعية :

عقب إصدار القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ والمعدل بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ الخاص " بضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية " وما جاء من بنود لعملية الانتخابات للنقيب والأعضاء وإخضاعها للإشراف القضائى فى جميع مراحلها .

اعترضت كثير من النقابات المهنية عليه ، بدعوى عرقلته لعمل وأنشطة النقابات ، وعدم دستوريته ، نظراً لعدم عرضه على مجلس الشورى قبل عرضه على مجلس الشعب وفقاً لما تنص عليه مواد الدستور ، بالإضافة إلى أن تولى الجهات القضائية إدارة النقابات يهدد العمل النقابى ويصيبه بالجمود ، وانضمت نقابة المهن الاجتماعية إلى تأييد مطالب النقابات المهنية الأخرى فى ضرورة إجراء تعديلات على القانون ، ووقعت النقابة على المذكرة الجماعية التى أعدتها أمانة " العمل النقابى المهنى " لتقديمها إلى لجنة المهنيين بالحزب الوطنى الديمقراطى وقد طالبت النقابات فى هذه المذكرة باقتراح تعديلات على القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ خاصة فى نسبة (٥٠% + ١) اللازمة لإجراء الانتخابات حيث إن ذلك يستحيل تحقيقه ، مما

---

(١) محمد عبد القادر ، نقابة المهن العلمية ، سلسة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥،ص ص ١٥١-١٥٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جعل النقابات تخشى من الإقدام على إجراء الانتخابات ، حتى لا تخضع للحراسة القضائية فى حالة عدم تحقيق هذه النسبة (١) .

٦- نقابة المهن التمثيلية :

على الرغم مما يشكله القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣من عقبات أمام تيسير العمل النقابى ، ولاسيما تلك النقابات التى لا يوجد للتيار الإسلامى فيها نشاط يذكر مثل نقابة المهن التمثيلية ، والسينمائية والموسيقية ، أن تلك النقابات رحبت به ، حيث ذهبوا إلى أن الأقلية المغمورة هى التى عادة ما تختار النقيب ومجلس النقابة وهو الأمر الذى أدى – من وجهة نظر هؤلاء – إلى إحجامهم عن المشاركة الفعالة فى انتخابات ونشاطات النقابة ، ومن ثم يمكن القول أن قانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ قد اعتبرته نقابة المهن التمثيلية ضمان لمشاركة أكبر عدد ممكن من الفنانين فى انتخابات النقابة ، بما ينعكس فى النهاية إيجاباً على وضع المجلس والنقيب المنتخبين ، وبالتالى على وضع النقابة بصفة عامة (٢) .

٧- نقابة المهن الرياضية :

كان لصدور القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ بعض البديهيات ، وهى تفعيل مشاركة الأعضاء والتنشئة على المشاركة منذ فترة مبكرة ، وإشعار الفرد بأن صوته يمكن أن يغير باتجاه ما يسعى وما يريد ، والجدير بالذكر أن نقابة المهن الرياضية هى من أوائل النقابات التى طبق عليها هذا القانون فعلياً ، حيث عقدت الانتخابات فى كافة النقابات الفرعية وتجاوزت النسبة المقررة ٥٠% من أعضائها وذلك لكافة الفروع دون نقابة فرعية واحدة وهى نقابة القاهرة ، وبالتالى تولى القضاء الإشراف عليها منذ عام ١٩٩٧ وحتى الآن ، أما انتخابات النقابة العامة فقد فاز فيها الدكتور " مسعد عويس " بعد ما حصل على ما يقرب من ثلثى الأصوات وبالتالى لم يكن هناك أى اعتراض يذكر من جانب أعضاء النقابة على القانون (٣) .

---

(١) إيمان أحمد مرعى، نقابة المهن الاجتماعية ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٠٢ .

(٢) صبحى عسيلة ، نقابة المهن التمثيلية ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٠٠-١٠١ .

(٣) أحمد منيسى ، نقابة المهن الرياضية ، ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٩٤-٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- نقابة المهن الزراعية :

ترى النقابة أن النقابات المهنية مؤسسات دستورية تكتسب شرعيتها ووجودها من الدستور (المادة ٥٦) ، وهى ترى أن الجدل الدائر داخل النقابات ، هو تعديل القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ والمعدل بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ ، والنقابة ترى الإبقاء على القانون (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته ، والاكتفاء بتعديل بعض مواده بنصوص قانونية ، ومن ضمن المقترحات التى يمكن إضافتها على تعديل هذا القانون هى ([١]) :-

(أ) النص بصفة انتخاب النقيب والوكيلين وأعضاء المجلس للنقابة وفروعها من خلال تصويت ثلث عدد أعداد الجمعية العمومية على الأقل المقيد أسماؤهم بجداول الانتخابات .

(ب) إلغاء النص الذى يعطى الحق فى إدارة النقابات المهنية بلجان قضائية .

(ج) مواعيد فتح باب الترشيح وغلقه ومواعيد الانتخابات ومكانها تعد بمعرفة النقابة ، دون تدخل من أى جهة .

(د) تفرض غرامات عالية على كل من يتخلف عن الإدلاء بصوته بغير عذر مقبول .

(هـ) يجوز الإدلاء بالصوت لكبار السن ، والمرضى بموجب توكيل معتمد من هيئة مكتب كل نقابة .

٩- نقابة العلاج الطبيعى :

يشير الدكتور " أحمد حسن حسين " نقيب العلاج الطبيعى أن هذا القانون مرفوض رفضاً تاماً ، فهو قانون مجحف ويهدر كرامة الأعضاء المهنيين ليس فى نقابة العلاج الطبيعى فقط بل فى كافة النقابات المهنية فى مصر ، ونقابة العلاج الطبيعى ترى أنه من الضرورى عمل تعديلات بل تغيير جذرى لكافة مواد القانون ، وخاصة تلك المواد التى تعوق حرية النقابة فى ممارسة دورها المنوط بها طبقاً لقانون المهنة .

وناشدت النقابة السلطات المختصة : تشريعية ، وتنفيذية ، وقضائية ، بضرورة إصدار قانون نقابى جديد يحل محل القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ ، بحيث يكون هذا القانون هو

([١]) حازم محفوظ ، نقابة المهن الزراعية ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٩٤-٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الترجمة الحقيقية لآراء وأهداف النقابات المهنية ، لما لها من تأثير فعال فى نهضة المجتمع المصرى (١) .

١٠- نقابة الأطباء البيطريين .

لقد إتخذت النقابة العامة للأطباء البيطريين موقفاً مشتركاً مع النقابات المهنية الأخرى مثل الأطباء البشريين ، والمحامين ، وغيرهم تجاه هذا القانون – وذلك برفضهم له – وهذا الموقف المشترك نبع من اعتبارات عدة عكسها البيان الذى صدر عن ممثلى لجنة التنسيق بين النقابات المهنية وفيما يلى بعض فقرات من نص هذا البيان :-

إن المجتمعين وهم يمثلون المجالس المنتخبة للنقابات المهنية فى مصر ، يعلنون استنكارهم الشديد لذلك المشروع ، والذى يسجل إضافة جديدة لسلسلة القوانين سيئة السمعة ، والتى تقوض الديمقراطية وتزيف إرادة الأمة ، ويوضحون موقفهم للجهات المسئولة والرأى العام بعد إطلاعهم على هذا المشروع بأنه يعوق بكل المقاييس الديمقراطية ، والتى كانت تمارس بالنقابات بأزهى صورها ، مما يسئ لصورة مصر دولياً فى عالم أصبح يقيس الأمم بحجم الديمقراطية فيها إلى جانب ذلك ، أصدرت النقابة العامة للأطباء البيطريين بياناً خاصاً بها نددت فيه بالقانون ، وبالقيود التى يمكن أن تحد من دور النقابة فى تفعيل أدائها على المستوى الخدمى والاجتماعى والسياسى (٢) .

١١- نقابة الصيادلة :

شاركت نقابة الصيادلة مختلف النقابات المهنية موقفها الرافض لصدور هذا القانون ، حيث وصفه الدكتور " محمود عبد المقصود " الأمين العام لنقابة صيادلة مصر بـ " القانون المشبوه " وذلك فى مقال بمجلة " الصيدلة والدواء " والتى تصدر عن النقابة العامة للصيادلة فى مارس ١٩٩٣ ، كما أكد أن هذا القانون ولد بطريقة غير شرعية كونه جاء عن طريق غير الجمعيات العمومية للنقابات لذلك فهو بمثابة " سهم فى قلب جموع الصيادلة " حيث أنهم الفئة الوحيدة التى ليس لها قناة شرعية ترعى مصالحها وتصون حقوقها سوى نقابة قوية منتخبة بإرادة حرة ، كما قامت النقابة فى ١٦ فبراير ١٩٩٣ بالدعوة للاعتصام احتجاجاً على القانون وقد غطت اللافتات مقر النقابة الرافضة لهذا القانون .

---

(١) عاطف السعداوى ، نقابة العلاج الطبيعى ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٠٠-١٠١ .

(٢) محمد عباس ناجى ، نقابة الأطباء البيطريين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ،٢٠٠٥،ص ص ١٢٣-١٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأكدت النقابة على أن المحاولات التى تبذل لاستصدار قانون جديد يهدف إلى إحكام السيطرة على النقابات المهنية ، ووجهت النقابة الدعوة إلى جميع صيادلة مصر للدفاع عن نقابتهم بالإصرار على عدم استصدار تشريعات مشبوهة فى مجلس الشعب بدون أخذ رأى النقابة مما يترتب عليه انهيار المكاسب والإنجازات التى تحققت فى الأعوام الماضية (١) .

وتأسيساً على ما سبق من موقف لنقابات المهنية المصرية من القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ يتضح الآتى :-

على الرغم من عدم اعتراض بعض النقابات المهنية على القانون – مثل نقابة محفظى وقراء القرآن الكريم ، نقابة المهن الرياضية ، نقابة المهن الموسيقية وغيرهم – حيث رأوا أن هذا القانون يتصف بالإيجابية ، إلا أن الغالبية العظمى من النقابات المهنية اعترضت على القانون جملة وتفصيلاً حيث اعتبروا القانون ، اعتداء صارخ على الديمقراطية وعلى الحريات التى كفلها الدستور والقانون للنقابات المهنية ، بل واعتبروه بمثابة مذبحة للديمقراطية ، والحرية ، والشرعية وذلك للأسباب الآتية :-

(أ) صعوبة وضع قانون يطبق على النقابات المهنية نظراً لأن لكل نقابة طبيعة وأهداف خاصة بها ، كما أن لكل نقابة الهيكل التنظيمى الخاصة بها فهناك نقابات لها فروع منتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية مثل المحامين ، المعلمين ، وهناك نقابات مركزية مثل نقابة الصحفيين التى ليس لها سوى مقران فقط فى القاهرة والإسكندرية .

(ب) عدم عرض مشروع القانون على مجلس الشورى أولاً لإقراره ثم عرضه بعد ذلك على مجلس الشعب كما ينص الدستور المصرى عند وضع أى قانون ، حيث تم عرض القانون مباشرة على مجلس الشعب .

(ج) حرمان النقابات من التجربة الديمقراطية المتمثلة فى الإدارة الذاتية للانتخابات حيث نص القانون على أن تجرى الانتخابات تحت إشراف قضائى كامل فى التصويت والفرز وإعلان النتيجة وذلك فى المادة السادسة منه .

(د) ألغى القانون نظام التجديد النصفى لأعضاء المجلس كل عامين المنصوص عليه فى قانون النقابات المهنية الخاص بكل نقابة ، وألغى حق الجمعية العمومية فى مناقشة أى

---

(١) هانى رسلان ، نقابة الصيادلة ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ص ١٤٣-١٥٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موضوعات أخرى خلال انعقادها لغرض الانتخابات واشترط إجراءها فى غير أيام الجمع والعطلات الرسمية .

(هـ) كذلك أقحم القانون القضاء فى الشئون الداخلية للنقابات المهنية حيث نص فى الفقرة " الثالثة " أنه إذا لم يتم انتخاب مجلس النقابة لأى ظرف يتولى اختصاصات مجلس النقابة لجنة مؤقتة من أقدم رئيس بمحكمة استئناف القاهرة وعضوية أقدم أربعة من رؤساء أو نواب الرئيس بهذه المحكمة ، مما جعل النقابات تتعرض لرقابة سلطة خارجة عن كيانها – القضاء – وتدخله فى أدائها وشئونها المهنية .

(و) كذلك اعترضت النقابات المهنية على القانون حيث أنه وقف حائلاً بين النقابات وبين الانتخابات بها ، حيث أن القانون جعل تحديد موعد إجراء الانتخابات بناء على قرار رئيس المحكمة الابتدائية والتى تقع فى دائرتها النقابة وبناء عليه لم يتم إجراء الانتخابات فى العديد من النقابات المهنية على الرغم من حلول موعد إجرائها .

وعليه فلقد تم إجراء المؤتمر الرابع الطارئ للنقابات المهنية والذى انعقد يوم الخميس ١٨ فبراير ١٩٩٣ بمقر نقابة المهندسين ، ولقد شارك فى المؤتمر ١٥٠٠ عضو منتخب من ١٧ نقابة مهنية عامة وأصدروا القرارات والتوصيات التالية (١) :-

١- عدم الاعتراف بشرعية هذا القانون والطعن فى عدم دستوريته .

٢- جمع التوقيعات من المهنيين فى نقاباتهم لرفض هذا القانون .

٣- الاتصال بالمنظمات العالمية لحقوق الإنسان للتضامن مع النقابات المهنية المصرية فى رفض القانون .

٤- الاتصال بالاتحادات المهنية العربية والدولية للتضامن مع النقابات المهنية المصرية فى رفض القانون .

٥- التوصية بعمل قائمة سوداء فى كل نقابة مهنية بأسماء مقدمى المشروع من أعضاء كل نقابة .

٦- مخاطبة المجلس الأعلى للقضاء لبيان مدى دستورية هذا القانون .

---

(١) جمال البنا ، النقابات المهنية المصرية فى معركة البقاء ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ج)موقف الصحافة من إصدار القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ :

فور إقرار القانون فى مجلس الشعب فى ١٩٩٣/٢/١٦ تناولته الصحافة المصرية بالتحليل من كافة جوانبه مبينه جوانب الخلل فى هذا القانون وأسباب اعتراضها عليه وسوف يتم تناول ما كتب بصحيفة الأهرام فور صدور القانون (*) .

فى اليوم التالى لصدور القانون وإقراره من مجلس الشعب تناولت جريدة " الأهرام " فى عددها الصادر فى ١٩٩٣/٢/١٧ ، حيث تم عرض حقيقتان هامتان يجب أن يسلم بهما الجميع الأولى حق المجلس فى التشريع ، والثانية أن هذا المشروع لا طعم له ولا رائحة والهدف الذى يرمى له ستكون نتيجته عكسية ، وأن مشروع كهذا يهدف إلى حسن اختيار القيادات المهنية يمكن أن يؤدى إلى نتيجة عكسية وذلك كما ذهب كمال خالد " نقيب التجاريين ، كما تم الإشارة إلى أن مشروع القانون عرض على لجان المجلس فى ليلة واحدة فما هو وجه العجلة فى ذلك ؟ وذلك كما ذهب الدكتور " إبراهيم عوارة " عضو مجلس الشعب (١) .

وقد أشار " إبراهيم نافع " أن قيادات العمل البرلمانى فى بلادنا بعيدة عن سياسة التحول السياسى الديمقراطى واسعة النطاق التى يقودها " مبارك " بإخلاص وحكمة وإحدى أخطر هذه المبادرات البرلمانية التى قدموها قيادات العمل البرلمانى تتمثل فى القانون الخاص بضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية ، فهذا المشروع بقانون بالغ الأهمية لأنه مس قطاعات رائدة فى العمل الوطنى وتحتاج بالفعل إلى دعمها وتيسير السبل أمامها للانطلاق ، ولكن يبدو للأسف أن هذه البديهيات ما زالت بعيدة عن بعض قيادات العمل السياسى والبرلمانى فى مصر، لأن القانون يواجه انتقادات موضوعية وجادة من جانب أغلبية القيادات النقابية لتناقضه مع أبسط مبادئ الديمقراطية النقابية (٢) .

كما ذهب " سلامة أحمد سلامة " إلى أن القانون فى صيغته النهائية قد يوفر بالفعل من الضمانات ما يسمح بإشراك قاعدة عريضة من أعضاء النقابات فى اختيار ممثليهم ويحول دون استيلاء فئة بعينها أو تيار بذاته على العمل النقابى ، اعتماداً على عزوف الأغلبية عن ممارسة حقوقها الانتخابية ، سواء فى التمثيل النقابى ، أو فى الانتخابات التشريعية التى ينتخب مجلس الشعب عن طريقها ، وهى آفه من الآفات التى تعانى منها الديمقراطية فى بلادنا والتى سعى

(*) اطلع الباحث فى " وحدة الميكروفيلم " بمكتبة الإسكندرية على ما كتب عن القانون فور صدروه فى جريدة الأهرام عن شهر فبراير ١٩٩٣ .

(١) تقرير عن تقديم القانون وآراء النقابيين ، جريدة الأهرام ، العدد ٣٨٧٨٩ ، ١٩٩٣/٢/١٧ ، ص ٧ .

(٢) إبراهيم نافع ، جريدة الأهرام ، العدد ٣٨٧٩١ ، ١٩٩٣/٢/١٩ ، ص ١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانون الجديد إلى علاجها ، ولكن من حيث أرادت الهيئة التشريعية أن تعالج هذه الظاهرة الانتخابية النقابية ، فإنها أساءت إلى روح العملية الديمقراطية ، وأثارت شكوك النقابات ، وأعضائها فى الهدف الحقيقى من القانون (١) .

كما أكد " صلاح منتصر " على أن النسبة التى جاء بها التعديل الجديد لقانون النقابات المهنية ليست اختراعاً أو ابتكاراً فالنسبة كانت موجودة فى كل قوانين النقابات ، وكانت معظم النقابات تشترط حضور نسبة (٥٠%) فى المائة على الأقل من أعضاء الجمعية العمومية وهو شرط كان مستحيلاً تحقيقه عملياً أو واقعياً فى ضوء ما يحتمه هذا القانون من إجراء الانتخابات فى مقر النقابة فكيف كان ممكناً تصور أن يحضر (٩٠) ألف مهندس على الأقل ويجتمعون فى مقرهم بشارع رمسيس لكى يصح الاجتماع ، أو (٥٠) ألف طبيب فى دار الحكمة ، أو (٧٠)ألف محام فى مقر النقابة بشارع ثروت ، ولهذا فإن من ينظر إلى الظروف التى كانت تجرى فيها الانتخابات كان يرى استحالة حشد (٥٠%) أو (٣٠%) أو حتى (٢٠%) من أعضاء الجمعية العمومية فى مقر النقابة ، وهذا ما تجنبه القانون الجديد حيث ألغى اشتراط عقد الانتخابات فى مقر النقابة بعد أن تبين عملياً استحالة تحمل هذه المقار بالنسبة المطلوبة ، وألزم توزيع الأعضاء على لجان فرعية قريبة من مكان عملهم وسكنهم (٢) .

كما ذكر " شريف جاب الله " أن قانون النقابات يهدف إلى تثبيت أركان الديمقراطية واحترام حق الأغلبية فى احترام ممثليها على النحو الوارد فى القانون (٣) .

كما أيدت كل من جامعتى المنوفية وطنطا لقانون النقابات المهنية ، واستنكرا ما اتخذته بعض النقابات من خروج عن الإجماع الشعبى والشرعية التى أقرها ممثلوا الشعب نيابة عن القاعدة العريضة (٤) .

كما أيدت أيضا مجالس الجامعات القانون واعتبرته تعبيراً صادقاً عن ضمير كل مصرى غيور على مصلحة وطنه ، وأرسلت النقابات برقيات تأييد بهذه المناسبة إلى رئيس الوزراء ، ورئيس مجلس الشعب (٥) .

---

(١) سلامة أحمد سلامة ، جريدة الأهرام ، العدد ٣٨٧٩٢ ، ١٩٩٣/٢/٢٠ ، ص ٨ .

(٢) صلاح منتصر ،جريد الأهرام ، العدد٣٨٧٩٨ ، ١٩٩٣/٢/٢٦ ، ص ١٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨ .

(٤) الأهرام ، العدد ٣٨٧٩٥ ، ٢٣ فبراير ١٩٩٣ ، ص ١ .

(٥) الأهرام ، العدد٣٨٧٩٥ ، ٢٤ فبراير ١٩٩٣ ، ص ١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أيدت أمانة المهنيين بالحزب الوطنى بالقاهرة لقانون ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية باعتباره يستهدف توسيع دائرة ممارسة الحقوق فى النقابات المهنية ، وتصحيح الخلل الذى أصاب ممارسة العملية الديمقراطية بسبب هيمنة الأقلية على شئون النقابات (١) .

ويتضح مما سبق من آراء وكتابات الصحفيين عن عدم اعتراضهم على صدور القانون ، حيث أنه يضمن اتساع دائرة المشاركة فى الانتخابات النقابية ، ويضمن عدم سيطرة تيار أو اتجاه معين على النقابات ، وكذلك يضمن نزاهة الانتخابات وحياديتها ومراعاة الدقة فى كل جانب من جوانبها ، ولكن جاء اعتراضهم من السرعة فى إصدار هذا القانون وعدم مراعاة الإجراءات المتبعة فى إصدار مثل هذه القوانين من أخذ رأى من يهمهم الأمر – النقابات المهنية – وذلك من خلال الاجتماع مع نقباء النقابات المهنية وأخذ رأيهم فى مواد وفقرات القانون ، وكذلك لصعوبة تطبيق قانون واحد على جميع النقابات المهنية البالغ عددها (٢٤) نقابة مهنية حيث أن لكل نقابة طبيعتها وظروفها المختلفة عن الأخرى ، ولكن طالب الصحفيين بأن يتم الاعتراض على القانون بالطرق الرسمية ومن خلال القنوات الشرعية ودون الخروج عن النظام العام .

خامساً : وضع المرأة فى النقابات المهنية المصرية :

١- تمثيل المرأة فى النقابات المهنية المصرية :

يشهد المجتمع المصرى تحولات على كافة المستويات السياسية والاجتماعية ، إلا أن المؤشرات تؤكد على استمرار انحسار مشاركة المرأة فى الحياة العامة ، واستمرار التهميش الاجتماعى والسياسى والثقافى للمرأة ، حيث أن مشاركة المرأة فى الانتخابات النقابية الأخيرة كناخبة ومرشحة ما زالت ضعيفة جداً (٢) .

ولقد أصبح غياب المرأة وضعف تمثيلها فى مجالس النقابات المهنية والعمالية ظاهرة واضحة للعيان ، ويمثل استمرار هذه الظاهرة أمراً مثيراً للتساؤل والاهتمام خاصة فى ظل عضويتها بهذه المؤسسات وحجمها العددى والتصويتى الأمر الذى لا يتناسب مع تمثيلها فى مجالس النقابات المختلفة (٣) .

---

(١) الأهرام ، العدد ٣٨٧٨٧ ، ٢٥ فبراير ١٩٩٣ ، ص ١ .

(٢) نهاد أبو القمصان ، دورة تدريبية متقدمة حول " التأهيل والتفعيل النقابى للمحاميات " ، فى مؤتمر " المرأة والنقابات " ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢ .

(٣) شريف هلالى ، تمثيل المرأة فى النقابات المهنية ، نقابة المحامين نموذجاً ، مرجع سابق ، ص١١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع الاهتمام بالنقابات لكونها تشكل أهم محاور أو مكونات المجتمع المدنى فى كل المجتمعات ، وتحتل النقابات العمالية والمهنية هذا الموقع الهام فى المجتمع المدنى فى كل مجتمع تتواجد فيه ، لأنها أكبر المنظمات غير الحكومية من ناحية العضوية والعمق الجماهيرى والدور الاقتصادى والاجتماعى السياسى (١) .

هذا إلى جانب اتفاق الباحثون والخبراء على أن النقابات تعد إلى جانب الجمعيات الأهلية والمنظمات الحكومية والأحزاب السياسية من أبرز وأهم الأطر التنظيمية التى تعبر عن التكوينات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لتنمية المجتمع المدنى الحديث (٢) .

وعلى الرغم من أهمية تلك النقابات فى المجتمع ودورها الهام الذى تؤدية فى المجتمع، بالإضافة إلى الحجم العددى والتصويتى الكبير للمرأة داخل الجمعية العمومية لتلك النقابات إلا أننا نجد أن هناك انحسارا فى مشاركة المرأة فى العمل النقابى على مستوى مجالس النقابات المهنية سواء فى مجالس النقابات العامة فى القاهرة أو فى مجالس النقابات الفرعية فى المحافظات فى مصر .

وباستعراض وضع المرأة من المشاركة فى مجالس النقابات العامة والنقابات الفرعية التابعة لها يتضح ما يلى :-

١- نسبة تمثيل المرأة فى مختلف النقابات المهنية يشير بوضوح إلى ذلك التقسيم النوعى الذى يحصر أدوار المرأة فى مجالات معينة حيث إن أعلى نسبة مشاركة للمرأة فى مهنة التمريض حوالى ٩٢% ويرجع ذلك لطبيعة المهنة حيث أن الغالبية العظمى ممن يمارسونها النساء ، ونقابة المهن الاجتماعية ، ونقابة الفنانين التشكيليين ، ونقابة المهن التعليمية بلغت جميعها حوالى ٤٠% ، وأقل نسبة مشاركة النساء فى نقابة المهندسين ١١% تليها نقابة المهن التطبيقية ٥% (٣)

٢- كذلك ضم مجلس نقابة المرشدين السياحيين فى الدورة ٢٠٠٢ -٢٠٠٥ امرأة واحدة (*) ضمن مجلسه المكون من (٩) أعضاء ، وهو تمثيل ضئيل بالمقارنة بوجود (٥) عضوات فى الدورة السابقة للنقابة ١٩٩٧ – ٢٠٠٠ ، على الرغم من أن عدد المرشدات يصل إلى

---

(١) سامية سعيد إمام ، مرجع سابق ، ص ٦٣.

(٢) محمود مرتضى ، مشاركة المرأة المصرية فى النقابات الواقع والعوامل المؤثرة ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

(٣) نهاد أبو القمصان ، مشروع دعم الكوادر النقابية بنقابتى المحامين والصحفيين ، فى " المرأة والعمل النقابى"، المركز المصرى لحقوق المرأة ، ٢٠٠٦، ص ١٥٧ .

(*) السيدة / حنان عبد الرحيم رواش وكانت تشغل منصب مقرر اللجنة الاجتماعية والإعلام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكثر من نصف عدد المرشدين حيث يصل عدد المرشدات (٢٥٧٠) مرشدة سياحية ، أما عدد المرشدين (٤٤٨٥) مرشد سياحى (١) .

٣- وضم مجلس نقابة " المهن الرياضية " فى الدورة ١٩٩٧ -٢٠٠١ سيدتين فقط فى مجلسه المكون من ٢١ عضواً (٢) .

٤- وضم مجلس نقابة " العلاج الطبيعى " فى مجلسه الحالى ٢٠٠١-٢٠٠٦ سيدتين فقط فى مجلسه المكون من (٢٤) عضواً على الرغم من أن إجمالى الخريجات من كليات العلاج الطبيعى منذ عام ١٩٦٦ حتى عام ٢٠٠٤ يصل إلى (٢٣٥١) وهو يقارب عدد الخرجين الذى يصل إلى (٢٧١٥) (٣) .

٥- كذلك لم يضمن مجلس نقابة " المهن الاجتماعية " فى دورته الحالية سوى سيدة واحدة فقط فى مجلسه وهى السيدة " ثريا عبد الحميد لبنة " وتشغل منصب النقيب فى مجلسه المكون من (١٩) عضواً (٤) .

وهى السيدة الثالثة التى تشغل منصب النقيب فى نقابة مهنية من إجمالى عددها البالغ ٢٤ نقابة مهنية فى مصر .

٦- كذلك لم يضم مجلس نقابة " المهن التمثيلية " فى الدورة ٢٠٠١ إلى٢٠٠٥ ، سوى فنانتين فقط فى مجلسه المكون من (١٣) عضواً (٥) .

٧- كما ضم مجلس نقابة " المهن العلمية " سيدة واحدة فى مجلسه المكون من (٤١) عضواً فى الدورة من ١٩٩٤-٢٠٠٣ (٦) .

٨- أما فى نقابة " الصيادلة " فلا يوجد تمثيل نسائى فى مجلس النقابة العامة الذى يتكون من (٢٥) عضواً وذلك فى المجلس الحالى (٧) .

---

(١) عبير ياسين ، نقابة المرشدين السياحيين ، سلسة النقابات المهنية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣٤-٥٤.

(٢) أحمد منيسى ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

(٣) عاطف السعداوى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢-٤٦ .

(٤) إيمان أحمد مرعى ، مرجع سابق ، ص ص ٥١-٥٢ .

(٥) صبحى عسيلة ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٦) محمد عبد القادر ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩-٤٠.

(٧) هانى رسلان ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥ – ٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- وبالنظر إلى نقابة " المهن الزراعية " نجد أنه لا يوجد بها تمثيل نسائى فى مجلس النقابة المكون من (٣٧) عضواً وذلك فى الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٤ (١) .

١٠- أما فى نقابة " التجاريين " يختفى التمثيل النسائى فى مجلسها المكون من (٤٥) عضواً وذلك منذ عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٥ (٢) .

١١- وفى نقابة " الأطباء " يختفى التمثيل النسائى داخل مجلسها المكون من (١٦) عضواً وذلك فى المجلس الحالى (٣) .

١٢- وكذلك فى نقابة " مصممى الفنون التطبيقية " فلا يوجد تمثيل نسائى فى مجلسها المكون من (٣٣) عضواً وذلك فى المجلس الحالى (٤) .

١٣- ثم نجد أن أكثر نسبة تمثيل نسائى داخل مجلس نقابة مهنية أو حتى عمالية هو مجلس نقابة " مهنة التمريض " حيث يصل عدد العضوات من أعضاء المجلس إلى (١٨) عضوة من إجمالى عدد أعضاء المجلس البالغ عدده (٢٣) عضواً - يرجع ذلك كما سبق أن ذكرنا إلى طبيعة المهنة التى تفرض على أن يكون أغلب من يمارسونها من الإناث وليس من الذكور - وهذا الحال ليس فى المجلس الحالى فقط ، وإنما فى المجلس السابق ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ حيث كان هناك رجلاً واحداً فقط من إجمالى عدد أعضاء المجلس وتشغل المرأة فيها منصب النقيب (٥) .

١٤- أما فى نقابة " الصحفيين " فلم تضم صحفية واحدة فى المجلسين الأخيرين ١٩٩٩ و ٢٠٠٩ ، حيث لم تسنح الفرصة لأية امرأة بالمشاركة فى عضوية مجالس النقابة (٦) .

---

(١) حازم محفوظ ، مرجع سابق ، ص ص ١١٩ ١٢٠ .

(٢) أيمن السيد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص ص ٦٣-٦٤ .

(٣) عمرو الشوبكى ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(٤) صفاء جمال الدين ، نقابة مصممى الفنون التطبيقية ، سلسة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٣٠-٣١ .

(٥) رضا محمد هلال ، نقابة مهنة التمريض ، سلسة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٠٢ .

(٦) شريف هلالى ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تمثيل المرأة فى نقابة المحامين :-

تؤدى مشاركة المرأة فى المنافسات الانتخابية الرسمية إلى الدفع بقضايا المساواة بين الجنسين إلى المقدمة . ويمكن من خلالها تصميم إصلاحات فى النظم الانتخابية بحيث تقود إلى تحقيق التقدم فى تمثيل الجنسين على قدم المساواة ، وبحيث يمكن تحدى المناصب القيادية التى يهيمن عليها الرجال ، كما يمكن أن يقضى تزايد الوجود النسائى بين كبار صناع السياسة إلى تحسين الاستجابة فى مجالى السياسة والممارسة (١) .

وسوف نعرض لمشاركة المرأة فى نقابة المحامين من خلال محورين هما :-

(أ) تمثيل المرأة على مستوى مجلس النقابة العامة .

(ب) تمثيل المرأة على مستوى مجالس النقابات الفرعية .

(أ) تمثيل المرأة على مستوى مجلس النقابة العامة .

بالنظر إلى مشاركة المرأة على مستوى مجلس النقابة العامة للمحامين بالقاهرة فلقد تم إجراء الانتخابات لعضوية النقابة العامة للدورة الحالية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ فى٢٠٠٥/٣/١٩ ، بعد إن استكمل نصاب الثلث المطلوب فى حالة التأجيل لعدم اكتمال النصاب القانونى فى الاجتماع الأول ، الذى يشترط حضور نصف أعضاء الجمعية العمومية ممن لهم حق التصويت ووصل عدد الحضور ٧٠٠٠٠ (سبعين ألف محام ومحامية) (٢) .

ولقد أجريت الانتخابات بين قائمتين هما :- قائمة " سامح عاشور " المسماة بالقائمة القومية ، وقائمة " رجائى عطية " وهى قائمة تؤيدها لجنة الشريعة الإسلامية ، وعلى مستوى التواجد النسائى رشحت القائمة المدعومة من لجنة الشريعة الإسلامية للمرة الأولى إحدى المحاميات هى " منى مكرم زكى " لكنها لم يحالفها الحظ بالفوز ، وفى نفس الوقت لم يرشح النقيب " سامح عاشور " أى تمثيل نسائى على القائمة المدعومة منه (٣) .

ولقد وصل عدد المرشحات لمقاعد النقابة العامة (١٠) محاميات هم :- نجلاء محمد إمام، وفاء حنفى سحاب ، نرجس إبراهيم خلة ، فاطمة سيد ثابت ، فاطمة الزهراء غنيم ، هدى عباس حسن ، هدى محمد أبو المهدى (عن دائرة استئناف القاهرة) ، بشرى عصفور (عن دائرة استئناف الإسماعيلية) ، منى جميل ، ليلى إبراهيم إسحق (عن مقاعد قطاع الأعمال العام)

---

(١) مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

(٢) شريف هلالى ، تمثيل المرأة فى النقابات المهنية نقابة المحامين نموذجاً ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٣) شريف هلالى ، ورقة بحث بعنوان " تمثيل المرأة فى النقابات المهنية " ، فى مؤتمر " النقابات والتحول الديمقراطي " ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٣٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك من جملة عدد المرشحين البالغ (٢٧٣) مرشح ، وسنلاحظ زيادة فى عدد المرشحات لانتخابات النقابة العامة بالمقارنة بالانتخابات السابقة التى وصل العدد فيها إلى (٦) مرشحات من جملة عدد المرشحين البالغ (٢٠٨) مرشح ([١]) .

وسنلاحظ أن هؤلاء المرشحات لم تسنح الفرصة لأى منهن بالفوز على مقاعد عضوية مجلس النقابة العامة ، على الرغم من الحجم العددى والتصويتى الهائل للمحاميات داخل الجمعية العمومية لنقابة المحامين حيث يقارب عددهن ستون ألف محامية ، مما يجعل المرأة غير ممثلة فى مجلس النقابة العامة ، وليس هذا الحال فى المجلس الحالى فقط وإنما أيضاً لم يشهد المجلس السابق أى تمثيل نسائى للمحاميات فى الدورة النقابية ٢٠٠١ - ٢٠٠٥ .

هذا على الرغم من ترشيح (٦) محاميات فى الدورة السابقة وهن " دينا محمود دردير " ، "عصمت الميرغنى " ، " فاطمة الزهراء غنيم " ، " نجوى محمد الأمين " ، " سهير أحمد محمد " ، " هدى أحمد على" ولكن لم تفز أى منهن فى تلك الدورة السابقة ([٢]) .

حيث إن تمثيل المرأة فى النقابة العامة لم يتعدى واحدة عام ١٩٦١ ، واثنتان عام ١٩٩٢، هذا على الرغم من ارتفاع أعداد النساء – المحاميات – فى عضوية النقابة سواء المحاميات غير المشتغلات والبالغ عددهن (١٣٥١) ، أو المحاميات المشتغلات والبالغ عددهن (٩٥٠٠) فى العاصمة وحدها ([٣]) .

حيث استطاعت " تهانى الجبالى " ([*]) الفوز فى انتخابات الدورة النقابية عام ١٩٩٢ بمقعد فى مجلس نقابة المحامين عن دائرة " استئناف طنطا " بالإضافة إلى منصبها كعضو دائم لإتحاد

([١]) المرجع السابق ، ص ص ٢٩-٣٠ .

([٢]) المرجع السابق ، ص ص ٣٠- ٣١.

([٣]) نادية حليم سليمان ، مرجع سابق ، ص ١١ .

([*]) تشير نشرة المركز المصرى لحقوق المرأة الصادرة فى يناير ٢٠٠٧ إلى أن " تهانى الجبالى " من مواليد عام ١٩٥٠ فى طنطا بمحافظة الغربية ، حصلت على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٧٣ وتولت وظيفة مدير الشئون القانونية بجامعة طنطا التى تركتها لتتفرغ للمحاماة ١٩٨٧ ، وتم انتخابها كأول عضوة فى المكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب لتصبح بذلك أول سيدة مصرية وعربية ترتقى إلى هذا المستوى بالإتحاد ، ثم تولت لجنة المرأة فى الاتحاد نفسه ، وتولت أيضاً لجنة (مناهضة العنصرية والصهيونية) فى الاتحاد ، بالإضافة إلى عملها كمحاضرة أساسية فى مركز التدريب وتكنولوجيا المعلومات التابع لإتحاد المحامين العرب ، وتم اختيارها من قبل الهيئة القضائية والمحكمة الدستورية العليا وعرض الترشيح على السيد رئيس الجمهورية فوافق على تعينها بالقضاء ، وتولت منصب قاض بالمحكمة الدستورية العليا فى سابقه هى الأولى من نوعها ، وهى تشغل الآن منصب نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحامين العرب وعضو فى اللجنة المشتركة للمنظمات الغير حكومية ، كما تم انتخاب " بشرى عصفور " وكيلا للنقابة عن دائرة " استئناف الإسماعيلية " وهى عضو لجنة الحريات ، ومقرر لجنة المرأة فى النقابة ومن بعد ذلك لم تشهد النقابة أى تمثيل نسائى (١) .

(ب) تمثيل المرأة على مستوى مجالس النقابات الفرعية .

لم تختلف مشاركة المرأة على مستوى مجالس النقابات الفرعية بالمحافظات عن مشاركتها على مستوى النقابة العامة من حيث انعدام التمثيل النسائى فى مجالس النقابات سواء على مستوى النقابة الفرعية بالقاهرة ، أو النقابات الفرعية الأخرى بباقى المحافظات على الرغم من ترشيح العديد من المحاميات أنفسهن لعضوية النقابات الفرعية ولكن لم يحالف إحداهن الفوز .

وباستعراض عدد المرشحات إلى إجمالى المرشحين فى الدورة النقابية الحالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦ نلاحظ الآتى (*) :

- شهدت انتخابات النقابة الفرعية بالقاهرة على مقاعدها البالغ عددها ١٦ (١٠ لمقاعد ترشيح (١١) محامية من بين (٢٦٤) مرشحاً منهن (٤) من المحاميات سبق لهن الترشيح على مقاعد النقابة العامة وهن :- " نجلاء الإمام " ، " فاطمة ثابت " ، " فاطمة الزهراء غنيم " ، " نرجس إبراهيم خلى" ، " سهير رمزى ميخائيل " ، " سحر عبد الحكيم زيدان " ، " زينب محمد بكر " ، "هدى هاشم " ، " سماح فتحى عبد الفتاح " ، " حنان سلام " (٢) .

إلا أنه لم يحالف إحداهن الفوز على الرغم من تزايد عددهن عن الدورة السابقة ٢٠٠١-٢٠٠٥ حيث رشحت (٥) محاميات أنفسهن فقط .

أما على مستوى النقابة الفرعية بالبحيرة فلقد شهدت ترشيح إحدى المحاميات فى انتخابات النقابة ٢٠٠٥ -٢٠٠٩ وهى " إكرام الحلفاوى " إلا أنه لم يحالفها الحظ بالفوز ، والجدير بالذكر أنه منذ إنشاء النقابة الفرعية بالبحيرة لم تشهد أى تمثيل نسائى داخل مجلسها المكون من (٧) أعضاء ، ولا يختلف الوضع فى باقى النقابات الفرعية من مستوى الترشيح المتدنى ، إلا أن السمة الغالبة هى عدم فوز أى منهن – المحاميات – بعضوية مجلس النقابة الفرعى .

وباستعراض ما سبق نجد أن مشاركة المرأة بنقابة المحامين سواء على مستوى النقابة العامة بالقاهرة أو النقابات الفرعية وبالأخص نقابة المحامين بالبحيرة – موضع الدارسة

---

(١) منى مصطفى عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (١٠) .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣١-٣٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الراهنة – تكاد تكون معدومة تماماً، على الرغم من أن قانون المحاماة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ لم يمنع المرأة من الترشيح لعضوية مجلس النقابة العامة أو مجالس النقابات الفرعية ، كذلك لم يضع أى عراقيل أمام مشاركتها بالتصويت فى الانتخابات ، إلا أنه فى نفس الوقت لم يقدم أى تسهيلات تشجع المرأة على الإقدام بالترشيح لعضوية تلك المجالس ، ولجعل وجودها أمر ضرورى وحيوى فى تلك المجالس ، ويفرض على الرجال انتخابها كممثلة لهم ، كأن يضم ضمن مواده وفقراته على سبيل المثال مادة تنص على أن يضم المجلس ضمن أعضائه البالغ عددهم (٢٤) عضواً اثنتين من المحاميات وذلك على مستوى النقابة العامة ، ومحامية واحدة على مستوى النقابات الفرعية ، مما يشجع المحاميات على التقدم بطلبات الترشيح لعضوية مجالس النقابة سواء العامة والفرعية ، أو حتى مجرد معرفة المرأة بضرورة تمثيلها داخل مجلس النقابة قد يشجعها على المشاركة ولو بمجرد التصويت كأحد مستويات المشاركة السياسية، مما يجبر القوى داخل النقابة على أن تضم فى قوائمها العنصر النسائى والبحث عن أفضلهن وضمها إلى قوائمهم .

وذلك أسوة بالمادة (١٣١) من قانون المحاماة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ والتى تنص " على أن يكون من ضمن أعضاء المجلس عضوان من المحامين الشباب " على مستوى النقابة العامة ، كما تنص المادة (١٥٢) من ذات القانون " على أن يكون من بين أعضاء مجلس النقابة الفرعى والبالغ عدده (٧) أعضاء عضواً من الشباب " ، مما كان له أكبر الأثر فى أقدم المحامين الشباب فى التقدم بطلبات الترشيح والمشاركة سواء بترشيح أنفسهم أو بالتصويت فى الانتخابات .

فإذا تم استحداث هذه المادة السابق ذكرها بجعل حتمية أن يضم المجلس سواء بالنقابة العامة أو الفرعية العنصر النسائى ، فإنه يعد دفعة قوية لتشجيع المحاميات على التقدم بطلبات الترشيح وإظهار قدراتهن المهنية والخدمية لباقى زملائهن من أعضاء النقابة ، مما يجعل الأعضاء من الرجال يثقون فى المرأة وقدراتها ويقدمون على انتخابها كممثلة لهم فى مجلس النقابة ، ويعد خطوة من أجل نيل المرأة بعض حقوقها فى ميدان من ميادين العمل السياسى ، لا يقل فى أهميته عن مجلسى الشعب والشورى أو الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية .

مما يجعلنا نتساءل حول عدم تمثيل المرأة فى مجالس النقابة العامة ، أو النقابات الفرعية لنقابة المحامين وهل السبب فى ذلك نابع من عوامل ذاتية ترجع للمحامية ذاتها ، أو أن هناك عوامل خارجية ترجع للمجتمع والمحيطين بها ، وجو الممارسة داخل النقابة هى التى تسبب العزوف أو الإحجام لدى المحامية عن المشاركة فى العمل النقابى على مختلف مستوياته .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباستعراض ما سبق نجد أن تمثيل المرأة فى العمل النقابى بنقابة المحامين سواء على مستوى النقابة العامة بالقاهرة ، أو النقابة الفرعية بالبحيرة تكاد تكون معدومة تماماً، على الرغم من أن قانون المحاماة لم يمنع المرأة من الترشيح لعضوية مجلس النقابة العامة أو مجالس النقابات الفرعية ، كذلك لم تضع العراقيل أمام مجرد التصويت أو الترشيح بالنسبة للمرأة فى الانتخابات .

إلا أنه فى نفس الوقت لم يقدم هذا القانون لم يشجع المرأة على الإقدام على الترشيح لعضوية تلك المجالس ، ويجعل وجودها أمراً ضرورياً وحيوياً ، ويفرض على الرجال انتخابها كممثلة لهم ، كأن يتم تعديل هذا القانون ليشمل فى مواده " أن يضم المجلس ضمن أعضائه البالغ عددهم (٢٤) عضواً اثنين من المحاميات وذلك على مستوى النقابة العامة ، ومحامية واحدة على مستوى مجلس النقابة الفرعية ، مما يشجع المحاميات على التقدم بطلبات الترشيح ، وتجبر التكتلات والقوى داخل النقابة على أن تضم فى قوائمها العنصر النسائى والبحث عن أفضلهن وضمها لقوائمها ، وذلك أسوة بالمادة (١٣١) من قانون المحاماة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ والتى تنص على " أن يكون من بين أعضاء المجلس عضوان من المحامين الشبان الذين لا تتجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماة فى تاريخ الانتخابات عن عشر سنوات ولا يزيد سن أيهما فى التاريخ عن خمسة وثلاثين عام " وذلك على مستوى النقابة العامة ، كما نصت المادة (١٥٢) من ذات القانون على " أن يكون من بين أعضاء مجلس النقابة الفرعية والبالغ عدده (٧) أعضاء عضو من المحامين الشبان الذى لا تتجاوز مدة اشتغاله بالمحاماة فى تاريخ الانتخابات عن عشر سنوات، ولا يزيد سنه فى التاريخ عن خمسة وثلاثين عاماً مما كان له أكبر الأثر فى إقدام المحامين الشبان فى التقدم بطلبات الترشيح لعضو النقابة العامة أو النقابات الفرعية .

حيث أنه لو تم استحداث هذه المادة السابق ذكرها بجعل حتمية أن يضم مجلس النقابة العامة أو المجالس الفرعية العنصر النسائى فإنه يعد دفعة قوية لتشجيع المحاميات على التقدم بطلبات الترشيح وإظهار قدراتهن المهنية والخدمية لباقى أعضاء النقابة مما يجعلهم – الرجال – يثقون بالمرأة وقدراتها ويقدمون على انتخابها كممثلة لهم فى مجلس النقابة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعقيب :

من خلال العرض السابق لمحتويات هذا الفصل يتضح لنا ما يلى :

١- أن هناك اختلافاً جوهرياً بين كلا النوعين من النقابات العمالية والمهنية ، من حيث النشأة فلقد جاءت نشأة النقابات العمالية أسبق لنشأة النقابات المهنية ، بل إن المهنيين أخذوا فكرة إنشاء نقابات لكل مهنة من النقابات العمالية ، أما من حيث الطبيعة القانونية فإن الانضمام إلى النقابات العمالية اختيارى فالفرد له حرية الانضمام إلى النقابة أو عدم الانضمام ، أما النقابات المهنية فإن الانضمام إليها إجبارى ولا يجوز للفرد فيها مزاولة المهنة قبل الالتحاق بالنقابة التابع لها ،أما من حيث الهيكل التنظيمى فإن النقابات العمالية تتكون من شكل هرمى قاعدته اللجان النقابية ومنتصفه النقابات العامة ورأسه الإتحاد العام، أما النقابات المهنية فتتكون من نقابة عامة بالقاهرة ، ونقابات فرعية بالمحافظات ، ولجان نقابية بالمراكز ، ولا يوجد لها اتحاد يجمعها ؛ أما من حيث شروط العضوية فإن النقابات العمالية لا تتطلب أى مؤهل دراسى للانضمام إليها أو حتى إجادة العضو للقراءة والكتابة ، أما النقابات المهنية فإنها تتطلب حصول الفرد على مؤهل عالى للانضمام إليها، أما من حيث القوانين المنظمة فينظم النقابات العمالية القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته ، أما النقابات المهنية فينظمها القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته بالإضافة إلى وجود قانون ينظم العمل داخل كل نقابة مهنية . وفى النهاية نجد أن الهدف من إنشاء النقابات العمالية جاء للدفاع عن حقوق العمال لدى أصحاب العمل سواء كانوا أفراداً أو حكومات ، أما الهدف من إنشاء النقابات المهنية فجاء للإرتقاء بمستوى المهنة وحمايتها من الدخلاء .

٢- أما من حيث نشأة النقابات المهنية فى مصر فلقد جاءت نشأة النقابات المهنية المصرية وعددها (٢٤) نقابة مختلفة عن بعضها البعض ، حيث أن لكل نقابة نشأة مختلفة عن الأخرى حسب الظروف التى فرضت على الساحة إنشاء تلك النقابة ، ونجد أن أقدم النقابات المهنية هى المحامين ١٩١٢ ، أما أحدثها فهى نقابة العلاج الطبيعى ١٩٩٤ .

٣- وبالتطبيق على نقابة المحامين – موضوع الدراسة الراهنة – نجد أن نشأتها جاءت أسبق من نشأة أى نقابة مهنية أخرى حيث إنه تم إنشائها كما ذكرنا عام ١٩١٢ ، وتطور الهيكل البنائى والوظيفى لها المكون من النقيب ، مجلس النقابة والجمعية العمومية ، والنقابات الفرعية منذ إنشائها متأثرة بالظروف السياسية السائدة فى المجتمع المصرى خلال تلك الفترات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- ولقد تبين باستعراض قانون النقابات المهنية رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ أن الدولة قد فرضت هذا القانون للقضاء على سيطرة بعض التيارات الدينية والأقليات على مجالس بعض النقابات المهنية الكبرى ، ذلك لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من أعضاء الجمعية العمومية للنقابات المهنية فى الانتخابات النقابية ، ولقد تباينت مواقف النقابات المهنية ورجال الصحافة من إصدار القانون ، فالبعض لم يعترض عليه بل واعتبره توسيع لدائرة المشاركة الديمقراطية فى النقابات وضمان للمصداقية والنزاهة فى الانتخابات النقابية والقضاء على سيطرة بعض الأقليات على النقابات ، والبعض الآخر اعتبره بمثابة معوق للأداء المهنى للنقابات لصعوبة تطبيق قانون واحد للانتخابات على جميع النقابات ، بالإضافة إلى السرعة فى إصدار القانون وعدم أخذ رأى مجالس النقابات المهنية فى مواد وفقرات القانون ، وكذلك لإقحام القانون لرجال القضاء داخل النقابات المهنية سواء بالإشراف الكامل على العملية الانتخابية أو بتشكيل مجلس النقابة فى حالة تعذر إجراء الانتخابات .

٥- وفى النهاية فلقد وجد من خلال استعراضنا لتمثيل المرأة داخل النقابات المهنية ضعف فى تمثيلها المرأة داخل النقابات الأمر الذى لا يتناسب مع حجمها العددى والتصويتى داخل الجمعية العمومية لتلك النقابات ، فباستثناء (٣) نقابات مهنية استطاعت المرأة أن تصل من خلالها لمركز النقيب ، لم تصل أى امرأة أخرى لذلك المنصب فى باقى النقابات البالغ عددها (٢٤) نقابة مهنية، بل إن بعض النقابات المهنية لا يوجد بها تمثيل نسائى نهائياً مثل المحامين ، والصحفيين، والأطباء وغيرها ، وبالتطبيق على نقابة المحامين – موضوع الدراسة الراهنة – سواء على مستوى النقابة العامة بالقاهرة أو النقابة الفرعية بالبحيرة ، فلقد وجد أن التمثيل النسائى منعدم نهائياً سواء فى المجلس الحالى أو المجلس السابق ، ولقد كان أخر مجلس يشهد تمثيل نسائى هو عام ١٩٩٢ بوجود سيدتين فى مجلس النقابة العامة هما : " تهانى الجبالى " التى تم تعينها قاضية فى المحكمة الدستورية ، " وبشرى عصفور " التى رشحت نفسها فى الدورة الحالية ولكن لم يحالفها الحظ بالفوز فى الانتخابات .

ومما سبق يتضح تدنى مستوى مشاركة المرأة فى العمل النقابى بمجالس النقابات المهنية، وخاصة نقابة المحامين موضوع الدراسة الراهنة ، مما يجعلنا نتساءل عن أسباب هذا العزوف أو الأحجام من جانب المحاميات للمشاركة فى العمل النقابى وهذا ما سوف نتناوله فى الفصل القادم على المستوى الميدانى ، من خلال رأى المحاميات بالبحيرة ، ورأى الخبراء فى ذلك والحلول المقترحة لدعم مشاركة المرأة فى مجالس النقابات المهنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباب الثانى

الدراسة الميدانية

معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى

دراسة ميدانية على نقابة المحامين بمحافظة البحيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الإطار المنهجى للدراسة

تمهيد ...

أولاً : مجتمع البحث .

ثانيـــــاً : نوع الدراسة .

ثالثـــــاً : عينة الدراسة .

رابعـــــاً : الأساليب البحثية .

خامســـاً : منهج الدراسة .

سادســـاً : أدوات جمع البيانات .

ســـــابعاً : خصائص عينة الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد :

يحاول الباحث من خلال الدراسة الراهنة التعرف على معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى من خلال التطبيق على عينة من المحاميات أعضاء الجمعية العمومية للنقابة الفرعية للمحامين بمحافظة البحيرة ومقرها مدينة دمنهور .

وسوف نلقى الضوء فى هذا الفصل على الإجراءات المنهجية التى يتبعها الباحث فى الدراسة الميدانية من حيث مجتمع البحث وأسباب اختيار نقابة المحامين دون غيرها من النقابات المهنية الأخرى لتطبيق الدراسة عليها ، ثم أسباب اختيار النقابة الفرعية للمحامين بالبحيرة ، ثم بعد ذلك نعرض نوع الدراسة الراهنة ، والعينة التى سوف تعتمد الدراسة عليها والشروط التى اتبعت فى اختيار مفردات تلك العينة ، ثم يتم تناول الأساليب البحثية المختلفة المستخدمة فى الدارسة ، ثم منهج الدراسة ، والأدوات المختلفة المستخدمة لجمع البيانات ، ثم نعرض فى نهاية هذا الفصل لخصائص عينة الدراسة ، من حيث السن والحالة الاجتماعية ودرجة القيد ونوع العمل بالمحاماة وغيرها من الخصائص الأخرى التى اتسمت بها تلك العينة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : مجتمع البحث :

(أ) الأسباب العامة التى ترتبط باختيار نقابة المحامين :

يأتى تطبيق الدراسة على نقابة المحامين دون غيرها من النقابات المهنية الأخرى للأسباب التالية:

١- تعد نقابة المحامين من أقدم النقابات المهنية حيث يرجع تاريخ نشأتها إلى عام ١٩١٢.

٢- تعد نقابة المحامين من أكبر النقابات المهنية من حيث حجم وعدد الإناث النقابيات المقيدات بها ، حيث يصل عدد الإناث المقيدات بنقابة المحامين حوالى ٥٨٤٠٥ محامية فى مقابل ١٩٤٧٣١محامى أى إنهم يمثلون ما يقرب من ٣٠% من إجمالى المشتغلين بالمحاماة حسب إحصاء نقابة المحامين لعام ٢٠٠٦ وهو أكبر عدد من الإناث المقيدات بنقابة مهنية .

٣- لتمثيل المرأة داخل مجلس النقابة العامة للمحامين فى إحدى الدورات السابقة باثنين من المحاميات ، كانت إحدهما تشغل منصب وكيل مجلس النقابة ، مما يدل على أنه كان هناك تمثيل نسائي داخل مجلس النقابة .

٤- عدم تمثيل الإناث فى مجلس نقابة المحامين سواء فى النقابة العامة أو فى النقابات الفرعية فى المجلسين الأخيرين (٢٠٠٠- ٢٠٠٥) ، (٢٠٠٥ – ٢٠٠٩) على الرغم من أن مجلس نقابة المحامين من أكبر مجالس النقابات المهنية فى مصر من حيث عدد الأعضاء حيث يصل عدده إلى (٢٤) عضواً .

٥- تعد نقابة المحامين ذات صبغة اجتماعية حيث إنها تتعامل مع قضايا ترتبط بالأفراد والمؤسسات والمجتمعات مما يعظم دورها فى المجتمع من جانب ، ومن جانب آخر تقوم النقابة بدور فعال فى الحياة السياسية داخل المجتمع المصرى .

وللأسباب السابقة فلقد وقع اختيار الباحث على نقابة المحامين دون غيرها من النقابات المهنية لتطبيق الدراسة عليها ومعرفة معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى .

(ب) الأسباب الخاصة باختيار النقابة الفرعية للمحامين بالبحيرة :

يرجع اختيار الباحث لنقابة المحامين بمحافظة البحيرة إلى عدة عوامل بعضها ذاتى والآخر موضوعى نوجزها فيما يلي :

- العوامل الذاتية : فيرجع إلى محل الإقامة فى محافظة البحيرة إلى جانب عمل الباحث بذات المحافظة ، وهذا يعطى فرصة أكبر فى جمع البيانات والميدانية عن موضوع البحث مما يسهل للباحث عملية الاتصال بمفردات البحث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العوامل الموضوعية : فلقد ثبت من التقارير الإحصائية ارتفاع نسبة الإناث المشتغلات بمهنة المحاماة بمحافظة البحيرة ، حيث يصل عددهن إلى حوالى (١٤٥٤) امرأة تعمل بمهنة المحاماة بالمحافظة طبقا لدرجة التقاضى (جزئى – ابتدائى – استئناف – نقض) ([1]) .

ثانياً : نوع الدراسة :

تنتمى الدراسة الراهنة إلى نمط الدراسات الكشفية (الاستطلاعية) وذلك لندرة إجراء دراسات سابقة تتناول مشاركة المرأة فى العمل النقابى ومعوقات تلك المشاركة بصورة مباشرة.

ثالثاً : عينة الدراسة :

اعتمد الباحث على الطرق الإحصائية لتحديد الحجم الأمثل للعينة من مجتمع البحث الكبير – المحاميات المقيدات بنقابة المحامين بالبحيرة – وسوف يتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية طبقية قوامها (٩٠) محامية من المحاميات المشتغلات بالمحاماة بمحافظة البحيرة من مختلف المراكز مثل إيتاى البارود ، دمنهور ، كوم حمادة ، أبو المطامير ، شبراخيت من درجات التقاضى الثلاث وهى(ابتدائى – استئناف – نقض) وهى تمثل ١٠% من إجمالى المحاميات المشتغلات بالمهنة بالبحيرة ، حيث يصل إجمالى عددهم إلى (٩١٤) محامية وتم اختيارهم وفقاً للشروط التالية :

١- أن تكون نقابية ولا تقل مدة الالتحاق بالنقابة عن خمس سنوات .

٢- أن تكون من بين مجتمع البحث أثناء الدراسة .

ولقد تم استبعاد المحاميات من درجة التقاضى (الجزئى) أو تحت التمرين نظراً لحداثة تخرجهن وقلة خبرتهن فى مجال العمل النقابى ، كما أن مدة التحاقهن وتسجيلهن بالنقابة تقل عن خمس سنوات مما يخالف شروط اختيار العينة حيث يشترط قانون المحاماة فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة الفرعية أن يكون من أعضاء جمعيتها العمومية الذين مضى على ممارستهم المهنة خمس سنوات على الأقل .

واستغرقت الدراسة الميدانية حوالى ثلاثة أشهر ابتداء من ٢٠٠٨/٢/١ حتى ٢٠٠٨/٤/٣٠ ، وتم خلال تلك الفترة مقابلة المحاميات بمقر النقابة الفرعية للمحامين بدمنهور وبالمحاكم فى دمنهور وإيتاى البارود وكوم حمادة وأبو المطامير وشبراخيت ، وكذلك فى مكاتب

([1]) نقابة المحامين ، مرجع سابق ، ص ٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاماة الخاصة بالمحاميات أو التى يعملن بها (*) كما تم مقابلة الخبراء المهتمين بقضايا المرأة الذين تم الاستعانة بهم فى الدراسة الراهنة .

رابعاً : الأساليب البحثية :

١- استخدم الباحث اسلوب المسح الاجتماعى بالعينة لدراسة مشاركة المرأة فى العمل النقابى ومعوقات تلك المشاركة ، ويرجع استخدام الباحث لهذا الاسلوب لصعوبة إجراء مسح شامل لجميع المحاميات المقيدات بالنقابة الفرعية للمحامين بالبحيرة .

٢- كما استخدم الباحث أسلوب تحليل البيانات الجاهزة وذلك بتحليل البيانات والإحصاءات الصادرة عن :

(أ) الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .

(ب) النقابة العامة للمحامين بالقاهرة .

(ج) المجلس القومى للمرأة .

(د) المركز المصرى لحقوق المرأة .

وذلك من أجل تحديد خصائص مجتمع البحث مثل حجم المشاركة السياسية للمرأة فى مصر بصفة عامة وحجم مشاركتها فى النقابات بصفة خاصة .

خامساً : منهج الدراسة :

فى ضوء الصياغة النظرية التى انطلقت منها الدراسة الراهنة ، استخدم الباحث عدد من المناهج بما يتفق وطبيعة الدراسة الراهنة مثل : المنهج الوصفى والمنهج التاريخى .

حيث يعتمد المنهج الوصفى من خلال وسائله وأدواته على وصف الظاهرة محل الدراسة وصفاً دقيقاً وموضوعياً .

كما يعتمد المنهج الوصفى على دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأوضاع (١) .

(*) ملحق رقم (٧) موافقة نقيب المحامين بالنقابة الفرعية على مقابلة المحاميات لإستيفاء استمارة الاستبيان .

(١) محمد ياسر الخواجة ، البحث الاجتماعى ، دار المصطفى للطباعة والنشر ، طنطا ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فضلاً عن استخدام الدراسة للمنهج التاريخى وذلك بتحليل مشاركة المرأة السياسية تاريخياً ، وذلك للتعرف على حجم مشاركة المرأة السياسية عبر العصور التاريخية المختلفة ، حتى يتسنى لنا معرفة التطورات التاريخية لحجم تلك المشاركة .

حيث أن هناك علاقة سببية بين الماضى والحاضر من حيث أنماط الحياة السائدة والنظم الاجتماعية ، كما أنه يجب عند دراسة تلك النظم أن يتبع الباحث جذورها الأولى ويتدرج فى البحث حتى يصل إلى التاريخ الحالى للدراسة (١) .

سادساً : أدوات جمع البيانات :

نظراً لأن الدراسة تقوم على جمع بيانات نوعية ، فضلاً عن جمع بيانات كمية فإن هذا يتطلب استخدام أكثر من أداة ومن ثم استعان الباحث بعدة أدوات هى :

استمارة الاستبيان : وهى أداة تتوافق مع منهج الدراسة – المنهج الوصفى- ولقد تم استخدامها فى جمع البيانات المرتبطة بحجم مشاركة المحاميات فى العمل النقابى ومعوقات تلك المشاركة .

وقد قام الباحث بتصميم الاستمارة عن طريق مجموعة من الخطوات كالتالى :

١- إعداد الاستمارة فى صورتها المبدئية وكانت تتضمن :

(أ) البيانات الأولية .

(ب) الأبعاد الأساسية – معوقات مشاركة المرأة فى العمل على مستوى مجلس النقابة وتم حصرها فى سبعة أبعاد وكانت الاستمارة المبدئية تتضمن (٩٥) سؤالاً بصورة إجمالية .

٢- وللتأكد من صدق الاستمارة – الصدق الظاهرى – فلقد قام الباحث بعرضها على السادة المحكمين الأكاديميين (*) وهم من أساتذة علم الاجتماع بجامعات الإسكندرية وطنطا وكفر الشيخ وذلك للتأكد من :

(أ) سلامة الصياغة اللغوية .

(ب) التأكد من ارتباط كل عبارة بالمتغير الذى تقيسه .

(ج) حذف أو إضافة بعض العبارات إذا اقتضت الضرورة .

---

(١) غريب سيد احمد ، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ١١١.

(*) ملحق رقم (٨) أسماء السادة المحكمين الأكاديميين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- كذلك للتأكد من صدق المضمون فلقد قام الباحث بعرض استمارة الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة من المحاميات وعددهن عشر محاميات وذلك بغرض التأكد من وضوح الأسئلة ومدى فهمهن لها ، وعدم وجود أى خلط أو التباس ، ومدى ارتباط الأسئلة بالأهداف التى وضعت من أجلها .

٤- وأسفر عرض الاستمارة على السادة المحكمين الأكاديميين وعينة من مجتمع الدراسة من المحاميات إلى الآتى :

(أ) إضافة بعض البيانات الأولية الخاصة بالزوج تمهيدا لربطها بالمتغيرات الأخرى الواردة بالاستمارة ، كما تم إعادة الصياغة اللغوية لبعض الأسئلة .

(ب) حذف بعض الأسئلة الواردة بالاستمارة لتكرارها أو عدم أهميتها ، كما تم إضافة بعض الأسئلة الأخرى لسد بعض نواحى النقص بالاستمارة .

(ج) تم ربط بعض الأسئلة ببعضها – الأسئلة الممتدة – فى داخل الاستمارة .

(د) تم استبدال المتغيرات النفسية بالمتغيرات الشخصية ، حيث أن المتغيرات النفسية أقرب إلى مجال علم النفس منه إلى مجال علم الاجتماع .

(هـ) تم وضع كل مقترح فى نهاية المعوق الخاص به وليس كما كان بصورة إجمالية فى نهاية الاستمارة فى شكلها المبدئى .

٥- أسفرت التعديلات السابق ذكرها إلى إخراج الاستمارة فى صورتها النهائية (*) كما يلى :

- تم تقسيم الاستمارة إلى ثمانية أقسام رئيسية تضم (٧٢) سؤالاً .
- القسم الأول : ويضم أثنى عشر سؤالاً تشمل البيانات الأولية والتى تهدف إلى التعرف على خصائص العينة من المحاميات مثل السن ودرجة القيد ومدة العضوية والدخل وغيرها .
- القسم الثانى : ويضم سؤال واحد عن أهم العوامل التى يمكن أن تحفز المحاميات للمشاركة فى العمل النقابى.
- القسم الثالث : ويضم تسعة أسئلة تهدف إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والثقافية التى يمكن أن تعوق مشاركة المحاميات فى العمل النقابى ، بالإضافة إلى المقترحات للحد من تأثير تلك المعوقات الاجتماعية والثقافية .

(*) ملحق رقم (٩) استمارة الاستبيان فى صورتها النهائية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- القسم الرابع : ويضم تسعة أسئلة تهدف إلى التعرف على العوامل الاقتصادية التى يمكن أن تعوق مشاركة المحاميات فى العمل النقابى ، بالإضافة إلى المقترحات للحد من تأثير تلك المعوقات الاقتصادية .
- القسم الخامس : ويضم أربعة عشر سؤالاً تهدف إلى التعرف على المعوقات السياسية التى يمكن أن تعوق مشاركة المحاميات فى العمل النقابى ، بالإضافة إلى المقترحات للحد من تأثير تلك المعوقات السياسية .
- القسم السادس : ويضم ثمانية أسئلة تهدف إلى التعرف على المعوقات الدينية التى يمكن أن تعوق مشاركة المحاميات فى العمل النقابى ، بالإضافة إلى المقترحات للحد من تأثير تلك المعوقات الدينية .
- القسم السابع : ويضم احد عشر سؤالاً تهدف إلى التعرف على المعوقات الشخصية التى يمكن أن تعوق مشاركة المحاميات فى العمل النقابى ، بالإضافة إلى المقترحات للحد من تأثير تلك المعوقات الشخصية .
- القسم الثامن : ويضم ثمانية أسئلة تهدف إلى التعرف على المعوقات المرتبطة بوسائل الإعلام التى يمكن أن تعوق مشاركة المحاميات فى العمل النقابى ، بالإضافة إلى المقترحات للحد من تأثير تلك المعوقات المرتبطة بوسائل الإعلام .

٦- وللتأكد من ثبات أفراد العينة من المحاميات فى إجاباتهم ، فلقد لجأ الباحث إلى " طريقة إعادة الاختيار" ، حيث تم اختيار (١٥) محامية تم تطبيق الاستمارة عليهن ، ثم أعيد تطبيق الاستمارة عليهن مرة أخرى بعد أسبوعين من تاريخ التطبيق الأول كفترة فاصلة بينهما ، ولحساب ثبات المقياس فلقد تم الاستعانة بقانون " بيرسون " لمعرفة درجة الارتباط بين إجابات عينة الدراسة على استمارة الاستبيان :

$$ر = \frac{ن \text{ مجـ س ص} - \text{مجـ س مجـ ص}}{\sqrt{[ن \text{ مجـ س}^{٢} - (\text{مجـ س})^{٢}] \times [ن \text{ مجـ ص}^{٢} - (\text{مجـ ص})^{٢}]}}$$

ولقد بلغ ثبات إجابات المبحوثين على الأسئلة ٠,٩ مما يدل على وجود ارتباط قوى بين الإجابات فى المرتين .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **المقابلات شبة المقننة :** حيث تم إعداد دليل مقابلة للخبراء المهتمين بقضايا المرأة (*) فى مجال دعم وتمكين المرأة ، وذلك فى المراكز البحثية المتخصصة ، أو من القيادات النقابية النسائية ، وذلك للتعرف على أرائهم حول أسباب إحجام وعزوف المرأة عن المشاركة فى العمل على مستوى مجلس النقابة وأهم المقترحات للحد من تلك المعوقات (**) .

سابعاً : خصائص عينة الدراسة :

نعرض خصائص العينة من حيث : السن ، والحالة الاجتماعية ، ومحل الإقامة ، وعدد الأنباء ، ودرجة القيد ، ومدة العضوية بالنقابة ، ونوع العمل بالمحاماة ، ومتوسط الدخل الشهرى ، بالإضافة إلى مؤهل وعمل ودخل الزوج .

١- السن (***) :

فيما يختص بالسن لعينة الدراسة يلاحظ أن أغلبية مفردات العينة تتركز أعمارهن فى فئة السن أقل من (٣٠) عام بنسبة (٧٨,٩%) من إجمالى حجم العينة ، بينما جاءت فئة العمر (٤٥ فأكثر) أقل فئة جاءت بها أعمار مفردات العينة بنسبة (٢,٢%) .

ويرجع ذلك إلى أغلب من يمارسنا المهنة من المحاميات فى سن الشباب ، وليس لديهن التزامات اجتماعية أو أسرية بصورة كبيرة ، حيث تؤثر الأعباء الأسرية بشكل كبير على المرأة الممارسة لمهنة المحاماة فقد تجد صعوبة فى التوفيق بين الالتزامات الأسرية والالتزامات المهنية ، هذا بالإضافة إلى سعى المحاميات فى تلك السن لإثبات ذاتها وتحقيق طموحاتها فى أن تصبح محامية مشهورة ويكون لها مكتبها الخاص فى المستقبل ، بالإضافة إلى سعيها للحصول على التقدير من جانب المحيطين بها ، لذلك تحرص المحاميات فى تلك السن على الخروج للعمل وممارسة مهنة المحاماة .

٢- الحالة الاجتماعية (****) :

فيما يختص بالحالة الاجتماعية لعينة الدراسة يلاحظ أن أغلبية مفردات العينة تتركز فى الحالة الاجتماعية (أعزب) بنسبة (٧٠%) ، بينما جاءت الحالة الاجتماعية (مطلقة) أقل فئة بها مفردات العينة بنسبة (٣,٣%) .

(*) يتضمن ملحق رقم (١٠) دليل مقابلة الخبراء المهتمين بقضايا المرأة .

(**) ملحق رقم (١١) أسماء السادة الخبراء المهتمين بقضايا المرأة .

(***) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (١١) .

(****) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (١٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع ذلك إلى عدم تفضيل الكثير من المحاميات الاستمرار بممارسة مهنة المحاماة بصورة فعلية بعد الزواج ، حيث أن مهنة المحاماة بالنسبة للمرأة غالباً ما تتعارض مع التزاماتها الأسرية نحو الزوج والأبناء ، وذلك لأنها تتطلب حضورها جلسات لموكليها فى المحافظات المختلفة مما يستدعى سفرها ، كذلك تتطلب ممارسة المهنة حضورها مع موكليها أمام النيابة فى أوقات متأخرة من الليل ، وهو ما قد يؤدى إلى إهمالها لبيتها وأسرتها وغيابها عن منزلها لفترات طويلة ، ومن ثم عدم ترحيب الأزواج لممارسة زوجاتهم من المحاميات للمهنة بصورة فعلية ، ولذلك تقوم الغالبية العظمى من المحاميات المتزوجات بالاكتفاء بسداد الاشتراكات السنوية للمحافظة على عضويتها بالنقابة ، والاستفادة من الخدمات التى تقدمها النقابة لأعضائها ، ولضمان حصولها على المعاش ، وهو ما قد يؤدى إلى أن يصبح أغلب من تمارسنا مهنة المحاماة من النساء دون زواج .

٣- محل الإقامة (*) :

فيما يختص بمحل الإقامة لعينة الدراسة يلاحظ أن أغلبية مفردات العينة تركزت فى الإقامة بالحضر بنسبة (٦١,١%) ، بينما جاءت الإقامة بالريف بنسبة (٣٨,٩%) .

ويرجع ذلك إلى تفضيل الكثير من المحاميات من بنات الريف الإقامة فى المدينة فى حال اشتغالها بالمحاماة ، حتى تكون بالقرب من المكتب الخاص بها أو الذى تعمل به ووجود المحاكم فى المدن ، هذا بالإضافة إلى أن إقبال المحاميات فى الحضر على ممارسة مهنة المحاماة أكثر من إقبال المحاميات فى الريف على ممارستها ، غير أن ذلك لم يمنع المحاميات من بنات الريف من ممارسة مهنة المحاماة بصورة فعلية وتحمل مشاق تلك المهنة وخاصة إذا لم يكن لديهنا إلتزامات أسرية بشكل كبير .

٤- عدد الأبناء (**) :

يلاحظ أنه فيما يختص بعدد الأبناء لعينة الدراسة والتى جاءت فى (٢٧) مفردة وهن إجمالى عدد المحاميات المتزوجات من عينة الدراسة ، أن أغلبية مفردات العينة تتركز فى طفل واحد بنسبة (٤٤,٤%) ، أما أقل عدد المفردات العينة فجاءت فى أربع أطفال فأكثر بنسبة (١١,١%) .

ويرجع ذلك لكون المحاميات من الفئات المتعلمة فى المجتمع ، وبالتالى فهن أكثر وعياً بضرورة تنظيم الأسرة وإنجاب أقل عدد من الأبناء حتى تتمكن من تربيتهم وتعليمهم بأفضل

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (١٣).

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طريقة ، وكذلك فى ظل عملها بالمحاماة الذى يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد ، ومن ثم تفضل المحاميات إنجاب أقل عدد من الأبناء حتى تستطيع أن توفق بين واجباتها على المستوى الأسرى والمهنى معاً .

٥- **درجة القيد (*) :**

يلاحظ أنه فيما يختص بدرجة القيد لعينة الدراسة أن أغلبية مفردات العينة تركزت فى درجة القيد (ابتدائى) بنسبة (٨٧,٨%) ، أما أقل عدد لمفردات العينة فجاءت فى درجة القيد (نقض) بنسبة (٢,٢%) .

ويرجع ذلك إلى أن أغلب من يمارسن المحاماة من المحاميات صغيرات السن ، وبالتالى فإن عدد سنوات الخبرة لديهن ليست كبيرة حتى يصلن إلى درجة القيد بالاستئناف أو النقض ، هذا بالإضافة إلى تفضيل بعض المحاميات اللاتى وصلت سنوات الخبرة لديهن للقيد بدرجة الاستئناف أو النقض إلى عدم القيد بها ، حيث إن القيد بالدرجة الأعلى يتطلب دفع مبالغ سنوية إضافية كبيرة بخلاف الاشتراك السنوى وذلك عند تجديده ، كما أن الضرائب ورسوم رفع القضايا تزداد كلما ارتفعت درجة القيد ، وبالتالى نجد أن الكثير من المحاميات يفضلن الاستمرار فى درجة القيد (الابتدائى) ، حيث نجد على مستوى محافظة البحيرة لا يوجد محاميات بالنقض سوى (١١) محامية فقط ، وذلك بناء على الإحصاء الرسمى للنقابة العامة للمحامين بالقاهرة .

٦- **مدة العضوية (**) :**

يلاحظ أنه فيما يختص بمدة العضوية بالنقابة أن أغلبية مفردات العينة تتركز فى مدة العضوية (٨ - ١٨ سنة) بنسبة (٧٦,٧%) ، بينما جاء أقل عدد من مفردات العينة فى مدة العضوية (١٨ سنة فأكثر) بنسبة (٢,٢%) .

ويرجع ذلك إلى أن أغلب من تمارسن المهنة من المحاميات صغيرات السن - كما سبق وذكرنا - ولا يوجد عدد كبير فى فئة (١٨ سنة فأكثر) حيث أن نظرة المجتمع فى الماضى كانت تعتبر العمل بالمحاماة مجال قاصر على الرجال فقط ، ولذلك لم يكن الأهل يرحبون بالتحاق بناتهم بكليات الحقوق - لصعوبات ممارسة المهنة التى لا يستطيع تحملها سوى الرجال فقط - ولم تكن تلك النظرة الخاطئة عن عمل المرأة بالمحاماة فى محافظة البحيرة فقط ولكنها كانت شائعة فى جميع محافظات مصر ، فبالنظر إلى إجمالى عدد المحاميات المقيدات بدرجة

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (١٥) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (١٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النقض ممن تزيد مدة عضويتهم بالنقابة عن (١٨) عام على مستوى الجمهورية نجدهم (١٣٦٠) محامية فقط ، فى حين نجد أن إجمالى عدد المحامين بدرجة النقض (١١٣٧٦) محامياً ، وذلك وفق الإحصاء الرسمى للنقابة العامة للمحامين بالقاهرة ، مما يدل على أن إقبال الفتيات فى الماضى على الالتحاق بكلية الحقوق وموافقة أسرهم على ذلك لم يكن موضع ترحيب .

٧- نوع **العمل بالمحاماة** (*) :

يلاحظ أنه فيما يختص بنوع العمل بالمحاماة لعينة الدراسة أن أغلبية مفردات العينة تتركز فى العمل لدى الغير بمكتب محاماة بنسبة (٧٢,٣%) ، بينما جاء أقل عدد من مفردات العينة فى العمل فى القطاع العام بنسبة (٤,٤%) .

ويرجع ذلك إلى أن تكاليف إنشاء مكتب محاماة يتطلب الكثير من النفقات المالية التى لا تقوى الكثير من المحاميات عليها ، هذا بالإضافة إلى عدم ثقة الكثير من أصحاب القضايا – الموكلين – فى قدرات المرأة المهنية كمحامية للدفاع عنهم مما قد يجعلهم يفضلون المحامين من الرجال ، وهو ما قد يؤدى إلى عدم تشجيع المحاميات على افتتاح مكاتب محاماة خاصة والاكتفاء بالعمل لدى الغير من المحامين .

كما نجد أن هناك قلة فى عدد المحاميات العاملات فى القطاع العام حيث أن قانون النقابة لا يسمح لخريجات كليات الحقوق اللاتى يعملن فى الشئون القانونية فى وزارات الشئون الاجتماعية ، والتربية والتعليم ، الصحة ، وغيرها من المصالح الحكومية بالقيد فى النقابة ، حيث أن المسمى الوظيفى لهن فى عملهم هو " محقق قانونى " وليس " محامى " ولذلك ترفض النقابة قيدهم ، وبالتالى لا يحق لهن الترشيح ولا حتى التصويت فى انتخابات مجالس النقابة العامة أو الفرعية ، بينما نجد أن عمل المحاميات فى عدد قليل من الهيئات مثل البنوك يكون المسمى الوظيفى للتعيين بها محامى ، وبالتالى يحق لهن الترشيح والتصويت لعضوية مجالس النقابة العامة والفرعية .

٨- **متوسط الدخل الشهرى** (**) :

يلاحظ أنه فيما يختص بمتوسط الدخل الشهرى لعينة الدراسة أن أغلبية مفردات العينة تنحصر فى فئة الدخل (أقل من ٥٠٠) بنسبة (٨٤,٥%) ، بينما جاءت فئة الدخل (٩٠٠ جنيه فأكثر) أقل فئة من حيث عدد مفردات العينة بنسبة (٢,٢%) .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (١٧) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (١٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع ذلك إلى أن أغلب مفردات العينة تعمل لدى الغير فى مكتب محاماة وليس فى مكتب خاص بها ، وبالتالى فهى لا تتقاضى أتعاب عن كل قضية تقوم بالمرافعة فيها ، وإنما تتقاضى راتب شهرى محدد مهما كثر عدد القضايا المكلفة بها من قبل من تقوم بالعمل فى مكتبة من المحامين ، وحتى التى تقوم بفتح مكتب محاماة خاص بها فإن حجم ونوعية القضايا لديها لا تؤدى إلى زيادة دخلها الشهرى بالقدر المنتظر .

٩- **مؤهل الزوج (*) :**

يلاحظ أنه فيما يختص بمؤهل الزوج لعينة الدراسة التى انحصرت فى (١٨) مفردة ، وهو إجمالى عدد المتزوجات بعد استبعاد الأرامل والمطلقات ، أن أغلبية مفردات العينة تنحصر فى (المؤهل العالى) بنسبة (٨٨,٩%) ، بينما لا نجد فى (المؤهل المتوسط) أياً من عينة الدراسة .

ويرجع ذلك لكون هؤلاء المحاميات حاصلات على مؤهل عال – ليسانس حقوق – ويعملن بمهنة المحاماة التى تكسبهن مكانة اجتماعية مميزة ، وبالتالى يرفضن الزواج بمن هو أقل فى المستوى التعليمى ، كما أن هناك محاميات متزوجات من أطباء بشريين وصيادلة ومستشارين ، حتى إن المحاميات المتزوجات من أزواج حاصلين على مؤهل أقل من العالى ومؤهل فوق المتوسط – فإن هؤلاء الأزواج يعملون فى وظائف مرموقة مثل العمل كمحاسب فى أحد البنوك .

١٠- **عمل الزوج (**) :**

يلاحظ أنه فيما يختص بعمل الزوج لعينة الدراسة ، أن أغلبية مفردات العينة قد تركزت فى (عمل الزوج الحكومى) بنسبة (٧٢,٢%) ، بينما لا نجد فى (عمل الزوج الخاص) سوى (٢٧,٨%) من حجم العينة .

ويرجع ذلك لنظرة المجتمع التقليدية للعمل الحكومى باعتباره عمل دائم ومستمر ، وهو يضمن لمن يعمل به راتب شهرى طول مدة عمله ، ومعاش بعد بلوغه سن التقاعد ، ولذلك تقدم أغلب الأسر المصرية – فى الريف والحضر – على تزويج بناتها ممن يعملون فى عمل حكومى ، ويرفضون زواج بناتهم ممن يعمل فى عمل خاص حتى وإن كان يدر عائداً أكثر من

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (١٩).

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٢٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل الحكومى لاعتقادهم بأن هذا العائد غير مضمون ، لذلك تركزت أغلب مفردات العينة فى عمل الزوج الحكومي .

١١- دخل الزوج (*) :

يلاحظ أنه فيما يختص بدخل الزوج لعينة الدراسة ، أن أغلبية مفردات العينة قد تركزت فى فئة (٩٠٠ جنيه فأكثر) بنسبة (٤٤,٤%) بينما جاء فى متوسط الدخل (أقل من ٥٠٠ جنية) سوى (١١,١%) من حجم العينة .

ويرجع ذلك أن معظم الأزواج لعينة الدراسة يعملون فى وظائف مرموقة مثل المستشارين والأطباء والمحامين وغيرها من الوظائف التى تضمن لمن يعمل بها متوسط دخل شهرى مناسب ، وحتى من يعملون فى وظائف خاصة مثل شركات القطاع الخاص فإنها تضمن متوسط دخل شهرى مرتفع ، بل وأحياناً يكون دخل العمل الخاص أكبر من دخل العمل الحكومى .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٢١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

نتائج الدراسة الميدانية

أولاً : العوامل التى تحفز المرأة للمشاركة فى العمل النقابي .

ثانياً : العوامل الاجتماعية والثقافية التي تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي .

ثالثاً : العوامل الاقتصادية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي.

رابعاً : العوامل السياسية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي.

خامساً : العوامل الدينية التي تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي.

سادساً : العوامل الشخصية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي .

سابعاً : العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي .

ثامناً : نتائج الدراسة الميدانية من خلال الجداول الارتباطية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : العوامل التي تحفز المرأة على المشاركة فى العمل النقابي (*) :

على الرغم من أن العمل النقابي يعد زيادة فى الأعباء الملقاة على عاتق المحاميات ، إلا أن معظم مفردات عينة الدراسة أكدن على أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تحفزهن على المشاركة فى العمل النقابي على مستوى مجلس النقابة ، وتجعلهن يتحملن هذا العبء المضاف إلى أعبائهن وتتمثل هذه العوامل فيما يلي :-

١- زيادة المعارف واكتساب خبرات جديدة :

حيث أشارت نسبة (٥٧,٨%) من إجمالى العينة إلى أن الرغبة فى زيادة المعارف ومحاولة اكتساب خبرات جديدة تعد من أهم العوامل التي تحفزهن للمشاركة فى العمل النقابي ويرجع ذلك لكون مجال المحاماة بصفة خاصة – حسب رأى المحاميات – يختلف عن مجالات العمل الأخرى ، من حيث أهمية حرص الممارس لتلك المهنة على اكتساب المعارف والخبرات بصفة مستمرة ، ولاشك فى أن مجال العمل النقابي يمكن أن يتيح لهن التعرف بأعلام مهنة المحاماة وتبادل الخبرات ووجهات النظر معهم ، كذلك الوقوف على آخر الأحكام التى تصدر من خلال محكمتي النقض والدستورية العليا ، حيث إن أحكامهم تعد بمثابة قوانين يمكن الاستناد إليها والاستشهاد بها فى مرافعاتهم فى القضايا المماثلة ، يتيح العمل النقابي لهن فرصة الوقوف على آخر ما يصدر من قوانين ، حيث أن هناك قوانين تصدر بصورة مستمرة لتواكب ما يطرأ على المجتمع من متغيرات .

٢- السعي لاكتساب مكانة اجتماعية :

كما رأت نسبة (٥١,١%) من إجمالي حجم العينة أن السعي لاكتساب وضع ومكانه اجتماعية يمكن أن حافزاً للمشاركة فى العمل النقابي ، ويرجع ذلك إلى أن المشاركة فى العمل النقابي – كعضو فى مجلس النقابة – بمنح صاحبته مكانة اجتماعية بين أفراد أسرتها والمحيطين بها بصفة عامة ، وزملائها وموكليها بصفة خاصة ، كما يمكن أن يؤدى ذلك إلى إعطائها وضع ومكانة أيضاً داخل الأماكن التي تتعامل معها بحكم ممارستها للمهنة مثل ساحات المحاكم وأقسام الشرطة ، حيث أشارت العينة إلى أن عضوية المحامية داخل مجلس النقابة العامة أو الفرعية يكسبها وضع ومكانة اجتماعية مميزة .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٢٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- دعم حقوق المرأة وتمكينها سياسياً :

يأتي بعد ذلك نسبة (٤٨,٨%) من إجمالى عينة الدراسة من رغبتهن فى العمل النقابي بهدف دعم حقوق المرأة وتمكينها سياسياً ، ويرجع ذلك لكون مجال العمل النقابي هو أحد أهم مجالات المشاركة السياسية للمرأة والذى يشهد تدنى مستويات مشاركة المرأة فيه، على الرغم من الحجم العددى والتصويتي الكبير للمحاميات داخل الجمعية العمومية لنقابة المحامين حيث أشارت المحاميات إلى أن مجال العمل النقابي على مستوى النقابة الفرعية بالبحيرة لم يشهد أى تمثيل نسائي داخل مجلس النقابة منذ إنشائها ، وذلك على الرغم من ترشيح العديد من المحاميات – الأستاذة فوزية الأنصارى ، الأستاذة إكرام الحلفاوى – لعضوية النقابة الفرعية ، إلا أن الأصوات التي حصلن عليها لم تمكنهن من الفوز بأحد مقاعد مجلس النقابة الفرعية ، وبالتالى فإن نجاح المرأة فى اقتحام هذا المجال يعد خطوة هامة فى طريق نيل المرأة لبعض حقوقها السياسية ، بالإضافة إلى تحقيق التمكين السياسي لها بالصورة المتكافئة داخل المجتمع.

٤- الدفاع عن مصالح الزملاء والزميلات من المحامين :

جاء بعد ذلك بنسبة (٣٠%) رغبة عينة الدراسة فى العمل النقابي من أجل الدفاع عن مصالح الزملاء من المحامين والمحاميات على حد السواء ، حيث أن المشاركة فى العمل النقابى تمنح العضو السلطة الكافية التى تمكنه من الدفاع عن حقه وحق زملائه ، إلى جانب قدرته على تذليل العقبات والمعوقات التى قد تواجههن ، وذلك ما أكدته " حنان الشامى " المحامية بالنقض فعلى الرغم من دورها فى مساندة زملائها فى أى وقت يحتاجونها فيه ، إلا أن ذلك يتم فى نطاق ضيق مقارنة بدورها فى القيام بذلك لو كانت عضواً فى مجلس النقابة ، حيث السلطة الشرعية التى تؤهلها للعمل فى كافة الاتجاهات بشكل أكثر إيجابية .

٥- لمحاولة تحقيق زيادة فى الدخل من خلال العمل النقابى :

أشارت نسبة (٢٠%) من العينة رغبتهن فى العمل النقابي لمحاولة تحقيق زيادة فى الدخل ، ويرجع ذلك لإعطاء عضوية مجلس النقابة للمحامية مزيداً من الثقة فى قدرتها أمام موكليها ، وبالتالي يزداد عدد القضايا لديها مما يؤدى إلى زيادة الدخل الخاص بها ، حيث إستشهدت بعض المحاميات بالمحامية " بشرى عصفور " المحامية بالنقض وعضو مجلس النقابة العامة ووكيلة مجلس النقابة العامة سابقاً ، حيث أضاف لها العمل النقابي فرصة لزيادة معارفها وبالتالي زيادة موكليها وافتتاحها للعديد من المكاتب فى المحافظات المختلفة ؛ مما كان له أكبر الأثر فى زيادة الدخل الخاص بها .

ويرى الباحث أن المكانة التي وصلت إليها " بشرى عصفور " – وهى أحدى الخبراء التي تم الاستعانة بهم فى الدراسة – لم تعتمد فقط على عضوية النقابة العامة لتحقيق نجاحها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإنما جاء ذلك أيضا نتيجة للكفاءة المهنية وعدد سنوات الخبرة التى أتاحت لها فرصة زيادة المعارف واكتساب الخبرات ، وكذلك لكونها إحدى الناشطات بقضايا وحقوق المرأة ، خوضها الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب مما أكسبها الثقة فى قدرتها المهنية كمحامية وقدرتها على تقلد المناصب القيادية.

٦- الحصول على تقدير الزملاء المحيطين :

جاء بنفس النسبة السابقة (٢٠%) رغبة مفردات عينة الدراسة فى المشاركة بالعمل النقابي من أجل الحصول على تقدير الزملاء المحيطين ، ويرجع ذلك لاكتساب العضو بمجلس النقابة للعديد من المعارف والخبرات من خلال النقابة ، والتي يستخدمها لخدمة باقي أعضاء الجمعية العمومية من المحامين ، مما يجعله مصدراً للتقدير من جانب الزملاء ، هذا بالإضافة إلى أن أى مشكلة للمحامي مع أى جهة سواء كانت حكومية أو غير حكومية بالإضافة إلى احتمال اختلافة فى بعض الأحيان مع موّكليه يتم الرجوع والتحقيق فيها من قبل لجنة مشكّلة من أعضاء مجلس النقابة مما يزيد من تقدير واحترام المحامين لأعضاء النقابة باعتبارهم المنوطين بالدفاع عنهم فيما يواجههم من مشاكل خلال ممارستهم للمهنة .

٧- الرغبة فى العمل العام :

أكدت نسبة (١٨,٨%) من إجمالي حجم العينة على الرغبة فى العمل العام كأحد العوامل المحفزة للمشاركة فى العمل النقابي ، ويرجع ذلك لاعتبار أن العمل النقابي هو أحد أوجه العمل العام لخدمة المجتمع بصفة عامة ، بل إن بعض المحاميات ينظرن إلى العمل النقابي على أنه خطوة تمهيدية للالتحاق بأوجه العمل العام الأخرى الأكثر اتساعاً ، كعضوية مجلس الشعب أو الشورى ، ويضربن الأمثال بالعديد من النقابيات التي أتاحت لهن عضوية مجالس النقابات الفوز أو التعيين فى مجلس الشعب والشورى مثل " ثريا لبنة " نقيب الاجتماعين وغيرها من النقابيات ، ولذلك أكدن على أن العمل النقابي يمكن أن يتيح لهن فرصة أفضل للمشاركة فى أوجه العمل العام المختلفة .

٨- للهروب من الأعباء المنزلية :

أشارت نسبة (٥,٥%) من إجمالي حجم العينة إلى أن الهروب من الأعباء المنزلية قد يشجعهم ويحفزهم للمشاركة فى العمل النقابي ، وليس المقصود هنا بالهروب من الأعباء المنزلية هو تركها وعدم القيام بها ، فهى مسئولية المرأة فى المقام الأول وحتي وإن كانت تعمل بالمحاماة ولديها العديد من الأعباء المهنية ، وإنما المقصود بالهروب من الأعباء المنزلية هو محاولاتها من خلال عضويتها بمجلس النقابة تخفيف حدة الأعباء الأسرية وتغيير الروتين اليومي لحياتها بخروجها مساءاً لحضور اجتماعات مجلس النقابة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : العوامل الاجتماعية والثقافية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي :

نتناول فى هذا المحور أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية التى تؤدى إلى إحجام أو عزوف المحاميات عن المشاركة فى العمل النقابي ، بالإضافة إلى وضع مقترحات للحد من تأثير تلك المعوقات من خلال عرض ما تم التوصل إليه من نتائج فى استمارة الاستبيان لعينة الدراسة ودليل المقابلة للخبراء المهتمين بقضايا المرأة والذين تم الاستعانة بهم .

١- وجود تفرقة أسرية فى المعاملة على أساس النوع (*) :

على الرغم من سيادة ثقافة النوع وتفضيل الذكور على الإناث فى معظم الأسر المصرية ، وذلك نتيجة للعادات والتقاليد السائدة والتي تجعل الأسرة تفضل الذكر على الأنثي سواء فى التعليم أو العمل وغيرهما ، إلا أن نسبة (٩٧,٧%) من إجمالي حجم العينة أكدن على عدم وجود تفرقة فى المعاملة داخل أسرهم بين الذكور والإناث .

ويرجع ذلك إلى أن أغلب أسر العينة أسر متعلمة تؤمن بمبدأ المساواة بين الأبناء بصرف النظر عن النوع ، وبحق أفرادها من الإناث – بصفة خاصة – فى الاهتمام بأخذ رأيهم فى المسائل التى تهمهم مثل اختيار نوعية التعليم الذى يفضلونه ، أو اختيار الزوج المناسب ، بالإضافة إلى حفزها على المشاركة فى المجالات الاجتماعية والسياسية المختلفة ، بل أن أفراد العينة أكدن على أن لهن الحق فى مناقشة رب الأسرة فى المسائل التى تخصها ولها الحق فى أن تختلف معه فى الرأى .

وتختلف تلك النتيجة مع نتائج دراسة " سحر حساني بربرى " والتى توصلت من خلالها إلى أن أساليب التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة المصرية تقوم على أساس النوع ، وما يترتب على ذلك من وجود تفرقة فى المعاملة بين الإناث والذكور من أبنائها ، لذلك ينبغي توعية الآباء بكيفية معاملة الأبناء دون التمييز بينهما على أساس النوع .

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى أن أساليب التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة المصرية قد اختلفت عن الماضى ، فهي تقوم الآن على أساس المساواة بين الجنسين وإعطاء كل فرد من أفرادها الحق فى التعبير عن رأيه وخاصة النساء ، والسماح لهن بالتعليم والعمل فى المجال الذى تختاره دون تدخل من أحد ، فالإبنة فى الأسرة المتعلمة أصبحت تملك حق إصدار القرارات الخاصة بها .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٢٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- مدى تأثير الأعباء الأسرية على عدم المشاركة فى العمل النقابي (*) :

يختلف تأثير الأعباء الأسرية على المرأة من حيث المشاركة السياسية بوجه عام والمشاركة فى العمل النقابي بوجه خاص ، وذلك باختلاف الحالة الاجتماعية (متزوجة أو غير متزوجة) ، وكذلك عدد الأبناء فى حالة الزواج ، ومدى تفهم الأسرة لدور المرأة فى المجال السياسي .

- حيث أشارت نسبة (٦٠%) من إجمالى حجم العينة على عدم تأثير الأعباء الأسرية على المشاركة فى العمل النقابي ، ويرجع ذلك إلى أن معظم المحاميات بعينة الدراسة من غير المتزوجات ، والبالغ عددهن (٦٣) محامية ، وبالتالي فإن الالتزامات الأسرية لديهن أقل بكثير من المتزوجات ، باعتبار أنهن غير مسئولات عن زوج أو أبناء .

- كما أشارت نسبة (٤٠%) من إجمالى العينة على تأثير الأعباء الأسرية عليهن من حيث المشاركة فى العمل النقابي ، وذلك بالنسبة للمتزوجات بصفة خاصة ، حيث أنهن مسئولات عن أسرهن ، ومُطالبات بإشباع الاحتياجات المختلفة لأسرهن ، مثل المأكل والمشرب وإشباع الاحتياجات العاطفية والى غير ذلك ، كما أن بعض أفراد العينة من غير المتزوجات أكدن على أن أسرهن تحملهن الكثير من الأعباء الأسرية سواء للأب أو الأخوة أو الأخوات ، مما يؤدى إلى عدم وجود أى وقت لديهن للمشاركة فى نشاطات أخرى سواء نقابية أو غير نقابية .

٣- كيفية تأثير الأعباء الأسرية على المشاركة فى العمل النقابي (**) :

تقوم المرأة داخل الأسرة المصرية بالعديد من الأدوار الاجتماعية كزوجة وأم وباعتبارها مسئولة عن زوج وأبناء ومطالبة برعايتهم وإشباع الاحتياجات المختلفة لهم .

ولذا فلقد أكدت نسبة (٨٣,٣%) من إجمالي حجم العينة أن كثرة الأعباء الملقاة على عاتق المرأة هي المسئولة بالدرجة الأولى عن عدم مشاركتها فى العمل النقابي ، حيث أن الأسرة المصرية سواء كانت فى الريف أو الحضر مازالت تلقي على عاتق المرأة - داخلها- مسئولية الأعباء الأسرية وحدها دون مساعدة من أحد ، فهي المسئولة عن تدبير شئون المنزل، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة مثل المأكل والمشرب وشراء الاحتياجات المنزلية ورعاية وتنظيف المنزل ، بالإضافة إلى رعاية ومتابعة الأبناء فى النواحي التعليمية

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٢٤) .

(**) ملحق رقم(٢) ، جدول رقم (٢٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك تعد الأعباء المنزلية وكثرتها أحد المعوقات للمشاركة فى العمل على مستوى مجلس النقابة .

فى حين أشارت أقل نسبة من إجمالي حجم العينة (٢٢,٢%) أن الوجود فى منزل مشترك ورعاية شئونها وشئون أهل الزوج هي أحد المعوقات للمشاركة فى العمل النقابي ، فهي مطالبة ليس فقط برعاية زوجها وأبنائها ، وإنما مطالبة برعاية أهل الزوج أيضاً ، ويرجع السبب فى وجود أقل عدد من مفردات العينة فى هذا المتغير إلى أن معظم أفراد العينة من المحاميات غير متزوجات ، هذا بالإضافة إلى أن المتزوجات منهن يفضلن الإقامة فى منزل مستقل عن أهل الزوج حتي وإن كانت إقامتها فى الريف ، هذا بالإضافة إلى أنه نتيجة للتغيرات التي طرأت على المجتمع المصرى فلم تعد الأسرة كما كانت فى الماضي (أسرة ممتدة) تضم ثلاث أجيال فأكثر ، وإنما أصبحت السمة الغالبة على الأسرة المصرية كونها (أسرة نواة) تضم الأب والأم وأبنائهم فقط .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " ماجدة أحمد شفيق " والتي توصلت من خلال نتائجها إلى أن الأعباء الأسرية تؤثر على مستوى المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، حيث تنخفض نسبة المشاركة السياسية بين النساء بصفة عامة والمتزوجات منهن بصفة خاصة ، وذلك لكثرة الأدوار الاجتماعية التي يطالبن بالقيام بها .

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى أن ظروف الزواج والإنجاب وانشغال النساء بأدوارهن الاجتماعية (كزوجة وأم) يعد أحد المعوقات الاجتماعية للمشاركة فى العمل النقابي ، حيث إن تعدد أدوار المرأة فى الحياة المنزلية والأسرية يثقل كاهلها نتيجة للجهد الزائد الذى تقوم به داخل المنزل وخارجه فى ممارسة مهنة المحاماة مما يؤثر سلباً على مشاركتها النقابية .

٤- تأثير الثقافة السائدة فى المجتمع على المشاركة السياسية (*) :

تعد الثقافة السائدة فى المجتمع أحد العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة ومشاركتها فى العمل النقابي بصفة خاصة باعتباره أحد أنواع مشاركة المرأة السياسية ، حيث أن الثقافة السائدة مازالت تعكس أوجه التمييز ضد المرأة ، وهو ما يؤدى إلى احجام المرأة عن التقدم لنيل حقوقها السياسية كاملة .

حيث أكدت نسبة (٨٦,٧%) من إجمالي حجم العينة على أن الثقافة السائدة فى المجتمع تؤثر على مشاركتها السياسية – وبالتالي مشاركتها فى العمل النقابي – ، ويرجع ذلك لكون

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٢٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثقافة السائدة فى المجتمع تعكس طابع المجتمع الذكورى ، فالمرأة تظل فـى تبعيـة الرجـل طوال حياتها ، فقبل الزواج تكون تابعة ومسئولة من والدها ، وبعد الزواج تكـون مسـئولة وتابعة لزوجها ، ومن هنا فإن تبعية المرأة للرجل تجعلها غير قادرة على المشاركة السياسـية بمختلف صورها .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " سحر حساني بربرى " والتى توصلت من خلال نتائجها إلى أن الثقافة السائدة فى المجتمع تغرس فى المرأة أنها كائن بيولوجي ضعيف وظيفته الجنس والإنجاب فقط ، لذلك فمن الأفضل أن تلازم المنزل ، حيث لا تستطيع أن تشارك فى الحيـاة العامة لأنها مخلوق ضعيف .

كما تتفق تلك النتيجة مع دراسة " نهي أمجد نافع " والتي توصلت فى دراستها إلـى أن الثقافة الاجتماعية تؤثر بشكل كبير على الفتيات والنساء ، حيث أن الثقافـة السـائدة تغـرس لديهن بعض الاعتقادات الخاطئة مثل كون نتائج العمل السياسي غير مؤكدة ، وأن صوتهن فى الانتخابات أو رأيهن فى أى عمل سياسي ليس له أهمية ، إذ يرين أن هناك فجوة فى المجتمع بين القول والفعل .

كما أكد الخبراء المهتمين بقضايا المرأة على أن تراجع الثقافات السائدة فـى المجتمـع سلباً يحد من الإيمان بدور المرأة فى العمل العام ، حيث إن التراث الثقـافي يعطـي أهميـة ضئيلة لممارسات المرأة فى الشئون العامة ، وبالتالي فإن الموروث الثقـافي فـى المجتمـع الشرقي يؤدى إلى سيادة الثقافة الذكورية والتى تتيح فرصاً أكبر للرجال للمشاركة السياسـية على حساب النساء .

٥- كيفية تأثير الثقافة السائدة على المشاركة السياسية (*) :

تعكس الثقافة السائدة فى المجتمع – كما سبق وذكرنا – الطابع الذكورى السائد داخلـه حيث أكدت نسبة (٧٣,١%) من إجمالي حجم العينة أن الثقافة السائدة فى المجتمع تنظر إلـى المرأة باعتبارها أقل من الرجل من حيث الإمكانيات والقدرات العقلية والجسدية ، حيث تنشئ الثقافة السائدة المرأة على أن هناك تفرقة على أساس خصائص النوع ، فهي تابعـة للرجـل – الأب أو الزوج – وهو مسئول عنها وعن اتخاذ كافة القرارات الخاصة بها وبحياتها ، كما أشارت نسبة (٢٦,٩%) من إجمالي حجم العينة إلى أن الثقافة السائدة تقصر حـق المشـاركة السياسية على الرجال فقط ، فهي تنشئ المرأة على أن مكانها الطبيعي هو المنـزل وتربيـة الأبناء ، وبالتالي فإن دورها داخل المنزل أهم بكثير من أى نشاط سياسي خارج المنزل ، هذا

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٢٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى أن الثقافة السائدة تنشئها على أن قدرتها على المشاركة السياسية ضعيفة ، فالمرأة لها الشأن الخاص (تدبير الشئون المنزلية) ، والرجل له الشأن العام (المشاركة السياسية) .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " محاسن محمد عمران " والتى توصلت من خلال نتائجها إلى أن الثقافة السائدة فى المجتمع تدعو إلى تحجيم دور المرأة وبقائها فى المنزل بوصفه المكان الأول لها ، وذلك راجع إلى تلك الثقافة الذكورية ، ولو استمرت تلك الثقافة فإنها يمكن أن تؤدى إلى تدني دور المرأة السياسي ، بل وربما دورها فى الحياة العامة وتخسر المرأة ما اكتسبته من حقوق سياسية ومدنية ظلت كثيراً تحارب من أجل الحصول عليها .

وهي ذات النتيجة التي توصلت إليها " نهي محمد أمجد نافع " حيث ذهبت إلى أن هناك عقبات تحول دون المشاركة السياسية السليمة والعادلة للمرأة ، وأن من هذه العقبات الموروثات الثقافية الخاطئة والتي تنظر بشك أو برفض لمشاركة المرأة فى العمل العام والاكتفاء بدورها فى البيت ورعاية الأطفال فقط .

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى أن هناك نوع من سيادة النظرة المتدنية لدور المرأة وقدراتها ، مما يؤدى إلى عدم الثقة بإمكانية دور المرأة فى العمل العام ، وعدم إقتناع الرجال بوجود المرأة فى دوائر صنع القرارات الهامة ، مما يجعل هذا المجال قاصر على الرجال فقط .

٦- تأثير العادات والتقاليد على المشاركة السياسية (*) :

تؤدى العادات والتقاليد دوراً مكملاً للثقافة السائدة فى المجتمع كمعوق لمشاركة المرأة السياسية ، بل أن تأثيرها أقوى من تأثير الثقافة السائدة داخل المجتمع ، حيث ذهبت نسبة (٧٢,٩%) من إجمالي حجم العينة إلى أن العادات والتقاليد تؤثر سلباً فى المشاركة السياسية للمرأة فى المجتمع ، ويرجع ذلك إلى أن العادات والتقاليد تنشئ المرأة على الخضوع لسيطره الرجل وتغليب النظرة الدونية للمرأة ، وبالتالي فإن العادات والتقاليد تضع المزيد من القيود أمام حصول المرأة على كامل حقوقها السياسية ، فعلي الرغم من أن الدولة أعطت المرأة كافة حقوقها السياسية ، إلا أن العادات والتقاليد مازالت تقف حائلاً دون التمتع بتلك الحقوق وتجعل المرأة غير قادرة على ممارسة هذه الحقوق بصورة فعالة ، مما يؤدى إلى تهميش دور المرأة فى المجال السياسي .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٢٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " سعيد محمد نصر " والتي توصلت من خلال نتائجها إلى أن العادات والتقاليد والأعراف وطرق التنشئة الاجتماعية التى تمر بها الفتاة هي المسئولة بالدرجة الأولى عن عدم المشاركة السياسية للمرأة المصرية بصورة فعالة .

كما أوضح الخبراء المهتمين بقضايا المرأة أن العادات والتقاليد التى تحكم المجتمع المصرى لا تعترف بقدرات المرأة فى مجال المشاركة السياسية ولا تحاول مساعدتها لكي تشارك بصورة إيجابية فى هذا المجال .

٧- المقترحات للحد من تأثير المعوقات الاجتماعية والثقافية (*) :

بعد استطلاع رأى عينة الدراسة حول أهم المقترحات التى يمكن أن يؤدى تطبيقها إلى الحد من تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية ، وضمان مشاركة المرأة بصورة فعالة فى المجال السياسي بصفة عامة ومجال العمل النقابي بصفة خاصة توصلت الدراسة إلى الآتي :

(أ) أجمعت عينة الدراسة بنسبة (٨٠%) على أن من أهم المقترحات التي يضمن تنفيذها تحقيق مشاركة فعالة للمرأة فى المجال السياسي هو تغيير الموروثات الثقافية التى تقلل من قيمة المرأة ، حيث أن الموروث الثقافي يرسخ فكرة المجتمع الذكورى ، وبأن الرجل أقدر من المرأة فى المجال السياسي ، وبالتالي فإنه ينبغي تغيير هذا الواقع بداية من الأسرة خلال عملية التنشئة الاجتماعية ثم من خلال مؤسسات المجتمع المختلفة .

(ب) ثم جاء بعد ذلك بنسبة (٧١,١%) مقترح (تغيير النظرة السائدة بأن المرأة أقل من الرجل فى القدرات والإمكانيات) ، حيث إن هناك نظرة سائدة داخل المجتمع وهى أن قدرات وإمكانيات المرأة على ممارسة العمل العام أقل من الرجل ، وأن إمكانياتها وقدراتها داخل المنزل فقط لرعاية الأسرة ، أما الرجال فهم أكثر قدرة وكفاءة على ممارسة العمل العام ، لذلك ينبغي تغيير تلك النظرة الخاطئة وإتاحة الفرصة للمرأة لإثبات قدراتها وإمكانياتها السياسية .

(ج) تلي ذلك بنسبة (٥٢,٢%) من إجمالي العينة أشرن إلى (ضرورة العمل على زيادة ثقة الرجال فى قدرات وإمكانيات المرأة فى المجال السياسي) ، حيث ينظر الرجال بصفة عامة للمرأة بعدم ثقة فى قدراتها وإمكانياتها على ممارسة العمل فى مجال السياسة وأن هذا المجال قاصر على الرجال فقط ، ويتم ذلك من خلال تنفيذ ندوات ومؤتمرات لتغيير تلك النظرة لدى الرجال ، وإصدار قوانين لضمان مشاركة المرأة فى المجال السياسي لإثبات قدراتها فى هذا المجال كخطوة أولى .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٢٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(د) ثم جاء بعد ذلك بنسبة (٥١,١%) من حجم العينة ذهبوا إلى (ضرورة تغيير العادات والتقاليد البالية التى تقصر عمل المرأة فى المنزل) ، حيث إن العادات والتقاليد مازالت تعكس النظرة الدونية للمرأة ، وترى أن المرأة دورها داخل المنزل فقط لرعاية زوجها وأولادها ، مما يؤثر على وعيها السياسي وبالتالي مشاركتها السياسية .

(هـ) ثم أجمعت العينة بنسبة (٤٠%) على ضرورة (تغيير نظرة الأسرة نحو أهمية مشاركة المرأة السياسية) ، حيث إن الأسرة خلال عملية التنشئة الاجتماعية تهتم بتعليم أبناءها من الذكور ضرورة المشاركة السياسية وذلك لتهيئتهم للمشاركة فى المجتمع ، ولا تهتم معظم الأسر بتعويد الإناث من أفرادها على تلك المشاركة ، للاعتقاد الخاطئ بعدم أهمية مشاركة الإناث فى العمل السياسي وأنه مجال قاصر على الرجال فقط ، بل إن الأسرة لا تعود المرأة داخلها على أبسط أشكال المشاركة السياسية وهو التصويت فى الانتخابات بكافة أنواعها ، لذلك ينبغي تغيير تلك النظرة، وإيمان الأسرة بأهمية مشاركة المرأة السياسية .

(و) ثم جاء فى نهاية المقترحات بنسبة (٣٨,٩%) ما ذهبت إليه عينة الدراسة من ضرورة (مشاركة الرجل للمرأة فى تحمل الأعباء الأسرية) ، حيث أن الأسرة هى مسئولية الرجل والمرأة معاً ، لذلك ينبغي مشاركة الرجل للمرأة فى رعايتها والاهتمام بها، وعدم إلقاء تلك المسئولية على المرأة وحدها ، وخاصة إذا كانت المرأة لديها عملها الخاص – مكتب المحاماة – الذى يحتاج منها أيضاً إلى المزيد من الوقت والجهد بالإضافة إلى أسرتها ، ولذلك فإن تحمل الرجل لبعض الأعباء الأسرية قد يعطي فرصة للمرأة لكى تجد بعض الوقت للاهتمام بالعمل النقابي والمشاركة فيه بصورة فعالة .

ومما سبق يتبين أن أهم المقترحات التى اجمعت عليها عينه الدراسة للحد من تأثير المعوقات الاجتماعية التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابى هو تغيير الموروثات الثقافية التى تقلل من قيمة المرأة ، ثم جاء فى نهاية المقترحات ضرورة مشاركة الرجل للمرأة فى تحمل الأعباء الأسرية (*) .

كما اتفق الخبراء المهتمين بقضايا المرأة مع عينة الدراسة على أن هناك بعض المقترحات التي يمكن أن تضمن مشاركة فعالة للمرأة فى العمل النقابي للحد من المعوقات الاجتماعية والثقافية وتتمثل فيما يلي :

(*) ملحق رقم (١) ، شكل رقم (٤) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أ) معالجة ثغرات التنشئة الاجتماعية فى الأسرة تجاه المرأة ، وتغليب قيم المساواة بينها وبين الذكور .

(ب) تصحيح المفاهيم الخاطئة عن عمل المرأة ودورها فى المجتمع عن طريق حملات التوعية فى الريف والحضر .

(ج) الاهتمام بتسيد ثقافة مغايرة لمواجهة العادات والتقاليد البالية التى تشكل ثقافة سائدة لا تساند دور المرأة فى المراكز القيادية وخاصة الثقافية .

(د) وضع سياسات عامة ومحددة وتنفيذها للحد من التمييز ضد النساء .

(هـ) إصلاح الحالة الثقافية العامة وخاصة فى مناهج التعليم ووسائل الإعلام .

ثالثاً : العوامل الاقتصادية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي :

تعد المعوقات الاقتصادية من أهم المعوقات التى يمكن أن تؤدى إلى إحجام أو عزوف المحاميات عن المشاركة فى العمل النقابي ، مثل قلة دخل المرأة وتأثير العمل النقابي على عملها بالمحاماة وذلك من الناحية الاقتصادية ، ومدى ما يقدم للمرأة من دعم مادى من المحيطين بها فى حالة خوضها الانتخابات النقابية وغيرها من العوامل الاقتصادية الأخرى التى قد تعوق مشاركة المرأة فى العمل على مستوى مجلس النقابة ، بالإضافة إلى المقترحات للحد من تأثير المعوقات الاقتصادية ، ويتم عرض ذلك من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج من خلال استمارة الاستبيان لعينة الدراسة من المحاميات ، ودليل المقابلة للخبراء المهتمين بقضايا المرأة وذلك كما يلي :

١- مدى وجود زيادة فى دخل الرجل عن المرأة (*) :

تعد ظاهرة ارتفاع متوسط الدخل الشهرى للرجل عن المرأة ظاهرة واضحة للعيان فى المجتمع المصرى بصفة عامة ، ويتضح ذلك فى المهن الخاصة غير الحكومية ، حيث أشارت نسبة (٨٠%) من إجمالي حجم العينة إلى أن هناك زيادة فى دخل الرجل عن المرأة.

ويرجع ذلك إلى أن ثقة أصحاب القضايا – الموكلين – فى قدرات وكفاءات المحامين أكثر من ثقتهم بقدرات وكفاءات المحاميات ، وبالتالي فإن أصحاب القضايا يفضلون توكيل أحد المحامين عن توكيل إحدى المحاميات ، مما يؤدى إلى قلة القضايا التى توكل فيها المحاميات، وهذا يؤدى إلى قبول المحاميات الترافع فى بعض القضايا بأجور – أتعاب – أقل ممن يحصل عليها المحامين عن نفس القضايا المماثلة ، كما أن نوعية القضايا التي توكل فيها المحاميات معظمها قضايا دعاوى وجنح مثل دعوى صحة توقيع ، أو جنحة تبديد المنقولات

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٣٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزوجية وهى ذات أتعاب زهيده ، بالمقارنة بقضايا الجنايات والتى قد تصل أتعاب المحامي فيها إلى الآلاف من الجنيهات ، والتى يفضل أصحابها توكيل محام وليس محامية ، وبناء على ما سبق ذكره نجد أن هناك زيادة فى دخل المحامين بصورة واضحة عن دخل المحاميات .

إلا أنه يوجد بعض المحاميات – وهن قلة – التى يصل حجم القضايا ونوعيتها ومدى ما تتقضاه المحامية من أتعاب لنفس حجم ونوعية وأتعاب القضايا لدى المحامين ، إلا أن عددهن قليل بالمقارنة بالمحامين ، حيث إنها تصل إلى تلك المكانة فى العمل بعد العديد من سنوات العمل والخبرة .

وتتفق النتيجة التي تم التوصل إليها مع دراسة " نهي محمد أمجد نافع " والتي توصلت فى نتائجها إلى أن هناك زيادة فى دخل الرجل عن المرأة فى مصر ، حيث إن هناك ارتباط قوى بين متوسط دخل المرأة واهتمامها بالسياسة ومتابعة الأخبار السياسية ، فكلما زاد متوسط الدخل للمرأة زاد اهتمامها بمتابعة الأخبار السياسية .

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى أن هناك تمييز فى مجال الأجور والدخل – بشكل عام– فى المجتمع المصرى ، فدخل وأجر المرأة يقل عن دخل وأجر الرجل عن ذات العمل ، مما قد يؤدى إلى عدم رغبتها فى المشاركة السياسية نتيجة لقلة دخلها .

٢– مدى تأثير العمل النقابي على العمل المحاماة (*) :

يعد العمل بمهنة المحاماة من أكثر المهن إرهاقاً بالنسبة للمرأة نظراً لطبيعة المهنة التى تتطلب الانتقال والسفر بين المحافظات لحضور الجلسات ، وقضاء ساعات طويلة لإعداد القضايا والمرافعات الخاصة بتلك القضايا ، ومن هنا فإن العمل النقابي يعد عبئا جديداً مضافاً إلى أعباء المحاميات الممارسات للمهنة ، إلا أن نسبة (٦١,١%) من إجمالي حجم العينة ذهبن إلى أن العمل على مستوى مجلس النقابة لا يتعارض أو يؤثر على العمل بالمحاماة ، ويرجع ذلك لكون اجتماعات مجلس النقابة تتم بصفة دورية كل شهر وفى غير أوقات العمل الرسمية وغالباً ما تتم خلال الفترة المسائية بعد انتهاء أعضاء النقابة من أعمالهم فى مكاتبهم وفى المحاكم التى يترافعون بها ، ومن هنا فإنه يمكن التوفيق بين العمل النقابي من ناحية والعمل بالمحاماة من ناحية أخرى .

كما أشارت بعض المحاميات إلى أن العمل النقابي لا يؤثر على ممارستهن مهنة المحاماة من حيث انشغالهن بالعمل النقابي على حساب العمل بالمحاماة ، مما قد يؤدى إلى قلة القضايا لديهن ، حيث أكدن أن العمل النقابي وكون المحامية عضواً بمجلس النقابة يؤدى إلى

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٣١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثقة أصحاب القضايا فى قدراتها المهنية ، وبالتالي قد يؤدى إلى زيادة كم القضايا لديها واكتسابها شهرة تتعدى حدود محافظتها مما قد يؤدى إلى زيادة الدخل لديهن .

٣- مدى وجود مقابل مادى لعضوية مجلس النقابة(*):

ليس لعضوية مجالس النقابات المهنية بصفة عامة أى مقابل مادى ، فعضو مجلس النقابة لا يتقاضي بدل سفر أو انتقال أو حتى بدل حضور جلسات ، ولقد أشارت نسبة (٧٣%) من إجمالي حجم العينة إلى أن العمل النقابي ليس له أى مقابل مادى .

ويرجع ذلك لكون العمل النقابي من الأعمال التطوعية التى يقوم بها العضو لخدمة أعضاء النقابة وللحفاظ على المهنة وحمايتها من الدخلاء عليها ، وللدفاع عن مصالح الزملاء وإنهاء أى مشاكل أو صعوبات تواجههم نتيجة ممارستهم للمهنة دون انتظار أى مقابل مادى ، فالهدف الأساسي من العمل النقابي هو إعلاء شأن المهنة والرغبة فى العمل العام .

٤- تأثير عدم وجود مقابل مادى على المشاركة فى العمل النقابي (**) :

يعد العمل النقابي من الأعمال التطوعية – كما سبق وذكرنا – والتى ليس لها مقابل مادى، مما قد يؤدى إلى عدم إقدام البعض من المحاميات لترشيح أنفسهن لعضوية مجلس النقابة ، إلا أن نسبة (٩٧,٣%) من إجمالي حجم العينة أكدن أن المقابل المادي ليس هو السبب فى عزوفهن عن العمل النقابي .

ويرجع ذلك لوجود العديد من المعوقات التى تمنعهن من المشاركة فى العمل النقابي غير عدم وجود مقابل مادى له ، مثل كثرة الأعباء المنزلية ، كثرة الأعباء المهنية للمحاماة وما تتطلبه من مجهود مضاعف عن أى مهنة أخرى ، بالإضافة إلى المعوقات الأخرى مثل المعوقات السياسية والشخصية وغيرها من المعوقات والتى سوف نذكرها فيما بعد ، لذلك نجد أن تلك المعوقات تقف حائلاً أمام مشاركة المحاميات فى العمل النقابي ، حيث لا يجدن متسعاً من الوقت أو تشجيعاً من المحيطين لتلك المشاركة ، ولذلك فإن عدم وجود مقابل مادي للعمل النقابي ليس هو ما يعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابي .

٥- مدى تقديم دعم مادي للمرأة فى الانتخابات النقابية من جانب أفراد أسرتها (***) :

تعانى الموارد الاقتصادية للمرأة من ضعف شديد بصفة عامة ، مما يجعلها قد لا تقدم على تجربة الانتخابات النقابية ، إلا إذا قدم لها دعم من أفراد أسرتها ومساندتها مادياً فى حال

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٣٢)

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٣٣) .

(***) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٣٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترشيحها للانتخابات النقابية ، وقد تسمح الظروف المادية لبعض الأسر بتقديم هذا الدعم ، وقد لا تسمح الظروف المادية للبعض الأخر من الأسر ، حيث أكدت نسبة (٦٠%) من إجمالي حجم العينة عن إمكانية تقديم أسرهم للدعم المادي لهن فى حالة خوضهن لانتخابات النقابة .

ويرجع ذلك إلى أن معظم أسر العينة ميسورة الحال ولديها من الإمكانات المادية ما يمكنها من مساعدة أفرادها من المحاميات من الترشيح للعمل النقابي ، هذا بالإضافة إلى اقتناع تلك الأسر – نتيجة للمستوى التعليمي – بأهمية تحقيق أفرادها من الإناث لذاتهن وعدم الوقوف فى طريقهن ، وتقديم يد العون المعنوى والمادي لتحقيق ذلك .

٦- أسباب رفض بعض الأسر تقديم دعم مادى لأفراد العينة فى حالة الترشيح للانتخابات النقابية (*) :

على الرغم من تأكيد غالبية مفردات العينة بموافقة أسرهم على تقديم دعم مادى لأفرادها من المحاميات فى خوضهن الانتخابات النقابية ، إلا أن هناك نسبة من العينة ليست بالقليلة (٣٦) مفردة من إجمالي العينة بنسبة (٤٠%) من حجم العينة أكدن رفض أسرهم تقديم دعم مادى لهن فى حال ترشيحهن للانتخابات النقابية للأسباب الآتية :

(أ) لأن إمكانياتهم الاقتصادية محدودة : وذلك بنسبة (٧٥%) من حجم العينة ، ويرجع ذلك لثبات الأجور والارتفاع المستمر فى الأسعار ، مما يجعل معظم الأسر المصرية تعجز عن الوفاء بالالتزامات الضرورية – المأكل والمشرب والملبس – لأفرادها ، وهذا يجعل قدرتها على تقديم مساعدات مالية لأفرادها لخوض الانتخابات النقابية تكاد تكون معدومة .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " منى مصطفى عبد الرؤوف " والتى توصلت فى نتائجها إلى هناك مجموعة من المعوقات الاقتصادية أدت إلى عدم تفعيل دور المرأة فى الحياة السياسية ، حيث أن انخفاض المستوى الاقتصادى للمرأة قد يؤدى إلى عدم مشاركتها فى المجال السياسى .

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى أن الأزمة الاقتصادية وغلاء الأسعار المتزايد يؤدى إلى إحجام الكوادر النسائية النقابية عن المشاركة فى العمل النقابى حيث إن تلك الكوادر النسائية فى الغالب تكون من أبناء الأسر المتوسطة والتى لا تستطيع تقديم أى دعم مادى لأفرادها نتيجة إمكانياتها المادية المحدودة .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٣٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) لأن تلك الأسر ترفض فكرة الترشيح : حيث أشارت نسبة (٢٥%) من العينة أنهم لا يشاركون فى العمل النقابي لأن أسرهم ترفض فكرة الترشيح من الأصل ، ويرجع ذلك لطبيعة الظروف الاقتصادية الصعبة التى تعاني منها تلك الأسر ، وتجعلهم عاجزين عن الوفاء بالتزاماتها الأساسية ، مما يجعل تلك الأسر ترفض فكرة الترشيح من الأساس على اعتبار أنه نوع من الرفاهة غير المتاحة لمن هم فى مثل ظروفهم الاقتصادية الصعبة .

(ج) التكلفة الاقتصادية المرتفعة للانتخابات النقابية : تتطلب الانتخابات النقابية تكلفة اقتصادية مرتفعة ، حيث أكدت نسبة (٢٢,٢%) أن التكلفة الاقتصادية المرتفعة هى ما تؤدى إلى عزوفهن عن العمل النقابي ، ويرجع ذلك لكون تلك الانتخابات تحتاج إلى تكلفة عالية من أجل الدعاية والإعلان فى كافة أنحاء المحافظة ، وخاصة إذا كان المرشح محامية وليس محامياً فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدعاية ، وبالتالي مزيداً من النفقات الاقتصادية العالية ، التى لا يقدر على تحملها إلا قليل من المحاميات ، مما يؤدى فى النهاية إلى احجامهن عن المشاركة فى العمل النقابي .

كما أكد الخبراء المهتمين بقضايا المرأة على نفس النتيجة حيث أشاروا إلى ارتفاع قيمة التكلفة المادية للانتخابات النقابية عن الإمكانيات المادية للمحاميات ، مما يؤدى إلى ضعف القدرة المالية لديهن اللازمة لتمويل الحملات الانتخابية ، وتؤدى إلى حالة العزوف عن العمل النقابى .

(د) لأن الانتخابات النقابية تجربة غير مضمونة النجاح : وبأقل نسبة (١٣,٩%) من حجم العينة أشارت المحاميات أن أسباب عزوفهن عن العمل النقابي يرجع إلى كونه تجربة غير مضمونة النجاح ، ويرجع ذلك لكون الانتخابات النقابية تحتاج إلى نفقات مالية كبيرة ، وفى المقابل فإن النجاح فى تلك الانتخابات غير مضمون بنسبة كبيرة ، إلى جانب عدم فوز أى محامية بعضوية النقابة الفرعية منذ إنشائها ، على الرغم من خوض العديد من المحاميات لتلك الانتخابات ، إلا أنه لم يحالف إحداهن الفوز ، مما يجعلها تجربة غير مضمونة وبالتالي لا تقدم المحاميات على تلك الخطوة .

٧- مدى تقديم منظمات المرأة للدعم المادى فى الانتخابات النقابية (*) :

يحفل المجتمع المصرى بعدد من المؤسسات – الحكومية والأهلية – الخاصة بدعم وتمكين المرأة ، وبسؤال عينة الدراسة عن مدى تقديم تلك المجالس والمنظمات للدعم المادي

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٣٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فى حالة ترشيحها للانتخابات النقابية أكدت نسبة (٩٣,٣%) من حجم العينة على أن اقتصاد الدعم الذى تقدمه تلك المنظمات يقتصر على الدعم المعنوى فقط دون الدعم المادى ، ويرجع ذلك لكون اختصاصات معظم تلك المجالس والمنظمات – من ناحية التمكين السياسي – هو إجراء البحوث والدراسات التى توضح أهم المعوقات التى تؤدى إلى التهميش السياسي للمرأة، ووضع الحلول والتوصيات للقضاء على تلك المعوقات ، ولا يقتصر ذلك على الانتخابات النقابية فقط وإنما على سائر الانتخابات التى تخوضها المرأة مثل الانتخابات البرلمانية لمجلسى الشعب والشورى وغيرها من أنواع الانتخابات الأخرى وأما إذا قدمت دعم مادى فإنه يكون عبارة عن قروض صغيرة لدعم المرأة اقتصادياً بإنشاء مشروع صغير ، وتقوم المرأة بعد ذلك بسداد تلك القروض .

ولقد أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى تلك النتيجة حيث أكدوا على اقتصار الدعم الذى تقدمه منظمات المرأة فى الانتخابات المختلفة التى تخوضها المرأة على الدعم المعنوى فقط ، حيث أكدت " بشرى عباس عصفور " أنها خلال خوضها للعديد من الانتخابات النقابية على مستوى النقابة العامة بالقاهرة ، أو الانتخابات البرلمانية لعضوية مجلس الشعب ، اقتصر الدعم الذى تقدمه تلك المجالس والمنظمات على الدعم المعنوى فقط وإرسال بعض المطبوعات لها الخاصة بدعم وتمكين المرأة سياسياً فقط دون محاولة مساعدتها مادياً فى أياً من حملاتها الانتخابية .

٨- ملاءمة تكلفة الانتخابات النقابية للإمكانيات المادية (*) :

على الرغم من أن الانتخابات النقابية ليست بحجم الانتخابات البرلمانية ولا بمستوى تكلفتها المادية ، إلا أنها تحتاج إلى الكثير من النفقات المالية التى قد تفوق الإمكانيات المادية لكثير من المحاميات ، حيث أشارت نسبة (٨٧,٨%) من إجمالى حجم العينة إلى أن الانتخابات النقابية تفوق الإمكانيات المادية لهن ، فى حين ذكرت نسبة (١٢,٢%) من إجمالي حجم العينة بأنها تلائم الإمكانيات المادية لهن .

ويرجع ذلك لكون الانتخابات النقابية تحتاج إلى الكثير من النفقات لزوم حملات الدعاية والإعلان للمرشحات فى كافة أنحاء المحافظة ، بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق على الانتخابات البرلمانية من حيث أساليب الدعاية والإعلان قد إنتقل إلى كافة أنواع الانتخابات الأخرى مثل المجالس المحلية والأحزاب السياسية والانتخابات النقابية ، حيث قد تصل تكلفة

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٣٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدعاية إلى الآلاف من الجنيهات ، مما قد يجعلها تفوق الإمكانيات المادية ليس للمحاميات فقط وإنما للمحامين أيضاً .

كما أكد الخبراء المهتمين بقضايا المرأة على أن التكلفة المرتفعة للانتخابات النقابية تعد من أهم الأسباب التى تقلل من رغبة المحاميات فى ترشيح أنفسهن بالإضافة إلى أن المحامية لا تستطيع المرأة أن تلجأ إلى زوجها ليمدها بنفقات لترشيح نفسها فى الانتخابات النقابية.

٩- المقترحات للحد من تأثير المعوقات الاقتصادية (*) :

أشارت عينة الدراسة إلى أن هناك العديد من الحلول التى يمكن أن يؤدى تطبيقها إلى الحد من تأثير المعوقات الاقتصادية بما يضمن مشاركة أوسع للمحاميات فى العمل النقابي ويمكن إجمالي تلك المقترحات فيما يلي :

(أ) دعم الموارد الاقتصادية للمرأة : حيث أجمعت عينة الدراسة بنسبة (٧٤,٤%) على أن دعم الموارد الاقتصادية للمحاميات يمكن أن يؤدى إلى مشاركة أوسع فى العمل النقابي ، مثل إعادة النظر فى تفاوت الأجور بين الرجال والنساء ، كذلك زيادة الراتب الشهرى الذى تتقاضاه المحاميات الملتحقات بمكاتب المحامين ، بما يضمن لها نوع من الاستقلال والدعم الاقتصادي .

(ب) تقديم الدعم المادي للمرأة من المنظمات والجمعيات المهتمة بالمرأة : وجاء فى المرتبة الثانية بنسبة (٦٠%) تقديم الدعم المادي للمرأة النقابية من قبل الجمعيات والمنظمات النسائية فى حالة خوضها الانتخابات النقابية ، حيث أنه لا ينبغي أن يقتصر الدعم الذى تقدمه على الدعم المعنوى فقط ، وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى الدعم المادي ، حتى تستطيع النقابية القيام بالدعاية بالصورة المناسبة المتكافئة مع المحامين ، وخاصة فى ظل انتشار ظاهرة البزخ فى تمويل الدعاية للحملات الانتخابية النقابية .

(ج) خفض قيمة الاشتراكات السنوية للنقابة : تلي ذلك بنسبة (٤١,٢%) ضرورة العمل على خفض قيمة الاشتراكات السنوية للنقابة ، حيث إن هناك مغالاة فى قيمة الاشتراكات السنوية للنقابة ، مما قد يجعل البعض لا ينتظم فى سداد تلك الاشتراكات وبالتالي لا يحق لها الترشيح أو حتى التصويت فى الانتخابات النقابية لربط ذلك بضرورة سداد الاشتراكات السنوية ، مما قد يجعل البعض من المحاميات لا يحضرن الانتخابات النقابية .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٣٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(د) تقديم الدعم المادي من المحيطين : ثم جاء بعد ذلك بنسبة (٣٢,٣%) بجدون ضرورة تقديم الدعم المادي من المحيطين فى حالة خوضها الانتخابية النقابية ، حيث ينبغي على الأهل أو الزوج الوقوف بجانب المرأة ومساندتها بتقديم الدعم المادي لها فى حدود إمكانياتهم المادية المتاحة ، وعدم الاكتفاء بالدعم المعنوي فقط ، حيث إن تمويل تلك الحملات يحتاج إلى الكثير من النفقات التى تتعدى الإمكانيات المادية للمرأة ، ولا تستطيع مواجهتها بدون دعم المحيطين بها .

(هـ) إقرار بدل حضور جلسات لأعضاء النقابة : وفى نهاية المقترحات الخاصة بالعينة جاء بنسبة (١٢,٣%) ضرورة إقرار بدل لحضور الجلسات لأعضاء النقابة سواء العامة أو الفرعية ، حيث إن ذلك قد يؤدى إلى تشجيع المحاميات على خوض الانتخابات النقابية وذلك لأن عدم إقرار بدل حضور جلسات يمثل معوق للمرأة مما قد لا يشجعها على خوض تلك الانتخابات ، كما أن إقرار هذا البدل يمثل دعم للموارد المالية للمرأة .

ومما سبق يتبين أن من أهم المقترحات التى أجمعت عليها عينة الدراسة للحد من تأثير المعوقات الاقتصادية التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابى هو ضرورة العمل على دعم الموارد الاقتصادية للمرأة ، ثم جاء فى نهاية تلك المقترحات إقرار بدل حضور جلسات لأعضاء مجلس النقابة العامة والفرعية (*).

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة أن هناك مجموعة من المقترحات التى يمكن أن يؤدى تطبيقها إلى الحد من تأثير المعوقات الاقتصادية التى تواجه المحاميات وتعوق مشاركتهن النقابية ويمكن إجمالها فيما يلي :

(أ) المساهمة فى تنمية قدرات المرأة اقتصادياً بما يطور قدراتها المالية ويحفزها على المساهمة فى الانتخابات والترشيح للمراكز القيادية النقابية .

(ب) تعزيز قدرات المحاميات – المادية – الراغبات فى الترشيح والمشاركة من جانب الدولة متمثلة فى المجالس المتخصصة ومؤسسات المجتمع المدنى .

(ج) اعتماد أفكار جديدة ومبتكرة لمساندة المحاميات فى الحملات الانتخابية من الناحية الاقتصادية مثل إنشاء صندوق دعم الناخبات .

(د) مواجهة ظاهرة استخدام المال كوسيلة لتعبئة وحشد الأصوات فى الانتخابات .

(هـ) زيادة المقابل المادى للمحاميات الملتحقات بمكاتب المحامين حتى تشعر المحاميات بنوع من الاستقلال الاقتصادى والاعتماد على النفس .

(*) ملحق رقم (١) ، شكل رقم (٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً : العوامل السياسية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى .

على الرغم من إقرار المشاركة السياسية للمرأة فى كافة الدساتير والقوانين والاتفاقيات، إلا أننا نجد أن هذا الحق يواجه الكثير من العقبات سواء داخل الأسرة أو خارجها أثناء عملية الممارسة ذاتها ، وهذا ما سنحاول أن نوضحه من خلال عرضنا للعوامل السياسية التى يمكن أن تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابى كأحد أوجه المشاركة السياسية للمرأة وذلك كما يلى :

١- تعويد الأسرة للإناث على المشاركة السياسية (*) .

بالنظر إلى المستوى التعليمى لأسر عينة الدراسة نجد أن معظمها أسر متعلمة وبالتالى فهى أكثر وعى بحق أبنائها من الإناث فى الممارسة السياسية ، وضرورة تعويدهن على ممارسة هذا الحق منذ الصغر ، إلا أن نسبة (٨٢,٢%) من إجمالى حجم العينة أكدت على عدم تعويد أسرهم على ممارسة أى صورة للمشاركة السياسية .

ويرجع ذلك إلى تأثير الثقافة السائدة فى المجتمع وكذلك العادات والتقاليد التى تنشأ فيها الفتاة داخل تلك الأسر ، حيث أن الثقافة السائدة والعادات والتقاليد وإن أعطت للفتاة الحق فى التعليم إلا أنها لم تعطيها الحق فى الممارسة السياسية ، وذلك لاعتبار أن هذا الحق قاصر على الرجال فقط ، وذلك للنظرة الخاطئة بأن مجال الممارسة السياسية هو مجال تسوده الأساليب الملتوية والكثير من المضايقات التى لا تتناسب وطبيعة المرأة ، وحتى وإن عودت تلك الأسرة لأبنائها من الإناث على المشاركة السياسية فإن ذلك يكون من خلال التصويت فقط وفى أضيق نطاق ممكن .

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى أن الأسرة المصرية لا توعى أفرادها خلال عملية التنشئة السياسية بأهمية المساواة بصرف النظر عن النوع ، وبحق كل فرد من أفرادها – ذكور وإناث – فى المشاركة السياسية بمستوياتها المختلفة .

٢- مدى وجود ممارسة للمشاركة السياسية (**) .

على الرغم من وجود الكثير من الأعباء الملقاة على عاتق المحاميات سواء الأعباء الأسرية أو الأعباء المهنية ، إلا أن نسبة (٨٣,٣%) من إجمالى حجم العينة أكدن على أن تلك الأعباء لا تؤثر على مشاركتهن السياسية .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٣٩) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٤٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع ذلك لكون عينة الدراسة من الحاصلات على مؤهلات عليا – كلية الحقوق– بالإضافة إلى أن عملهن بالمحاماة جعلهن أكثر وعى من بعض المتعلمات بصفة خاصة وغير المتعلمات بصفة عامة على ضرورة ممارسة حقوقهن السياسية ، وإن اختلفت مستويات المشاركة السياسية حسب ظروف كل منهن، إلا أنهن يحرصن على المشاركة السياسية ولو فى أبسط صورها ومستوياتها وهو التصويت .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " سعيد محمد نصر " والتى توصل من خلال نتائجه إلى إن تعليم المرأة أكسبها وعياً سياسياً يتراوح ما بين إبداء الرأى فيما تتعرض له الدولة من أحداث إلى المشاركة فى الانتخابات والانضمام إلى الأحزاب السياسية .

كما اتفقت تلك النتيجة مع دراسة " نهى محمد أمجد نافع " والتى توصلت من خلال نتائجها إلى أن هناك علاقة قوية بين المستوى التعليمى للمرأة واهتمامها بمتابعة الأخبار السياسية ، أو انضمامها إلى إحدى الجمعيات وبين وعيها بضرورة المشاركة السياسية للمرأة ، فكلما زاد المستوى التعليمى للمرأة زاد اهتمامها ومشاركتها السياسية .

٣- مستويات المشاركة السياسية (*) .

ترتبط مستويات المشاركة السياسية للمرأة بالعديد من العوامل مثل الظروف الأسرية والمهنية ، بالإضافة للمناخ العام الذى تتم من خلاله عملية المشاركة وغيرها من العوامل التى يمكن أن تؤثر فى مستوى المشاركة ، حيث نلاحظ أن (التصويت) والذى يمثل قاعدة هرم المشاركة هو أكثر نشاط سياسى تمارسه مفردات العينة بنسبة (٩٧,٣%) وتقل النسبة كلما إقتربنا من قمة هرم المشاركة والتى تتمثل فى (تقلد منصب سياسى) حيث جاءت بأقل نسبة (١٠,٧%) من إجمالى حجم العينة ، ويلاحظ مما سبق حرص المحاميات على المشاركة السياسية – ولو فى أبسط صورها – برغم ظروفهم الأسرية والمهنية، حيث أن ذلك يعد حق من حقوقهن الذى منحهن الدستور إياه بعد الكثير من النضال والجهاد والمظاهرات والاعتصامات وسقوط العديد من الشهيدات ، ولذلك فإن المرأة تحرص على ممارسة ذلك الحق الذى جاء بعد كفاح طويل ولو فى أبسط صورة وهو الإدلاء بالصوت فى الانتخابات سواء البرلمانية – الشعب والشورى – أو فى انتخابات المجالس المحلية والأحزاب السياسية ، أو فى الانتخابات النقابية ، وإن كانت هناك بعض المحاميات التى لا ترضى إلا بقمة هرم المشاركة السياسية وهو تقلد أحد المناصب السياسية .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٤١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- مجالات الترشيح للمرأة (*) .

تختلف مجالات الترشيح التى يمكن للمرأة ترشيح نفسها بها تبعاً للصعوبات التى توجد بكل مجال ، بالإضافة إلى قدرة المرأة على خوض الانتخابات فى المجال الذى يتناسب مع قدراتها ولقد اختلفت مجالات الترشيح التى يمكن للمرأة المشاركة بها كما يلى :

أ- الترشيح فى اتحاد الطلاب .

أجمعت عينة الدراسة بنسبة (٤٢,٨%) على أنهن قمن بترشيح أنفسهن بالمراحل التعليمية المختلفة فى اتحاد الطلاب ، حيث تتيح الاتحادات مشاركة أوسع للمرأة ويتم ذلك من خلال قرارها الوزارى رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٠ الذى يجعل تشكيلات الاتحادات المختلفة مناصفة بين الطلاب والطالبات ، مما يؤدى إلى مشاركة الطالبات فى الاتحادات بل ويضمن تمثيلهن ، مما يشجعهن على الترشيح فى الاتحادات الطلابية .

ب- الترشيح لعضوية إحدى الجمعيات .

ثم أشار بعد ذلك نسبة (٣٠,٢%) من حجم العينة إلى الترشيح لعضوية الجمعيات ، حيث أنه أحد أهم مجالات المشاركة السياسية الميسرة نوعاً ما أمام المرأة ، وخاصة فى ظل وجود هذا الكم من الجمعيات المختلفة والتى تخدم المجتمع سواء كانت حكومية أو أهلية ، بالإضافة إلى وجود بعض الجمعيات النسائية والتى تقتصر عضويتها على النساء مما يسهل مشاركة المرأة فى تلك الجمعيات .

ج- الترشيح لعضوية الأحزاب السياسية .

ثم أكدت العينة بنسبة (٢٨,٥%) على الترشيح لعضوية أحد الأحزاب السياسية كأحد المجالات التى يمكن أن تشارك بها المرأة ، وخاصة فى ظل وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية فى مصر ، ووجود لجان للمرأة بتلك الأحزاب مما يضمن مشاركتها فى تلك الأحزاب .

د- الترشيح لعضوية مجلس النقابة الفرعية .

ثم جاء بعد ذلك بنسبة (٩%) ما ذهبت إليه عينة الدراسة من الترشيح لعضوية مجلس النقابة الفرعية كأحد مجالات المشاركة السياسية ، وخاصة فى ظل الحجم العددى والتصويتى الكبير للمرأة داخل الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بالبحيرة ، مثل ترشيح كل من " فوزية الأنصارى " و " إكرام الحلفاوى " بترشيح أنفسهن للانتخابات النقابية فى الدورتين السابقة والحالية .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٤٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ - الترشيح لعضوية مجلسى الشعب والشورى .

ثم جاءت بعد ذلك بأقل نسبة (٢,٣%) ما أشار به عينة الدراسة من الترشيح لعضوية مجلسى الشعب والشورى ، ويأتى هذا المجال بأقل نسبة لكثرة الصعوبات التى يمكن أن تواجهها المرأة فى حالة خوضها لهذا المجال ، بالإضافة إلى نفقات الدعاية الانتخابية التى قد تصل إلى ملايين الجنيهات ، والتى تفوق الإمكانيات المادية للمرأة بالإضافة إلى إلغاء نظام تخصيص مقاعد للمرأة داخل المجلسين مما قلل من رغبتها فى خوض الانتخابات فى هذا المجال .

٥- حضور اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة (*) .

تعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية اجتماعها سنوياً فى شهر مارس أو إذا دعت الضرورة لعقد اجتماع غير عادى - طارئ - لمناقشة أحد الموضوعات الهامة التى لا تحتمل أى تأخير ، وبسؤال عينة الدراسة عن مدى التزامها بحضور اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة أشارت نسبة (٨٥,٦%) من إجمالى حجم العينة بعدم حضورهن اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة .

ويرجع ذلك لكثرة الأعباء الأسرية والمهنية للمحاميات ، بالإضافة إلى أن هذا الاجتماع يستغرق وقتاً طويلاً لحين اكتمال النصاب القانونى للاجتماع ، مع احتمال تأجيله أكثر من مرة لعدم اكتمال هذا النصاب ، بالإضافة إلى رؤية بعض المحاميات أن آرائهم داخل الجمعية العمومية لا تكون موضع اهتمام وبحث ودراسة ، مما يؤدى فى النهاية إلى عدم رغبتهن فى حضور تلك الاجتماعات .

٦- الإدلاء بالصوت فى الانتخابات النقابية (**) .

تعقد الانتخابات سواء على مستوى النقابة العامة أو النقابات الفرعية مرة كل أربع سنوات وذلك لاختيار مجلس النقابة ، ولقد أشارت نسبة (٩٠%) من إجمالى حجم العينة على حرصهن على حضور الانتخابات النقابية .

ويرجع ذلك للدور الذى تقوم به لجنة المرأة بالنقابة برئاسة "فوزية الأنصارى" ، ومعها العديد من المحاميات مثل " فوزية المحروقى " ، " صابرين حسن " ، وغيرهن من المحاميات ، والتى تعمل على تجميع المحاميات فى اجتماعات بمقر النقابة فى المناسبات المختلفة ، وتبصيرهن بأهمية المشاركة فى الانتخابات النقابية ، حتى يكون لهن دور فى

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٤٣) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٤٤) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختيار أنسب المرشحين لكى يمثلوهن فى مجلس النقابة ، هذا بالإضافة إلى حرصهن لحضور الانتخابات بصفة خاصة إذا كانت هناك إحدى المحاميات مرشحة لمنصب عضو بالنقابة مثل مساندة المحاميات والوقوف بجانب " إكرام الحلفاوى " فى الدورة النقابية الحالية ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ ، حيث شهدت تجمع نسائى نقابى فى الانتخابات ودعاية لها من قبل المحاميات ، إلا أن أصوات المحاميات لم تكن كفيلة وحدها بأن تضمن لها النجاح فى تلك الدورة .

٧- التفكير فى الترشيح لمجلس النقابة الفرعية (*) .

تعد مشاركة المرأة فى العمل على مستوى مجلس النقابة هو أحد أهم مجالات المشاركة السياسية للمرأة فى مصر ، إلا أنه شهد خلال السنوات الأخيرة إحجام المرأة عن المشاركة به، حيث أشارت نسبة (٨١,١%) من حجم العينة بعدم التفكير فى الترشيح لعضوية مجلس النقابة .

ويرجع ذلك لكون البيئة النقابية لا تحفز المحاميات للمشاركة فى العمل النقابى ، حيث أنها تترك المحاميات فى منافسة غير متكافئة مع المحامين ومعروف نتائجها مسبقاً بفوز المحامين فى تلك الانتخابات النقابية ، هذا بالإضافة إلى أن دور لجنة المرأة مهمش على الرغم من تواجده داخل النقابة ، إلا أنه ليس بالقوة التى تؤدى إلى مساندة المحاميات فى الانتخابات النقابية وفوزهن ، بالإضافة إلى أن القوانين التى تنظم العمل داخل النقابات المهنية بصفة عامة ونقابة المحامين بصفة خاصة لا تهتم بضمان تمثيل المرأة داخل مجلس النقابة ، ولا تضع أى مواد لضمان هذا التمثيل ، مما يؤدى فى النهاية إلى عدم رغبة الكثير من المحاميات فى ترشيح أنفسهن حتى لا يتعرضن للفشل .

وتتفق تلك النتيجة مع أراء الخبراء المهتمين بقضايا المرأة ، حيث أكدوا على أن القيود التشريعية المفروضة على العمل النقابى وغياب التشريعات التى تميز النساء بتخصيص عدد من المقاعد فى مجلس النقابة ولو لفترة مؤقتة ، أدى إلى ضعف تمثيل المرأة داخل مجلس النقابة ، كما أشاروا إلى ضعف الحركة النسائية الفعالة والتى يمكنها احتضان الكوادر النسائية الثقافية ، بالإضافة إلى افتقار الخبرة السياسية لدى تلك الكوادر مما يجعلها لا تقدم على الترشيح فى الانتخابات النقابية .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٤٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨- أسباب عدم التفكير فى الترشيح لعضوية النقابة (*) .

على الرغم من أن المرأة المشتغلة بالمحاماة هى من أكثر النساء وعياً بأحقيتها فى المشاركة السياسية عامة والترشيح لعضوية مجلس النقابة خاصة ، إلا أننا نجد أن الغالبية العظمى من المحاميات يرفضن الترشيح لعضوية مجلس النقابة ، ولقد اختلفت أسباب رفضهن للترشيح كما يلى :-

(أ) كثرة الأعباء الأسرية :

حيث أشارت نسبة (٨٤,٩%) من إجمالى حجم العينة إلى أن أسباب رفضهن الترشيح لعضوية النقابة هو كثرة الأعباء الأسرية ، حيث أن المحامية – المتزوجة – فى المقام الأول هى زوجة وأم ، وإذا لم تكن متزوجة فهى ابنة وفى الحالتين فهى مطالبة بجانب العمل بالمحاماة بالقيام بأداء دورها داخل المنزل ، وهى أعباء وإن قامت بها المرأة على الوجه الأمثل فسوف تعوقها عن القيام بأى عمل آخر خارج المنزل ، وخاصة إذا لم يعاونها المحيطين فى أداء هذا الدور الأسرى .

(ب) عدم الاقتناع بأهمية العمل النقابى :

ثم أشارت نسبة (٧٩,٥%) من حجم العينة بعدم اقتناعهم بأهمية العمل النقابى ، لذلك لا يقدمن على الترشيح لعضوية النقابة ، حيث ذهبن إلى أن دور النقابة – من وجهة نظرهن- يقتصر على استخراج الكارنيهات والاستفادة من الخدمات التى تقدمها النقابة كالرحلات والمصايف والمعاش وغيرها من الخدمات الأخرى .

(ج) الخوف من عدم مساندة المحامين :

حيث ذهبت نسبة (٦٩,٩%) من حجم العينة إلى أن أسباب عدم الترشيح لعضوية النقابة هو الخوف من عدم مساندة المحامين لهن فى الانتخابات النقابية ، وذلك لعدم ثقة الرجال فى قدرات المرأة المهنية لتمثيلهم داخل مجلس النقابة ، بالإضافة إلى النظرة الدونية للمرأة باعتبارها أقل من الرجل وأن مكانها الطبيعى هو المنزل وتربية الأبناء فقط ، لذلك لا يقدم الكثير من المحامين على مساندة أى امرأة ترشح نفسها لعضوية النقابة ، مما يجعل المحاميات لا يقدمهن على الترشيح لعضوية مجلس النقابة .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٤٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(د) الخوف من عدم مساندة المحاميات :

كما ذهبت نسبة (٦١,٦%) من حجم العينة إلى أن الخوف من عدم مساندة المحاميات لهن فى الانتخابات يعد أحد العوامل التى تجعلهن يحجمن عن الترشيح ، وذلك لأن هناك بعض المحاميات قد لا يقدمن على مساندة أى محامية ترشح نفسها لعدم ثقتهن فى إمكانياتها وقدراتها للدفاع عن مصالحهم داخل مجلس النقابة ، وبالتالى فإنهن يقدمن على مساندة المحامين وليس المحاميات فى الانتخابات ، مما يؤدى إلى تخوف أى محامية ترشح نفسها من عدم مساندة باقى زميلاتها من المحاميات لها .

(هـ) لأنه مجال قاصر على الرجال :

وبأقل نسبة من حجم العينة (٢٤,٧%) ذهبت بعض المحاميات إلى أن رفضهن الترشيح لعضوية مجلس النقابة يرجع إلى أن هذا المجال قاصر على الرجال فقط ، حيث أن عضوية النقابة تحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد والإمكانيات التى قد لا تتوافر لدى المرأة ، ويرجع السبب وراء هذه الفكرة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية للمرأة والتى تنشئ المرأة على أن دورها الأساسى داخل المنزل ، فى حين تحرص على تعلم الرجل أساليب وطرق المشاركة فى الحياة السياسية .

٩- سيطرة الأحزاب على النقابة (*) .

تعد النقابات المهنية أحد أهم أوجه الحياة السياسية المصرية والتى تسعي القوى السياسية المختلفة للسيطرة عليها ، وبسؤال عينة الدراسة عن مدى سيطرة الأحزاب على مجلس النقابة أكدت نسبة (٧٠%) من إجمالى حجم العينة على سيطرة بعض الأحزاب على مجلس النقابة.

ويرجع ذلك إلى أن الأحزاب السياسية فى الماضى كانت تهتم بالانتخابات البرلمانية فقط – مجلسى الشعب والشورى – إلا أن تلك النظرة تغيرت ، وذلك لأهمية الدور الذى تقوم به النقابات –وخاصة نقابة المحامين – عل مسرح الحياة السياسية ، مما يجعلها موضع اهتمام من جانب الأحزاب المختلفة ومحاولة كل منهم فرض سيطرته على مجلسها ، وذلك من خلال وجود أكبر عدد من أعضائه داخل مجلس النقابة ، وقد تؤدى محاولة كل حزب السيطرة على مجلس النقابة إلى ضياع فرص المرأة فى التمثيل على مستوى النقابة وذلك نتيجة للمعارك السياسية بين تلك الأحزاب مثل ما حدث فى نقابة المحامين والمهندسين .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٤٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتفق تلك النتيجة مع أراء الخبراء المهتمين بقضايا المرأة حيث أكدوا على أنه من ضمن المعوقات السياسية التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابى محاولات السيطرة على الحركة النقابية من جانب التيارات السياسية المختلفة ، مما يؤدى إلى تحويل النقابات المهنية إلى ساحة من الصراع الحزبى بين تلك الأحزاب ، وقد يؤدى ذلك الصراع إلى فرض الحراسة القضائية على تلك النقابات وبالتالى عدم إجراء أى انتخابات بها ، مما يؤدى إلى حرمان المرأة من التمثيل داخل مجلس النقابة .

١٠- تمثيل المرأة فى قوائم الأحزاب السياسية فى الانتخابات النقابية (*) .

على الرغم من إلغاء نظام الانتخاب بالقائمة رسمياً ، إلا أن نظام القائمة ما زال يتم استخدامه فى الانتخابات المختلفة بشكل غير رسمى ، وبسؤال عينة الدراسة عن تمثيل المرأة فى تلك القوائم أشارت نسبة (٨٧,٨%) من إجمالى حجم العينة بعدم ضم تلك القوائم لأى عنصر نسائى .

والسبب وراء ذلك هو عدم وجود تجمع نسائى نقابى قادر على الوقوف خلف إحدى المرشحات من المحاميات ، مما يجبر الأحزاب السياسية على ضمها إلى قوائمها الانتخابية وكذلك عدم ثقة الكثير من الأحزاب فى إمكانيات المرأة فى العمل العام ، مما يجعل ترشيحاتها يغلب عليها الطابع الذكورى ، ويجعل مساهمة ومشاركة المرأة فى تلك الأحزاب مشاركة صورية شكلية لا تتعدى امرأة هنا وأخرى هناك .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " نهى محمد أمجد نافع " والتى توصلت من خلال نتائجها إلى تدنى مستويات المشاركة السياسية للمرأة فى مصر خلال الفترة الأخيرة ، حيث إن الصورة العامة للمشاركة السياسية للمرأة أقل من مستوى الطموحات نتيجة نسبة تمثيلها المنخفضة فى المجالس التشريعية أو الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية والمهنية .

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى أن من معوقات المشاركة السياسية بصفة عامة والنقابية بصفة خاصة يرجع إلى ضعف وقصور دور الأحزاب والحكومة فى تعزيز قدرات المرأة ودعمها لتولى المناصب القيادية بضمها إلى قوائمها الانتخابية ، التى فى الغالب ما تخلو من التمثيل النسائي .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٤٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- تأثير الدعم الحزبى على التمثيل النسائى داخل النقابة (*) .

تؤدى قوائم الأحزاب السياسية دوراً هاماً فى حسم نتيجة الانتخابات النقابية لصالح مرشحيها ، إلا أن قوائم تلك الأحزاب تخلو فى كثير من الأحيان من أى عنصر نسائى داخلها، حيث أشارت نسبة (٨٤,٨%) من إجمالى حجم العينة على أن عدم تقديم الدعم الحزبى للمرأة يعد أحد العوامل المؤثرة فى ضعف مشاركة المرأة فى العمل النقابى .

ويرجع ذلك لما لهذه الأحزاب السياسية من قوة ضاغطة داخل الجمعية العمومية للنقابة لضمان نجاح المرشحين على قوائمها – التى فى الغالب لا يوجد بها أى عنصر نسائى – فى الانتخابات النقابية ، حيث أنه فى الغالب ما توجد قائمتان تتنافسان فى الانتخابات النقابية وهى قائمة الحكومة وقائمة الإخوان ، وإذا لم تستطع المرشحة أن تنضم إلى إحدى القائمتين فإن عدم نجاحها فى الانتخابات يعتبر شبه مؤكد .

ولقد أكدت " بشرى عصفور" المحامية بالنقض أنها لم تستطع الفوز فى الانتخابات النقابية على مستوى النقابة العامة إلا من خلال دعمها من قبل قائمة الإخوان ، حيث أنهم قاموا – الإخوان – بدعمها خلال ترشيحها لمنصب وكيل النقابة العامة ، وكان لدعمهم الدور الأكبر فى نجاحها ، وبالمقارنة بالدورة الحالية فإنها عندما رشحت نفسها مستقلة دون الانضمام لأى قائمة فإنها لم تستطع الفوز ، على الرغم من كثرة الخدمات التى قدمتها خلال عملها وكيلاً للنقابة العامة للمحامين ، بجانب ما لها من خبرة فى العمل النقابى وعلاقات مهنية بالمحامين فى كافة المحافظات ، إلا أن كل ذلك لم يكن وحده كفيلاً بضمان نجاحها فى تلك الدورة.

١٢- مدى كفاية مراكز وجمعيات المرأة لتحقيق التمكين السياسى (**) .

شهدت الفترة الأخيرة إنشاء عدد من المراكز والجمعيات الأهلية والحكومية ، والتى تهدف جميعها لتحسين أوضاع المرأة بشكل عام ، وتوجت تلك الفترة بإنشاء المجلس القومى للمرأة ، والذى يعد بمثابة انطلاقه للمرأة المصرية لنيل كافة حقوقها ، إلا أنه وجد نسبة (٧٥,٦%) من إجمالى عينة الدراسة أكدن على أن عدد تلك المراكز والجمعيات لا يكفى لتحقيق التمكين السياسى للمرأة .

ويرجع ذلك إلى أن المرأة فى المجتمع المصرى تشكل ما يقرب من نصف عدد السكان، وبالتالى فإن تحقيق التمكين السياسى لها يمكن أن يتحقق بهذا العدد القليل من

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٤٩) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٥٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراكز والجمعيات ، حيث أن تحقيق هذا التمكين يحتاج إلى مئات المراكز والجمعيات لكى يتحقق بصورة متكافئة ، هذا بالإضافة إلى أن جميع تلك المراكز والجمعيات تتركز فى القاهرة دون باقى محافظات مصر ، عدا المجلس القومى الذى له فروع محدودة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة فى محافظتين أو ثلاث فقط ، كما أنها تقوم بتقديم خدمات محدودة للغاية ، مما يجعلها بصورة لا تكفى لتحقيق التمكين السياسى المرأة المصرية على الوجه الأمثل .

١٣- مساندة مراكز وجمعيات المرأة فى الانتخابات النقابية (*) .

تهدف المجالس والجمعيات والمراكز الخاصة بالمرأة إلى تحقيق التمكين لها فى جميع المجالات والميادين ، ويأتي التمكين السياسى للمرأة فى مقدمة أولياتها ، ويعد مجال العمل النقابى هو أحد مجالات التمكين السياسى للمرأة التى تعانى من تدنى مستويات المشاركة فى المجالس النقابية ، لذلك فإنه من المفترض أن تقوم تلك المجالس المتخصصة والجمعيات والمراكز بتقديم الدعم للمرأة التى تسعى للعمل النقابى ، إلا أن نسبة (٨١,٨%) من إجمالى حجم العينة أكدن على عدم تقديم تلك المجالس والمراكز أى دعم لهن فى الانتخابات النقابية .

ويرجع ذلك لتركيز تلك المجالس والمراكز والجمعيات على الانتخابات البرلمانية – الشعب والشورى – حيث يتم من خلالها تقديم الدعم للمرشحات ، كما أن ما يقدم من دعم للمرشحات فى الانتخابات النقابية يكون على مستوى النقابة العامة بالقاهرة ، دون باقى النقابات الفرعية ، إلى جانب أن هذا الدعم يقتصر على الدعم المعنوى فقط ، مع إعطاء المرشحة بعض المطبوعات الخاصة بالمرأة ، مما يجعل دورها فى دعم المرأة فى الانتخابات النقابية محدود للغاية .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " محاسن محمد عمران " والتى توصلت من خلال نتائجها إلى أن هناك دور كبير للجمعيات الأهلية والحكومية فى إنجاح الحملات الانتخابية للمرشحات ، وبالتالى فإن تخلى هذه الجمعيات عن مساندة المرأة يعرضها للفشل فى تلك الانتخابات .

كما تتفق تلك النتيجة مع ما أشار إليه الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من ضعف الدعم الذى تقدمة المجالس المتخصصة فى مصر ، والتى يمكنها من احتضان الكوادر النسائية النقابية وتقديم الدعم لهن حتى يستطعن تحقيق مستوى ملائم من المشاركة فى العمل النقابى ، حيث أن دورهم فى هذا المجال غير ملموس على الإطلاق .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٥١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤- المقترحات للحد من المعوقات السياسية (*) .

باستطلاع رأى عينة الدراسة حول أهم المقترحات للحد من المعوقات السياسية التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابي ، أكدن على أن هناك مجموعة من المقترحات التى لو تم تنفيذها فإنها يمكن أن تؤدى إلى مشاركة أوسع للمرأة على مستوى مجلس النقابة وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي :

(أ) تشجيع المرأة للانضمام إلى الأحزاب السياسية :

حيث أجمعت عينة الدراسة بنسبة (٧٢,٢%) على هذا المقترح ، على اعتبار أن تمثيل المرأة داخل الأحزاب السياسية يعاني من ضعف شديد ، حيث أن الأحزاب السياسية تعد بمثابة بيئة صالحة لإخراج القيادات السياسية بصفة عامة والنقابية بصفة خاصة ، كما أن قوائمها الانتخابية غالباً ما يحالفها النجاح فى الانتخابات المختلفة ولذلك فإن تمثيل المرأة داخل تلك الأحزاب يضمن وضعها فى قوائمها الانتخابية ، وبالتالي يضمن لها مقعداً داخل مجلس النقابة .

(ب) التنشئة السياسية السليمة للمرأة داخل الأسرة :

جاء بعد ذلك بنسبة (٦١,١%) ما ذهبت إليه عينة الدراسة من ضرورة التنشئة السياسية السليمة للمرأة داخل الأسرة ، وذلك بتنشئة أبنائها – ذكور وإناث – على المشاركة السياسية ولو بالتصويت على الأقل فى البداية ، وتبصيرهم أن المشاركة السياسية هي حق للجنسين ، وليس صحيح أن المرأة لها شئون المنزل فقط وأن الرجل له حق المشاركة السياسية وحده ، ويتم ذلك بتعويد الأناث على المشاركة فى انتخابات إتحاد الطلاب بالمدارس وترشيح أنفسهن فى تلك الانتخابات كخطوة أولى لتعليمهن كيف تتم المشاركة السياسية بالتصويت والترشيح معاً .

(ج) دعم المنظمات الحكومية وغير الحكومية للمرأة فى الانتخابات :

تلي ذلك نسبة (٥٣,٣%) من مفردات عينة الدراسة أكدن على ضرورة دعم المنظمات – حكومية كانت أو غير حكومية – للمرأة المرشحة فى الانتخابات بصورة فعلية ، كما أكدن على ضرورة عدم الاقتصار على الدعم المعنوى فقط حيث أن الدعم المادى له دوراً كبير فى نجاح المرشحات ، حيث أن الدعاية الانتخابية تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة لزوم الدعاية والإعلان والانتقالات لتغطية كافة أنحاء المحافظة ، والمرأة وحدها بإمكانياتها المالية المحدودة قد لا تقوى على ذلك بدون تقديم الدعم الملائم من تلك المنظمات .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٥٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(د) إعادة النظر فى قانون المحاماة بما يضمن مشاركة المرأة :

كما رأى بعد ذلك نسبة (٥٢,٢%) من إجمالي حجم العينة ضرورة العمل على تعديل قانون المحاماة بما يضمن تمثيل المرأة داخل مجلس النقابة ، حيث إن قانون المحاماة يلزم بضرورة تمثيل عناصر من شباب المحامين داخل مجلس النقابة – عضو بالنقابة الفرعية وعضوان بالنقابة العامة – دون أى إلزام بضرورة تمثيل المرأة داخل مجلس النقابة ، لذلك فلقد أشارت عينة الدراسة بضرورة إضافة فقرات فى هذا القانون ، بما يضمن تمثيل المرأة داخل النقابات الفرعية والنقابة العامة ، مما يؤدى إلى تشجيع المحاميات على ترشيح أنفسهن .

(هـ) زيادة عدد المنظمات العاملة فى مجال تمكين المرأة سياسياً :

وجاء بنفس النسبة السابقة (٥٢,٢%) ما ذهبت إليه عينة الدراسة من ضرورة زيادة عدد المنظمات والجمعيات التي تعمل على تمكين المرأة وخاصة التمكين السياسي ، ويرجع ذلك لأن عدد تلك المنظمات لا يكفي لتحقيق التمكين فى ظل تدني مستويات المشاركة السياسية للمرأة في مختلف النواحي والميادين مثل عضوية مجلسي الشعب والشورى ، وعضوية الأحزاب السياسية ، وعضوية النقابات العمالية والمهنية وغيرهم ، كما أن معظم تلك المنظمات تتركز فى القاهرة فقط دون باقي المحافظات ، ولذلك فإنه ينبغي زيادة عدد تلك المنظمات وتوزيعها جغرافياً بشكل عادل لتحقيق التمكين السياسي للمرأة في جميع أنحاء مصر .

(و) عقد دورات تدريبية لكوادر الحركة النسائية لصقلهن سياسياً :

كما أشارت عينة الدراسة بنسبة (٤٣,٣%) من إجمالي حجم العينة إلى ضرورة عقد النقابة العامة والنقابات الفرعية لدورات تدريبية ، وذلك من أجل صقل كوادر الحركة النسائية من المحاميات سياسياً ، وتبصيرهن بأهمية المشاركة فى العمل النقابي كأحد مجالات المشاركة السياسية للمرأة ، وإكسابهن الخبرة فى خوض الانتخابات وكيفية الدعاية بدلاً من الإكتفاء بدور المشاهد في تلك الانتخابات ، مما يؤدى إلى تكوين قاعدة نسائية واعية بأهمية المشاركة فى العمل النقابي بل وقادرة على خوضها والفوز بها .

ز- زيادة دعم الأحزاب السياسية للمرأة :

وفى النهاية أشارت بنسبة (٣٨,٩%) من إجمالي حجم العينة إلى ضرورة زيادة دعم الأحزاب السياسية للمرأة ، وذلك من خلال تمثيلها بصورة مناسبة داخل تلك الأحزاب ، بالإضافة إلى ضمها إلى قوائمها فى الانتخابات النقابية ، بحيث تضم تلك القوائم العنصر النسائي بما يضمن القضاء على الطابع الذكورى الذى تتسم به ترشيحات تلك الأحزاب فى الانتخابات ، مما يؤدى إلى ضمان تمثيل المرأة داخل مجلس النقابة بصورة كبيرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح مما سبق إجماع عينة الدراسة على أن أهم المقترحات للحد من تأثير المعوقات السياسية التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابى هو تشجيع المرأة للانضمام لعضوية الأحزاب السياسية ، وجاء فى نهاية تلك المقترحات زيادة الدعم الحزبى للمرأة فى الانتخابات المختلفة (*).

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى مجموعة من المقترحات من أجل الحد من المعوقات السياسية التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابي ، حيث أكدوا على ضرورة إجراء الخطوات التالية لتحقيق المشاركة الفعالة للمرأة على مستوى مجلس النقابة وتتمثل فيما يلى :-

(أ) التدريب على ممارسة المشاركة السياسية للمرأة داخل الأسرة فى كل مستوياتها بداية من الحرص على عمل بطاقة انتخابية حتي تشعر المرأة بأهمية دورها .

(ب) تعديل القوانين النقابية بتخصيص نسبة من المقاعد للمرأة فى المواقع القيادية النقابية وهو ما يطلق عليه نظام (الكوتة) ولو بصورة مؤقتة لتعزيز مشاركتها .

(ج) اهتمام الأحزاب المختلفة بتمثيل المرأة داخلها ووضعها ضمن قوائمها الانتخابية .

(د) ضمان الحريات العامة فى مجال العمل النقابي وإجراء انتخابات نزيهة .

(هـ) رفع القيود القانونية عن العمل النقابي وضمان استقلاله عن محاولات السيطرة الحكومية وغير الحكومية .

كما أضافت المستشارة " تهاني الجبالي " إلى أن هناك مجموعة أخرى من المقترحات التى يمكن أن تفعل مشاركة المرأة فى العمل النقابي وتتمثل فيما يلي :

(أ) اهتمام الحركة النسائية المصرية ببناء الكوادر النسائية الشابة ومساندتها فى الانتخابات النقابية .

(ب) دمج برامج التدريب وبناء الكادر النسائي النقابي فى برامج الأحزاب مع الاهتمام بالتكافئ فى اختبار الأحزاب لمن يمثلها من الرجال والنساء على قدم المساواة .

(ج) وضع خطة مجتمعية يمكن مراقبتها للوصول إلى نسب معينة خلال مدة معينة من النساء في المراكز القيادية .

(د) تعزيز استقلالية التنظيم النقابي وحريته فى العمل لتحقيق التمثيل الحقيقي لكافة فئات أعضائه .

(*) ملحق رقم (١) ، شكل رقم (٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً : العوامل الدينية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي :

نعرض فى هذا المحور للآراء والاتجاهات حول أهم المعوقات الدينية التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابي ، بالإضافة إلى المقترحات للحد من تأثير تلك المعوقات وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة والخبراء المهتمين بقضايا المرأة وذلك كما يلي :

١- إعطاء الدين للمرأة حقوقها مثل الرجل (*) :

تمتعت المرأة فى الإسلام بكامل حقوقها مثل الرجل ، حيث أشارت نسبة (٩٦,٧%) من إجمالي حجم العينة أن الإسلام قد أعطاها حقوقها دون انتقاص مثل الرجل .

ويرجع ذلك إلى أن الإسلام عندما جاء اهتم بتكريم الإنسان – ذكر أو أنثي – على حد السواء ، حيث أنصف الإسلام المرأة وأعطاها كامل حقوقها ، وأصبح لها وجود فى المجتمع الإسلامي تؤدى دورها فيه دون انتقاص ، ولقد سبق الإسلام فى إعطاء المرأة حقوقها قبل المجتمع الغربي وأنه ليس صحيحاً أن الغرب هو أول من نادي بإعطاء المرأة حقوقها ، بل سبقه الإسلام فى ذلك بمئات السنين .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " محمد أحمد حسني " والذي توصل من خلال نتائجه إلى أن الغرب لم يكن أول من نادي بالمبادئ التي يقوم عليها النظام الديمقراطي من حرية وعدل ومساواة ، بل سبقه الإسلام فى المناداة بتلك المبادئ .

كما تتفق تلك النتيجة مع دراسة " هبه رؤوف عزت " والتي توصلت من خلال نتائجها إلى أن الرؤية الإسلامية لا تعرف تقسيماً للعمل بين الرجل والمرأة فكلاهما مسئول عن حفظ هذا أن الدين في شتي المجالات ، حيث أن لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

٢- آراء العينة حول حقوق المرأة في الدين (**) :

نعرض فى هذه الجزئية لآراء العينة حول أهم الحقوق التي منحها الدين للمرأة وذلك كما يلي :

(أ) **الحق فى التعليم :** أشارت عينة الدراسة إلى أن الدين منح المرأة الحق فى التعليم وذلك بنسبة (٧٩,٣%) من إجمالي حجم العينة ، ويرجع ذلك لأن الإسلام جعل طلب العلم فريضة على كل مسلم – ذكر أو أنثي – فالإسلام منح المرأة هذا الحق حتي تكون أقدر على تربية أبنائها ورعايتهم ، مما يجعلها تنشئ جيل صالح متعلم ينفع نفسه ومجتمعه .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٥٣) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٥٤) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) **الحق فى العمـل** : كما أشارت نسبة (٧٧,٠١%) من إجمالي حجـم العينـة إلـى أن الإسلام قد أعطي للمرأة الحق فى العمل ، ويرجع ذلك إلى أن الإسلام نظر إلى الإنسان نظرة شاملة فالإنسان هو الإنسان سواء كان ذكراً أو أنثي ، والمجتمع لا يمكن أن يتقدم دون استغلال كامل لطاقته البشرية رجال ونساء ، ولذلك فلقد أعطي الإسـلام للمـرأة الحق فى العمل لكي تنفع نفسها وأسرتها ومجتمعها .

(ج) **الحق فى المشاركة السياسية** : تلي ذلك بنسبة (٥٩,٨%) ما ذهبت إليه عينة الدراسـة من منح الإسلام للمرأة الحق فى المشاركة فى العمل السياسـي ، ويرجـع ذلـك لأن الإسلام قد حرص على المساواة بين الرجل والمرأة فـى التمتـع بـالحقوق السياسـية وممارستها ، بل إن حرمـان المـرأة مـن ممارسـة تلـك الحقـوق أمـر لا يقـره الإسلام ، ويشهد تاريخ المجتمع الإسلامي للعديد من الدلائل على ممارسة المرأة لهـذا الحق ، حيث شاركت العديد من النساء فى غزوات الرسول ﷺ ، كما أعطاها الإسـلام الحق فى اختيار حكامها ، وحقها فى تولي المناصب السياسية الهامة .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " محمد أحمد حسني " والذي توصل من خلال نتائجه إلى إقرار الإسلام بأن المشاركة السياسية هى حق وواجب لكل مواطن – ذكر وأنثي – وأن كـل مواطن له الحق فى إدارة شئون بلاده ، وأن يكون له دور فعال فى السياسية الدولية .

كما تتفق تلك النتيجة مع دراسة " هبه رؤوف عزت " والتي توصلت من خلال نتائجها إلى أن الإسلام جعل العمل السياسي واجباً شرعياً على المرأة مثل الرجل ، وأن هناك العديـد من الدوائر للمشاركة السياسية للمرأة سواء داخل الأسرة وهي النموذج المصغر للدولـة إلـى جانب مشاركتها السياسية بمعناها الواسع فى إدارة شئون الدولة .

(د) الحق فى تولى المناصب القيادية : كما ذهبت عينة الدراسة إلـى أن الإسـلام أعطـي المرأة الحق فى تولى المناصب القيادية الهامة وذلك بنسبة (٤٤,٨%) من إجمالي حجم العينة، ويرجع ذلك إلى إيمان الإسلام بقدرات المرأة التي لا تقل عن الرجل فى تـولي المناصب القيادية الهامة ، والأدلة على ذلك كثيرة مثل " ملكة سبأ " والتي أثني الإسلام على حكمتها فى إدارة شئون الملك ، بالإضافة إلى تولي المرأة منصب القضاء فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ ، وكذلك أمهات المؤمنين زوجات الرسول ﷺ حيث كـانوا وزيرات وقاضيات فى بيت النبوة .

وفى النهاية فإن الإسلام لم يمنع المرأة من تولى المناصب القيادية بشرط أن تتناسب مع قدراتها وخبراتها وكفاءتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تواجد التيارات الدينية داخل النقابة (*) :

سعت بعض التيارات الدينية فى الفترة الأخيرة لفرض سيطرتها على النقابات المهنية كأحد المجالات الهامة لممارسة العمل السياسي فى مصر ، ولما لها من دور فى مؤثر فى القرار السياسي ، حيث أشارت نسبة (٦٢,٦%) من إجمالي حجم العينة بتواجد تلك التيارات الدينية داخل مجلس النقابة .

ويرجع ذلك لكون نقابة المحامين من أهم النقابات المهنية التى لها دور مؤثر فى القرار السياسي ، بالإضافة إلى اعتبار الانتخابات النقابية والفوز بها خطوة نحو الانتخابات البرلمانية، لذلك سعت تلك التيارات لمحاولة فرض سيطرتها على مجلس نقابة المحامين سواء فى النقابة العامة أو النقابة الفرعية .

وتتفق تلك النتيجة مع ما ذهب إليه الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من أن نقابة المحامين هي من أوائل النقابات التى سعت بعض الاتجاهات الدينية إلى محاولتهم فرض سيطرتهم على مجالس نقاباتها لأهمية الدور الذى تقوم به على المسرح السياسي .

٤- التيارات وموقفها من عمل المرأة بالمحاماة (**) .

أعطى الدين للمرأة الحق فى العمل مثل الرجل لكى تنفع نفسها ومجتمعها ، وخاصة إذا كانت فى حاجة إلى هذا العمل لكى تنفق على من تعول ، وبسؤال عينة الدراسة عن مدى موافقة التيارات الدينية على عمل المرأة بالمحاماة أشارت نسبة (٧٥%) من إجمالى حجم العينة إلى عدم موافقة تلك التيارات على عمل المرأة بالمحاماة .

ويرجع ذلك لأن هناك بعض التيارات الدينية المتشددة تنظر إلى المرأة على أنها عورة وبصفة خاصة صوتها ، وفى المقابل نجد أن مهنة المحاماة هى مهنة تعتمد على ما يقدمه المحامى من مرافعات أمام هيئة المحكمة فهى مهنة تعتمد على الكلام فى المقام الأول ، ومن هنا نجد أن هذه التيارات ترفض عمل المرأة فى المحاماة لأنها سوف تقوم بالمرافعة بصوتها – الذى هو عورة من وجهة نظرهم – أمام هيئة المحكمة ، حيث ترى هذه التيارات أن على المرأة القيام بالأعمال التى تناسب طبيعتها كأنثى ، وإن كان من الأفضل بقائها بالمنزل وعدم خروجها نهائياً .

وتتفق تلك النتيجة مع ما أكده الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من أن هناك تفسيرات دينية خاطئة من قبل بعد الاتجاهات الدينية المتشددة لمدى شرعية عمل المرأة ، حيث يقللون

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٥٥) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٥٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أهمية عمل المرأة ودورها فى المجتمع ، ويعتبرون أن خروجها للعمل حراماً شرعاً ، مما يجعلها تحارب بسلاح قاتل وهو سلاح الدين من قبل هذه الاتجاهات المتشددة .

٥- موقف التيارات الدينية من المشاركة السياسية للمرأة (*) .

أعطى الإسلام للمرأة الحق فى العمل كما أعطاها الحق فى المشاركة السياسية ، وكان أسبق فى إقرار هذا الحق على الكثير من المجتمعات فى ذلك الوقت ، إلا أن نسبة (٧١,١%) من إجمالى حجم العينة أكدن على معارضة تلك التيارات للحق المشاركة السياسية للمرأة .

ويرجع ذلك لأن تلك التيارات المتشددة قد تفسر حق الولاية بصورة خاطئة وأنه (خابت جماعة ولت عليهم امرأة) ، لذلك فهم ينظرون إلى المرأة على أن لها الشأن الخاص وهو رعاية الأبناء وتدبير الشئون المنزلية ، أما الرجل فهو له الشأن العام وهو ممارسة العمل السياسى ، متجاهلين بأن الإسلام أعطى للجميع - الرجل والمرأة - حق المشاركة السياسية ، وذلك لأن كل مواطن له الحق فى أن يشارك فى إدارة شئون بلاده .

وتتفق تلك النتيجة مع ما أشار إليه الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من أن تراجع الخطاب الدينى المستنير الذى يساند الدور العام للمرأة يؤدى إلى عدم تمكين المرأة سياسياً نتيجة تبنى مواقف فقهية دينية متشددة تجاه المرأة ، وما يسمى بحق الولاية العامة .

٦- موقف التيارات الدينية من تولى المرأة للمناصب القيادية (**) .

تولت المرأة فى عهد الدولة الإسلامية العديد من المناصب القيادية حيث أنها شغلت منصب قاضية فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ ، وبسؤال عينة الدراسة عن موقف التيارات الدينية من تولى المرأة للمناصب القيادية النقابية أشارت نسبة (٧٣,١%) من إجمالى حجم العينة عن عدم موافقة تلك التيارات على تولى المرأة المناصب القيادية .

ويرجع ذلك لأن تلك التيارات ترى أن المناصب القيادية هى من حق الرجال عملاً بمبدأ (القوامة) فالرجال قوامين على النساء - وإن كان تفسيرهم هذا خاطئ - فهم قد يؤيدون حق المرأة فى المشاركة السياسية ولكن هذا الحق يقتصر على التصويت فقط دون الترشيح لأى مناصب قيادية داخل النقابة .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٥٧) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٥٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتفق تلك النتيجة مع ما أكده الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من أن الخطاب الديني المتشدد يُحرم على المرأة تولى المناصب القيادية أو يضيق وصولها إليها ، حيث يشكل تولى النساء قيادة العمل النقابى – من وجهة نظرهم – نوع من التعارض مع الدين والأخلاق .

٧- مدى تأثير التيارات الدينية على عدم فوز المرأة فى الانتخابات النقابية (*) .

تلعب التيارات الدينية دوراً مؤثراً فى انتخابات النقابات المهنية وبصفة خاصة نقابة المحامين ، حيث أشارت نسبة (٦٣,٣%) من إجمالى حجم العينة إلى أن التيار الديني – للإخوان المسلمين – يلعب دوراً مؤثراً فى عدم فوز المرأة فى الانتخابات النقابية .

ويرجع ذلك لما لهذا التيار الدينى من قدرة على حشد الأصوات لصالح مرشحيه داخل الجمعية العمومية للنقابة من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد أن خلو القوائم الانتخابية لهذا التيار من أى تمثيل نسائى مما يؤدى إلى تقليل فرص المرأة للفوز بأحد مقاعد مجلس النقابة الفرعية .

وتتفق تلك النتيجة مع ما ذهب إليه الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من أن أهم ما يعوق مشاركة المرأة فى مجلس النقابة هو سيادة تيار دينى بعينه والذى يعتمد على بعض الأحاديث حول تحريم تولى المرأة لأى مناصب قيادية والتى ليس لها أسانيد شرعية ، بالإضافة إلى اعتماد بعض التيارات المتشددة على التفسيرات الخاطئة للدين وذلك من أجل مصالح شخصية.

٨- المقترحات للحد من المعوقات الدينية (**) .

أكدت عينة الدراسة من المحاميات على أن هناك بعض المقترحات التى يمكن أن يؤدى الأخذ بها إلى الحد من تأثيرات المعوقات الدينية التى تعوق مشاركتهن فى العمل على مستوى مجلس النقابة وتتمثل تلك المقترحات فيما يلى :-

(أ) التمسك بجوهر الدين الذى أعطى للمرأة حق التعليم : أجمعت عينة الدراسة بنسبة (٥٢,٢%) على ضرورة التمسك بجوهر الدين الصحيح الذى أعطى للمرأة حق التعليم تماماً مثل الرجل ، بل وحث فى الكثير من آياته الكريمة على ضرورة التعليم ، بل إن الرسول ﷺ جعل طلب العلم فريضة على كل مسلم سواء كان ذكر أو أنثى ، وذلك لكى تقوم المرأة بخدمة مجتمعها من ناحية ، ومن ناحية أخرى حتى تكون قادرة على تنظيم شئون أسرتها وتربية أبنائها التربية الصالحة .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٥٩) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٦٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) التبصير بأمور الدين التى أعطت للمرأة حق تولى المناصب القيادة : أكدت عينة بـنفس النسبة السابقة (٥٢,٢%) على ضرورة تبصير جميع فئات المجتمع بأن الدين قد أعطـى للمرأة حق تولى المناصب القيادية فى مجتمعها مثل الرجل تماماً ، حيث تقلدت المرأة فى عهد الدولة الإسلامية أرقى المناصب القيادية مثل منصب القضاء ، حيـث أن الإسـلام الصحيح يؤمن بقدرات المرأة فى العمل القيادى وبكفاءتها فى تلك الأعمال ، ولا ننسى ما جاء فى القرآن الكريم تأكيداً لذلك من تقدير " بلقيس " ملكة سبأ وامتداحه لها فى حكمهـا لشعبها .

(ج) التمسك بجوهر الدين الذى أعطى المرأة حق العمل : ثم جاء بعد ذلك بنسبة (٤٨,٩%) ما أكدته عينة الدراسة من ضرورة التمسك بجوهر الدين الذى أعطى لها الحق فى العمل مثل الرجل تماماً ، وخاصة إذا كانت فى حاجة إلى هذا العمل لكى تعول نفسها وأسرتها ولذلك فإن الإسلام لم يحرم المرأة من حقها فى العمل بل وحثها على ذلك لخدمة نفسـها وأسرتها ومجتمعها .

(د) التنشئة الدينية السليمة للإناث داخل الأسرة : تلى ذلك بنسبة (٤١,١%) ما ذهبـت إليـه عينة الدراسة من ضرورة التنشئة الدينية السليمة للإناث داخل الأسـرة والقائمـة علـى المساواة مع الذكور فى الحقوق والواجبات ، حيث إن الإسلام حرم ما كان شـائعاً فـى الجاهلية من تفضيل الذكور على الإناث ، فالإنسان فى الإسلام هو الإنسان سـواء كـان ذكر أو أنثى فهم جميعاً متساويين لأنهم من أصل واحد ، ولذلك فلا بـد مـن أن تكـون التنشئة داخل الأسرة قائمة على فكرة المساواة .

(هـ) عقد لقاءات مع التيارات الدينية المتشددة : حيث ذهبت بنسبة (٣٨,٩%) مـن إجمـالى حجم العينة على ضرورة عقد لقاءات مع التيارات الدينية المتشددة وذلك من أجل محاولة تغيير نظرتها الدونية للمرأة ، ونظرتهم للمرأة على أنها (عورة) وأنه يجب تغطيتها وأن مكانها الطبيعة هو المنزل وأنه ليس لها أى حق فى ممارسة العمل القيادى أو حتـى ممارسة حقها فى المشاركة السياسية ، لأن ذلك من حق الرجال فقط لأنهم قوامين علـى النساء .

(و) التبصير بأمور الدين التى أعطت للمرأة الحق فى المشاركة السياسـية : وفـى النهايـة أشارت عينة الدراسة بنسبة (٢٣,٢%) إلى أنه ينبغى التبصير بجوهر الدين الذى أعطـى للمرأة الحق فى المشاركة السياسية فى مجتمعها ، حيث إن الإسلام لم ينكر على المـرأة حقها فى ممارسة العمل السياسى ، والأدلة على ذلك كثيرة مثل مشاركة السـيدة خديجـة بنت خويلد رضى الله عنها فى دعم الرسول ﷺ وتأييدها له ، بالإضافة إلى ذلـك فلقـد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخذت البيعة من النساء فى بيعة العقبة الثانية ، حيث إن البيعة تعد بمثابة عمل سياسى ، مما يدل على تشجيع الإسلام لمشاركة المرأة فى الأمور السياسية المختلفة بمجتمعها تماماً مثل الرجل .

ويتضح مما سبق أن من أهم المقترحات التى أجمعت عليها عينه الدراسة للحد من تأثير المعوقات الدينية التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابى هو التمسك بجوهر الدين الذى أعطى للمرأة حق التعليم ، ثم جاء فى نهاية تلك المقترحات ضرورة التبصير بأمور الدين التى أعطت للمرأة الحق فى المشاركة السياسية فى مجتمعها مثل الرجل (*).

كما أضاف الخبراء المهتمين بقضايا المرأة مجموعة من المقترحات التى تتفق فى مضمونها مع ما أشارت إليه عينة الدراسة للحد من تأثير المعوقات الدينية التى تعوق المرأة فى العمل النقابى وتتمثل تلك المقترحات فيما يلى .

(أ) الاهتمام بالتنشئة الدينية القائمة على قيم المساواة بين الرجل والمرأة فى مراحل التعليم المختلفة .

(ب) تجديد الخطاب الدينى الرسمى بما يفرز المساواة فى الحقوق السياسية بين الرجال والنساء .

(ج) مراجعة المفاهيم الدينية الخاطئة والتى تعتمد على مذاهب فقهية متشددة تجاه حق المرأة فى المشاركة العامة وتبنى مذاهب فقهية جديدة لمفاهيم (الولاية) ، بما يتفق مع متغيرات الدولة المدنية الحديثة .

(د) الرقابة على المنشورات الدينية وكل الوسائط التى تمارس بالمجهود الشخصى دون مراجعة علمية وفقهية لدور المرأة ، كذلك الرقابة على البرامج الدينية فى الفضائيات.

سادساً : العوامل الشخصية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى .

نتيجة لما قد يمارس ضد المرأة من تجاهل لها ولقدراتها أحياناً ، وتحيز واضح ضدها نتيجة لطابع المجتمع الذكورى أحياناً أخرى ، بالإضافة إلى ما قد يحيط بعملية المشاركة من عقبات ، وما على المرأة من أعباء ، قد يؤدى جميعها إلى عدم رغبة المرأة ذاتها فى المشاركة فى العمل النقابى .

وفيما يلى نعرض لبعض المعوقات الشخصية التى يمكن أن تؤدى إلى العزوف والإحجام من جانب المرأة للمشاركة فى العمل على مستوى مجلس النقابة ، كما نعرض لبعض المقترحات التى يمكن أن تؤدى إلى الحد من حالة العزوف أو الأحجام وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة من المحاميات والخبراء المهتمين بقضايا المرأة وذلك على النحو التالى :

(*) ملحق رقم (١) ، شكل رقم (٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الثقة بقدرات المرأة فى العمل النقابى (*) .

قد يؤدى التجاهل الواضح لقدرات المرأة على المشاركة السياسية إلى عدم ثقة المرأة فى قدرات غيرها من النساء لتمثيلها فى مجال العمل السياسى ، إلا أن (٩٦,٧%) من إجمالى حجم العينة أكدن على ثقتهن فى غيرهن من المحاميات لتمثيلهن داخل مجلس النقابة .

ويرجع ذلك لأن مهنة المحاماة تتيح لمن تمارسها التعرف على قدرات غيرها من النساء – المحاميات – من خلال المرافعات فى قاعات المحاكم ، حيث تتيح لهن الأوقات الطويلة التى يقضونها داخل المحاكم فى التعرف على خبرات وكفاءات كل منهن ، دون التأثر بما يشاع من محدودية قدرات المرأة فى العمل السياسى ، فالمحاميات يحكمن على قدرات غيرهن بما يرينه أمامهن ، وليس بما يشاع ويقال دون أسانيد حيث أن ممارسة المرأة لتلك المهنة يكسبها نضج فكرى وعقلى .

٢- مدى التصويت لصالح المرأة فى الانتخابات (**) .

قد تشهد الانتخابات بصفة عامة ظاهرة تخلى المرأة عن غيرها من النساء المرشحات فى تلك الانتخابات ، حيث يفضلن إعطاء أصواتهن لمن هو مرشح ضدهن من الرجال ، إلا أن عينة الدراسة أجمعت وبنسبة (١٠٠%) على إعطاء أصواتهن فى الانتخابات النقابية لإحدى الزميلات المرشحات .

ويرجع ذلك لثقة عينة لدراسة من المحاميات فى قدرات المرأة وكفاءتها فى العمل النقابى ، وقدرتها على الدفاع عن مصالحهن داخل مجلس النقابة ، وكذلك عدم التأثير بالاتجاه العام نحو التقليل من قدرات المرأة فى العمل القيادى وقصر هذا المجال على الرجال فقط .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " فؤاد دياب " والتى توصلت من خلال نتائجها إلى ميل الإناث لتأييد حقوقهن سواء فى ترشيح أنفسهن أو انتخاب غيرهن من الإناث ، وذلك على اعتبار أن المرأة تساوى الرجل فى الاستعدادات والقدرات ، وأن منحها حقوقها السياسية دليل على تقدم الوعى السياسى .

٣- التفكير فى الترشيح للانتخابات (***) .

يحتاج التفكير فى خوض الانتخابات بصفة عامة سواء كانت برلمانية أو نقابية أو أحزاب سياسية وغيرها من أنواع الانتخابات من المرأة الكثير من الإمكانيات المادية

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٦١) .
(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٦٢) .
(***) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٦٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعنوية ويقصد بالمعنوية هنا الاستعداد النفسى أو الشخصي والتهيئة لخوض تلك الانتخابات بما تحمله من مشاكل وصعوبات وتحمل نتائجها ، حيث أشارت نسبة (٥٨,٩%) من حجم العينة بعدم التفكير فى خوض أى انتخابات خلال حياتهن .

ويرجع ذلك لكون الظروف المحيطة بالمرأة لا تؤهلها نفسياً لخوض أى نوع من الانتخابات لكثرة الاحباطات التى تحيط بترشيح المرأة فى الانتخابات ، وتوقع فشلها بنسبة كبيرة وعدم استعدادها النفسى لخوض تجربة يكون الفشل هو أحد نتائجها ، وكذلك للخوف من نظرة زملائها من المحامين والمحيطين بها من أفراد أسرتها فى حالة فشلها .

كما أشارت نسبة (٤١,١%) من حجم العينة بأنها فكرت بل وخاضت بالفعل الانتخابات بصورها المختلفة خلال مراحل حياتها .

ويرجع ذلك لوجود مجموعة من الظروف والعوامل التى هيأت لهن وشجعتهم للإقدام على الانتخابات ، بالإضافة إلى استعدادهن النفسى لخوض تلك الانتخابات بصرف النظر عن نتائجها سواء بالنجاح أو الفشل .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " سعيد محمد نصر " والتى توصلت من خلال نتائجها إلى أن المرأة قادرة على ممارسة العمل السياسى إذا ما توفرت لها المساعدات اللازمة من المجتمع المحيط بها ، وكذلك مساعدة الدولة لها حيث أن المرأة المصرية لديها اتجاه إيجابى نحو العمل السياسى وتحمل كافة نتائجه .

٤- فشل الزميلات فى الانتخابات النقابية (*) .

على الرغم من وجود حالة من الإحجام من جانب المرأة عن المشاركة فى الانتخابات النقابية على مستوى النقابة الفرعية ، إلا أن نسبة (٨٠%) من حجم العينة أكدن على مرور بعض المحاميات بتجربة الانتخابات النقابية .

ويرجع ذلك لترشيح بعض المحاميات لأنفسهن فى الانتخابات النقابية إلا أن الحظ لم يوفقهن للنجاح فى تلك الانتخابات مثل " بشرى عصفور " على مستوى النقابة العامة ، و " فوزية الأنصارى " ، " إكرام الحلفاوى " على مستوى النقابة الفرعية بالجيزة فى الدورة الحالية .

٥- المرور بتجربة الانتخابات النقابية (**) .

يعد المرور بتجربة الانتخابات النقابية من أكثر التجارب التى تحرص المحاميات على عدم المرور بها وذلك للخوف من الفشل ، حيث أشارت نسبة (٩٥,٦%) من حجم العينة إلى عدم خوض الانتخابات النقابية .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٦٤) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٦٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع ذلك للضغوط التى تواجه المرأة سواء الأسرية أو المهنية ، بالإضافة إلى حالة الفشل فى تلك الانتخابات التى واجهت بعض الزميلات ، وكذلك أكدت بعض المحاميات على أن هذا المجال أصبح قاصراً على الرجال فقط ، إلى جانب خوفهن من الفشل إذا خضن تلك الانتخابات، كل تلك العوامل تعمل على عزوفهن عن المشاركة فى العمل النقابى .

وتتفق تلك النتيجة مع ما أكده الخبراء المهتمين بقضايا المرأة على أن هناك بعض العوامل الشخصية التى يمكن أن تؤثر على مشاركة المرأة النقابية مثل عدم شعور الكوادر النسائية بالثقة بالنفس والندية فى أداء الدور القيادى ، بالإضافة إلى الإحباطات الاجتماعية من المحيطين بالمرأة والتى تشير إلى إمكانية تعرضها للفشل فتحجم عن المحاولة .

٦- الخوف من أساليب التهديد والتشهير فى الانتخابات النقابية (*) .

انتقلت أساليب العنف واستخدام التهديد والتشهير من الانتخابات البرلمانية إلى الانتخابات النقابية فى الفترة الأخيرة ، حيث أشارت نسبة (٨٢,٢%) من إجمالى حجم العينة إلى الخوف من أساليب التهديد والتشهير التى قد تمارس فى الانتخابات النقابية .

ويرجع ذلك إلى أن أساليب العنف لا تقتصر على الإيذاء البدنى فقط ، وإنما تمتد لتشمل التهديد والتشهير وتلويث السمعة ، وخاصة وأن المحامية هى فى المقام الأول والأخير امرأة وأن سمعتها وشرفها هما أهم شئ لديها ، لذلك فإن المرأة قد تحجم عن المشاركة خوفاً من تلك الأساليب عليها وعلى أسرتها وأبنائها .

وتتفق تلك النتيجة مع ما ذهب إليه الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من أن أهم ما يعوق المرأة عن المشاركة فى العمل النقابى من المعوقات الشخصية هو الخوف من المضايقات والتحرشات والاعتداءات التى قد تتعرض النساء المرشحات وخاصة التشهير بالسمعة الأخلاقية .

٧- تأثير طابع المجتمع الذكورى على الترشيح (**) .

يتسم المجتمع المصرى بالطابع الذكورى وسيادة الثقافة الذكورية ، حيث أشارت نسبة (٨١,١%) من إجمالى حجم العينة إلى أن طابع المجتمع الذكورى قد يمنعهن من الترشيح لعضوية مجلس النقابة .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٦٦) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٦٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع ذلك لأن طابع المجتمع الذكورى يعمل على التمييز بين الرجل والمرأة على أساس النوع وليس على أساس القدرات والمهارات اللازمة لتقلد أى مناصب قيادية بالمجتمع بالإضافة إلى الاعتقاد بأن قدرات المرأة تقف عند مستوى الأعمال التقليدية كالتدريس والسكرتارية ، مما يصيب المرأة بنوع من الإحباط ويجعلها تحجم عن المشاركة فى العمل النقابى لاقتناعها الداخلى باستحالة تغيير تلك الأوضاع .

وتتفق تلك النتيجة مع ما أكده الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من أن ضعف مقاومة المرأة لكل من يقف ضدها وخشيتها من سطوة وسيطرة الرجال تعد من أهم ما يعوق مشاركة المرأة النقابية ، بالإضافة إلى شعور المرأة الدائم بالتبعية للرجل وعدم تأهيلها لدور قيادى نتيجة للتنشئة الاجتماعية الخاطئة .

٨- مدى الموافقة على مقولة " الست ليس لها إلا بيتها " (*) .

قد تؤدى النظرة الدونية السائدة فى المجتمع تجاه المرأة ، بالإضافة إلى الطابع الذكورى إلى تدعيم الخضوع لدى المرأة وأن دورها فى المجتمع يقتصر على المنزل فقط ، إلا أن نسبة (٧٣,٣%) من إجمالى حجم العينة أكدن على عدم الموافقة على تلك المقولة .

ويرجع ذلك لكون عينة الدراسة من المتعلمات ويعملن بمهنة المحاماة التى تضفى عليهن روح عدم الاستسلام والمطالبة بجميع حقوقهن أياً كانت تلك الحقوق ، ومن هنا فإنهن يرفضن الاستسلام لطابع المجتمع الذكورى ، أو الثقافة السائدة التى تقلل من قيمتهن فى المجتمع ، بل ويجاهدن من أجل تغيير تلك الفكرة السائدة عن المرأة ، والمطالبة بتمكين المرأة فى كافة الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك بشكل عملى من خلال العمل بمهنة المحاماة – والتى كانت قاصرة على الرجال فى الماضى – بالإضافة إلى خوض ميادين العمل السياسى من خلال الترشيح لعضوية مجلس الشعب ، أو الأحزاب السياسية ، أو النقابة الفرعية وغيرها من مجالات العمل السياسى .

كما أن نسبة (٢٦,٧%) من حجم العينة واللاتى أبدين موافقتهن على مقولة " الست ليس لها إلا بيتها " لم ينكرن على المرأة حقها فى العمل أو خوضها مجال العمل السياسى ، ولكنهن ذهبن بأنه يجب أن يأتى الاهتمام بالبيت والأسرة فى المقام ، وأنه إذا تعارض العمل والمشاركة السياسية مع الواجبات الأسرية فإنه يجب على المرأة أن تتخلى عن كافة التزاماتها الخارجية من أجل الأسرة .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٦٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- أسباب عدم الموافقة على مقولة " الست ليس لها إلا بيتها (*) .

تعددت الأسباب التى جعلت عينة الدراسة ترفض مقولة " الست ليس لهـا إلا بيتهـا " وذلك وفق الأسباب الآتية :

أ – لأن إمكانيات المرأة لا تقف عن حدود بيتها :

حيث أشارت عينة الدراسة بنسبة (٨١,٤%) إلى رفضهن تلك المقولـة لأن إمكانيـات وقدرات المرأة ليست فى الأعمال المنزلية وتربية الأبناء فقط ، وإنمـا قـدراتها وإمكانياتهـا تتعدى ذلك من خلال خوضها ميادين العمل بالمحاماة وتحقيقها نجاحات فى غيره من ميـادين العمل الأخرى ، والتى أثبتت بها كفاءتها مثل العمل كقاضية ، وسفيرة ، ووزيرة .

ب- من أجل نيل المرأة كافة حقوقها السياسية :

كما أكدت نسبة (٤٠,٩%) من حجم العينة رفضهن لتلك المقولة من أجل المطالبة بنيل المرأة كافة حقوقها السياسية وخاصة مجال العمل النقابى كأحد أوجه العمل السياسى ، والـذى يعانى من ضعف تمثيل المرأة – مجالس النقابات العامة والفرعية – بالإضافة إلـى التمثيـل البرلمانى داخل مجلس الشعب ، حيث إن عدد أعضائه من النساء يبلغ (٣) عضوات فقط من مجموع أعضائه البالغ (٤٥٤) عضواً ، كما تشهد باقى ميادين العمل السياسى نـدرة التمثيـل النسائى داخلها ، ومن هنا فإن رفض عينة الدراسة لتلك المقولة جاء من أجل محاولة تحقيـق التمكين السياسى للمرأة وإثبات أنها قادرة على خوض مجالات العمل السياسى والنجاح بها .

ج – للقضاء على سيطرة وخضوع المرأة للرجل .

كما ذهبت نسبة (١٣,٦%) من حجم العينة أن رفضهن لتلك المقولة من أجل محاولـة القضاء على الطابع الذكورى للمجتمع والذى يؤدى إلى سـيطرة الرجـال علـى المناصـب القيادية، بالإضافة إلى القضاء على خضوع المرأة لتلك الأوضاع ومحـاولتهن تغييـر حالـة الخضوع والاستسلام وإكساب المرأة قيم المساواة فى الحقوق بصرف النظر عن النوع .

١٠- تشجيع الجو العام للانتخابات النقابية على الترشيح (**) .

تمارس فى الانتخابات النقابية بعض الأساليب الملتوية من أجل حسم نتيجة الانتخابـات لصالح أحد المرشحين ، حيث أشارت نسبة (٩٥,٦%) من إجمالى حجم العينة إلى أن الجـو العام الذى تمارس من خلاله الانتخابات النقابية لا يشـجعهن علـى المشـاركة فـى تلـك الانتخابات.

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٦٩) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٧٠) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرجع ذلك نتيجة استخدام البعض – وهم قلة – لبعض الطرق الغير لائقة للفوز فى الانتخابات بالإضافة إلى القوائم الانتخابية التى فى الغالب ما تخلو من التمثيل النسائى ، وكذلك حالة الفشل الدائم للمحاميات التى لازمت من رشحت نفسها لعضوية النقابة الفرعية وعدم مساندة المحامين لهن ، بالإضافة إلى اللجوء لأساليب التهديد والتشهير للمرشحات من المحاميات التى قد تستخدم أحياناً ، كل تلك العوامل وغيرها أصبحت تشكل نوعاً من الضغط النفسى لدى المحاميات وتصيبهن بحالة من العزوف والإحجام عن المشاركة فى العمل النقابى .

وتتفق تلك النتيجة مع ما أشار إليه الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من أن الخوف من حالة الفشل الدائم لمن ترشح نفسها من المحاميات ، بالإضافة إلى المضايقات والتحرشات والاعتداءات التى قد تتعرض النساء المرشحات ، وعدم مساندة الزملاء لها ، كل تلك العوامل وغيرها ، قد يؤدى إلى عدم رغبتهن فى المشاركة فى العمل النقابى ليس على مستوى الترشيح وإنما بالذهاب للتصويت أيضاً .

١١- المقترحات للحد من المعوقات الشخصية (*) .

أشارت عينة الدراسة إلى هناك مجموعة المقترحات التى يمكن أن يؤدى الأخذ بها إلى الحد من تأثير المعوقات الشخصية المؤثرة على مشاركة المرأة فى العمل النقابى وتتمثل تلك المقترحات فيما يلى :

(أ) تحسين النظرة السائدة عن المرأة وإمكانياتها .

أشارات عينة الدراسة بنسبة (٧٢,٢%) إلى ضرورة تحسين النظرة السائدة عن المرأة وإمكانياتها لدى أفراد المجتمع ومؤسساته ، حيث تسود ثقافة التمييز على أساس النوع فى المجتمع على اعتبار أن الرجال لديهم من الخبرات والإمكانيات ما يفوق خبرات وإمكانيات المرأة ، مما يعطى حكم مسبق بفشل المرأة فى تولى المناصب القيادية ، مما يتطلب ضرورة تحسين تلك النظرة السائدة عن المرأة .

(ب) زيادة ثقة المرأة بقدرات غيرها من النساء لتمثيلها داخل مجلس النقابة :

كما ذهبت عينة الدراسة بنسبة(٧٠%) إلى ضرورة العمل على زيادة ثقة المرأة فى قدرات غيرها من النساء لتمثيلها داخل مجلس النقابة ، حيث أنه نتيجة لتلك الفكرة السائدة عن قدرة المرأة المحدودة على العمل القيادى – وإن كانت خاطئة – قد تؤدى إلى عدم ثقة بعض المحاميات فى قدرات غيرهن من المحاميات لتمثيلها داخل مجلس النقابة .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٧١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ج) التنشئة الشخصية السليمة للمرأة داخل الأسرة :

أكدت عينة الدراسة بنسبة (٥١,١%) على ضرورة التنشئة الشخصية السليمة للمرأة داخل الأسرة ، حيث أن بعض الأسر تنشئ أفرادها على قيم السيطرة من جانب الرجل والخضوع من جانب المرأة ، مما يؤدى إلى تكوين انطباع لدى المرأة بأفضلية الرجل عليها وفقاً للنوع وليس بالكفاءة ، مما يتطلب تغيير تلك الفكرة وتنشئة الأسرة لأبنائها على أساس المساواة فى الحقوق والواجبات .

(د) تعويد الأسرة لأفرادها من الإناث على المشاركة السياسية :

كما أشارت عينة الدراسة بنسبة (٥٠%) من حجم العينة على ضرورة قيام الأسرة بتعويد الإناث من أبنائها على المشاركة السياسية ، حيث إن بعض الأسر تعود أبنائها من الذكور على المشاركة السياسية بل وتحثهم على ذلك ، فى مقابل التجاهل التام لتعويد أبنائها من الإناث ، لذلك فلا بد أن تقوم الأسرة بتعويد بناتها على المشاركة السياسية ولو باستخراج بطاقة انتخابية وحثهم على التصويت فى الانتخابات كبداية للمشاركة السياسية ، مما يكسب المرأة القدرة على المشاركة ويزيل الخوف من تلك المشاركة بالإضافة إلى إعطائها الخبرة اللازمة للعمل السياسى .

(هـ) تقديم الدعم المعنوى المستمر للمرأة فى حالة خوضها الانتخابات النقابية :

أكدت عينة الدراسة بنسبة (٤٥,٦%) على ضرورة تقديم الدعم المعنوى المستمر للمرأة فى حالة خوضها الانتخابات النقابية ، حيث تحتاج المرأة فى حالة خوضها الانتخابات بصفة عامة والانتخابات النقابية بصفة خاصة إلى الدعم المعنوى من المحيطين بها من أفراد أسرتها والوقوف بجانبها ومساندتها مما يعطيها دفعة معنوية لخوض تلك الانتخابات ، كما يجب أن يمتد الدعم المعنوى ليشمل المؤسسات والمنظمات الخاصة بالمرأة مما يقوى المرأة ويشعرها بأنها ليست وحدها فيما يحتمل أن تواجه من صعوبات .

(و) زيادة ثقة المرأة بقدراتها على خوض الانتخابات والفوز بها :

كما أشارت عينة الدراسة بنسبة (٤١,١%) إلى ضرورة العمل على زيادة ثقة المرأة بقدراتها على خوض مجال الانتخابات بل الفوز بها وليس مجرد التمثيل المشرف ، حيث إن انعدام التمثيل النسائى للمرأة داخل مجلس النقابة لفترة طويلة ، بالإضافة إلى إحجام الكثير من المحاميات عن الترشيح ، وحتى من رشحن أنفسهن فيما سبق كان مصيرهن عدم التوفيق ، كل ذلك أدى إلى حالة من انعدام الثقة فى قدراتها وقدرات غيرها من النساء على خوض هذا المجال – العمل النقابى – والفوز بأحد مقاعد مجلس النقابة ، لذلك ينبغي العمل على زيادة ثقة المرأة فى قدرتها على العمل النقابي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ز) تنظيم برامج للتنشئة الشخصية السليمة لكوادر الحركة النسائية النقابية :

وفى نهاية المقترحات أشارت عينة الدراسة بنسبة (٢٣,٣%) إلى ضرورة العمل على تنظيم برامج للتنشئة الشخصية السليمة لكوادر الحركة النسائية النقابية ، وذلك من خلال لجنة المرأة بالنقابة ، بالإضافة إلى منظمات المرأة سواء كانت حكومية أو غير حكومية – أهلية – حيث يجب أن تعمل على الاعتناء بكوادر الحركة النسائية النقابية وتهيئتهم نفسياً لخوض مجال العمل النقابى بصرف النظر عن النتائج .

ويتضح مما سبق إجماع عينة الدراسة على أن أهم المقترحات للحد من تأثير المعوقات الشخصية التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابى هى تحسين النظرة السائدة عن المرأة وقدرتها على المشاركة السياسية وتولى المناصب القيادية ، ثم جاء فى نهاية تلك المقترحات ضرورة العمل على التنشئة الشخصية السليمة لتلك الكوادر النسائية (*)

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى مجموعة من المقترحات التى يمكن أن يؤدى الأخذ بها إلى الحد من تأثير المعوقات الشخصية وتتمثل تلك المقترحات فيما يلى :

(أ) تنمية الذات القوية لدى المرأة بأن لها دور فى الحياة السياسية مساوى لدور الرجل وأنها قادرة على تحمل مسئولية هذا الدور ، من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام .

(ب) معالجة أثر الأزمات الاقتصادية عليهن مثل الشعور بالإحباط والعزوف عن المساهمة فى الحياة العامة .

(ج) قيام النقابات بإعداد الدورات التدريبية للنقابيات لتنمية مهارات القيادة لديهن .

(د) مساندة البيئة الاجتماعية للمرأة لأداء دور قيادى سواء فى الأسرة أو فى مجال العمل أو فى المؤسسات المختلفة .

سابعاً : **العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام** التى تحد من **مشاركة المرأة فى العمل النقابى** .

تلعب وسائل الإعلام من خلال ما تقدمه من مادة إعلامية دوراً هاماً ومؤثراً فى التأثير على الرأى العام وتعبئة تجاه قضية معينة سلباً وإيجابياً ، ولقد تناولت وسائل الإعلام المختلفة **قضية خروج المرأة للعمل بصفة عامة ، وقضية المشاركة السياسية للمرأة بصفة خاصة** ، إلا أن هذا التناول لم يتم بالطريقة المناسبة لتحقيق تمكين المرأة سياسياً ، بل إنه أعتبر فى بعض الأوقات من العوامل المعوقة لهذا التمكين ، لذلك فسوف نحاول فى هذا المحور أن نوضح

(*) ملحق رقم (١) ، شكل رقم (٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعوقات المرتبطة بوسائل الإعلام والتى أدت إلى الحد من مشاركة المرأة فى العمل النقـابى كأحد صور المشاركة السياسية للمرأة من وجهه نظر عينة الدراسة والخبراء المهتمين بقضايا المرأة وذلك كما يلى :

١- الاهتمام بقراءة الصحف اليومية (*) .

تعتبر الصحف من أكثر وسائل الإعلام تأثيراً على الرأى العام ، وانتشاراً على مستوى جميع محافظات الجمهورية لتعدد أنواعها سواء كانت صحف قومية أو حزبية ، بالإضافة إلى رخص ثمنها الذى يجعلها فى متناول جميع الفئات ، ولقد أشـارت عينـة الدراسـة بنسـبة (٦٩,٧%) من إجمالى حجم العينة على حرصهن على متابعـة قـراءة الصـحف بمختلـف اتجاهاتها .

ويرجع ذلك لكون المحاميات إحدى الفئات المثقفة فى المجتمع ، والتى لـديهن وعـى ثقافى، حيث تزداد المعرفة والإطلاع لدى الفرد كلما زادت درجة الوعى الثقافى لدية ، لـذلك تحرص المحاميات على قراءة الصحف بغض النظر عن انتمائها السياسى سواء كانت صحف قومية أو صحف حزبية تعبر عن أراء الأحزاب التى تنتمى إليها ، وذلك من أجل معرفة مـا يدور حولهن من أخبار داخلياً أو خارجياً .

٢- تناول الصحف لقضية المشاركة السياسية للمرأة (**) .

تعتبر الصحف أحد وسائل الإعلام الهامة التى يمكن أن تتناول غياب وضـعف تمثيـل المرأة فى ميادين العمل السياسى بالبحث والدراسة ، وذلك من أجل الوقوف على أسباب تلـك الظاهرة ، إلا أن نسبة (٨٣,٩%) من إجمالى حجم العينة أكدن علـى أن الصـحف لا تقـوم بتناول قضية المشاركة السياسية للمرأة بالصورة التى تتلاءم مع حجم تلك القضية .

ويرجع ذلك لكون الصحف- كما ذهبت عينة الدراسة - لا تقوم بتناول قضـية تـدنى مستوى مشاركة المرأة فى العمل السياسى كعناوين رئيسية فى الصـفحات الأولـى ، وإنمـا تتناولها كموضوعات فرعية داخل الصحف ، وذلك لا يحدث إلا عند قرب إجراء أى انتخابات وخاصة انتخابات مجلس الشعب ، أما فى غير مواعيد إجـراء أى انتخابـات فالصـحف لا تتعرض لتلك القضية وكأنها غير موجودة فى مجتمعنا ، وكأن القائمين على هذه الصحف غير مقتنعين بمشاركة المرأة على المستوى السياسى ، وبأن مكانها الطبيعى داخل المنزل لرعايـة أسرتها .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٧٢) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٧٣) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " ناهد رمزى " بعنوان " أبعاد سلوك المرأة كما تقدمه الصحافة النسائية " والتى توصلت من خلال نتائجها أن هناك نغمة سائدة فى الصحافة النسائية بأن المرأة مكانها هو المنزل ، وأن خروجها للعمل نتج عن الحاجة الاقتصادية فقط وليس نتيجة لإحساسها بقيمة العمل وضرورته لها .

وتتفق تلك النتيجة مع ما أشار إليه الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من عدم تناول الصحف لقضايا مشاركة المرأة فى النقابات المهنية من خلال الرسالة الإعلامية التى تقدمها بشكل كاف وبما يتناسب مع حجم تلك القضية .

٣- مشاهدة برامج المرأة فى التليفزيون (*) .

يعد التليفزيون من أكثر وسائل الإعلام جذباً للأفراد ، حيث أكدت نسبة (٩٢,٢%) من حجم العينة حرصهن على مشاهدة البرامج الخاصة بالمرأة فى التليفزيون .

ويرجع ذلك لوجود هذا الكم الهائل من الفضائيات التى أصبحت فى متناول جميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن المستوى الاقتصادى وذلك لرخص ثمنها ، بالإضافة إلى تقديمها لبرامج وموضوعات فى مختلف الأمور التى تهم المرأة ، بالإضافة إلى سهولة مشاهدة التليفزيون حيث أنه لا يكلف المرأة أى عناء – مثل التركيز عند قراءة الجريدة – فكل ما عليها هو الجلوس ومشاهدة التليفزيون .

٤- اهتمام البرامج بالتثقيف السياسى للمرأة (**) .

تشهد الفترة الحالية العديد من برامج المرأة نتيجة لكثرة القنوات الفضائية وحرص تلك القنوات على تقديم برامج للمرأة ضمن برامجها ، وبسؤال عينة الدراسة عن مدى اهتمام تلك البرامج بالتثقيف السياسى للمرأة أشارت نسبة (٩٤%) من إجمالى حجم العينة بعدم اهتمام تلك البرامج بالتثقيف السياسى للمرأة .

ويرجع ذلك لتركيز معظم البرامج على الأزياء والموضة ، بالإضافة إلى برامج الطهى ورعاية الأسرة ، حيث أن تلك البرامج هى من أكثر البرامج اجتذاباً للمشاهدات – من وجهة نظر القائمين على تلك البرامج – لذلك تحرص تلك القنوات على إعداد وتقديم البرامج التى تتناول تلك الموضوعات ، حيث يركز القائمين على تلك البرامج على الأدوار التقليدية للمرأة والتعامل معها على أنها أنثى فقط ، دون محاولة الاهتمام بتنمية الوعى السياسى لديها .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٧٤) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٧٥) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " سحر حسانى بربرى " والتى توصلت من خلال نتائجها إلى أن برامج المرأة فى التليفزيون لا تهتم بتنمية ثقافة المرأة السياسية ، حيث تدور أغلب هذه البرامج حول الموضة والأزياء ورعاية الأسرة .

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى أن مضمون البرامج التى تقدم للمرأة يتعامل معها على أنها أنثى فقط وأن الاهتمام بمظهرها يجب أن يكون غاية اهتماماتها ، لذلك نجد أن مضمون معظم برامج المرأة يتركز حول الموضة والأزياء وكيف تكون أكثر جاذبية .

٥- تقديم الأفلام والمسلسلات للمرأة العاملة بالصورة الصحيحة (*).

يعتبر تأثير وسائل الإعلام المرئية أكثر من تأثير الوسائل المقروءة ، حيث أنها تجسد القضية أو الموضوع الذى تطرحه كما لو أنها تحدث بالفعل فى الواقع ، من حيث الأشخاص والأحداث والأماكن ، ولذلك فهى تحظى بجمهور عريض من المشاهدين باختلاف أعمارهم ومستوياتهم العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، ولذلك فهى الأكثر تأثيراً فى وعى الفرد تجاه ما تقدمه من موضوعات ، ولقد أشارت نسبة (٨٩,٢) من إجمالى حجم العينة أن ما يقدم فى القنوات المختلفة من أفلام ومسلسلات لا يقدم المرأة العاملة أو التى تسعى لنيل حقوقها السياسية بالصورة الصحيحة .

ويرجع ذلك لأن مضمون تلك الأفلام والمسلسلات يتعامل مع المرأة على اعتبار أنها أنثى وأن مكانها هو البيت ، وأنها لا تستطيع أن تفعل أى شئ فى حياتها بدون الرجل سواء كان الأب أو الأخ أو الزوج ، بالإضافة إلى تقديم المرأة العاملة أو التى تسعى للمشاركة السياسية على أنها فاشلة فى بيتها وأنها أشبه بالرجال .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " سعيد محمد نصر " والتى توصل من خلال نتائجه أن الرجال ينظرون إلى المرأة التى تعمل فى العمل السياسى أنها امرأة مسترجلة وفاشلة فى حياتها الأسرية والاجتماعية .

كما تتفق تلك النتيجة مع دراسة " ناهد رمزى " بعنوان " مقارنة صورة المرأة وصورة الرجل فى الدراما التليفزيونية " حيث توصلت من خلال نتائجها أن مضمون تلك الأعمال الدرامية التى تقدم فى التليفزيون قد صورت المرأة فى صورة من يحتاج إلى سند وعون وإلى الحماية التى يوفرها لها الرجل ولا تستطيع التصدى للمشكلات بدونه ، كما صورت المرأة على أن الزواج ورعاية الأبناء هى القيمة النهائية بالنسبة للمرأة التى لا تدانيها أى قيمة

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٧٦) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخرى، كما صورت المرأة المتخذة للقرارات الهامة فى أسرتها بأنها امرأة فاشلة وينتهى بها الأمر إلى تدمير أسرتها وحياتها الزوجية .

كما تتفق تلك النتيجة مع ما أشار إليه الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من أن أهم ما يعوق المرأة على المشاركة السياسية هو تقديم وسائل الإعلام للمرأة القيادية من خلال الأفلام والمسلسلات بالصورة النمطية باعتبار أن نجاحها هو دائماً على حساب الزوج والأولاد ، بالإضافة إلى تقديم المرأة القيادية على أنها أشبه بالرجال ليس فى التصرفات فقط وإنما فى الشكل أيضاً .

٦- أهم القضايا التى يهتم الإعلام بتقديمها (*)

اختلفت آراء عينة الدراسة فى حول أهم الموضوعات التى يهتم الإعلام بتقديمها عن المرأة وذلك من خلال وسائله المختلفة سواء الصحف أو البرامج أو الأفلام أو المسلسلات وذلك على النحو التالى :

(أ) **الموضة والأزياء :** حيث أشارت نسبة (٦١,١%) من إجمالى العينة بتركيز وسائل الإعلام على برامج الموضة والأزياء وكأن المرأة ما هى إلا جسد فقط يجب الاهتمام بشكله ومظهره وأناقته ، حيث أن المظهر وحده ما يعطى للمرأة تقدير واحترام المحيطين بها .

(ب) رعاية **الأسرة والطفل :** حيث أكدت نسبة (٥٨,٩%) من إجمالى العينة بقيام وسائل الإعلام بالتركيز على دورها فى رعاية أسرتها وأبنائها وكأن المرأة ما هى إلا وعاء للإنجاب فقط ، وأن دورها هو رعاية أسرتها وأبنائها ، دون أى محاولة للاهتمام بتنمية وعيها السياسى وإنما تركز وسائل الإعلام على تنمية المهارات المنزلية للمرأة بشكل مبالغ فيه .

(ج) **خروج المرأة للعمل :** كما إشار بعد ذلك نسبة (٣٠%) من عينة الدراسة إلى اهتمام وسائل الإعلام بحق المرأة فى العمل ، وإن كانت وسائل الإعلام تبين أهمية هذا الحق من خلال أن خروج المرأة للعمل نتج عن حاجتها الاقتصادية فقط ، ولم توضح أن خروجها للعمل من أجل تنمية وعيها وثقافتها ، وباعتباره حق من حقوقها دون النظر إلى الظروف الاقتصادية.

(د) **المشاركة السياسية للمرأة :** وبأقل نسبة (١١,١%) أكدت عينة الدراسة على اهتمام وسائل الإعلام بطرح قضية المشاركة السياسية للمرأة ، وحتى هذا الاهتمام يأتى فى

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٧٧) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فترات إجراء الانتخابات البرلمانية أو النقابية أو غيرها من الانتخابات ، ولا يتم تناول تلك المشاركة بالصورة التى تتناسب مع حجم تلك المشكلة ، وكأن المشاركة هى مجال قاصر على الرجال فقط دون النساء .

٧- وسائل الإعلام وتغيير الصورة السلبية للمرأة (*) .

يمكن لوسائل الإعلام أن تؤدى دوراً هاماً فى تغيير الصورة السلبية عن المرأة فى المجتمع ، وذلك لما لها من خاصية الانتشار والتأثير على جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاته وطوائفه ، إلا أن نسبة (٨٧,٨%) من إجمالى حجم العينة أكدن على عدم قيام وسائل الإعلام بالدور المنوط بها من حيث تغيير الصورة السلبية للمرأة المصرية .

ويرجع ذلك لقيام وسائل الإعلام بالتركيز على المرأة من حيث أنها أنثى وأن الأغراء هو كل ما تملكه من قدرات ، بالإضافة إلى عدم تقديم النماذج المشرفة من رائدات الحركة النسائية ممن نجحن فى حياتهن الأسرية والمهنية معاً ، مثل المرحومة " السفيرة / هدى المراسى " وهى أول امرأة تم تعينها كملحق دبلوماسى فى وزارة الخارجية ، وذلك من أجل تغيير تلك الصورة السلبية عن المرأة لدى أفراد المجتمع ، كما أن القائمين على وسائل الإعلام يتجاهلون تقديم النماذج المشرفة للمرأة العاملة والتى ما زالت تمارس أعمالها أمثال " المستشارة تهانى الجبالى " نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا ، و" الوزيرة / عائشة عبد الهادى " وزيرة القوى العاملة وغيرهن من النماذج التى يحتذى بها فى مجال عمل المرأة مما يسهم فى تغيير تلك النظرة السلبية السائدة عن المرأة وقدراتها على العمل القيادى .

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة " سحر حسانى بربرى " والتى توصلت من خلال نتائجها إلى أن وسائل الإعلام لا تقوم بدورها فى تغيير صورة المرأة السلبية ، حيث أنها تظهر المرأة إما فى أدوارها التقليدية كزوجة وأم ، أو فى أدوار الإغراء ، أو فى أدوار المرأة التى تتسم بالمكر والخديعة وتتجنب الأدوار التى يمكن أن تقدم وتغير من تلك الصورة السلبية .

كما تتفق تلك النتيجة مع دراسة " ناهد رمزى " بعنوان " مقارنة بين صورة المرأة وصورة الرجل فى الدراما التليفزيونية " حيث توصلت من خلال نتائجها إلى أن وسائل الإعلام يجب أن تقوم بالدور المنوط بها فى إحداث التغيير لصالح المرأة حتى يسهل على المرأة الوصول إلى حقوقها وحتى يكون لها تأثير فى الحياة السياسية العامة .

كما تتفق تلك النتيجة مع ما أكده الخبراء المهتمين بقضايا المرأة من أن وسائل الإعلام لا تقوم بدورها فى تحسين الصورة العامة عن المرأة لدى أفراد المجتمع ، حيث أنها تقدم

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٧٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرأة بالصورة المبتذلة من خلال الإعلانات والكليبات بشكل غير أخلاقى ، بالإضافة عدم الاهتمام بطرح القضايا العمالية والمهنية الخاصة بالعمل النقابى للمرأة فى الرسالة الإعلامية بشكل مباشر ، بالإضافة إلى عدم مشاركة الكوادر النسائية فى الحوارات الإعلامية لكى يعكس دورهن القيادى مما يسهم فى تغيير الثقافات السائدة وإظهار دور العناصر الجيدة من النساء .

٨- المقترحات للحد من المعوقات المرتبطة بوسائل الإعلام (*) .

أكدت عينة الدراسة أن هناك مجموعة من المقترحات التى لو تم الأخذ بها فإنها يمكن أن تحد من المعوقات المرتبطة بوسائل الإعلام وتتمثل فيما يلى :

(أ) متابعة المرأة لقراءة للصحف المختلفة : حيث أشارت عينة الدراسة بنسبة (٩١,١%) على أنه يجب على المرأة الساعية إلى نيل حقوقها سواء فى العمل أو المشاركة السياسية ، أن تتابع قراءة الصحف المختلفة سواء كانت صحف حكومية أو حزبية ، حيث أن هذا يزيد من وعيها بقضاياها من ناحية ، ويزيد وعيها بقضايا مجتمعها من ناحية أخرى ، مما يجعلها أقدر على المشاركة السياسية .

(ب) تقديم وسائل الإعلام للصور المشرفة للمرأة فى الماضى والحاضر : كما أشارت عينة الدراسة بنسبة (٨١,١%) إلى ضرورة تقديم وسائل الإعلام للصور المشرفة للمرأة فى الماضى والحاضر ، حيث أن هذا يساعد على تغيير الصورة السلبية عن المرأة لدى أفراد المجتمع من الرجال ، كما أنه يعمل على تشجيع النساء على العمل والمشاركة فى الميادين السياسية المختلفة .

(ج) إبراز وسائل الإعلام لأهمية المرأة على الساحة السياسية : كما ذهبت عينة الدراسة بنسبة (٧١,١%) إلى ضرورة إبراز وسائل الإعلام المختلفة لأهمية دور المرأة على الساحة السياسية ، وبأن لديها الإمكانيات والقدرات على العمل السياسى ، بل وأنها قادرة على النجاح فيه مثل الرجل تماماً .

(د) إعطاء وسائل الإعلام مساحة أكبر لقضية المشاركة السياسية للمرأة : أشارت عينة الدراسة بنسبة (٥٠%) إلى ضرورة تناول وسائل الإعلام لقضية تدنى مستويات المشاركة السياسية للمرأة بصورة أكبر بما يتناسب مع خطورة تلك المشكلة ، حيث إن وسائل الإعلام تركز على الأزياء والموضة ورعاية الأسرة والطهى وكأن تلك الأمور هى كل مشكلات المرأة متجاهلة بصورة كبيرة لقضية المشاركة السياسية للمرأة .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٧٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(هـ) تقديم وسائل الإعلام للصورة الصحيحة للمرأة العاملة : كما أكدت عينة الدراسة بنسبة (٤٣,٣%) إلى ضرورة تقديم وسائل الإعلام للصورة الصحيحة للمرأة العاملة ، حيث أن وسائل الإعلام تظهر المرأة العاملة بأنها إمرأة فاشلة فى بيتها ، وغير قادرة على رعاية أسرتها ، بالإضافة إلى أن احتمال فشلها فى عملها كبير ، حيث أنها لا تستطيع أن توفق بين عملها وبيتها ، وتؤدى تلك الصورة التى تقدمها وسائل الإعلام إلى نظرة أفراد المجتمع من الرجال للمرأة العاملة على أنها إمرأة فاشلة فى حياتها بصفة عامة .

(و) اهتمام وسائل الإعلام من خلال برامجها بإعداد كوادر نسائية نقابية : كما ذهبت عينة الدراسة بنسبة(٣١,١%) إلى ضرورة عمل وسائل الإعلام على تقديم برامج متخصصة لإعداد كوادر نسائية نقابية ، وعدم التركيز على برامج الأزياء والطهى فقط ، ويتم ذلك من خلال استضافة المتخصصين فى مجال العمل النقابى من الرجال والنساء ، لإعداد النساء من النقابيات حتى يصبحن أقدر على العمل النقابى .

(ز) تناول وسائل الإعلام لقضية عزوف المرأة عن العمل النقابى : كما أشارت نسبة (٣٠%) من حجم العينة إلى ضرورة تناول الإعلام لقضية عزوف المرأة عن العمل النقابى ، حيث إن وسائل الإعلام تركز على المشاركة السياسية من خلال عضويتها فى مجلسى الشعب والشورى فقط ، متجاهلة مشاركتها فى العمل النقابى الذى يعد بعداً هاماً من أبعاد المشاركة السياسية للمرأة ، بالإضافة إلى أنه – العمل النقابي – يعانى من ندرة تمثيل العناصر النسائية داخله .

(ح) تقديم وسائل الإعلام للصورة الصحيحة للمرأة التى تسعى للمشاركة السياسية : كما أشارت عينة الدراسة بنسبة(٢١,١%) إلى ضرورة تقديم وسائل الإعلام للصورة الصحيحة للمرأة التى تسعى إلى المشاركة السياسية ، حيث أنها فى الغالب ما تقدمها فى صورة المرأة (المسترجلة) والتى ترتدى نظارة كبيرة وشعرها مهمل وملابسها أقرب إلى ملابس الرجال ، كل هذا يؤدى إلى التأثير على نظرة أفراد المجتمع وتضعف من مكانة المرأة ، بل وربما تؤثر على المرأة ذاتها وتجعلها تحجم عن المشاركة السياسية .

ويتضح مما سبق إجماع عينه الدراسة على أن أهم المقترحات للحد من تأثير المعوقات المرتبطة بوسائل الإعلام والتى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابى هى متابعة المرأة لقراءة الصحف المختلفة الحكومية والحزبية وذلك من أجل التثقيف السياسى لديهم ، ثم جاء فى نهاية تلك المقترحات ضرورة تقديم وسائل الإعلام للصورة الصحيحة للمرأة الساعية للمشاركة السياسية فى مجتمعها . (*)

(*) ملحق رقم (١) ، شكل رقم (٩) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أشار الخبراء المهتمين بقضايا المرأة إلى أن هناك مجموعة من المقترحات التى يمكن أن تؤدى إلى الحد من المعوقات المرتبطة بوسائل الإعلام وتتمثل فيما يلى :

(أ) وضع إستراتيجيات وتنفيذها لتغير التوجه الإعلامى إيجابياً تجاه صورة المرأة فى العمل القيادى .

(ب) اهتمام وسائل الإعلام بتغير الصورة السلبية عن المرأة وتقديم النماذج الناجحة للمرأة العاملة بصفة عامة ، والنقابيات بصفة خاصة ، لخلق القدوة ورفع الروح المعنوية لدى المرأة .

(ج) تقديم وسائل الإعلام للعون للمرأة فى حالة خوضها الانتخابات بشتى أنواعها من خلال برامج حوارية معها ، وإلقاء الضوء على قدراتها وبرامجها وإنجازاتها .

(د) تبنى رسالة إعلامية جادة ومستنيرة تجاه فاعلية المرأة فى العمل القيادى .

ثامناً : نتائج الدراسة الميدانية من خلال الجداول الارتباطية .

١ - العلاقة بين محل الإقامة والثقافة السائدة للمشاركة السياسية (*) .

من خلال محاولة إيجاد علاقة ارتباطية بين محل الإقامة للمحاميات وبين الثقافة السائدة للمشاركة السياسية ، إتضح أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة سواء كان ريف أو حضر ، وبين الثقافة السائدة للمشاركة السياسية ، حيث جاءت قيمة ($كا^2$) المحسوبة (١٢,٣%) ، وهى أكبر من قيمة ($كا^2$) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) وهو فرق معنوى تصل درجة ثقته إلى (٩٩%) ، حيث يتسم المجتمع المصرى - ريفى وحضرى - بسيادة الثقافة الذكورية للمشاركة السياسية ، والتى تؤدى إلى تبعية المرأة للرجل ، وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات بالمشاركة السياسية نظراً لأن التنشئة السياسية فى كلا المجتمعين تجعلهن غير قادرات على المشاركة فى الحياة السياسية .

٢ - العلاقة بين محل الإقامة ومستوى المشاركة (**) .

من خلال محاولة إيجاد علاقة ارتباطية بين محل الإقامة - ريف أو حضر - وبين مستوى المشاركة السياسية لعينة الدراسة من المحاميات ، أتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة ومستوى المشاركة السياسية ، حيث جاءت قيمة ($كا^2$) المحسوبة (٢,٢٠%) وهى أقل من قيمة ($كا^2$) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) وهو فرق معنوى تصل درجة ثقته إلى (٩٩%) ، مما يدل على أن محل الإقامة للمحاميات يؤثر فى مستوى المشاركة

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٨٠) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٨١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية لديهن ، بدءاً من قاعدة هرم المشاركة السياسية (التصويت) ، ووصولاً إلى قمة هرم المشاركة السياسية (تقلد منصب سياسى) .

٣- العلاقة بين محل الإقامة والاتجاه نحو الترشيح (*) .

من خلال محاولة إيجاد علاقة ارتباطية بين محل الإقامة – ريف أو حضر – وبين الاتجاه نحو الترشيح فى الانتخابات النقابية لعينة الدراسة ، اتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين محل الإقامة وبين الاتجاه نحو الترشيح لعضوية النقابة الفرعية ، حيث جاءت (كا^{٢}) المحسوبة (٠,٠٧%) وهى أقل من قيمة (كا^{٢}) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) وهو فرق معنوى تصل درجة ثقته إلى (٩٩%) ، مما يدل على أن طبيعة المجتمع – سواء كان ريفى أو حضرى – تؤثر على اتجاه المحاميات نحو الترشيح لعضوية مجلس النقابة الفرعية بالبحيرة .

٤- العلاقة بين السن والاتجاه نحو المشاركة السياسية (**) .

من خلال محاولة إيجاد علاقة ارتباطية بين فئات السن المختلفة للمحاميات وبين الإتجاه نحو المشاركة السياسية ، إتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السن والاتجاه نحو المشاركة السياسية ، حيث جاءت قيمة (كا^{٢}) المحسوبة (٩,٠٣%) وهى أقل من قيمة (كا^{٢}) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) وهو فرق معنوى تصل درجة ثقته إلى (٩٩%) ، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين الفئات العمرية المختلفة لعينة الدراسة من المحاميات وبين رغبتهن للمشاركة السياسية بمستوياتها المختلفة .

٥- العلاقة بين السن والترشيح فى الانتخابات (***) .

من خلال محاولة إيجاد علاقة ارتباطية بين السن والترشيح للانتخابات النقابية لعينة الدراسة من المحاميات ، إتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السن واتجاه المحاميات نحو الترشيح فى الانتخابات النقابية ، حيث جاءت قيمة (كا^{٢}) المحسوبة (١,٠٤%) وهى أقل من قيمة (كا^{٢}) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) وهو فرق معنوى تصل درجة ثقته إلى (٩٩%) ، مما يدل على اختلاف رغبة المحاميات فى الترشيح لعضوية مجلس النقابة باختلاف الفئة العمرية لهن .

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٨٢) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٨٣) .

(***) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٨٤) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- العلاقة بين **السن والتثقيف السياسى** المرتبط بوسائل الإعلام (*) .

من خلال محاولة إيجاد علاقة ارتباطية بين السن والتثقيف السياسى المرتبط بوسائل الإعلام ، إتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السن والتثقيف السياسى المرتبط بوسائل الإعلام ، حيث جاءت قيمة (كا^{2}) المحسوبة (١,٥٢%) وهى أقل من قيمة (كا^{2}) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) وهو فرق معنوى تصل درجة ثقته إلى (٩٩%) ، مما يدل على أن هناك علاقة ارتباطية بين الفئة العمرية لعينة الدراسة من المحاميات وبين التثقيف السياسى المرتبط بوسائل الإعلام لدى المحاميات ، حيث تختلف درجة التثقيف السياسى باختلاف الفئة العمرية .

٧- **العلاقة بين درجة القيد والإتجاه نحو المشاركة السياسية** (**) .

من خلال محاولة إيجاد علاقة ارتباطية بين درجة القيد والاتجاه نحو المشاركة السياسية لعينة الدراسة ، إتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة القيد (ابتدائى – استئناف – نقض) وبين الإتجاه نحو المشاركة السياسية لدى المحاميات ، حيث جاءت قيمة (كا^{2}) المحسوبة (١,٨٨%) وهى أقل من قيمة (كا^{2}) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) وهو فرق معنوى تصل درجة ثقته إلى (٩٩%) ، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين درجات القيد المختلفة وبين الإتجاه نحو المشاركة السياسية لدى المحاميات .

٨- **العلاقة بين درجة القيد والاتجاه نحو الترشيح** (***) .

من خلال محاولة إيجاد علاقة ارتباطية بين درجة القيد والإتجاه نحو الترشيح لدى عينة الدراسة ، اتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة القيد (ابتدائى – استئناف – نقض) وبين الاتجاه نحو الترشيح ، حيث جاءت قيمة (كا^{2}) المحسوبة (٠,١٧%) وهى أقل من قيمة (كا^{2}) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) وهو فرق معنوى تصل درجة ثقته إلى (٩٩%) ، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين درجات القيد المختلفة وبين الإتجاه نحو الترشيح للانتخابات النقابية لدى المحاميات .

٩- **العلاقة بين نوع العمل بالمحاماة والإتجاه نحو المشاركة السياسية** (****) .

من خلال محاولة إيجاد علاقة ارتباطية بين نوع العمل بالمحاماة وبين الإتجاه نحو المشاركة السياسية لدى عينة الدراسة ، إتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٨٥) .
(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٨٦) .
(***) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٨٧) .
(****) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٨٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل بالمحاماة (تعمل لحسابها – تعمل لدى الغير – تعمل بالقطاع الخاص – تعمل بهيئة حكومية) وبين الاتجاه نحو المشاركة السياسية لدى المحاميات ، حيث جاءت قيمة (كا٢) المحسوبة (٤,١٦%) وهى أقل من قيمة (كا٢) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) وهو فرق معنوى تصل درجة ثقته إلى (٩٩%) مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين نوع العمل بمهنة المحاماة وبين الإتجاه نحو المشاركة السياسية لدى المحاميات .

١٠ – العلاقة بين نوع العمل بالمحاماة والإتجاه نحو الترشيح (*) .

من خلال محاولة إيجاد علاقة ارتباطية بين نوع العمل بالمحاماة وبين الإتجاه نحو الترشيح لدى عينة الدراسة ، إتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع العمل بالمحاماة (تعمل لحسابها – تعمل لدى الغير – تعمل بالقطاع الخاص – تعمل بهيئة حكومية) وبين الاتجاه نحو الترشيح للانتخابات النقابية لعضوية مجلس النقابة ، حيث جاءت قيمة (كا٢) المحسوبة (٣,٩٧%) وهى أقل من قيمة (كا٢) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) وهو فرق معنوى تصل درجة ثقته إلى (٩٩%) ، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين نوع العمل بالمحاماة وبين الإتجاه نحو الترشيح لعضوية مجلس النقابة لدى المحاميات .

١١– العلاقة بين نوع العمل بالمحاماة والمتابعة الإعلامية لقضايا المرأة (**) .

من خلال محاولة إيجاد علاقة ارتباطية بين نوع العمل بالمحاماة وبين المتابعة الإعلامية لقضايا المرأة لدى عينة الدراسة ، إتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع العمل بالمحاماة (تعمل لحسابها – تعمل لدى الغير – تعمل بالقطاع الخاص – تعمل بهيئة حكومية) وبين المتابعة الإعلامية لقضايا المرأة ، حيث جاءت قيمة (كا٢) المحسوبة (١,٢٧%) وهى أقل من قيمة (كا٢) الجدولية عند مستوى (٠,٠١) وهو فرق معنوى تصل درجة ثقته إلى (٩٩%) مما يدل على وجود علاقة ارتباطية بين نوع العمل المحاماة وبين المتابعة الإعلامية لقضايا المرأة من خلال وسائل الإعلام المختلفة .

١٢– المتوسطات والانحرافات المعيارية للعوامل المختلفة (***) .

بالنظر إلى العوامل المختلفة التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابى ، نجد أن تلك العوامل قد اختلفت من حيث قوة تأثيرها ودورها كمعوق لتلك المشاركة وفق آراء عينة الدراسة يتضح لنا الآتى :

(*) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٨٩) .
(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٩٠) .
(***) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٩١) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- حيث جاءت العوامل السياسية فى المرتبة الأولى من حيث قوة تأثيرها كمعوق لمشاركة المرأة فى العمل النقابى بمتوسط حسابى (١٦,٢) ، وذلك لأن مشاركة المرأة فى العمل النقابى هو أحد محاور عملية المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى ، والتى تشهد نوعاً من السيادة الذكورية فى مقابل انحسار دور المرأة داخلها ، بالإضافة إلى عدم إتخاذ إجراءات فعالة من قبل الجهات المختصة لضمان المشاركة الفعلية المتكافئة للمرأة .

ب- ثم جاءت العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام فى المرتبة الثانية من حيث قوة تأثيرها كمعوق لمشاركة المرأة فى العمل النقابى بمتوسط حسابى (١٣,٣) ، ويرجع ذلك لكون وسائل الإعلام لا تهتم بتغير الصورة السلبية عن المرأة لدى أفراد المجتمع ، كما أنها لا تهتم بالتثقيف السياسى للمرأة ، وإنما تهتم تلك الوسائل ببرامج الموضة والأزياء ، والطهى ورعاية الأسرة .

ج- ثم جاءت العوامل الشخصية فى المرتبة الثالثة من حيث قوة تأثيرها كمعوق لمشاركة المرأة فى العمل النقابى بمتوسط حسابى (١٣,٢) ، ويرجع ذلك لعدم ثقة المرأة فى قدراتها أو قدرات غيرها من المحاميات لعضوية مجلس النقابة ، بالإضافة إلى الخوف من الفشل فى تلك الانتخابات والخوف من نظرة المحيطين بها نتيجة لهذا الفشل .

د- ثم جاءت العوامل الدينية فى المرتبة الرابعة من حيث قوة تأثيرها كمعوق لمشاركة المرأة فى العمل النقابى بمتوسط حسابى (٩,٩) ، ويرجع ذلك لوجود بعض الاتجاهات الدينية المتشددة والتى تنظر إلى دور المرأة فى المجتمع على أنه قاصر داخل المنزل ، وأن إمكانياتها وقدراتها لا تتعدى حدود بيتها من حيث تربية الأبناء ورعاية الأسرة ، ولذلك فإن هذه الاتجاهات تنادى بعودة المرأة للمنزل .

هـ- ثم جاءت العوامل الاجتماعية فى المرتبة الخامسة من حيث قوة تأثيرها كمعوق لمشاركة المرأة فى العمل النقابى بمتوسط (٩,٤) ، ويرجع ذلك لكثرة الأعباء الأسرية الملقاة على عاتق المرأة فى المجتمع المصرى كزوجة وأم ، بالإضافة إلى دورها المهنى فى ممارسة مهنة المحاماة مما يجعلها لا تجد وقت للمشاركة فى العمل النقابى وذلك لتعدد الأدوار الاجتماعية التى تقوم بها المرأة فى المنزل دون تقديم المساعدة من المحيطين بها.

و- ثم جاءت العوامل الاقتصادية فى المرتبة السادسة والأخيرة من حيث قوة تأثيرها كمعوق لمشاركة المرأة فى العمل النقابى بمتوسط (٨,٩) ، حيث يشهد المجتمع المصرى زيادة فى دخل الرجل عن دخل المرأة ، كما هو الحال فى المهن الخاصة – مثل مهنة المحاماة – بالإضافة إلى أن المشاركة فى العمل النقابى تحتاج إلى نفقات تتعدى إمكانيات الكثير من المحاميات ، وخاصة فى ظل عدم تقديم أى دعم مادى من أفراد أسرتها أو منظمات المرأة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتبين لنا من خلال العرض السابق بمجموعة المعوقات التى تعوق مشاركة المرأة فى العمل النقابى إجماع عينة الدراسة على أن من أهم تلك المعوقات هى العوامل السياسية ، تلى ذلك العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام ، ثم جاء بعد ذلك العوامل الشخصية ، تلهـا العوامـل الدينية ، ثم العوامل الاجتماعية ، ثم جاء فى نهاية تلك المعوقات العوامل الاقتصادية (*) .

١٣- المصفوفة الارتباطية بين العوامل المختلفة والمقترحات لدى عينة الدراسة (**) .

بالنظر إلى العلاقات الارتباطية بين العوامل المختلفة التى تعوق مشاركة المـرأة فـى العمل النقابى ، يتضح أن هناك علاقة ارتباطية بين كل من العوامل الاقتصـادية والعوامـل الاجتماعية والسياسية والدينية والشخصية وكذلك العوامل المرتبطة بوسائل الإعـلام ، وهـذا الارتباط دال عند (٠,٠١) .

كما يوجد ارتباط عكسى بين كل من العوامل الاقتصادية والسياسية والشخصية والدينية.

ويتضح من خلال المصفوفة أن تلك العلاقة تؤكد ارتباط كـل مـن العوامـل السـابقة وبعضها البعض كمنظومة محددة الأبعاد تعمل على إحجام وعزوف المرأة عن المشاركة فـى العمل النقابى ، حيث إن العمل النقابى يتأثر بمستوى الوعى الاجتماعى والبواعث والاتجاهات الدينية وكذلك مستوى الدخل ، بالإضافة إلى الاتجاه والرغبـة فـى المشـاركة فـى العمـل النقابى ، وكذلك يتأثر العمل النقابى بدور وسائل الإعلام وما تقدمه من مادة إعلاميـة تجـاه المرأة ومشاركتها فى المجتمع .

(*) ملحق رقم (١) ، شكل رقم (١٠) .

(**) ملحق رقم (٢) ، جدول رقم (٩٢) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السابع

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً : مناقشـــــــــــــــة النتـــــــــــــــائج .

ثانيـــــاً : التوصـــــــــــيات والمقترحـــــــــــات .

ثالثاً : الصعوبات التى واجهت الباحث عند إجراء الدراسة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : مناقشة النتائج :

سوف نتناول أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة الراهنة فى ضوء التساؤلات التى طرحتها والتى جاءت معبرة عن المحاور الأساسية للدراسة ، الأمر الذى يساعد فى التوصل لأهم العوامل التى يمكن أن تحفز المرأة فى العمل النقابى ، بالإضافة إلى التعرف على المعوقات المختلفة التى يمكن أن تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى بنقابة المحامين محل الدراسة الراهنة ، مما يؤدى إلى التوصل إلى بعض المقترحات التى يمكن أن تحد من تلك المعوقات ، وذلك وفق آراء عينة الدراسة والخبراء المهتمين بقضايا المرأة الذين تم الاستعانة بهم .

وفيما يلى عرض لأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى ضوء الأهداف الخاصة بها وذلك على النحو التالى :

١- **<u>العوامل التى تحفز المرأة للمشاركة فى العمل النقابى</u> :**

(أ) كشفت نتائج الدراسة على أن الرغبة فى زيادة المعارف واكتساب الخبرات من أهم العوامل التى تحفز المرأة للمشاركة فى العمل النقابى ، حيث إن عضوية مجلس النقابة يمكن أن تتيح للمحامية مقابلة أعلام مهنة المحاماة وتبادل الخبرات والمعارف فى مجال المحاماة ، بالإضافة إلى اكتسابها خبرات جديدة فى مجال العمل النقابى ذاته ، حيث أنه مجال لا تسنح الظروف للكثير من المحاميات التعرف عليه .

(ب) كما تبين من نتائج الدراسة أن السعى لاكتساب مكانة اجتماعية هو أحد العوامل التى تحفز المرأة للمشاركة فى العمل النقابى ، حيث إن عضوية مجلس النقابة تكسبها مكانة بين المحيطين بها من أفراد أسرتها من ناحية ، وبين المتعاملين معها مثل زملائها أو موكليها من ناحية أخرى ، على اعتبار أن العضو بمجلس النقابة الفرعية هو أحد سبع أعضاء فقط – إجمالى أعضاء النقابة الفرعية -- على مستوى المحافظة وبالتالى فإن عدد كبير من المحامين يسعى لنيل تلك المكانة .

(ج) كما كشفت نتائج الدراسة أن الرغبة فى دعم حقوق المرأة وتمكينها سياسياً هو أحد العوامل المحفزة للمرأة للمشاركة فى العمل النقابى ، وذلك لكون العمل النقابى هو أحد أوجه المشاركة السياسية للمرأة ، والذى يعانى من انعدام التمثيل النسائى داخلة لفترة طويلة ، سواء فى النقابة العامة أو النقابات الفرعية ، مما يجعل أحد أهداف المحامية الرغبة فى التمثيل داخل مجلس النقابة لكى تحقق التمكين السياسى لها فى هذا المجال .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(د) كما تبين من نتائج الدراسة أن الدفاع عن مصالح الزملاء والزميلات يمكن أن يكون أحد العوامل المحفزة للمشاركة فى العمل النقابى ، حيث إن العمل النقابى يتيح لعضو مجلس النقابة صلات وعلاقات فى مختلف المصالح والهيئات وبالتالى فإنه يمكن للمحامية فى حالة نجاحها فى عضوية النقابة الفرعية استغلال تلك الصلات من أجل خدمة المحامين والمحاميات ، مثل إزالة أى مشكلات يمكن أن تواجههم نتيجة ممارستهم للمهنة .

(هـ) كما تبين من نتائج الدراسة أن الرغبة فى تحقيق زيادة فى الدخل يعد من أهم الأسباب التى يمكن أن تحفز المرأة للمشاركة فى العمل النقابى ، حيث إن عضوية مجلس النقابة تكسبها شهرة على مستوى المحافظة ، وبالتالى تؤدى إلى زيادة الثقة فى قدراتها المهنية ، مما يؤدى إلى زيادة عدد القضايا لديها ، بالإضافة إلى زيادة أتعابها فى القضايا التى تترافع بها ، مما يعمل على تحقيق زيادة فى دخلها .

(و) كما كشفت نتائج الدراسة على أن الحصول على تقدير الزملاء المحيطين يعد أحد العوامل التى تحفز المرأة للمشاركة فى العمل النقابى ، حيث أن عضو النقابة ينظر إليه باعتباره أكثر خبرة ودراية فى النواحى القانونية أكثر من باقى المحامين ، بالإضافة إلى أن وجود مشكلة لأى محامى مع أى جهة يتعامل معها نتيجة ممارسته للمهنة ، فإنه يلجأ للنقابة للوقوف بجانبه فى إنهاء تلك المشكلة ، مما يكسب عضو مجلس النقابة مزيداً من التقدير من جانب الزملاء ويكون موضع احترام من جانب الجميع .

(ز) أيضا دلت نتائج الدراسة على أن الرغبة فى العمل العام يعد أحد العوامل التى تحفز المرأة للمشاركة فى العمل النقابى حيث أن عضوية مجلس النقابة يعد أحد أوجه العمل العام لكونه عمل تطوعى لا يتقاضى عنه العضو أى مبالغ مالية ، وإنما يكون الهدف منه هو الارتقاء بالمهنة وحمايتها من الدخلاء وخدمة الزملاء ، دون انتظار أى مقابل مادى وإنما يكون الهدف منه هو رغبة العضو فى العمل العام .

٢- العوامل الاجتماعية والثقافية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى :

(أ) تبين من نتائج الدراسة أن أسر عينة الدراسة لم تفرق بين أبنائها على أساس خصائص النوع ، حيث تهتم الأسر فى عينة الدراسة بتعليم أبنائها من الذكور والإناث على قدم المساواة ، كما تركت لأبنائها من الإناث حرية اختيار نوعية التعليم الذى ترغب فيه ، وكذلك حرية العمل فى مهنة المحاماة ، كما تركت لها حرية اختيار الزوج المناسب لها ، ويرجع ذلك لكون أغلب أسر العينة اسر متعلمة ، وكلما كانت الأسرة تحظى بمستوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناسب من التعليم كانت أكثر وعى بحقوق أبنائها والمساواة بينهم فى الحقوق والواجبات الاجتماعية .

(ب) كما أظهرت الدراسة أن الأسرة وإن أعطت أبنائها من الإناث الحق فى التعليم والعمل مثل الذكور ، إلا أنها لا تقدم على تعليمهن كيفية المشاركة السياسية فى المجتمع ، ولا تقوم بتعويدهن على ذلك ولو فى أبسط صورة مثل استخراج بطاقة انتخابية والتصويت فى الانتخابات المختلفة ، وذلك لاعتقاد الأسرة بأن المشاركة السياسية لا تناسب المرأة لتكوينها الجسدى ، مما يجعل المرأة تنشأ داخل الأسرة وهى لم تمارس أى نوع من المشاركة السياسية فتحجم عن المشاركة فى العمل النقابى باعتباره أحد أنواع المشاركة السياسية التى لم تتعود على المشاركة بها .

(ج) كشفت نتائج الدراسة أن الأعباء الأسرية الملقاة على عاتق المرأة المصرية تعد أحد أهم العوامل التى تعوق مشاركتها فى العمل النقابى ، حيث إن المرأة المصرية سواء كانت فى الريف أو الحضر ما زالت تتحمل الأعباء الأسرية من رعاية الأبناء وتدبير شئون المنزل وإشباع جميع احتياجات أفراد الأسرة كل ذلك مسئوليتها وحدها دون مساعدة أحد من أفراد أسرتها ، وحتى إن كانت غير متزوجة – وهى السمة الغالبة على أغلب مفردات العينة – فإن أسرتها سواء الأب أو الأم أو الأخوة الذكور يلقون عليها مسئولية الأعباء المنزلية ، بالإضافة إلى عملها بالمحاماة الذى يأخذ الكثير من وقتها ومجهودها ، مما يؤدى إلى تعدد الأدوار التى تقوم بها المرأة ؛ كل ذلك يجعلها تحجم عن المشاركة فى العمل النقابى حيث لا تجد له وقت أو جهد للقيام به على الوجه الأمثل .

(د) كشفت نتائج الدراسة على أن الثقافة السائدة فى المجتمع تعد من أهم العوامل المؤثرة فى مشاركة المرأة فى العمل النقابى ، حيث إن الثقافة السائدة ما زالت تعكس الطابع الذكورى وذلك من خلال النظر إلى القدرات والإمكانيات العقلية والجسدية لدى المرأة على أنها أقل من الرجل ، وأن قدرتها على المشاركة السياسية محدودة بالمقارنة بالرجل ، ولذلك فالرجل مسئول عن اتخاذ كافة القرارات الخاصة بها ، وكذلك فهو مسئول وحده عن المشاركة السياسية فى المجتمع ، حيث إن الثقافة السائدة تنشأ المرأة على أن قدرتها على المشاركة السياسية محدودة ، مما يجعلها تحجم عن المشاركة فى العمل النقابى كأحد أوجه المشاركة السياسية .

(هـ) كما كشفت نتائج الدراسة أن العادات والتقاليد تؤدى دوراً مكملاً للثقافة السائدة حيث أنها تنظر إلى قدرات المرأة فى العمل السياسى نظرة دونية ، حيث تعتبر أن المرأة لها الشأن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاص وهو تدبير شئون المنزل ورعاية الأبناء ، أما الرجل فله الشأن العام وهو المشاركة السياسية بمختلف صورها ،مما يجعل المرأة تقنع بأن مكانها الطبيعى هو المنزل وأنه ليس لها الحق فى أى نوع من المشاركة السياسية داخل مجتمعها مهما كان مستوى تعليمها وعملها .

(و) كما كشفت نتائج الدراسة على أنه نتيجة للثقافة السائدة والعادات والتقاليد والتى تنظر لقدرات المرأة على المشاركة السياسية باعتبارها محدودة بالمقارنة بالرجل ، أدى ذلك إلى عدم ثقة الرجال فى قدرات وإمكانيات المرأة فى المجال السياسى ، بل وأدى إلى عدم ثقة المرأة فى قدرات غيرها من النساء على المشاركة السياسية ، مما أدى إلى عدم وقوف أفراد المجتمع – رجال ونساء – بجانب أى إمرأة تحاول أن تشارك فى العمل السياسى بمختلف صورة وأشكاله .

٣- **<u>العوامل الاقتصادية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى</u>** :

(أ) كشفت نتائج الدراسة أن دخل الرجل يفوق دخل المرأة بشكل واضح فى المهن الخاصة مثل الاشتغال بالمحاماة ، حيث إن عدد القضايا لدى المحامين يفوق بأضعاف مضاعفة أعداد القضايا لدى المحاميات ، بالإضافة إلى أن ما تتقاضاها المحامية من أتعاب فى أى قضية يقل بكثير عن الأتعاب التى يتقاضاه المحامى عن نفس القضية ، وذلك لثقة أصحاب القضايا فى المحامين أكثر من ثقتهم فى المحاميات من حيث الخبرة والدراية ، مما يجعل المحاميات تقبل القضايا بأى أتعاب .

(ب) كما أوضحت نتائج الدراسة أن معظم المحاميات يعملن فى مكاتب محاماة لدى الغير ويتقاضين راتب شهرى ثابت وليس أتعاب عن كل قضية يترافعن بها ، مما يجعل دخل المحامى يفوق بكثير دخل المحامية والتى قد تحجم عن المشاركة فى العمل النقابى الذى يحتاج نفقات مادية تفوق بكثير إمكانياتها المادية المحدودة .

(ج) أيضا تبين من نتائج الدراسة أن العمل النقابى لا يؤثر على العمل بالمحاماة ، حيث إن اجتماعات مجلس النقابة تتم فى الفترة المسائية بعد انتهاء المحامى من أعماله فى المحاكم أو فى مكتبه الخاص أو الذى يعمل به ، مما يتيح الوقت لإنهاء أعماله والتفرغ لها صباحاً ، ثم حضور اجتماعات النقابة فى الفترة المسائية .

(د) كما تبين أن العمل النقابى قد يؤدى إلى دعم الموارد الاقتصادية للمحاميات ، حيث كون المحامية عضواً بمجلس النقابة قد يؤدى ذلك إلى زيادة ثقة أصحاب القضايا فى قدراتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإمكانياتها المهنية ، وبالتالى يزاد عدد القضايا لديها مما يؤدى إلى زيادة دخلها ودعمها اقتصادياً .

(هـ) كما كشفت نتائج الدراسة على أن عضوية مجلس النقابة ليس له أى مقابل مادى حيث أن عضو مجلس النقابة لا يتقاضى بدل سفر أو انتقالات أو حتى حضور جلسات ، حيث إن العمل النقابى عمل تطوعى ليس له أى مقابل مادى ويقوم به العضو للرغبة فى العمل العام وعليه تحمل كافة نفقاته المالية .

(و) تبين من نتائج الدراسة رفض بعض الأسر مشاركة الإناث من أفرادها فى العمل النقابى وذلك لاعتباره نوعاً من الرفاهية الغير متاحة لمن هم فى مثل ظروفهم الاقتصادية ، حيث تعانى تلك الأسر من قلة الإمكانيات خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الصعبة لغالبية الأسر المصرية ، بالإضافة إلى أن تلك الانتخابات النقابية تحتاج إلى نفقات تفوق إمكانياتها الاقتصادية ، مما يجعل المحامية قد تحجم عن المشاركة فى الانتخابات النقابية ، حيث أن مواردها الاقتصادية لا تكفى لخوض تلك الانتخابات بدون مساعدة من المحيطين بها من أفراد أسرتها .

(ز) كشفت نتائج الدراسة عن عدم تقديم المجالس والمنظمات الخاصة بالمرأة لأى دعم مادى للمحامية فى حالة خوضها الانتخابات النقابية ،وإنما يقتصر الدعم الذى تقدمه على الدعم المعنوى فقط ، وإعطاء المرشحة بعض المطبوعات عن التمكين السياسى للمرأة .

(ح) تبين من نتائج الدراسة أن تكلفة الانتخابات النقابية تفوق الإمكانيات المادية للغالبية العظمى من المحاميات ، حيث أن عدوى البزخ فى نفقات الانتخابات وتمويلها قد انتقل من الانتخابات البرلمانية إلى الانتخابات النقابية ،حيث تحتاج الانتخابات النقابية للكثير من النفقات المالية لزوم الدعاية والإعلان للمرشح فى جميع أنحاء المحافظة والتى تفوق الإمكانيات المادية للكثير من المحاميات بل ولبعض المحامين أيضاً ؛ مما يجعل المحامية قد تحجم عن المشاركة فى العمل النقابى للمغالاة فى تكاليف الدعاية الانتخابية .

٤- <u>العوامل السياسية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى</u> :

(أ) كشفت نتائج الدراسة عن عدم تعويد الأسر للإناث على المشاركة السياسية ، نتيجة للثقافة الذكورية السائدة بالإضافة إلى العادات والتقاليد الخاطئة التى لا تعطى للفتاة الحق فى المشاركة السياسية على اعتبار أن هذا المجال قاصر على الرجال فقط ، وذلك للاعتقاد الخاطئ بأن قدرات وإمكانيات الفتاة لا تتناسب مع هذا المجال ، بالإضافة إلى أنه – مجال المشاركة السياسية – يسوده بعض الأساليب الملتوية والكثير من العنف الذى لا يتناسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع طبيعة المرأة ، مما يجعل معظم الأسر المصرية ترفض تعويد بناتها على ممارسة أى صورة للمشاركة السياسية ، فتنشأ الفتاه وهى ليس لديها أى خبرة عن المشاركة السياسية ، ما يجعلها تحجم عن المشاركة لعدم تعويدها عليها منذ الصغر .

(ب) تبين من نتائج الدراسة أن عمل المرأة بالمحاماة أكسبها الوعى بضرورة المشاركة فى العمل السياسى ولو فى أبسط صورة وهو التصويت فى الانتخابات المختلفة .

(ج) أشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض مستوى المشاركة السياسية للإناث ، حيث تتركز مشاركتهن فى التصويت والذى يحتل قاعدة هرم المشاركة السياسية ، وتستمر النسبة فى الانخفاض كلما اقتربنا من قمة هرم المشاركة السياسية وهو تقلد منصب سياسى.

(د) كشفت نتائج الدراسة أن المحاميات لا يحرصن على حضور اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة ، وذلك لأن أرائهن داخل الجمعية العمومية لا تكون موضع اهتمام وبحث ودراسة ولا ينظر إليها بعين الاعتبار ، مما يؤدى إلى عدم رغبتهن فى حضور تلك الاجتماعات .

(هـ) كما كشفت نتائج الدراسة أن لجنة المرأة داخل النقابة الفرعية تقوم بحشد المحاميات للمشاركة فى الانتخابات النقابية ، وذلك من خلال الإدلاء بالصوت فى تلك الانتخابات ، وذلك من أجل اختيار أفضل العناصر لمجلس النقابة ، بالإضافة إلى حرص تلك اللجنة على حشد الأصوات إذا كان ضمن المرشحين إحدى المحاميات لمساندتها والوقوف بجانبها .

(و) تبين من نتائج الدراسة عدم حرص المحاميات على الترشيح لعضوية مجلس النقابة الفرعية ، حيث أن البيئة النقابية لا تحفزهم على هذا الترشيح ، وذلك للدخول فى صراعات غير متكافئة مع المحامين فى تلك الانتخابات ، بالإضافة إلى الأعباء الأسرية التى تلعب دوراً مؤثراً فى عدم الترشيح ، بالإضافة إلى عدم اقتناع المحاميات بأهمية العمل النقابى نتيجة لعدم بروز دور النقابة ، وأيضاً نتيجة لعدم مساندة المحامين والمحاميات للمرشحات فى الانتخابات السابقة بشكل كاف ؛ كل تلك الأسباب تؤدى إلى عدم ترشيح المحاميات لأنفسهن فى الانتخابات النقابية.

(ز) كما تبين من نتائج الدراسة أنه نتيجة للدور السياسى الذى تلعبه نقابة المحامين – بصفة خاصة – على المسرح السياسى ، أدى إلى سعى الأحزاب السياسية لفرض سيطرتها على مجلس النقابة ، وخوضها الانتخابات النقابية بقوائم خاصة بها تخلو دائماً من التمثيل النسائى داخلها ؛ مما يؤدى إلى حرمان المرأة من عضوية مجلس النقابة نتيجة للصراعات الحزبية بين الأحزاب المختلفة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ح) كشفت نتائج الدراسة أن تطبيق القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ كان سبب وراء حرمان المرأة من التمثيل داخل مجالس النقابات المهنية بصفة عامة ونقابة المحامين بصفة خاصة ، لأنه فرض الحراسة على الكثير من النقابات ومنع إجراء الانتخابات داخلها ، بالإضافة إلى إدارتها بواسطة مجلس (معين) جميع أفراده من الرجال ، مما أدى إلى حرمان المرأة من عضوية مجلس النقابة .

(ط) كما كشفت نتائج الدراسة أن قانون المحاماة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٢ لم يتضمن تمثيل المرأة داخل مجلس النقابة العامة أو الفرعية ولم يشجع على ذلك ، على الرغم من أنه قد نص على ضرورة تمثيل المحامين الشباب داخل مجلس النقابة العامة – عضوان – والنقابة الفرعية – عضو واحد – ولكنه لم ينص على ضرورة تمثيل المرأة داخل مجلس النقابة .

(ى) تبين من نتائج الدراسة أن عدد المجالس والمراكز والجمعيات الخاصة بتحسين أوضاع المرأة وتحقيق التمكين السياسى لها غير كافى ولا يتناسب مع عدد النساء فى مصر الذى يقارب نصف عدد السكان ، بالإضافة إلى أنها متركزة فى القاهرة فقط ، وغير موزعة بشكل متوازن فى باقى محافظات مصر ، عدا المجلس القومى للمرأة الذى له عدد قليل من الفروع خارج القاهرة ، مما يجعل عددها لا يكفى لتحقيق التمكين السياسى بالصورة المتكافئة للمرأة المصرية .

(ك) كما أظهرت نتائج الدراسة أن الدعم الذى تقدمه تلك المراكز والمجالس والمنظمات للمرأة فى حالة خوضها الانتخابات النقابية يقتصر على الدعم المعنوى فقط ؛ وذلك للمرشحات على مستوى النقابة العامة بالقاهرة فقط دون باقى محافظات الجمهورية ، مما يؤدى إلى انعدام دورها فى مساندة المرشحات فى النقابات الفرعية .

٥- <u>العوامل الدينية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى</u> :

(أ) تبين من نتائج الدراسة أن الدين أعطى للمرأة حقوقها كاملة دون انتقاص مثل الحق فى التعليم والعمل والمشاركة السياسية بل والمناصب القيادية وغيرها من الحقوق الأخرى مثل الرجل تماماً ، حيث شاركت المرأة سياسياً فى عهد الدولة الإسلامية وتقلدت مناصب هامة مثل منصب القضاء فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وأنه ليس صحيحاً أن الغرب أول من نادى بإعطاء المرأة حقوقها ، وإنما سبقة الإسلام فى ذلك بمئات السنين ، فالإنسان فى الإسلام هو الإنسان سواء كان ذكراً أو أنثى له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ب) كما تبين من نتائج الدراسة سعى بعض التيارات الدينية للسيطرة على مجلس النقابة العامة وبعض النقابات الفرعية ، وذلك نتيجة للدور الهام الذى تلعبه نقابة المحامين فى الحياة السياسية ، خاصة وأن هذا التيار يعتبر أن الفوز فى الانتخابات النقابية هو خطوة للفوز بالانتخابات البرلمانية لذلك يسعى للسيطرة على مجالسها .

(ج) تبين من نتائج الدراسة أن هناك بعض التيارات الدينية المتشددة ترفض عمل المرأة بالمحاماة ، ويرجع ذلك لأنها تنظر إلى المرأة باعتبارها (عورة) وأنه يجب بقائها فى المنزل ، بالإضافة إلى أنه يعتبر أن صوت المرأة عورة وأن مهنة المحاماة تعتمد فى المقام الأول على الكلام ، فمن هنا فإن تلك التيارات ترفض عمل المرأة فى تلك المهنة ، ولكنها لا تمانع فى عمل المرأة فى بعض المهن التى تناسب تكوينها وطبيعتها ، والتى لا تعتمد على إظهار صوتها مثل التمريض والسكرتارية .

(د) أظهرت نتائج الدراسة أن تلك التيارات الدينية تعارض حق المرأة فى المشاركة السياسية اعتماداً على مفهوم خاطئ ومتشدد لمعنى (الولاية) على اعتبار أنه خابت جماعة ولت عليهم امرأة ، ولذلك فهم ينظرون إلى المرأة على أن دورها فى المجتمع يقتصر على تدبير شئون المنزل ورعاية زوجها وأبنائها ، أما الرجل فهو المنوط بالمسائل السياسية والمشاركة بها .

(هـ) كما أظهرت نتائج الدراسة أن تلك التيارات الدينية تعارض تولى المرأة للمناصب القيادية داخل مجلس النقابة ، حيث أن هذه التيارات ترى أن تلك المناصب القيادية من حق الرجال استناداً للمفهوم المتشدد (للقوامة) فالرجال قوامين على النساء ، فهم يؤيدون حق المحامية فى المشاركة فى العمل النقابى ولكن بالتصويت فى الانتخابات فقط ودون الترشيح لأى منصب قيادى .

(و) كما تبين من نتائج الدراسة أن تلك التيارات لعبت دوراً مؤثراً فى حرمان المرأة من التمثيل داخل مجلس النقابة العامة للمحامين بالقاهرة والنقابة الفرعية بالبحيرة ، حيث أدت سيطرتها على مجلس النقابة فى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات أدى إلى فرض الدولة الحراسة القضائية على نقابة المحامين ، وتعيين مجلس مؤقت لإدارة شئون النقابة يتكون من الرجال فقط ، وبعد صدور القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ وإنهاء الحراسة وعودة الحياة النقابية داخل النقابة لعبت أيضاً تلك التيارات دوراً مؤثراً فى حرمان المرأة من التمثيل داخل مجلس النقابة ، حيث إن قائمتها الانتخابية فى الغالب ما تخلو من التمثيل النسائى ، مما يؤدى إلى إضعاف فرصة الفوز لمن ترشح نفسها من المحاميات للفوز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعضوية مجلس النقابة العامة أو الفرعية ، ذلك لما لتلك التيارات من قدرة على حشد أصوات الجمعية العمومية لصالح مرشحيها.

٦- <u>العوامل الشخصية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى</u> :

(أ) كشفت نتائج الدراسة أنه على الرغم من أن الثقافة السائدة والعادات والتقاليد تقلل جميعها من قدرات المرأة على المشاركة فى العمل السياسى بصفة عامة والنقابى بصفة خاصة ، إلا أن المحاميات أبدين ثقتهن فى قدرات المرأة على العمل النقابى ، وكفاءتها بتمثيلهن داخل مجلس النقابة ، مؤكدات على عدم تأثرهن بما يقال عن محدودية قدرات المرأة على العمل النقابى .

(ب) تبين من نتائج الدراسة عدم تفكير المحاميات فى ترشيح أنفسهن لعضوية النقابة الفرعية ، حيث إنه ليس لديهن الاستعداد النفسى لخوض تلك الانتخابات بما تحمله من صراعات ونزاعات بشتى الطرق والوسائل ، بالإضافة إلى عدم تقبلهن لفكرة الفشل فى تلك الانتخابات ، وذلك لأن من ترشح نفسها تخشى نظرة المحيطين لها سواء من أفراد أسرتها أو من زملائها إذا لم يحالفها الحظ .

(ج) كما تبين من الدراسة أنه على الرغم من الخوف من الفشل فى الانتخابات النقابية الذى يلازم المحاميات ، إلا أن بعضهن – وهن قلة – كان لديهن الاستعداد النفسى لخوض تلك الانتخابات وتحمل كافة نتائجها بالفشل قبل النجاح ، وخضن بالفعل تلك الانتخابات ولكن لم يحالفهن التوفيق ، إلا أنهن أبدين استعدادهن لخوض تلك الانتخابات فى الدورة المقبلة.

(د) كشفت نتائج الدراسة أن هناك أساليب تهديد وتشهير تمارس ضد المحاميات فى حالة ترشيح أنفسهن ، أو الوقوف بجانب إحدى المرشحات ، كما أبدت عينة الدراسة خوفها من تلك الأساليب لأنها لا تعتمد على الإيذاء البدنى فقط ، وإنما تعتمد أيضا على التشهير وتلويث السمعة الأخلاقية ، وخاصة وإن المحامية فى المقام الأول امرأة وأن أهم شئ لديها سمعتها ، لذلك أبدت عينة الدراسة خوفها فى أن تمارس تلك الأساليب ضدها فى حالة ترشيحها لنفسها أو دعمها لإحدى المرشحات .

(هـ) كما أظهرت نتائج الدراسة أن طابع المجتمع الذكورى قد يمنعهن من الترشيح لعضوية مجلس النقابة ، حيث أن الثقافة الذكورية تعمل على التمييز بين الرجل والمرأة على أساس النوع وليس على أساس القدرات ، كما تعمل على إشاعة أن قدرات المرأة تقف عند حدود منزلها وأنها ليست لديها من الإمكانيات ما يؤهلها للعمل القيادى ،مما يؤدى إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إصابة المحامية بحالة من الإحباط ويجعلها تحجم عن المشاركة فى العمل النقابى لشعورها الدائم باستحالة تغيير تلك النظرة الدونية عن قدراتها لدى أفراد المجتمع.

(و) كشفت نتائج الدراسة رفض المحاميات لمقولة أن (الست ليس لها إلا بيتها) وذلك لرفضهن ثقافة المجتمع الذكورية والعادات والتقاليد التى تكثر دور المرأة داخل المنزل فقط ولذلك فإنهن يرفض تلك المقولة من أجل إثبات أن إمكانيات وقدرات المرأة لا تقف عند حدود بيتها فقط ، بدليل أنهن يعملن فى مهنة المحاماة وحققن نجاحات كبيرة بها ، وكذلك من أجل نيل المرأة لحقوقها السياسية كاملة حيث أن العمل النقابى يعد أحد أوجه المشاركة السياسية ، بالإضافة إلى رفضهن لتلك المقولة من أجل القضاء على سيطرة الرجال على المناصب القيادية وإنهاء خضوع واستسلام المرأة لتلك السيطرة من جانب الرجال .

(ز) كما أظهرت نتائج الدراسة أن الجو العام الذى تتم فيه الانتخابات لا يشجع المحاميات على ترشيح أنفسهن ، وذلك لاستخدام أساليب التهديد والتشهير فى تلك الانتخابات ، بالإضافة إلى حالة عدم التوفيق المستمر التى تلازم المحاميات اللاتى رشحن أنفسهن فى الانتخابات النقابية السابقة ،بالإضافة إلى الإحساس بعدم المساعدة من جانب أفراد أسرهن أو المحيطين بهن من زملائهن المحامين والمحاميات ، كل تلك المعوقات تشكل نوع من الضغط النفسى على المحاميات وتجعلهن يحجمن عن المشاركة فى العمل النقابى .

٧- <u>العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى</u> :

(أ) كشفت نتائج الدراسة عن ارتفاع الوعى الثقافى لأفراد العينة حيث لديهن الاهتمام بمتابعة وسائل الإعلام المختلفة والتى تعد مصدراً هاما من مصادر الوعى الثقافى الذى يساعد على تنمية ثقافتهن السياسية ، ويرجع ذلك لاشتغالهن بمهنة المحاماة التى تحتاج منهن ضرورة متابعة القضايا المطروحة على الساحة داخلياً وخارجياً ، وذلك لتنمية ثقافتهن السياسية .

(ب) أظهرت نتائج الدراسة عن عدم اهتمام الصحف بتناول قضية تدنى مستويات المشاركة السياسية للمرأة بصفة عامة ، وتدنى مستوى مشاركتها فى العمل النقابى بصفة خاصة بالصورة المناسبة ، حيث إنها تتناول تلك القضايا فى عناوين صغيرة بالصفحات الداخلية وبصورة غير منتظمة وكأن القائمين عليها غير مقتنعين بمشاركة المرأة سياسياً .

(ج) تبين من نتائج الدراسة أن برامج المرأة التى تذاع فى وسائل الإعلام المختلفة لا تهتم بتنمية ثقافة المرأة السياسية ، حيث أن أغلب برامج المرأة تدور حول الموضة والأزياء والطهى ورعاية الأسرة والطفل ، مما يعكس نظرة القائمين على تلك البرامج للمرأة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باعتبارها أنثى فقط يجب أن تهتم بجمالها ومظهرها ، دون الاهتمام بتنمية الوعى السياسى لديها .

(د) كشفت نتائج الدراسة أن مضمون معظم الأفلام والمسلسلات التى تقدم فى القنوات المختلفة لا تقدم المرأة العاملة أو التى تسعى للحصول على حقوقها السياسية بالصورة المناسبة ، حيث إنها تقدمها فى صورة امرأة فاشلة فى حياتها الأسرية ومعقدة ، ولا تهتم بمظهرها فهى أقرب فى ملابسها إلى الرجال ، وأنها لا تستطيع أن تفعل شئ بدون الرجل ، وأن كل إمكانياتها تنحصر داخل المنزل فى رعاية الأسرة وتربية الأبناء ، مما قد يؤدى إلى إحجام الكثير من النساء عن المشاركة السياسية نتيجة تلك الصورة السلبية التى تقدم من خلال تلك الأفلام والمسلسلات .

(هـ) أظهرت نتائج الدراسة أن وسائل الإعلام المختلفة تعد معوقاً لمشاركة المرأة السياسية ، حيث أنها تظهر المرأة بشكل سلبى وتكثر أدوارها فى المجتمع فى الأدوار الآتية .

– **الأدوار التقليدية** : مثل دور الأم أو الزوجة أو الحماة ، مما يؤدى نظرة أفراد المجتمع للمرأة داخل تلك الأدوار فقط .

– **الأدوار السلبية** : وهى تلك التى تقدم المرأة فى صورة الخائنة أو العشيقة أو التى تتسم بالخديعة ، مما يقلل من قيمة المرأة فى نظر أفراد المجتمع من الرجال .

– **أدوار الإغراء** : وهى التى تعتمد فى تقديم المرأة على جسدها بلا عقل ، وأن هذا هو كل ما لديها ، مثل الأفلام الهابطة وأغانى الفيديو كليب وغيرها .

ولذلك فإنه يمكن القول بأن وسائل الإعلام لا تقوم بأداء دورها على الوجه الأمثل نحو تحقيق التمكين السياسى للمرأة ، كما أنها لا تهتم بتغيير النظرة السلبية لدى أفراد المجتمع من الرجال عن المرأة ، بالإضافة إلى عدم اهتمامها بتنمية الوعى السياسى لدى المرأة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : <u>التوصيات والمقترحات</u> :

بعد أن تم عرض أهم النتائج التى توصلت الدراسة الراهنة إليها ، فإن هناك مجموعة من التوصيات والمقترحات التى تم استخلاصها من تلك النتائج نوجزها فيما يلى :

١- تغيير أساليب التنشئة السياسية داخل الأسرة والقائمة على أساس النوع وذلك من خلال تعليم الأسرة لأبنائها من الإناث بأسس ومبادئ المشاركة السياسية مثل الذكور .

٢- ضرورة مساعدة الأهل للمرأة فى تحمل الأعباء الأسرية وتدبير شئون المنزل ، وعدم تركها بمفردها تتحمل تلك المسئولية ،حتى تجد لديها بعض الوقت للمشاركة فى العمل النقابى .

٣- ينبغى على الأسرة والمؤسسات التعليمية المختلفة العمل على تغيير الثقافة الذكورية السائدة والتى تقلل من قيمة وقدرات المرأة فى العمل السياسى والمناصب القيادية.

٤- تغيير العادات والتقاليد البالية والتى تنظر إلى قدرات المراة السياسية نظرة دونية ، وتقصر عمل المرأة داخل المنزل فقط على اعتبار أن لها الشأن الخاص ، أما الشأن العام وهو المشاركة فى الأمور السياسية فهو من حق الرجل وحده .

٥- تنظيم حملات التوعية فى الريف والحضر لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن عمل المرأة بصفة عامة ، وعملها فى المجال السياسى بصفة خاصة وإبراز دورها فى المجتمع .

٦- دعم الموارد الاقتصادية للمحاميات مثل رفع المقابل المادى للمحاميات الملتحقات بمكاتب المحامين حتى تشعر المحاميات بالاستقلال فى النواحى المادية .

٧- إقرار بدل حضور جلسات وبدل سفر لأعضاء مجلس النقابة ، حيث أن ذلك يؤدى إلى تخفيف العبء المادى على عضو مجلس النقابة ؛ مما قد يؤدى إلى تشجيع المحاميات على الترشيح .

٨- عدم اقتصار الدعم الذى تقدمه المجالس والمنظمات الخاصة بالمرأة على الدعم المعنوى فقط وتقديمها للدعم المادى أيضاً ، مما يؤدى إلى تعزيز القدرات المادية المحاميات الراغبات فى الترشيح للانتخابات النقابية .

٩- مواجهة ظاهرة استخدام المال كوسيلة لحشد الأصوات وتعبئتها فى الانتخابات ، وكذلك مواجهة ظاهرة البذخ فى الدعاية للانتخابات النقابية .

١٠- تبنى لجنة المرأة داخل النقابة لفكرة إنشاء (صندوق دعم الناخبات) وذلك لمساندة المحاميات فى الحملات الانتخابية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- ضرورة العمل على تعويد الأسرة للإناث من أفرادها على المشاركة السياسية ، ولو فى أبسط صورها باستخراج بطاقة انتخابية والإدلاء بالصوت فى الانتخابات المختلفة .

١٢- ضرورة قيام لجنة المرأة بنقابة المحامين على عمل ندوات وحملات توعية لحث المحاميات على حضور اجتماعات الجمعية العمومية وإبداء آرائهن ، وتشجيعهن على التقدم للترشيح لعضوية مجلس النقابة بغض النظر عن النتائج .

١٣- إضافة مواد لقانون المحاماة بما يضمن تمثيل المرأة داخل مجلس النقابة العامة والفرعية ، حيث أنه نص على مواد بتمثيل المحامين الشبان داخل مجلس النقابة العامة والنقابات الفرعية ، وبالمثل فلابد من إقرار مواد تنص على تخصيص مقاعد للمرأة داخل مجلس النقابة .

١٤- دعم الأحزاب السياسية للمرأة النقابية وذلك من خلال ضمها داخل قوائمها الانتخابية ، والتى فى الغالب ما تخلو من التمثيل النسائى ، مما يؤدى إلى إعطاء فرصة أكبر للمحاميات للفوز فى الانتخابات النقابية .

١٥- رفع القيود القانونية عن العمل النقابى وضمان استقلاله عن سيطرة الأحزاب السياسية المختلفة ، وإجراء انتخابات نقابية نزيهة .

١٦- زيادة عدد المجالس والمنظمات والجمعيات التى تهدف إلى التمكين السياسى للمرأة بما يتناسب وعدد النساء فى مصر ، ومراعاة توزيعها جغرافياً على جميع المحافظات حتى تتمكن من مساعدة المحاميات الراغبات فى الترشيح على مستوى النقابات الفرعية .

١٧- ضرورة التمسك بجوهر الدين الصحيح الذى أعطى للمرأة حقوقها كاملة مثل الرجل كالحق فى التعليم والعمل ، والحق فى المشاركة السياسية وتولى المناصب القيادية .

١٨- عقد لقاءات مع التيارات الدينية المتشددة والرافضة لعمل المرأة وحقها فى المشاركة السياسية وتولى المناصب القيادية ، من أجل محاولة تغيير مفاهيمها المتشددة للقوامة والولاية بما يتفق مع متغيرات الدولة المدنية الحديثة .

١٩- تجديد الخطاب الدينى الرسمى بما يفرز قيم المساواة فى الحقوق السياسية بين الرجال والنساء .

٢٠- الرقابة على الكتب والمنشورات الدينية التى تصدر بدون رقابة علمية وفقهية من قبل رجال دين غير رسمين عن دور المرأة فى المجتمع، حيث إن هذه الكتب والمنشورات قد تتبنى اتجاهات متطرفة دينياً عن ضرورة بقاء المرأة بالمنزل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢١- ضرورة قيام مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة بتنمية الذات القوية لدى المرأة بأن لها دور فى الحياة السياسية مثل الرجل ، وأن لديها القدرات والإمكانيات لأداء هذا الدور بنجاح .

٢٢- تنظيم لجنة المرأة بالنقابة لدورات ومحاضرات لزيادة ثقة المحاميات فى أنفسهن وتشجيعهن للترشيح لعضوية مجلس النقابة .

٢٣- ضرورة قيام لجنة المرأة بالنقابة بتنظيم حملات دعائية لزيادة ثقة أعضاء الجمعية العمومية – المحامين والمحاميات – فى قدرات وكفاءات المرشحات من المحاميات لعضوية مجلس النقابة ، والتصويت لصالحهن فى الانتخابات النقابية .

٢٤- قيام أجهزة الأمن بإجراءات حاسمة لمواجهة أساليب العنف والتشهير التى قد تستخدم ضد من ترشح نفسها من المحاميات ، مما يجعلها تحجم عن الترشيح فى الانتخابات النقابية خوفاً من تلك الأساليب .

٢٥- يجب على الصحف تناول قضية تدنى مستويات المشاركة النقابية للمرأة بصورة أكثر جدية ،وتناولها فى موضوعات تتصدر الصفحات الأولى من الصحف ، وبما يتناسب مع خطورة تلك المشكلة .

٢٦- ضرورة اهتمام برامج المرأة فى التليفزيون بالتثقيف السياسى للمرأة وتناول قيمة تمكين المرأة السياسى وضرورة أن يكون لها دور فى الحياة السياسية ، وعدم التركيز على برامج الموضة والأزياء والطهى فقط باعتبارها تمثل كل اهتمامات المرأة .

٢٧- ضرورة تغيير الصورة السلبية للمرأة فى الأفلام والمسلسلات ، حيث إنها تقدم المرأة الساعية لنيل حقوقها السياسية بمظهر المرأة المسترجلة ، بالإضافة إلى فشلها فى أمورها الأسرية ، حيث إنها لا تستطيع التوفيق بين عملها وأسرتها .

٢٨- تقديم وسائل الإعلام المختلفة للصور المشرفة عن المرأة فى الماضى والحاضر مما يساعد فى تغيير النظرة السلبية السائدة عن المرأة لدى الكثير من أفراد المجتمع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً : الصعوبات التى واجهت الباحث عند إجراء الدراسة :

١- عدم توافر الكتابات النظرية التى تناولت النقابات المهنية بالبحث والدراسة بالمراكز البحثية والجامعات .

٢- إقتصار مؤلفات المراكز المختصة بالمرأة – خاصة المجلس القومى للمرأة – على المكتبات الخاصة بها ، وعدم نشرها وتوزيعها على مكتبات الجامعات أو حتى مكتبة الإسكندرية .

٣- استبعاد المحاميات العاملات فى المصالح والهيئات الحكومية من الاشتراك فى النقابة ، حيث أن المسمى الوظيفى لهن (محقق قانونى) وليس (محام) مما أدى إلى تشكيل عبء على الباحث للوصول إلى مفردات عينة الدراسة .

٤- عدم وعى بعض المحاميات بأهمية العمل النقابى وضعف ثقافة المشاركة السياسية لديهن مما أدى إلى رفضهن التعاون مع الباحث فى إتمام استمارة الاستبيان .

٥- عدم ممارسة الكثير من المحاميات للمهنة بصورة فعلية ، حيث أنهن يكتفين بإستخراج الكارنية وسداد الاشتراك السنوى وذلك للاستفادة من خدمات النقابة ، مما أدى إلى أن عدد المحاميات وفق الإحصائيات الرسمية الصادر عن النقابة العامة يفوق عدد المحاميات الممارسات للمهنة بصورة فعليه بشكل كبير ، مما أدى إلى صعوبة الوصول إلى مفردات العينة .

٦- عدم تعاون بعض المحاميات – خاصة فى درجة النقض – مع الباحث فى إتمام إستمارة الاستبيان لإنشغالهن بمكاتبهن ، وعدم إهتمامهن بالعمل النقابى بالصورة المناسبة .

٧- عدم تعاون بعض المراكز البحثية بالقاهرة – وخاصة التى تعمل بمجال المرأة – مع الباحث لمساعدته فى إتمام دليل المقابلة الخاص بالخبراء المهتمين بقضايا المرأة .

٨- عدم تعاون بعض أقسام المرأة فى بعض الهيئات بالقاهرة مع الباحث لمساعدته فى إتمام دليل المقابلة الخاص بالخبراء المهتمين بقضايا المرأة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراجع الدراسة

أولاً : المراجع العربية .

ثانيـــاً : الدوريات والمؤتمرات والمجلات العلمية .

ثالثـــاً : الإحصائيات والتقارير .

رابعـــاً : الرسائل العلمية .

خامساً : المراجع الأجنبية (الإنجليزية) .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أولاً : المراجع العربية .

١- إبراهيم مدكور ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٢- أحمد الصاوى ، أوراق من تاريخ عمل المرأة المصرية ، مركز قضايا المرأة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٣- أحمد رجائى ، وزيرات ونائبات حوارات وحكايات ، دار الجمهورية للصحافة ، القاهرة ، بدون سنة نشر .

٤- أحمد زايد وآخرون ، المرأة وقضايا المجتمع ، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٥- أحمد شرف الدين وآخرون ، الحركة النقابية العمالية المأزق والحل ، شركة مطابع الطنانى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

٦- أحمد عبد الحفيظ ، نقابة المحامين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٧- أحمد فارس عبد المنعم ، الدور السياسى لنقابة المحامين ، ورقة بحث غير منشورة .

٨- أحمد محمد فتح الباب ، الحركة النقابة المصرية بين الماضى والحاضر والمستقبل ، مطابع الجامعة العمالية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٩- أحمد منيسى ، نقابة المهن الرياضية ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١٠- أحمد يوسف القرعى ، الحركة النقابية الإفريقية فى عالم متغير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

١١- إسماعيل على سعد ، مبادئ علم السياسة ، دراسة فى العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .

١٢- إلهام عبد الحميد ، المرأة بين التمييز والمشاركة ، مركز المحروسة للبحوث والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١٣- أمانى قنديل ، النقابات المهنية ، المكتب العربى للمعارف ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

١٤- أمنة نصير ، المشاركة السياسية للمرأة العربية رؤية إسلامية ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

١٥- إيمان أحمد مرعى ، نقابة المهن الاجتماعية ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١٦- أيمن السيد عبد الوهاب ، نقابة التجاريين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
١٧- أوتكين ، ما هى النقابات ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٩ .
١٨- جمال البنا ، الحرية النقابية ، الجزء الأول ، الإتحاد الإسلامى الدولى للعمل ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
١٩- ـــــــــــ ، النقابات المهنية المصرية فى معركة البقاء ، دار الفكر الإسلامى ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٢٠- جورج جبور – نبال المعلم ، ورقة عمل بعنوان " المشاركة السياسية للمرأة من خلال المواثيق العربية والإسلامية " ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .
٢١- جورج لوفران ، الحركة النقابية فى العالم ، ترجمة إلياس مرعى ، منشورات عويدات ، بيروت ، ١٩٨٦ .
٢٢- حازم محفوظ ، نقابة المهن الزراعية ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
٢٣- خالد حسن حسين ، المرأة وقضايا معاصرة ، دار الإسراء للطبع والنشر ، طنطا ، ٢٠٠٦ .
٢٤- خالد عبد الرسول ، نقابة محفظى وقراء القرآن الكريم ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٢٥- خالد على عمر ، الحرية النقابية بين الأطر التشريعية ومبادئ المحكمة الدستورية والممارسة العملية ، مركز هشام مبارك للقانون ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٢٦- ـــــــــــ ، النقابات المهنية محاولة للفهم ، مركز هشام مبارك للقانون ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
٢٧- رجاء الميرغنى ، نقابة الصحفيين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٢٨- رضا محمد هلال ، نقابة مهنة التمريض ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
٢٩- زيدان عبد الباقى ، علم الاجتماع المهنى ، المكتب العربى للمعارف ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
٣٠- زينب رضوان ، المرأة بين الموروث والتحديث ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣١- سامية سعيد إمام ، المرأة والحركة النقابية العمالية ، فى " المرأة والحركة العمالية " ، تحرير ودودة بدران ، كلية الاقتصاد والعلوم والسياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .

٣٢- سامية محمد فهمى ، المرأة فى التنمية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ .

٣٣- سوزى رشاد ، كلام فى السياسة ، المرأة والحياة السياسية ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٣٤- شريف هلالى ، تمثيل المرأة فى النقابات المهنية ، نقابة المحامين نموذجاً ، فى " المرأة والعمل النقابي " ، تحرير نهاد أبو القمصان ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٣٥- صبحى عسيلة ، نقابة المهن التمثيلية ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٣٦- صفاء جمال الدين ، نقابة مصممى الفنون التطبيقية ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٣٧- طلعت لطفى ، المرأة المصرية تجارب الماضى وإنجازات الحاضر وتحديات المستقبل ، وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٣٨- عاطف السعداوى ، نقابة العلاج الطبيعى ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٣٩- عبد الباسط عبد المعطى – إعتماد علام ، العولمة وقضايا المرأة والعمل ، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٤٠- عبد الرؤوف الضبع ، ورقة بحث بعنوان " المشاركة السياسية للمرأة – مدخل تاريخى ورؤية تحليلية ، جامعة جنوب الوادى ، ٢٠٠٥ .

٤١- عبد السلام نوير ، نقابة المعلمين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٤٢- عبد العزيز الحسينى ، مهندسون تحت الحراسة ، المركز العربى للصحافة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٤٣- عبد الله عبد الرحمن – السيد شحاتة السيد ، علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .

٤٤- عبد الله عبد الرحمن ، النظرية فى علم الاجتماع ، النظرية السوسيولوجية المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٥- ـــــــــــــ ، علم إجتماع التنظيم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ .
٤٦- عبد المعطى بيومى ، المشاركة السياسية للمرأة فى الإسلام ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٤٧- عبد الهادى الجوهرى ، أصول علم الاجتماع ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
٤٨- عبير ياسين ، نقابة المرشدين السياحيين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
٤٩- على عبد الرازق جلبي وآخرون ، البحث العلمي الإجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ .
٥٠- عمرو الشوبكى ، نقابة الأطباء ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
٥١- عدلى السمرى ، الخلع دراسة فى علم الاجتماع ، دار النصر للتوزيع والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٥٢- عفاف محمد حسين زيدان ، التعليم ومشاركة المرأة فى التنمية ، مركز النشر العلمى ، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٠ .
٥٣- عكاشة محمد عبد العال ، المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات ، فى " مشاركة المرأة فى العملية الديمقراطية فى مصر " ، جمعية الإسكندرية للاقتصاد المنزلى ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .
٥٤- عماد الدين حسن وآخرون ، مشكلات المرأة العاملة ، مطابع الجامعة العمالية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
٥٥- عيد مرسى حميد ، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، مطابع الجامعة العمالية ، القاهرة ، بدون سنة نشر .
٥٦- غريب سيد أحمد ، تصميم وتنفيذ البحث الإجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ .
٥٧- ـــــــــــــ ، تصميم وتنفيذ البحث الإجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ .
٥٨- ـــــــــــــ ، علم الاجتماع الريفى ، المكتب العلمى للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٣ .
٥٩- فاطمة خفاجى وآخرون ، عشر سنوات من أجل المرأة ، مركز قضايا المرأة المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٠- فرخندة حسن ، رؤية متكاملة لتحقيق مشاركة المرأة فى الحياة السياسية ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٦١- ـــــــــــ ، التنمية بالمشاركة نظرة عامة ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية " ، الجزء الأول ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٦٢- ـــــــــــ ، المشاركة السياسية للمرأة نبذة تاريخية ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية " ، الجزء الثانى ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٦٣- ـــــــــــ ، الأسس القانونية لمشاركة المرأة فى الحياة السياسية ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية " ، الجزء الثالث ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٦٤- ـــــــــــ ، النظام الانتخابى وأثره على عضوية المرأة فى المجالس النيابية ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية " ، الجزء الرابع ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٦٥- ـــــــــــ ، المرأة المصرية كناخبة ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية " ، الجزء الخامس ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٦٦- ـــــــــــ ، واقع المرأة المصرية فى الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية " ، الجزء السادس ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٦٧- ـــــــــــ ، مقومات تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة فى الحياة السياسية ، فى " دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية " ، الجزء السابع ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٦٨- ـــــــــــ ، إستراتيجية دعم المشاركة السياسية للمرأة ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٦٩- ـــــــــــ ، تطور أوضاع المرأة فى عهد مبارك فى الفترة ١٩٨١ - ٢٠٠٤ ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٧٠- فيليب باتاى ، فرانسوا جاسبار ، كيف تغير المرأة السياسة ولماذا يقاوم الرجل ، ترجمة سوزان خليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٧١- كريم أحمد وصفى ، المرأة منذ فجر التاريخ (٦٠٠٠ ق.م – ١٩٥٢) ، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٧٢- مجدى عبد الله شرارة ، الحركة النقابية المصرية ، مطابع مؤسسة فريدريش ، بدون مكان نشر ، ٢٠٠٢ .

٧٣- محمد أنس قاسم جعفر ، الحقوق السياسية للمرأة فى الإسلام والفكر والتشريع المعاصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٧٤- محمد بهجت كشك ، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٨ .

٧٥- محمد خالد ، المسار العمالى والقرن الواحد والعشرون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٧٦- محمد سليم العوا ، الإسلاميون والمرأة ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٧٧- ــــــــــــ ، المرأة والعمل العام من منظور إسلامى ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٧٨- محمد سيد فهمى ، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة فى العالم الثالث ، المكتب العلمى الحديث ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .

٧٩- محمد شتا أبو سعد ، قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٢ ، دار المطبوعات الحديثة ، الإسكندرية ، ١٩٩٦.

٨٠- محمد عباس ناجى ، نقابة الأطباء البيطريين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٨١- محمد عبد القادر ، نقابة المهن العلمية ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٨٢- محمد ياسر الخواجة ، البحث الإجتماعي ، دار المصطفي للطباعة والنشر ، طنطا ، ٢٠٠٦ .

٨٣- محمود حمدى زقزوق ، الإسلام وقضايا المرأة ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٨٤- محمود عبد العزيز خليفة ، الحقوق السياسية للمرأة فى الإسلام ، مطابع الشركة المتحدة للطباعة والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٨٥- محمود متولى ، المرأة المصرية ودورها فى التنشئة السياسية ، ورقة بحث غير منشورة.

٨٦- محمود مرتضى ، مشاركة المرأة المصرية فى النقابات بين الواقع والعوامل المؤثرة ، فى " المرأة والعمل النقابى " ، تحرير نهاد أبو القمصان ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٨٧- مصطفى السيد على ، تمكين المرأة ، مطابع الجامعة العمالية ، القاهرة ، بدون سنة نشر.

٨٨- منصور الرفاعى عبيد ، مكانة المرأة فى الإسلام ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٨٩- نادية حليم سليمان ، المحددات الثقافية والاجتماعية لمشاركة المرأة فى مواقع العمل العام، ورقة بحث غير منشورة .

٩٠- نانسى بكير ، المشاركة السياسية للمرأة ، فى " مشاركة المرأة فى العملية الديمقراطية فى مصر " ، جمعية الإسكندرية للاقتصاد المنزلى ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ .

٩١- نجاد البرعى – محمد السيد سعيد ، صناع المستقبل ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٩٢- نشأت حسن أحمد ، قانون المحاماة والإدارات القانونية وفقاً لأخر التعديلات ، البدراوى للنشر والطبع والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٩٣- نهاد أبو القمصان ، التهميش السياسى والاقتصادى للمرأة ، الكراسة السابعة ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٩٤- ـــــــــــ ، أوضاع المرأة المصرية بين الواقع والمأمول ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٩٥- ـــــــــــ ، مشروع دعم الكوادر النقابية بنقابتى المحامين والصحفيين ، فى " المرأة والعمل النقابى " ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٩٦- نهاد أبو القمصان – سعيد عبد الحافظ ، نحو سياسة لقيادة نسائية شابة ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٩٧- نهى محمد أمجد نافع ، المرأة والسياسة فى مصر ، المشاركة السياسية عبر ثلاث عقود ، المكتبة المصرية الحديثة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٩٨- هانى رسلان ، نقابة الصيادلة ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٩٩- هانى عياد ، نقابة المهن الموسيقية ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١٠٠- هبة أحمد نصار وآخرون ، المرأة والتنمية الأفاق والتحديات ، مركز دراسات الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ .

١٠١- هدى الصدة – عماد أبو غازى ، مسيرة المرأة المصرية علامات ومواقف ، الجزء الأول ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

١٠٢- وزارة القوى العاملة والتدريب ، الموسوعة القانونية للعاملين بالقطاع الخاص ، مطابع الجامعة العمالية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

١٠٣- ولاء محمد إبراهيم البحيرى ، المشاركة السياسية للمرأة المصرية بين الواقع والمأمول ، ورقة بحث لأفضل البحوث والدراسات فى مجال قضايا المرأة والنوع الاجتماعى ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

١٠٤- يسرى أحمد غرباوى ، نقابة التطبيقيين ، سلسلة النقابات المصرية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

ثانياً : الدوريات والمؤتمرات والمجلات العلمية .

١٠٥- خالد على عمر ، ورقة بحث بعنوان " التأهيل والتفعيل النقابي للمحاميات " ، فى مؤتمر " المرأة والنقابات " ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٥ .

١٠٦- شريف هلالي ، ورقة بحث بعنوان " تمثيل المرأة فى النقابات المهنية " ، فى مؤتمر " النقابات والتحول الديمقراطي " ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٥.

١٠٧- رشاد أحمد عبد اللطيف ، المشاركة كمدخل لتنمية المجتمع المحلى ، فى " مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية " ، العدد الأول ، أكتوبر ، دار النشر بجامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

١٠٨- سناء البنا ، نحو مشاركة سياسية أكبر للمرأة ، فى مجلد " المرأة العربية " ، مجلد سنوى عن وضع المرأة فى الوطن العربى ، الجزء الثانى ، مطبعة الأهرام للبحث العلمى، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠٩- عائشة عبد الهادى ، تطور أوضاع القيادات النسائية ، فى المؤتمر الخامس للمجلس القومى للمرأة بعنوان " تنمية أساسها المشاركة " ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

١١٠- على عباس دندراوى ، دراسة تقويمية لمدى تحقيق نقابة المهن الاجتماعية بالفيوم لأهدافها المهنية ، فى " مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية " ، العدد الثالث ، دار النشر بجامعة حلوان ، القاهرة ، ١٩٩٧ .

١١١- محمود مرتضي ، ورقة بحث بعنوان " مشاركة المرأة المصرية فى النقابات " ، فى مؤتمر " النقابات والتحول الديمقراطي " ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، مايو ٢٠٠٥ .

١١٢- محى الدين رجب البنان ، المشاركة السياسية للمرأة ، فى المؤتمر الخامس للمجلس القومى للمرأة بعنوان " تنمية أساسها المشاركة " ، المجلس القومى للمرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

١١٣- نهاد أبو القمصان ، دورة تدريبية متقدمة حول " التأهيل والتفعيل النقابي للمحاميات " ، فى مؤتمر " المرأة والنقابات " ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٥ .

١١٤- ـــــــــــ ، مجلة نساء ، نشرة غير دورية ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

١١٥- ـــــــــــ ، مجلة نساء ، نشرة غير دورية ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

١١٦- نولة درويش ، صفحات من نضال النساء المصريات ، فى مجلة " النسوية والهوية " ، العدد التجريبى ، تحرير أمانى أبو زيد ، مركز دراسات المرأة الجديدة ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

ثالثاً : الإحصائيات والتقارير :

١١٧- الجهاز المركز للتعبئة والإحصاء ، وضع الرجل والمرأة فى مصر ، الكتاب الإحصائى السنوى ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١١٨- ـــــــــــ ، إحصاء الخدمات الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

١١٩- النقابة العامة للمحامين ، إحصاء المحامين المقيدين على مستوى الجمهورية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١٢٠- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، تقرير عن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية والاقتصادية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

١٢١- مركز معلومات قراءة الشرق الوسط ، تقرير عن المساواة بين الجنسين ، كفاح من أجل العدالة فى عالم غير متساو ، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

١٢٢- نهاد أبو القمصان ، الصعود على أجساد النساء ، تقرير حول النساء فى الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ ، المركز المصرى لحقوق المرأة ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

رابعاً : الرسائل العلمية :

١٢٣- إيناس محمد فتحى غزال ، الوعى السياسى لدى المرأة المصرية ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة طنطا ، ١٩٩٢ .

١٢٤- ثروت زكى على مكى ، وسائل الاتصال الجماهيرى والمشاركة السياسية فى الدول النامية ، دراسة حالة للتجربة المصرية ١٩٥٢ – ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه " غير منشورة " ، كلية الاقتصاد والعلوم والسياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .

١٢٥- حنان محمد حافظ ، الدور السياسي للنقابات المهنية فى مصر ، دراسة حالة للنقابة العامة للمحامين ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ .

١٢٦- سحر حسانى بربرى عبد الله ، المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة مسحية على عينة من النساء بمنطقة التبين – حلوان ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة حلوان ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١٢٧- سعيد محمد محمد نصر ، إتجاهات المرأة المصرية نحو ممارسة العمل السياسي الإجتماعى ، رسالة دكتوراه " غير منشورة " ، كلية البنات ، قسم علم النفس ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ .

١٢٨- سهام محمود إبراهيم رزق ، المشاركة السياسية للمرأة الريفية ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الزراعة ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٥ .

١٢٩- عزة وهبى ، المرأة المصرية والأجهزة التشريعية ، محاولة لقياس العلاقة بين تمثيل المرأة ودرجة فاعليتها فى مجلس الشعب ، ندوة المرأة المصرية والعمل العام – تحرير علا أبو زيد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣٠- فؤاد دياب ، قياس إتجاه الرأى العام حول منح المرأة حقوقها السياسية ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

١٣١- ماجدة أحمد شفيق ، أثر الأمية السياسية للمرأة المصرية ، دراسة ميدانية للمرأة الحضرية ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٣٢- محاسن محمد محمد على عمر ، المشاركة السياسية للمرأة المصرية ، دراسة لأوضاع النساء المرشحات لمجلس الشعب فى إقليم القاهرة الكبرى ٢٠٠٠ ، رسالة ماجستير" غير منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ .

١٣٣- محمد أحمد حسنى ، المشاركة السياسية بين العصر الإسلامى والعصر الحديث ، رسالة دكتوراه "غير منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٨ .

١٣٤- محى شحاتة سليمان ، العوامل البنائية والثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية فى الريف المصرى ، رسالة ماجستير "غير منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ .

١٣٥- منى مصطفى عبد الرؤوف ، دور المرأة فى الحياة السياسية المصرية " ١٩٧١ – ٢٠٠١ " ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية التجارة ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٤.

١٣٦- نادية حسن سالم ، تأثير وسائل الإعلام على المشاركة السياسية عند المواطن المصرى ، دراسة تجريبية على عينة من الريف ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثانى والثالث ، مايو وسبتمبر ، المجلد السابع عشر ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٣٧- ناهد رمزى ، دراسة بعنوان : أبعاد سلوك المرأة كما تقدمة قصص الصحافة النسائية ، فى " المرأة والإعلام فى عالم متغير " ، طبعة خاصة تصدرها الدار المصرية اللبنانية ضمن مشروع مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١٣٨- ناهد رمزى ، دراسة بعنوان : مقارنة بين صورة المرأة وصورة الرجل فى الدراما التلفزيونية ، طبعة خاصة تصدرها الدار المصرية اللبنانية ضمن مشروع مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

١٣٩- نسرين إبراهيم البغدادى ، التعليم والتنشئة السياسية فى مصر ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١٤٠- نهى محمد أمجد نافع ، المشاركة السياسية للمرأة فى مصر فى الفترة ما بين (١٩٨١ – ٢٠٠٢) ، رسالة دكتوراه " غير منشورة " ، معهد البحوث والدراسات العربيـــة ، قســم البحوث والدراسات السياسية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

١٤١- هبة رؤوف عزت ، المرأة والعمل السياسى " رؤية إسلامية " رسالة ماجســتير " غيــر منشورة " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .

خامساً : المراجع الأجنبية :

142- Adam Kuper and Jassica kuper ; the social science Encyclopedia , Routledge & Kegan paul , London , 1985 .

143- Bird Featherstone ; Family life and family support , Afeminist analysis , N.Y , palgrave mac millan , 2004 .

144- Diana Tietjens Meyers , Feminist social thought : Areader , Routledge , New York , 1997 .

145- Hugh Bochel (et al) ; Social policy .. Issues and developments , U.S.A. , Prentice Hall , 2001 .

146- Judith Evans , Feminist theory today , sage publications , london , 1996 .

147- Neil J.Smelser , International Encyclopedia of the socials Behavioral sciences , Elsevier , New York , 2001 .

148- Ruth A.Brandwein ; Woman in social policy In : Encyclopedia of social work , 19th ed ; washinton , NASW . press , 1995 .

149- Samuel Huntingtion , Poitical Participation in developing countries , Harvard university , 1976 .

150- Valerie Bryson , Feminist political theory , Macmillan , New york , 1992 .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ملاحـــق الدراســـة

ملحق رقم (١) : أشكال الدراسة .

ملحق رقم (٢) : جداول الدراسة .

ملحق رقم (٣) : أسماء النقباء بالنقابة العامة للمحامين .

ملحق رقم (٤) : التشكيل الحالى لمجلس النقابة العامة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ .

ملحق رقم (٥) : التشكيل الحالى لمجلس النقابة الفرعية بالبحيرة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩.

ملحق رقم (٦) : نص قانون النقابات المهنية رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ .

ملحق رقم (٧) : موافقة نقيب المحامين بالبحيرة على مقابلة المحاميات لاستيفاء باستمارة الاستبيان .

ملحق رقم (٨) : أسماء المحكمين الأكاديميين لاستمارة الاستبيان .

ملحق رقم (٩) : استمارة الاستبيان فى صورتها النهائية .

ملحق رقم (١٠) : دليل مقابلة الخبراء المهتمين بقضايا المرأة .

ملحق رقم (١١) : أسماء الخبراء المهتمين بقضايا المرأة .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

أشكـــال الدراســـة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (١)

هرم المشاركة السياسية

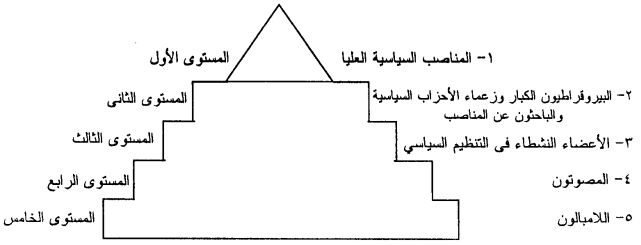

المصدر : إسماعيل على سعد ، مبادىء علم السياسية ، ٢٠٠٤.

شكل رقم (٢)

يوضح المراحل الأربع لنظام الطوائف

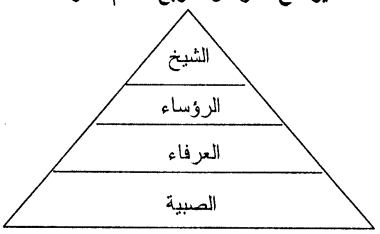

المصدر: أحمد محمد فتح الباب ، الحركة النقابية بين الماضى والحاضر والمستقبل ، ١٩٩١.

شكل رقم (٣)

يوضح الهيكل التنظيمى للنقابات العمالية المصرية

المصدر : عيد مرسى حميد ، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، بدون سنة نشر .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٤)

يوضح المقترحات للحد من المعوقات الاجتماعية

والثقافية وفق آراء عينة الدراسة

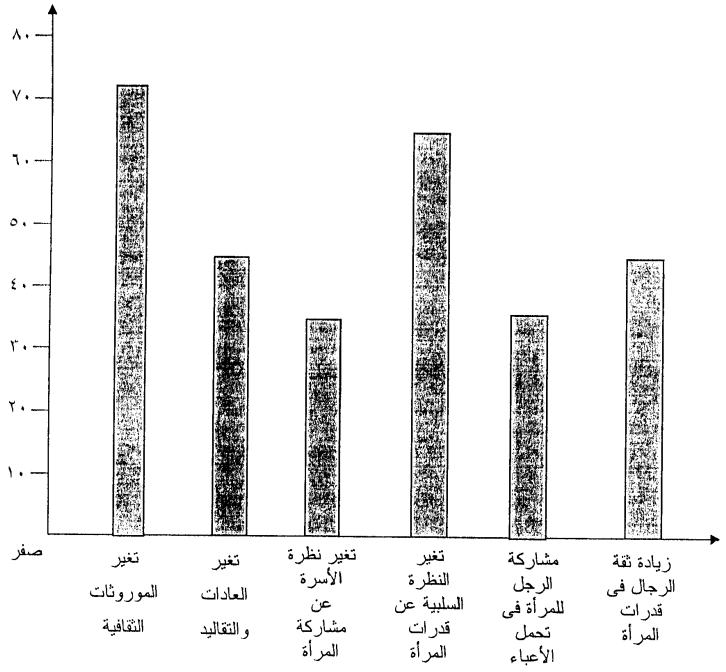

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٥)

يوضح المقترحات للحد من المعوقات الاقتصادية

وفق آراء عينة الدراسة

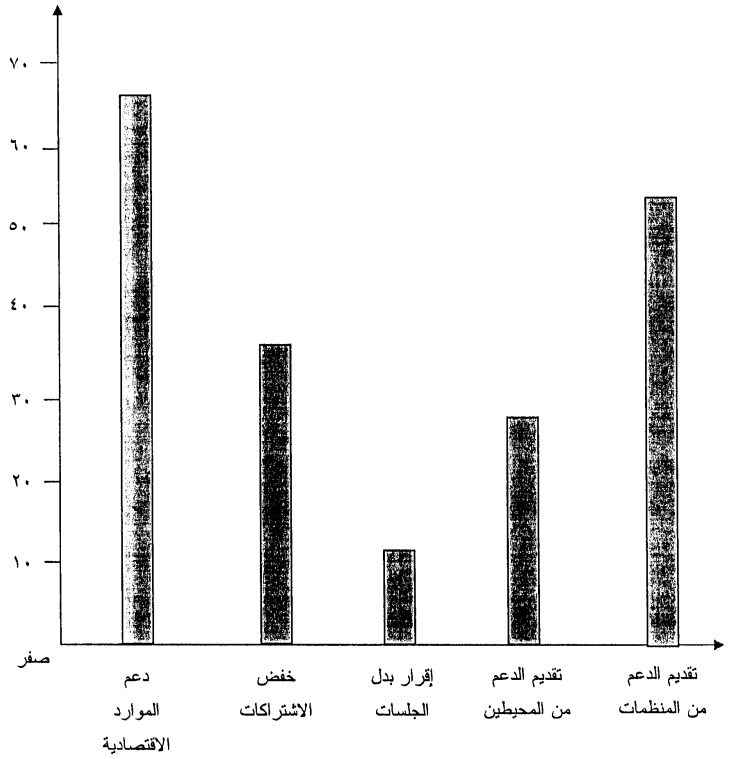

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٦)

يوضح المقترحات للحد من المعوقات السياسية

وفق آراء عينة الدراسة

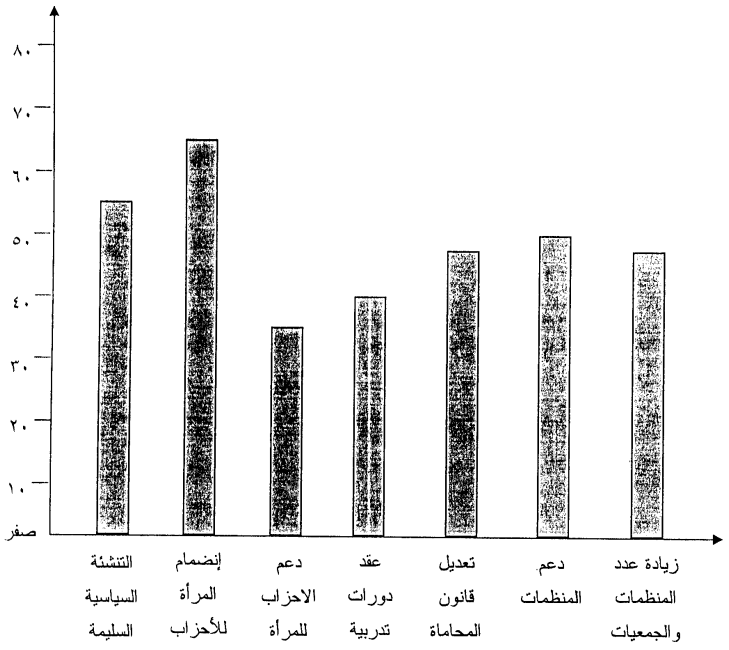

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٧)

يوضح المقترحات للحد من المعوقات الدينية

وفق آراء عينة الدراسة

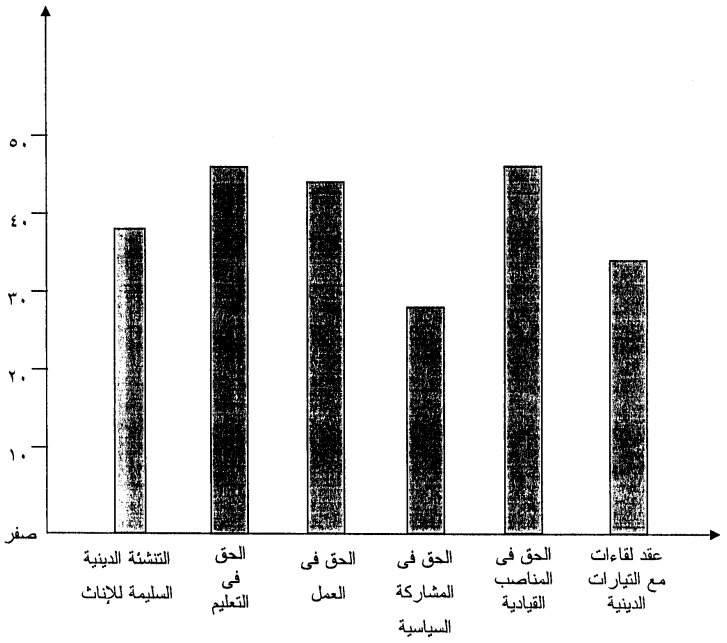

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٨)

يوضح المقترحات للحد من المعوقات الشخصية

وفق آراء عينة الدراسة

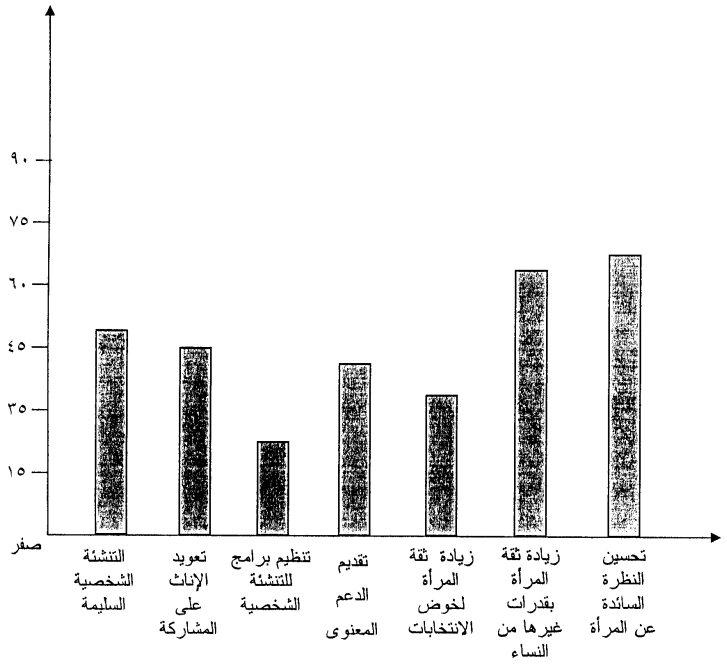

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٩)

يوضح المقترحات للحد من المعوقات المرتبطة بوسائل

الإعلام وفق آراء عينة الدراسة

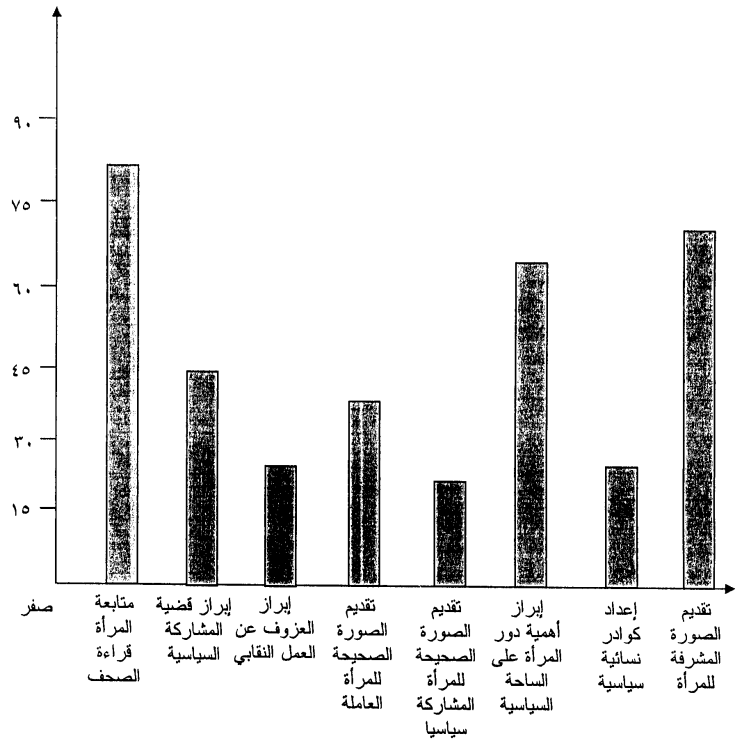

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (١٠)

يوضح العوامل المختلفة التى تعوق مشاركة المرأة

فى العمل النقابي وفق آراء عينة الدراسة

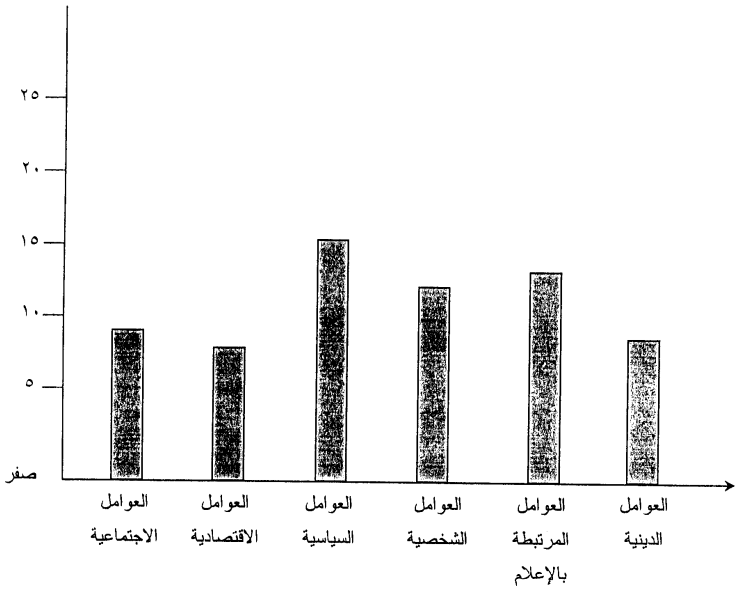

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

جـــداول الدراســـة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١)

نسبة تمثيل النساء والرجال فى مجلس الشعب خلال الفترة ١٩٥٧-٢٠٠٠

السنوات	النساء %	الرجال %
١٩٥٧	٠,٦	٩٩,٤
١٩٨٤-٧٩	٩	٩١
١٩٨٧-٨٤	٨,٣	٩١,٧
١٩٩٠-٨٧	٣,٩	٩٦,١
١٩٩٥-٩٠	٢,٢	٩٧,٨
٢٠٠٠-٩٥	٢,٦	٩٧,٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، وضع المرأة والرجل فى مصر ، ٢٠٠٤ .

جدول رقم (٢)

يوضح نسبة الإناث إلى مجموع الأعضاء فى مجلس الشورى فى الفترة من ١٩٨٠ – ٢٠٠٧

الدورة	٨٠-٨٣		٨٣-٨٦		٨٦-٨٩		٨٩-٩٢		٩٢-٩٥		٩٥-٩٨		٩٨-٢٠٠١		٢٠٠١-٢٠٠٤		٢٠٠٤-٢٠٠٧	
عدد الأعضاء والنسبة المئوية	الأعداد	النسبة المئوية	الأعداد	النسبة المئوية	الأعداد	النسبة المئوية	الأعداد	النسبة المئوية	الأعداد	النسبة المئوية	الأعداد	النسبة المئوية	الأعداد	النسبة المئوية	الأعداد	النسبة المئوية	الأعداد	النسبة المئوية
رجال	٢٠٣	-	٢٠٣	-	٢٠٥	-	٢٤٧	-	٢٤٦	-	٢٤٩	-	٢٤٩	-	٢٤٩	-	٢٤٦	-
سيدات	٧	%٣,٣	٧	%٣,٣	٥	%٢,٤	١١	%٤,٣	١٢	%٤,٩	١٥	%٥,٧	١٥	%٥,٧	١٥	%٥,٧	١٨	%٦,٨٢
المجموع	٢١٠	-	٢١٠	-	٢١٠	-	٢٥٨	-	٢٥٨	-	٢٦٤	-	٢٦٤	-	١٦٤	-	٢٦٤	-

المصدر : فرخندة حسن ، النظام الانتخابى وأثرة على عضوية المرأة فى المجالس النيابية ، الجزء الرابع ، ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣)

نسبة النساء أعضاء المجالس المحلية في عام ٢٠٠٢

المجالس المحلية	العدد الكلى للأعضاء	عدد النساء	نسبة النساء لأعضاء المجالس المحلية %
المحافظات	٣٢٢٧	١١٤	٣,٥
المراكز	١٢٩٦٩	٢٠٠	٤,٥
المدن	٥١٤٦	١٤٩	٢,٩
الأحياء	١٣٧٢	١٧	٥,٢
القرى	٢٤٩٢٢	٣١٥	١,٣
الاجمالي	٤٧٦٣٦	٨٤٩	١,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء الكتاب الإحصائى السنوى ، وضع المرأة والرجل فى مصر ، ٢٠٠٤ .

جدول رقم (٤)

بيان النسبة المئوية لعدد أعضاء

المجالس الشعبية المحلية من الإناث بجميع المحافظات ٢٠٠٤

المجالس الشعبية المحلية	نسبة الإناث
المحافظات	%٣,٢٢
المراكز	%١,٠٢
المدن	%١,٠٧
الأحياء	%٤,٤٧
القرى	%٠,٧٤
النسبة الإجمالية	%١,١٨

المصدر : فرخندة حسن ، النظام الانتخابى وأثره على عضوية المرأة فى المجالس النيابية فـى دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية ، ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥)

يوضح نسب مشاركة المرأة فى الأحزاب السياسية

من واقع بيانات الأحزاب ٢٠٠٤

الحزب	نسبة المرأة	حجم العضوية
الوفد	%٩	من إجمالى العضوية
مصر ٢٠٠٠	%١٥,٢	من إجمالى العضوية
الجيل الديمقراطى	%١٢	من إجمالى العضوية
الأمة	%١٠	من إجمالى العضوية
الوطنى الديمقراطى	%١٢,٩٢	من إجمالى العضوية
الخضر المصرى	%١٠	القيادات الحزبية من القاهرة والإسكندرية
	%٥	من القيادات الحزبين فى الأقاليم × سيدة واحدة فى موقع أحد نواب رئيس الحزب ×× وبم نتوصل لإحصاء دقيق عن عدد العضوية الشاملة
التجمع التقديمى الوحدوى	٣٥ سيدة	الأمانة العامة للإتحاد النسائى
	١٨ سيدة	عضوات اللجنة المركزية
	٢ سيدة	عضوات اللجنة المركزية
	١٢٤ سيدة	عضوات المؤتمر العام للاتحاد النسائى المنتخبات بحزب التجمع ×× ولم نتوصل لإحصاء دقيق عن عدد العضوية الشاملة

المصدر : فرخندة حسن ، واقع المرأة المصرية فى الأحزاب والتنظيمات السياسية ، دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية ، ٢٠٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦)

تمثيل المرأة على مستوى اللجان النقابية العمالية فى الدورة النقابية ١٩٩١- ١٩٩٦

م	اسم النقابة العامة	التمثيل على مستوى النقابة العامة	التمثيل على مستوى رئاسة اللجنة النقابية
١	النقابة العامة للنقل الجوى	عواطف عبد العظيم	———
٢	النقابة العامة للصناعات الكيماوية	عائشة عبد الهادى	عفاف عبد الحفيظ
٣	النقابة العامة للسياحة والفنادق	فتحية أحمد السيد	ليلى مصطفى ناجى
٤	النقابة العامة للإنتاج الحربى	زينب عبد العظيم إبراهيم	———
٥	النقابة العامة للتجارة	———	نعمة حسن بيومى عايدة محمود أحمد
٦	النقابة العامة للبنوك والتأمينات	———	أمانى الطاهر حسن
٧	النقابة العامة للخدمات التعليمية	———	سيدة أبو الفتوح سميرة عبد الحميد
٨	النقابة العامة للبناء والأخشاب	———	إلهام عبد الحميد نور رجاء عبد المجيد
٩	النقابة العامة للصناعات الغذائية	———	صافى صادق محمود سميرة عبد المقصود
١٠	النقابة العامة للزراعة	———	وفاء عبد الحميد

المصدر : سامية سعيد إمام ، المرأة والحركة النقابية العمالية ، فى " المرأة والحركة العمالية ، تحرير ودودة بدران ، ١٩٩٧م .

جدول رقم (٧)

تمثيل المرأة على مستوى اللجان النقابية العمالية فى الدورة النقابية ١٩٩٦- ٢٠٠١

م	اسم النقابة العامة	التمثيل على مستوى النقابة العامة	التمثيل على مستوى رئاسة اللجنة الثقافية
١	النقابة العامة للسياحة والفنادق	كوثر عبد الفتاح عبد الحليم	حميدة أحمد إبراهيم
٢	النقابة العامة للعاملين بالنقل الجوى	عواطف عبد العظيم	———
٣	النقابة العامة للكيماويات	عائشة عبد الهادى	———
٤	النقابة العامة للخدمات الإدارية	سحر عثمان عبد اللطيف	———
٥	النقابة العامة للتعليم	———	وفاء محمد حسن
٦	النقابة العامة للصناعات الغذائية	———	ثريا محمد إبراهيم

المصدر : سامية سعيد إمام ، المرأة والحركة النقابية العمالية ، فى " المرأة والحركة العمالية ، تحرير ودودة بدران ، ١٩٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨)

أسماء وأعداد النقابات العمالية فى مصر

١- النقابة العامة للعاملين بالزراعة .	٢- النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج
٣- النقابة العامة للعاملين بالتجارة	٤- النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمين والأعمال المالية
٥- النقابة العامة للعاملين بالسكك الحديدية	٦- النقابة العامة للعاملين بالاتصالات
٧- النقابة العامة للعاملين بالمرافق العامة	٨- النقابة العامة للعاملين بالتعليم والبحث العلمى
٩- النقابة العامة للعاملين بالخدمات الصحية	١٠- النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية
١١- النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب	١٢- النقابة العامة للعاملين بالمهن الهندسية والمعدنية
١٣- النقابة العامة للعاملين بالنقل البرى	١٤- النقابة العامة للعاملين بالنقل البحرى
١٥- النقابة العامة للعاملين بالمناجم والمحاجر	١٦- النقابة العامة للعاملين بالكيماويات
١٧- النقابة العامة للعاملين بالبريد	١٨- النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام
١٩- النقابة العامة للعاملين بالبترول	٢٠- النقابة العامة للعاملين المدنين بالإنتاج الحربى
٢١- النقابة العامة للعاملين بالسياحة والفنادق	٢٢- النقابة العامة للعاملين بالخدمات الإدارية والاجتماعية .
٢٣- النقابة العامة للعاملين بالنقل الجوى	

المصدر : سامية سعيد إمام ، المرأة والحركة النقابية العمالية ، فى " المرأة والحركة العمالية " ، تحرير ودودة بدران ، ١٩٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٩)

النقابات المهنية فى مصر حسب تاريخ تأسيسها

م	النقابة	سنة التأسيس
١	المحامون	١٩١٢
٢	الصحفيون	١٩٤١
٣	المهندسون	١٩٤٦
٤	الأطباء البشريون	١٩٤٦
٥	أطباء الأسنان	١٩٤٩
٦	الأطباء البيطريون	١٩٤٩
٧	الصيادلة	١٩٤٩
٨	المهن الزراعية	١٩٤٩
٩	المعلمون	١٩٤٩
١٠	المهن السينمائية	١٩٥٥
١١	المهن التمثيلية	١٩٥٥
١٢	المهن الموسيقية	١٩٥٥
١٣	التجاريون	١٩٥٥
١٤	المهن العلمية	١٩٦٥
١٥	المهن الاجتماعية	١٩٧٣
١٦	المهن الفنية التطبيقية	١٩٧٤
١٧	الفنانون التشكيليون	١٩٧٦
١٨	التمريض	١٩٧٦
١٩	مصممو الفنون التطبيقية	١٩٧٦
٢٠	محفظو القرآن الكريم	١٩٨٣
٢١	المرشدون السياحيون	١٩٨٣
٢٢	الرياضيون	١٩٨٧
٢٣	مخلصو الجمارك	١٩٩٣
٢٤	العلاج الطبيعى	١٩٩٤

المصدر : خالد على عمر ، النقابات المهنية محاولة للفهم ، مركز هشام مبارك للقانون، ٢٠٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٠)

عدد المحاميات المرشحات بالنقابات الفرعية للمحامين في الدورة ٢٠٠٥- ٢٠٠٩

م	النقابات	عدد المرشحات	إجمالى المشرحين
١	القاهرة	١١	٢٦٤
٢	الجيزة	٤	٨٢
٣	السويس	٣	٣٣
٤	المنوفية	٢	٣٤
٥	الشرقية	٢	٤٠
٦	البحيرة	١	٤٠
٧	القليوبية	١	٣٥
٨	أسوان	٢	٣٢
٩	الغربية	١	٤٠
١٠	بور سعيد	١	٤٠
١١	الدقهلية	١	٢٧
١٢	الفيوم	١	٢٩
	الإجمالى	٣٠	٢٩٦

المصدر : شريف هلالى ، تمثيل المرأة فى النقابات المهنية ، نقابة المحـامين نموذجـاً ، فـى " المرأة والعمل النقابى " ، ٢٠٠٦.

جدول رقم (١١)

يوضح السن لعينة الدراسة

ن = ٩٠

فئات السن	ك	%
أقل من ٣٠	٧١	٧٨,٩
٣٥ – ٤٠	٥	٥,٦
٤٠ – ٤٥	١٢	١٣,٣
٤٥ فأكثر	٢	٢,٢
المجموع	٩٠	%١٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٢)

يوضح الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة

ن = ٩٠

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	٦٣	٧٠
متزوجة	١٨	٢٠
أرملة	٣	٣,٣
مطلقة	٦	٦,٧
المجموع	٩٠	%١٠٠

جدول رقم (١٣)

يوضح محل الإقامة لعينة الدراسة

ن = ٩٠

محل الإقامة	ك	%
ريف	٣٥	٣٨,٩
حضر	٥٥	٦١,١
المجموع	٩٠	%١٠٠

جدول رقم (١٤)

يوضح عدد الأبناء لعينة الدراسة

ن = ٢٧

عدد الأبناء	ك	%
طفل واحد	١٢	٤٤,٤
طفلان	٧	٢٥,٩
ثلاثة أطفال	٥	١٨,٥
أربع أطفال فأكثر	٣	١١,١
المجموع	٢٧	%١٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٥)

يوضح درجة القيد لعينة الدراسة

ن = ٩٠

درجة القيد	ك	%
ابتدائى	٧٩	٨٧,٨
استئناف	٩	١٠
نقض	٢	٢,٢
المجموع	٩٠	%١٠٠

جدول رقم (١٦)

يوضح مدة العضوية بالنقابة لعينة الدراسة

ن = ٩٠

مدة العضوية	ك	%
أقل من ٨ سنوات	١٩	٢١,١
من ٨ – ١٨	٦٩	٧٦
١٨ فأكثر	٢	٢,٢
المجموع	٩٠	%١٠٠

جدول رقم (١٧)

يوضح نوع العمل بالمحاماة لعينة الدراسة

ن = ٩٠

نوع العمل بالمحاماة	ك	%
تعمل لحسابها	١٥	١٦,٧
تعمل لدى الغير بمكتب محاماة	٦٦	٧٣,٣
تعمل فى القطاع الخاص	٥	٥,٦
تعمل فى القطاع العام	٤	٤,٤
المجموع	٩٠	%١٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٨)

يوضح متوسط الدخل الشهرى لعينة الدراسة

ن = ٩٠

متوسط الدخل الشهرى	ك	%
أقل من ٥٠٠	٧٦	٨٤,٥
٥٠٠ – ٧٠٠	٩	١٠
٧٠٠ – ٩٠٠	٣	٣,٣
٩٠٠ فأكثر	٢	٢,٢
المجموع	٩٠	%١٠٠

جدول رقم (١٩)

يوضح مؤهل الزوج لعينة الدراسة

ن = ١٨

مؤهل الزوج	ك	%
مؤهل متوسط	–	–
مؤهل فوق المتوسط	٢	١١,١
مؤهل عالى	١٦	٨٨,٩
المجموع	١٨	%١٠٠

جدول رقم (٢٠)

يوضح عمل الزوج لعينة الدراسة

ن = ١٨

عمل الزوج	ك	%
خاص	٥	٢٧,٨
حكومى	١٣	٧٢,٢
المجموع	١٨	%١٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢١)

يوضح دخل الزوج لعينة الدراسة

ن = ١٨

دخل الزوج	ك	%
أقل من ٥٠٠ جنية	٢	١١,١
٥٠٠ – ٧٠٠	٣	١٦,٧
٧٠٠ – ٩٠٠	٥	٢٧,٨
٩٠٠ فأكثر	٨	٤٤,٤
المجموع	١٨	%١٠٠

جدول رقم (٢٢) (*)

يوضح العوامل التى تحفز المرأة للمشاركة فى النقابة

ن= ٩٠

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	السعى لإكتساب مكانة اجتماعية .	٤٦	٥١,١	٢
٢	الحصول على تقدير الزملاء المحيطين .	١٨	٢٠	٦
٣	الرغبة فى العمل العام .	١٧	١٨,٨	٧
٤	للهروب من الأعباء المنزلية .	٥	٥,٥	٨
٥	لزيادة المعارف وإكتساب خبرات جديدة .	٥٢	٥٧,٨	١
٦	دعم حقوق المرأة وتمكينها سياسياً .	٤٤	٤٨,٨	٣
٧	للدفاع عن مصالح الزملاء والزميلات من المحامين .	٢٧	٣٠	٤
٨	لمحاولة تحقيق زيادة فى الدخل .	١٨	٢٠	٥

(*) مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢٣)

يوضح مدى وجود تفرقة أسرية على أساس النوع

ن= ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل كان هناك تفرقة أسرية فى المعاملة بينك وبين أخوتك الذكور ؟	٣	٣,٣٣	٨٧	٩٦,٧

جدول رقم (٢٤)

يوضح مدى تأثير الأعباء الأسرية على المشاركة فى العمل النقابي

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل تأثر الأعباء الأسرية على عدم مشاركة فى العمل النقابي ؟	٣٦	٤٠	٥٤	٦٠

جدول رقم (٢٥) (*)

يوضح كيفية تأثير الأعباء الأسرية على المشاركة فى العمل النقابى

ن= ٣٦

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	لعدم مساعدة الأهل والزوج .	١٣	٣٦,١	٣
٢	لكثرة الأعباء المنزلية .	٣٠	٨٣,٣	١
٣	لكثرة عدد الأبناء ومطالبهم .	١٤	٣٨,٩	٢
٤	لوجودك فى منزل مشترك وتقومى بخدمة أهل الزوج.	٨	٢٢,٢	٤

جدول رقم (٢٦)

يوضح تأثير الثقافة السائدة على المشاركة السياسية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	تفتكرى إن الثقافة السائدة فى المجتمع تؤثر على مشاركتك السياسية ؟	٧٨	٨٦,٧	١٢	١٣,٣

(*) مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢٧) (*)

يوضح كيفية تأثير الثقافة السائدة على المشاركة السياسية

ن = ٧٨

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	لأنها تقصر حق المشاركة على الرجال فقط .	٢١	٢٦,٩	٢
٢	لأنها تنظر إلى المرأة بإعتبارها أقل من الرجل.	٥٧	٧٣,١	١

جدول رقم (٢٨)

يوضح تأثير العادات والتقاليد على مشاركة المرأة السياسية

ن = ٤٨

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	ياترى العادات والتقاليد لها نفس الموقف من مشاركة المرأة ؟	٣٥	٧٢,٩	١٣	٢٧,١

جدول رقم (٢٩) (**)

يوضح المقترحات للحد من المعوقات الاجتماعية لدى عينة الدراسة

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	تغيير الموروثات الثقافية التى تقلل من قيمة المرأة .	٧٢	٨٠	١
٢	تغيير العادات والتقاليد البالية التى تقصر عمل المرأة فى المنزل .	٤٦	٥١,١	٤
٣	تغيير نظرة الأسرة نحو أهمية مشاركة المرأة السياسية .	٣٦	٤٠	٥
٤	تغيير النظرة السائدة بأن المراة أقل من الرجل فى القدرات والإمكانيات .	٦٤	٧١,١	٢
٥	مشاركة الرجل للمرأة فى تحمل الأعباء الأسرية .	٣٥	٣٨,٩	٦
٦	زيادة ثقة الرجال فى قدرات وإمكانيات المرأة فى المجال السياسي.	٤٧	٥٢,٢	٣

(*) مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

(**) مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣٠)

يوضح مدى وجود زيادة فى دخل الرجل عن المرأة

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	تعتقدى أن هناك زيادة فى دخل الرجل عن المرأة ؟	٧٢	٨٠	١٨	٢٠

جدول رقم (٣١)

يوضح مدى تأثير العمل النقابى على العمل بالمحاماة

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	تفتكرى أن العمل النقابى يؤثر على عملك الخاص بالمحاماة ؟	٣٥	٣٨,٩	٥٥	٦١,١

جدول رقم (٣٢)

يوضح مدى وجود مقابل مادى لعضوية مجلس النقابة

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل عضوية مجلس النقابة لها مقابل مادى مجزى ؟	١٧	١٨,٩	٧٣	٨١,١

جدول رقم (٣٣)

يوضح تأثير عدم وجود مقابل مادى على المشاركة فى العمل النقابى

ن = ٧٣

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	تعتقدى أن هذا هو السبب فى عدم مشاركتك فى العمل النقابى	٢	٢,٧	٧١	٩٧,٣

جدول رقم (٣٤)

يوضح مدى تقدم دعم مادى للمرأة فى الانتخابات النقابية من أفراد أسرتها

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	لو رشحت نفسك فى مجلس النقابة هل يقدم دعم مادى من المحيطين من أفراد أسرتك ؟	٥٤	٦٠	٣٦	٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣٥) (*)

يوضح أسباب رفض الأسر تقديم دعم مادى فى الانتخابات النقابية

ن = ٣٦

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	لأن إمكانيتهم الاقتصادية محدودة .	٢٧	٧٥	١
٢	لأنهم رافضين فكرة الترشيح من الأصل .	٩	٢٥	٢
٣	لأنها تحتاج تكلفة اقتصادية مرتفعة .	٨	٢٢,٢	٣
٤	لأنها تجربة غير مضمونة النجاح .	٥	١٣,٩	٤

جدول رقم (٣٦)

يوضح مدى تقديم منظمات المرأة للدعم المادى فى الانتخابات النقابية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل تقدم منظمات المرأة الدعم المادى لكى فى حالة ترشيحك؟	٨٤	٩٣,٣	٦	٦,٧

جدول رقم (٣٧)

يوضح ملائمة تكلفة الانتخابات النقابية للإمكانيات المادية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	ياترى تكلفة الانتخابات النقابية مرتفعة عن إمكانياتك؟	٧٩	٨٧,٨	١١	١٢,٢

(*) مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣٨) (*)

يوضح آراء عينة الدراسة حول المقترحات للحد من المعوقات الاقتصادية

ن= ٩٠

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	دعم الموارد الاقتصادية للمرأة .	٦٧	٧٤,٤	١
٢	خفض قيمة الاشتراكات السنوية للنقابة .	٣٧	٤١,٢	٣
٣	إقرار بدل حضور جلسات لأعضاء النقابة العامة والفرعية .	١١	١٢,٣	٥
٤	تقديم الدعم المادى للمرأة من المحيطين فى حالة خوضها الانتخابات النقابية .	٢٩	٣٢,٣	٤
٥	تقديم الدعم المادى للمرأة من المنظمات والجمعيات المهتمة بـــالمرأة فى حالة خوضها الانتخابات النقابية .	٥٤	٦٠	٢

جدول رقم (٣٩)

يوضح توزيع العينة وفق مدى تعويد الأسرة للإناث على المشاركة السياسية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل عودتك أسرتك على أى صورة للمشاركة السياسية ؟	١٦	١٧,٨	٧٤	٨٢,٢

جدول رقم (٤٠)

يوضح توزيع العينة وفق مدى وجود ممارسة للمشاركة السياسية

ن= ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل لكى أى مشاركة سياسية ؟	٧٥	٨٣,٣	١٥	١٦,٧

(*) مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤١) (*)

يوضح توزيع العينة وفق مستويات المشاركة السياسية

ن = ٧٥

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	تقلد منصب سياسي .	٨	١٠,٧	٨
٢	السعى نحو تقلد منصب سياسي .	١٨	٢٤	٧
٣	العضوية النشطة فى التنظيم السياسي.	١٩	٢٥,٣	٦
٤	العضوية العادية فى التنظيم السياسي .	٣٥	٤٦,٧	٤
٥	المشاركة فى الإجتماعات السياسية العامة .	٢٣	٣٠,٧	٥
٦	المشاركة فى المناقشات السياسية غير الرسمية .	٦٢	٨٢,٧	٣
٧	الإهتمام العام بالسياسية .	٦٧	٨٩,٣	٢
٨	التصويت .	٧٣	٩٧,٣	١

جدول رقم (٤٢) (**)

يوضح توزيع العينة وفق مجالات الترشيح المختلفة

ن = ٧٥

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	الترشيح فى اتحاد الطلاب .	٥٧	٤٢	١
٢	الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو الشورى .	٣	٢,٣	٥
٣	الترشيح لعضوية أحد الأحزاب السياسية .	٣٨	٢٨,٥	٣
٤	الترشيح لعضوية إحدى الجمعيات .	٤٢	٣٠,٢	٢
٥	الترشيح لعضوية مجلس النقابة الفرعية .	١٢	٩	٤

(*) مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

(**) مجموع النسب المئوية أكبر من ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤٣)

يوضح توزيع العينة وفق مدى حضور اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	يا ترى بتحضرى اجتماعات الجمعية العمومية للنقابة ؟	١٣	١٤,٤	٧٧	٨٥,٦

جدول رقم (٤٤)

يوضح توزيع العينة وفق الإدلاء بالصوت فى الانتخابات النقابية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل تدلى بصوتك فى الانتخابات النقابية ؟	٨١	٩٠	٩	١٠

جدول رقم (٤٥)

يوضح توزيع العينة وفق التفكير فى الترشيح لمجلس النقابة

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل فكرتى فى ترشيح نفسك لعضوية النقابة الفرعية ؟	١٧	١٨,٩	٧٣	٨١,١

جدول رقم (٤٦) (*)

يوضح يوزيع العينة وفق أسباب عدم الترشيح لعضوية النقابة

ن = ٧٣

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	لأنه مجال قاصر على الرجال فقط .	١٨	٢٤,٧	٥
٢	للخوف من عدم مساندة المحاميين لى .	٥١	٦٩,٩	٣
٣	للخوف من عدم مساندة المحاميات لى .	٤٥	٦١,٦	٤
٤	لكثرة الأعباء الأسرية .	٦٢	٨٤,٩	١
٥	لإقتناعى بعدم أهمية العمل النقابى .	٥٨	٧٩,٥	٢

(*) مجموع النسب المئوية أكثر من ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤٧)

يوضح توزيع العينة وفق مدى سيطرة الأحزاب على النقابة

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	تعتقدى أن هناك أحزاب سياسية تسيطر على النقابة ؟	٦٣	٧٠	٢٧	٣٠

جدول رقم (٤٨)

يوضح توزيع العينة وفق مدى تمثيل المرأة فى قوائم الأحزاب السياسية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل ضمت قوائم الأحزاب السياسية فى الانتخابات النقابيـــة أى عنصر نسائى ؟	١١	١٢,٢	٧٩	٨٧,٨

جدول رقم (٤٩)

يوضح توزيع العينة وفق مدى تأثير الدعم الحزبى على تمثيلها داخل النقابة

ن = ٧٩

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل هذا هو السبب فى عدم تمثيلها داخل مجلس النقابة ؟	٦٧	٨٤,٨	١٢	١٥,٢

جدول رقم (٥٠)

يوضح توزيع العينة وفق مدى كفاية عدد المراكز وجمعيات المرأة لتحقيق التمكين السياسى

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	تعتقدى أن عدد المراكز والجمعيات العاملة فى مجال المرأة تكفى لتحقيق التمكين السياسي لها ؟	٢٢	٢٤,٤	٦٨	٧٥,٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥١)

يوضح توزيع العينة وفق مدى مساندة مراكز وجمعيات المرأة لها فى الانتخابات النقابية

ن = ٢٢

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل تساند هذه المراكز المحاميات فى حالة خوضها الانتخابات النقابية ؟	٤	١٨,٢	١٨	٨١,٨

جدول رقم (٥٢) (*)

يوضح آراء عينة الدراسة حول المقترحات للحد من المعوقات السياسية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	التنشئة السياسية السليمة للمرأة داخل الأسرة .	٥٥	٦١,١	٢
٢	تشجيع المرأة للانضمام إلى الأحزاب السياسية كبداية لمشاركتها السياسية .	٦٥	٧٢,٢	١
٣	زيادة دعم الأحزاب السياسية للمرأة .	٢٨	٣١,١	٦
٤	عقد دورات تدريبية لكوادر الحركة النسائية لتثقلهم سياسياً .	٣٩	٤٣,٣	٥
٥	إعادة النظر فى قانون المحاماة بما يضمن مشاركة أوسع للمرأة .	٤٧	٥٢,٢	٤
٦	دعم المنظمات الحكومية وغير الحكومية للمرأة المرشحة فى الانتخابات بصورة عامة.	٤٨	٥٣,٣	٣
٧	زيادة عدد المنظمات والجمعيات العاملة فى مجال تمكين المرأة سياسياً.	٤٧	٥٢,٢	٤

جدول رقم (٥٣)

يوضح توزيع العينة وفق مدى إعطاء الدين للمرأة حقوقها

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل أعطى الدين للمرأة حقوقها مثل الرجل ؟	٨٧	٩٦,٧	٣	٣,٣

(*) مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥٤) (*)

يوضح توزيع العينة وفق أرائهن حول حقوق المرأة فى الدين

ن = ٨٧

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	الحق فى التعليم .	٦٩	٧٩,٣	١
٢	الحق فى العمل .	٦٧	٧٧,٠١	٢
٣	الحق فى المشاركة السياسية .	٥٢	٥٩,٨	٣
٤	الحق فى تولى المناصب القيادية .	٣٩	٤٤,٨	٤

جدول رقم (٥٥)

يوضح توزيع العينة وفق مدى تواجد تيارات دينية داخل النقابة

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل هناك تيارات دينية لها تواجد قوى داخل النقابة ؟	٥٦	٦٢,٢	٣٤	٣٧,٨

جدول رقم (٥٦)

يوضح توزيع العينة وفق مدى موافقة التيارات الدينية على عمل المرأة بالمحاماة

ن = ٥٦

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل ترفض هذه التيارات عمل المرأة بالمحاماة ؟	٤٢	٧٥	١٤	٢٥

جدول رقم (٥٧)

يوضح توزيع العينة وفق مدى موافقة التيارات الدينية على مشاركة المرأة السياسية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل توافق هذه التيارات على حق المشاركة السياسية للمرأة ؟	٢٦	٢٨,٩	٦٤	٧١,١

(*) مجموع النسب المئوية يزيد على ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥٨)

يوضح توزيع العينة وفق موقف التيارات من تولى المرأة للمناصب القيادية

ن = ٢٦

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل توافق هذه التيارات على حق المرأة فى تولى المناصب القيادية ؟	٧	٢٦,٩	١٩	٧٣,١

جدول رقم (٥٩)

يوضح توزيع العينة وفق تأثير التيارات الدينية على الفوز فى الانتخابات

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	تعتقدى أن لتلك التيارات تأثير فى عدم فوز المرأة فى الانتخابات النقابية ؟	٥٧	٦٣,٣	٣٣	٣٦,٧

جدول رقم (٦٠) (*)

يوضح آراء عينة الدراسة حول المقترحات للحد من المعوقات الدينية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	التنشئة الدينية السليمة للإناث داخل الأسرة .	٣٧	٤١,١	٣
٢	التمسك بجوهر الدين الذى أعطى للمراة حق التعليم	٤٧	٥٢,٢	١
٣	التمسك بجوهر الدين الذى أعطى للمرأة حق العمل	٤٤	٤٨,٩	٢
٤	التبصير بأمور الدين التى أعطت للمرأة الحق للمشاركة السياسية .	٢٩	٣٢,٢	٥
٥	التبصير بأمور الدين التى أعطت للمرأة حق تولى المناصب القيادية	٤٧	٥٢,٢	١
٦	عقد لقاءات مع التيارات الدينية المتشددة .	٣٥	٣٨,٩	٤

(*) مجموع النسب المئوية أكثر من ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦١)

يوضح توزيع العينة وفق مدى الثقة بقدرات المرأة فى العمل النقابى

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل تثقى بقدرات المرأة لتمثيلك داخل مجلس النقابة ؟	٨٧	٩٦,٧	٣	٣,٣

جدول رقم (٦٢)

يوضح توزيع العينة وفق مدى التصويت لصالح المرأة فى الانتخابات

ن = ٨٧

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	لو رشحت إحدى المحاميات نفسها هل تعطيها صوتك ؟	٨٧	١٠٠	–	–

جدول رقم (٦٣)

يوضح توزيع العينة وفق مدى التفكير فى الترشيح فى الانتخابات

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	يا ترى فكرتى فى ترشيح نفسك فى أى انتخابات ؟	٣٧	٤١,١	٥٣	٥٨,٩

جدول رقم (٦٤)

يوضح توزيع العينة وفق فشل الزميلات فى الانتخابات النقابية

ن = ٧٢

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل مرت إحدى زميلاتك بتجربة الانتخابات وفشلت ؟	٧٢	٨٠	١٨	٢٠

جدول رقم (٦٥)

يوضح توزيع العينة وفق مدى المرور بتجربة الانتخابات النقابية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل مررتى بتجربة الانتخابات النقابية	٨٦	٩٥,٦	٤	٤,٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦٦)

يوضح توزيع العينة وفق مدى الخوف من أساليب التهديد والتشهير فى الانتخابات النقابية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل تخافى من أن تمارس أساليب التهديد والتشهير ضدك فى الانتخابات النقابية ؟	٧٤	٨٢,٢	١٦	١٧,٨

جدول رقم (٦٧)

يوضح توزيع العينة وفق مدى تأثير طابع المجتمع الذكورى على الترشيح

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل طابع المجتمع الذكورى قد يمنعك من ترشيح نفسك؟	٧٣	٨١,١	١٧	١٨,٩

جدول رقم (٦٨)

يوضح توزيع العينة وفق مدى الموافقة على مقولة " الست ليس لها إلا بيتها "

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل توافقى على المقوله بأن " الست ليس لها إلا بيتها " ؟	٢٤	٢٦,٧	٦٦	٧٣,٣

جدول رقم (٦٩) (*)

يوضح توزيع العينة وفق أسباب عدم الموافقة على مقولة " الست ليس لها إلا بيتها "

ن = ٦٦

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	لأن إمكانيات المرأة لا تقف عند حدود بيتها .	٥٤	٨١,٧	١
٢	من أجل نيل المرأة كافة حقوقها .	٢٧	٤٠,٩	٢
٣	للقضاء على سيطرة وخضوع المرأة للرجل .	٩	١٣,٦	٣

(*) مجموع النسب المئوية أكثر من ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧٠)

يوضح توزيع العينة وفق تشجيع الجو العام للانتخابات النقابية على الترشيح

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	تعتقدى أن الجو العام للانتخابات النقابية يشجعك على ترشيح نفسك؟	٤	٤,٤	٨٦	٩٥,٦

جدول رقم (٧١) (*)

يوضح آراء عينة الدراسة حول المقترحات للحد من المعوقات الشخصية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	التنشئة الشخصية السليمة للمرأة منذ الصغر داخل الأسرة .	٤٦	٥١,١	٣
٢	تعويد الأسرة لأفرادها وخاصة الإناث على المشاركة السياسية	٤٥	٥٠	٤
٣	تنظيم برامج للتنشئة الشخصية السليمة لكوادر الحركة النسائية النقابية	٢١	٢٣,٣	٧
٤	تقديم الدعم المعنوى المستمر للمرأة فى حالة خوضها الانتخابات .	٤١	٤٥,٦	٥
٥	زيادة ثقة المرأة بقدراتها على خوض الانتخابات والفوز بها	٣٧	٤١,١	٦
٦	زيادة ثقة المرأة بقدرات غيرها من النساء لتمثيلها داخل مجلس النقابة	٦٣	٧٠	٤
٧	تحسين النظرة السائدة عن المرأة وإمكانياتها .	٦٥	٧٢,٢	١

جدول رقم (٧٢)

يوضح توزيع العينة وفق مدى قراءة الصحف اليومية

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل تقومى بقراءة الصحف اليومية	٨٧	٩٦,٧	١٣	٣,٣

(*) مجموع النسب المئوية أكثر من ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧٣)

يوضح توزيع العينة وفق مدى تناول الصحف لقضية المشاركة السياسية للمرأة

ن = ٨٧

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل تقوم الصحف بتناول قضية المشاركة السياسية للمرأة بصورة مناسبة ؟	١٤	١٦,١	٧٣	٨٣,٩

جدول رقم (٧٤)

يوضح توزيع العينة وفق مدى مشاهدة برامج المرأة

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	يا ترى بتشاهدى التليفزيون؟	٨٣	٩٢,٢	٧	٧,٨

جدول رقم (٧٥)

يوضح توزيع العينة وفق مدى اهتمام البرامج التليفزيونية بالتثقيف السياسى للمرأة

ن = ٨٣

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل تهتم برامجة بالثقيف السياسى للمرأة ؟	٥	٦	٧٨	٩٤

جدول رقم (٧٦)

يوضح توزيع العينة وفق مدى تقديم المسلسلات والأفلام للمرأة العاملة بالصورة الصحيحة

ن = ٨٣

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	يا ترى الأفلام والمسلسلات بتقدم المرأة العاملة بالصورة الصحيحة ؟	٩	١٠,٨	٧٤	٨٩,٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧٧) (*)

توزيع عينة الدراسة وفق أهم القضايا التى يهتم الإعلام بتقديمها

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	الموضة والأزياء .	٥٥	٦١,١	١
٢	رعاية الأسرة والطفل .	٥٣	٥٨,٩	٢
٣	خروج المرأة إلى العمل .	٢٧	٣٠	٣
٤	المشاركة السياسية للمرأة .	١٠	١١,١	٤

جدول رقم (٧٨)

يوضح توزيع العينة وفق مدى تغيير وسائل الإعلام للصورة السلبية عن المرأة

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	لا	%
١	هل تحاول وسائل الإعلام تغيير الصورة السلبية للمرأة فى المجتمع ؟	١١	١٢,٢	٧٩	٨٧,٨

(*) مجموع النسب المئوية أكثر من ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧٩) (*)

يوضح آراء عينة الدراسة حول المقترحات المرتبطة بوسائل الإعلام

ن = ٩٠

م	العبارة	نعم	%	الترتيب
١	متابعة المرأة لقراءة الصحف المختلفة .	٨٢	٩١,١	١
٢	إعطاء وسائل الإعلام مساحة أكبر لقضية المشاركة السياسية للمرأة .	٤٥	٥٠	٤
٣	تناول وسائل الإعلام لقضية عزوف المرأة عن العمل النقابى .	٢٧	٣٠	٧
٤	تقديم وسائل الإعلام للصورة الصحيحة للمرأة العاملة .	٣٩	٤٣,٣	٥
٥	تقديم وسائل الإعلام للصورة الصحيحة للمرأة التى تسعى للمشاركة السياسية.	١٩	٢١,١	٨
٦	إبراز وسائل الإعلام لأهمية دور المرأة على الساحة السياسية .	٦٤	٧١,١	٣
٧	اهتمام وسائل الإعلام من خلال برامجها بإعداد كوادر نسائية سياسية	٢٨	٣١,١	٦
٨	تقديم وسائل الإعلام للصور المشرفة عن المرأة فى الماضى والحاضر .	٧٣	٨١,١	٢

جدول رقم (٨٠)

يوضح العلاقة بين محل الإقامة والثقافة السائدة للمشاركة

ن = ٩٠

ثقافة المشاركة / محل الإقامة	نعم	لا	كا٢	مستوى الدلالة
ريف	١٩	١٦	١٢,٣	غير دال
حضر	٢٠	٣٥		

كا٢ (١ ، ٠,٠١) = ٦,٦٣ ، (١ ، ٠,٠٥) = ٣,٨٤

(*) مجموع النسب المئوية أكثر من ١٠٠% لإمكان الإجابة على أكثر من متغير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨١)

يوضح العلاقة بين محل الإقامة ومستوى المشاركة

ن = ٩٠

مستوى المشاركة / محل الإقامة	نعم	لا	كا٢	مستوى الدلالة
ريف	٧	٢٨	٢,٢٠	دال ٠,٠١
حضر	٥	٥٠		

كا٢ (١ ، ٠,٠١) = ٦,٦٣ ، (١ ، ٠,٠٥) = ٣,٨٤

جدول رقم (٨٢)

يوضح العلاقة بين محل الإقامة والاتجاه نحو الترشيح

ن = ٩٠

الاتجاه نحو الترشيح / محل الإقامة	نعم	لا	كا٢	مستوى الدلالة
ريف	١٥	٢٠	٠,٠٧	دال ٠,٠١
حضر	٢٢	٣٣		

كا٢ (١ ، ٠,٠١) = ٦,٦٣ ، (١ ، ٠,٠٥) = ٣,٨٤

جدول رقم (٨٣)

يوضح العلاقة بين السن والاتجاه نحو المشاركة السياسية

ن = ٩٠

السن / الاتجاه للمشاركة	أقل من ٣٠	٣٠-٤٠	٤٠-٤٥	كا٢	مستوى الدلالة
نعم	٦٥	٣	٧	٩,٠٣	دال ٠,٠١
لا	٨	٢	٥		

كا٢ (٢ ، ٠,٠١) = ٩,٢١ ، (٢ ، ٠,٠٥) = ٥,٩٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨٤)

يوضح العلاقة بين السن والترشيح للانتخابات النقابية

ن = ٩٠

السن / الاتجاه للترشيح	أقل من ٣٠	٣٠-٤٠	٤٠-٤٥	كا٢	مستوى الدلالة
نعم	٣٢	٣	٤	١,٠٤	دال ٠,٠١
لا	٤١	٢	٨		

كا٢ (٢ ، ٠,٠١) = ٩,٢١ ، (٢ ، ٠,٠٥) = ٥,٩٩

جدول رقم (٨٥)

يوضح العلاقة بين السن ونوع التثقيف السياسى المرتبط بوسائل الإعلام

ن = ٩٠

السن / التثقيف السياسى	أقل من ٣٠	٣٠-٤٠	٤٠-٤٥	٤٥ فأكثر	كا٢	مستوى الدلالة
نعم	٣١	٢	٣	١	١,٥٢	دال ٠,٠١
لا	٤٠	٣	٩	١		

كا٢ (٣ ، ٠,٠١) = ١١,٣٤ ، (٣ ، ٠,٠٥) = ٧,٨١

جدول رقم (٨٦)

يوضح العلاقة بين درجة القيد والاتجاه نحو المشاركة السياسية

ن = ٩٠

درجة القيد / الاتجاه نحو للمشاركة	ابتدائى	استئناف	نقض	كا٢	مستوى الدلالة
نعم	٦٧	٧	١	١,٨٨	دال ٠,٠١
لا	١٢	٢	١		

كا٢ (٢ ، ٠,٠١) = ٩,٢١ ، (٢ ، ٠,٠٥) = ٥,٩٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨٧)

يوضح العلاقة بين درجة القيد والاتجاه نحو الترشيح فى الانتخابات

ن = ٩٠

درجة القيد / الاتجاه نحو الترشيح	ابتدائى	استئناف	نقض	كا٢	مستوى الدلالة
نعم	٣٤	٤	١	٠,١٧	دال ٠,٠١
لا	٤٥	٥	١		

كا٢ (٢ ، ٠,٠١) = ٩,٢١ ، (٢ ، ٠,٠٥) = ٥,٩٩

جدول رقم (٨٨)

يوضح العلاقة بين نوع العمل بالمحاماة والاتجاه نحو المشاركة السياسية

ن = ٩٠

نوع العمل / الاتجاه نحو المشاركة	تعمل لحسابها	تعمل لدى الغير	تعمل بالقطاع الخاص	تعمل بهيئة حكومية	كا٢	مستوى الدلالة
نعم	١١	٥٨	٣	٣	٤,١٦	دال ٠,٠١
لا	٤	٨	٢	١		

كا٢ (٣ ، ٠,٠١) = ١١,٣٤ ، (٣ ، ٠,٠٥) = ٧,٨١

جدول رقم (٨٩)

يوضح العلاقة بين نوع العمل بالمحاماة والاتجاه نحو الترشيح

ن = ٩٠

نوع العمل / الاتجاه نحو الترشيح	تعمل لحسابها	تعمل لدى الغير	تعمل بالقطاع الخاص	تعمل بهيئة حكومية	كا٢	مستوى الدلالة
نعم	٣	٣٢	٢	٢	٣,٩٧	دال ٠,٠١
لا	١٢	٣٤	٣	٢		

كا٢ (٣ ، ٠,٠١) = ١١,٣٤ ، (٣ ، ٠,٠٥) = ٧,٨١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٩٠)

يوضح العلاقة بين نوع العمل بالمحاماة والمتابعة الإعلامية لقضايا المرأة

ن = ٩٠

نوع العمل / المتابعة الإعلامية	تعمل لحسابها	تعمل لدى الغير	تعمل بالقطاع الخاص	تعمل بهيئة حكومية	كا٢	مستوى الدلالة
نعم	٥	٢٦	٣	٣	١,٢٧	دال ٠,٠١
لا	١٠	٤٠	٢	١		

كا٢ (٣ ، ٠,٠١) = ١١,٣٤ ، (٣ ، ٠,٠٥) = ٧,٨١

جدول رقم (٩١)

يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية للعوامل المختلفة

العوامل / القيم	العوامل الاجتماعية	العوامل الاقتصادية	العوامل السياسية	العوامل الشخصية	العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام	العوامل الدينية
س	٩,٤	٨,٩	١٦,٢	١٣,٢	١٣,٣	٩,٩
ع	١,٧٢	١,٣٧	٣,٦٨	٢,٤٤	٢,١	٢,٠١
الترتيب	٥	٦	١	٣	٢	٤

جدول رقم (٩٢)

المصفوفة الارتباطية للعلاقات بين العوامل المختلفة والمقترحات لدى عينة الدراسة

العوامل والمقترحات	العوامل الاجتماعية	العوامل الاقتصادية	العوامل السياسية	العوامل الشخصية	العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام	العوامل الدينية
العوامل الاجتماعية	--	*٠,٩٩	*٠,٦٣	*٠,٤٥	*٠,٤٥	*٠,٢٧
العوامل الاقتصادية		--	٠,٠٠٥-	٠,٠٢-	٠,٠٦	٠,٠٨-
العوامل السياسية			--	*٠,٥٩	*٠,٦٧	*٠,٥٤
العوامل الشخصية				--	*٠,٥٣	*٠,٥٤
العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام					--	*٠,٨٠
العوامل الدينية						--

* دال عند ٠,٠١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٣)

أسماء نقباء المحامين من عام
١٩١٢ حتى عام ٢٠٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسماء نقباء المحامين من عام ١٩١٢ حتى عام ٢٠٠٩ (*)

م	اسم النقيب	الفترة
١	إبراهيم الهلباوى	١٩١٢/١١/١ – ١٩١٣/١٢/٥
٢	عبد العزيز فهمى	١٩١٣/١٢/٥ – ١٩١٤/١٢/١٨
٣	محمود أبو النصر	١٩١٤/١٢/١٨ – ١٩١٥/١٢/٢٤
٤	أحمد لطفى	١٩١٥/١٢/٢٤ – ١٩١٦/١٢/٢٢
٥	أحمد لطفى	١٩١٦/١٢/٢٢ – ١٩١٧/١٢/٢١
٦	عبد العزيز فهمى	١٩١٧/١٢/٢١ – ١٩١٨/١٢/٢٠
٧	عبد العزيز فهمى	١٩١٨/١٢/٢٠ – ١٩١٩/١٢/١٢
٨	مرقص حنا	١٩١٩/١٢/١٢ – ١٩٢٠/١٢/٣١
٩	مرقص حنا	١٩٢٠/١٢/٣١ – ١٩٢١/١٢/١٦
١٠	مرقص حنا	١٩٢١/١٢/١٦ – ١٩٢٢/١٢/٢٩
١١	مرقص حنا	١٩٢٢/١٢/٢٩ – ١٩٢٣/١٢/٢٨
١٢	مرقص حنا	١٩٢٣/١٢/٢٨ – ١٩٢٤/١/٢٨
١٣	محمد أبو شادى	١٩٢٤/٢/٢٩ – ١٩٢٤/١٢/١٢
١٤	أحمد لطفى	١٩٢٤/١٢/١٢ – ١٩٢٥/١٢/١٨
١٥	مرقص حنا	١٩٢٥/١٢/١٨ – ١٩٢٦/٦/٧
١٦	محمد حافظ رمضان	١٩٢٦/١٢/٢٧ – ١٩٢٧/١٢/٣٠
١٧	محمود بسيونى	١٩٢٧/١٢/٣٠ – ١٩٢٨/١٢/١٤
١٨	محمود بسيونى	١٩٢٨/١٢/١٤ – ١٩٢٩/١٢/٢٧
١٩	محمود بسيونى	١٩٣٠/١٢/٢٦ – ١٩٣١/١٢/١٨
٢٠	محمد نجيب الغرابلى	١٩٣١/١٢/١٨ – ١٩٣٢/١٢/٢٣

(*) إطلع الباحث على أسماء نقباء المحامين بمكتبة النقابة العامة بالقاهرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	اسم النقيب	الفترة
٢١	محمد نجيب الغرابلى	١٩٣٢/١٢/٢٣ – ١٩٣٣/١٢/١٥
٢٢	محمود بسيونى	١٩٣٣/١٢/١٥ – ١٩٣٤/٧/٧
٢٣	مكرم عبيد	١٩٣٥/١/١٨ – ١٩٣٦/١/١٠
٢٤	مكرم عبيد	١٩٣٦/١/١٠ – ١٩٣٦/٥/٩
٢٥	مكرم عبيد	١٩٣٦/١٢/٢٥ – ١٩٣٧/١٢/٣١
٢٦	كامل صدقى	١٩٣٧/١٢/٣١ – ١٩٣٨/١٢/٣٠
٢٧	محمد على علوبة	١٩٣٨/١٢/٣٠ – ١٩٣٩/١٢/٣٠
٢٨	إبراهيم الهلباوى	١٩٣٩/١٢/٣٠ – ١٩٤٠/١٢/٢٧
٢٩	محمود بسيونى	١٩٤٠/١٢/٢٧ – ١٩٤١/١٢/٢٦
٣٠	محمود بسيونى	١٩٤١/١٢/٢٦ – ١٩٤٢/٢/٦
٣١	كامل صدقى	١٩٤٢/٤/١٠ – ١٩٤٢/٥/٢٦
٣٢	عبد الحميد عبد الحق	١٩٤٣/١/٨ – ١٩٤٣/١٢/٣١
٣٣	محمود بسيونى	١٩٤٣/١٢/٣١ – ١٩٤٥/١/١٠
٣٤	كامل يوسف صالح	١٩٤٥/١/١٠ – ١٩٤٦/١/١٧
٣٥	محمود فهمى جندية	١٩٤٦/١/١٧ – ١٩٤٦/١٢/٢٧
٣٦	عمر عمر	١٩٤٦/١٢/٢٧ – ١٩٤٧/٤/١٣
٣٧	محمد صبرى أبو علم	١٩٤٧/٦/٢٧ – ١٩٤٨/١٢/١٧
٣٨	عمر عمر	١٩٤٨/١٢/١٧ – ١٩٥٠/١٢/٢٩
٣٩	عمر عمر	١٩٥٠/١٢/٢٩ – ١٩٥١/١٢/٦
٤٠	عبد الفتاح الشلقانى	١٩٥١/١٢/٢٨ – ١٩٥٢/١٢/٢٦
٤١	عمر عمر	١٩٥٢/١٢/٢٦ – ١٩٥٤/١٢/٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	اسم النقيب	الفترة
٤٢	عمر عمر	١٩٥٤/١٢/٢٦ – ١٩٨٥/٦/١٣
٤٣	عبد الرحمن الرافعى	١٩٨٥/٦/١٣ – ١٩٦٠/٦/٢٤
٤٤	مصطفى البرادعى	١٩٦٠/٦/٢٤ – ١٩٦٢/١٠/١٣
٤٥	مصطفى البرادعى	١٩٦٢/١٠/١٣ – ١٩٦٤/١٠/٢٣
٤٦	عبد العزيز الشوربجى	١٩٦٤/١٠/٢٣ – ٢٥-١٩٦٦/١١
٤٧	مصطفى البرادعى	١٩٦٦/١١/٢٥ – ١٩٦٩/٦/١٣
٤٨	أحمد الخواجة	١٩٦٩/٦/١٣ – ١٩٧١/٦/٥
٤٩	أحمد الخواجة	١٩٧١/٦/٢٩ – ١٩٧٥/١١/٢٨
٥٠	مصطفى البرادعى	١٩٧٥/١١/٢٨ – ١٩٧٧/١١/٩
٥١	مصطفى البرادعى	١٩٧٨/١١/١٨ – ١٩٧٩/١٢/٢١
٥٢	أحمد الخواجة	١٩٧٩/١٢/٢١ – ١٩٨١/٧/٢٣
٥٣	أحمد الخواجة	١٩٨١/٧/٢٤ – ١٩٨٢/٧/٢٣
٥٤	د/ جمال العطيفى	١٩٨٣/٧/٥ – ١٩٩٦
٥٥	أحمد الخواجة	٢٠٠١/٢ – ٢٠٠٥
٥٦	سامح عاشور	٢٠٠٥ – ٢٠٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٤)

التشكيل الحالى لمجلس النقابة العامة للمحامين بالقاهرة فى الدورة الحالية ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشكيل الحالى لمجلس النقابة العامة للمحامين بالقاهرة فى الدورة الحالية٢٠٠٥ -٢٠٠٩(*)

م	الاســـــم	الوظيـــفة
١	السيد الأستاذ / سامح عاشور	نقيب المحامين
٢	الدكتور / محمود السقا	وكيل النقابة
٣	الأستاذ / عبد السلام كشك	وكيل النقابة
٤	الأستاذ / أحمد يوسف الإسلام حسن البنا	الأمين العام
٥	الأستاذ / منتصر الزيات	الأمين العام المساعد
٦	الدكتور / محمد كامل	أمين الصندوق
٧	الأستاذ / أسامة الحلو	أمين الصندوق المساعد
٨	الأستاذ / محمد طوسون	عضو
٩	الأستاذ / عاكف جاد	عضو
١٠	الأستاذ / صابر عمار	عضو
١١	الأستاذ / محمد حازم صلاح	عضو
١٢	الأستاذ / حلمى عبد الحكم	عضو
١٣	الأستاذ / سعيد عبد الخالق	عضو
١٤	الأستاذ / جمال تاج الدين	عضو
١٥	الأستاذ / صبحى صالح	عضو
١٦	الأستاذ / مجدى سخا	عضو
١٧	الأستاذ / الدرملى الطماوى	عضو
١٨	الأستاذ / ناصر الحافى	عضو
١٩	الأستاذ / سعيد عبد الواحد	عضو
٢٠	الأستاذ / الوردانى التونى	عضو
٢١	الأستاذ / طلعت البدرى	عضو
٢٢	الأستاذ / خالد أبو كريشة	عضو
٢٣	الأستاذ / على الصغير	عضو
٢٤	الأستاذ / على كمال	عضو الشباب
٢٥	الأستاذ / رفعت مصطفى زيدان	عضو الشباب

(*) إطلع الباحث على التشكيل الحالى لمجلس النقابة العامة بالقاهرة بوحدة الحاسب الآلى بمقر النقابـــة العامـــة بالقاهرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٥)

تشكيل مجلس النقابة الفرعية بالبحيرة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشكيل مجلس النقابة الفرعية بالبحيرة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩(*)

م	الاســـــم	الوظيـــفة
١	الأستاذ / أحمد بسيونى	نقيب المحامين
٢	الأستاذ / عبد الوهاب أبو زيد	وكيل المجلس
٣	الأستاذ / أحمد أبو بركة	أمين المجلس
٤	الأستاذ / طارق حشاد	أمين الصندوق
٥	الأستاذ / علاء النحاس	عضو
٦	الأستاذ / عصام أبو طور	عضو
٧	الأستاذ / أحمد عبد الغنى بدر	عضو الشباب

(*) إطلع الباحث على التشكيل الحالى لمجلس النقابة العامة بالقاهرة بوحدة الحاسب الآلى بمقر النقابة الفرعيـــة للمحامين بالبحيرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٦)

النص الكامل لقانون النقابات المهنية
القانون رقم (١٠٠) لسنة ١٩٩٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النص الكامل لقانون النقابات المهنية (*)

وقع الرئيس محمد حسنى مبارك قانون ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابة المهنية وهذا نصه باسم الشعب

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

تسرى أحكام هذا القانون على النقابات المهنية .

(المادة الثانية)

يشترط لصحة انتخاب النقيب وأعضاء النقابة العامة أو الفرعية تصويت نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية المقيدة أسماؤهم فى جداول النقابة ممن لهم حق الانتخاب على الأقل طبقاً لأحكام قانون كل نقابة .

فإذا لم يتوافر هذا النصاب حتى نهاية عملية الانتخاب يدعى أعضاء الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان خلال أسبوعين ، ويكون الانتخاب فى هذه المرة صحيحاً بتصويت ثلث عدد الأعضاء على الأقل ، ممن لهم حق الانتخاب .

فإذا لم يتوافر النصاب المنصوص عليه فى الفقرة السابقة يستمر النقيب ومجلس النقابة فى مباشرة اختصاصاتها لمدة ثلاث أشهر فقط ويدعى أعضاء الجمعية خلال هذه المدة لانتخاب النقيب أو مجلس النقابة بذات الطريقة ، ويكون الانتخاب صحيحاً باكتمال النصاب المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

(المادة الثالثة)

إذا لم يتم انتخاب النقيب وأعضاء المجلس وفقاً للأحكام المنصوص عليها فى المادة السابقة يتولى اختصاصات مجلس النقابة لجنة مؤقتة برئاسة أقدم رئيس بمحكمة استئناف القاهرة وعضوية أقدم أربعة من رؤساء أو نواب بهذه المحكمة يضاف إليهم أقدم أربعة أعضاء ممن لهم حق الانتخاب بحسب أقدميتهم فى النقابة بشرط يكونوا من بين المرشحين لعضوية مجلس النقابة.

وتشكل اللجنة المؤقتة بالنسبة للنقابات الفرعية برئاسة أقدم رئيس بالمحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مقر النقابة الفرعية وعضوية أقدم أربعة أعضاء ممن لهم حق الانتخاب بحسب أقدميتهم فى النقابة الفرعية بشرط ألا يكونوا من بين المرشحين لعضوية المجلس .

(*) المصدر : جمال البنا ، النقابات المهنية المصرية فى معركة البقاء ، ١٩٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفى حالة تولى أحد المذكورين فى الفقرتين السابقتين رئاسة أو عضوية اللجان المؤقتة أو اعتذاره أو قيام مانع به حل محله الأقدم فالأقدم .

ويكون لهذه اللجنة المؤقتة جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة وتكون لرئيسها اختصاصات النقيب وتتولى اللجنة المؤقتة خلال ستة اشهر اتخاذ إجراءات الترشيح وانتخاب النقيب ومجلس النقابة وفق أحكام هذا القانون وتكرر الدعوة بذات الطريقة حتى يكتمل النصاب المطلوب .

(المادة الرابعة)

إذا خلا منصب النقيب قبل انتهاء مدته فى نقابة تختص جمعيتها العمومية بانتخابه حل محله أقدم النواب أو الوكلاء بحسب الأحوال وتدعى الجمعية العمومية لانتخاب النقيب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ خلو مكانه .

فإذا لم يتوافر النصاب المنصوص عليه فى المادة الثانية من هذا القانون تدعى الجمعية العمومية خلال ثلاثة أشهر لانتخاب النقيب وفق أحكام هذا القانون وتكرر الدعوة بذات الطريقة حتى يكتمل النصاب المطلوب .

(المادة الخامسة)

يكون اجتماع أعضاء الجمعية العمومية لأغراض الانتخاب فى غير أيام الجمع والعطلات الرسمية ويعلن عن موعده فى جريدتين يوميتين واسعتى الانتشار تصدران باللغة العربية .

(المادة السادسة)

تجرى الانتخابات لجميع المستويات النقابية عن طريق الانتخاب بالاقتراع المباشر السرى ويشرف على الانتخاب بجميع مستوياته لجنة قضائية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها الانتخاب وعضوية أقدم أربعة من الرؤساء بالمحكمة ذاتها وإذا اعتذر فالأقدم وتحدد هذه اللجنة مقار الانتخاب وتشكل لجان الانتخاب برياسة أحد أعضاء الهيئات القضائية ، وعدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ويصدر باختيار رئيس اللجنة قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس القضائى المختص كما تتولى اللجنة الفصل فى كافة المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وتنتهى مهمة اللجنة بإعلان نتيجة الانتخاب ويعلن رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية النتيجة العامة للانتخاب وعدد ما حصل عليه كل مرشح من أصوات .

وتخصص لجنة انتخاب فرعية لكل خمسمائة عضو على الأكثر ممن لهم حق الانتخاب على أن يراعى فى ذلك موطن العضو أو مقر عمله بقدر الإمكان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحدد اللجان الفرعية قبل الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية ويعلن عن أماكنها فـى مقـر النقابات العامة والفرعية وذلك بالاستعانة بالجهات الإدارية المعنية .

(المادة السابعة)

يعتبر الانتخاب واجبا مهنياً لا يجوز التخلف عنه .

ويلتزم من يتخلف عن أداء هذا الواجب ، بغير عذر مقبول ، بسداد زيادة تعادل قيمة رسم الاشتراك السنوى عن السنة الثانية لتاريخ الانتخاب وذلك عن كل مرة وتضاف هذه الزيادة إلى موارد النقابة .

ويكون عضو النقابة المهنية الإدلاء بصوته فى انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابـة متى سدد الاشتراكات المتأخرة قبل اليوم المحدد للانتخاب .

ويقيد بجدول المشتغلين عضو النقابة المقيد بجدول غير المشتغلين بمجرد أبـداء رغبتـه كتابة إلى النقيب بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول متى توافرت فيه الشروط التى يتطلبهـا قانون النقابة للقيد فى جدول المشتغلين وله الحق فى الإدلاء بصوته فى الانتخـاب متـى سـدد الاشتراك فى الموعد المشار إليه فى الفقرة الثانية من هذه المادة .

(المادة الثامنة)

يحظر على مجالس النقابات العامة والفرعية وسائر التنظيمات النقابية المهنية جمع أموال أو قبول هبات أو تبرعات لغير الأغراض التى تقوم عليها النقابة أو أن تمارس أى نشاط بخلاف أهدافها التى أنشئت من أجلها ولا يجوز لها أن توجه مواردها لغير الأغراض التى قامت عليهـا النقابة .

ولكل عضو من أعضاء النقابة أن يطلب من محكمة القضاء الإدارى وقف أى عمـل أو أجراء يصدر بالمخالفة لحكم هذه المادة وتتبع فى ذلك القواعد والإجراءات المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة .

(المادة التاسعة)

تلغى الأحكام المتعلقة بالانتخابات فى جميع القوانين السارية فى شأن النقابات المهنية .

واستثناء من أحكام الفقرة السابقة تجرى الانتخابات التكميلية للتشكيلات القائمة للمجـالس الحالية فى تاريخ العمل بهذا القانون وفقاً لأحكامه .

فإذا لم يتوافر النصاب المنصوص عليه فى المادة الثانية من هذا القانون يتولى الأعضـاء الباقون اختصاصات المجلس وتدعى الجمعية العمومية بذات الإجراءات المنصوص عليها فـى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المادة المذكورة خلال ستة أشهر لانتخاب من يحل محل الأعضاء الذين انتهت عضويتهم وتكرر الدعوة بذات الطريقة حتى يكتمل النصاب أو تنتهى مدة العضوية .

وتنتهى مدة من يفوز فى الانتخابات التكميلية بانتهاء مدة من ينضم إليهم فى سائر المستويات النقابية جميعها .

(المادة العاشرة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الحادية عشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٧)

موافقة نقيب المحامين بالنقابة الفرعية بالبحيرة على مقابلة المحاميات لإجراء الدراسة الميدانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

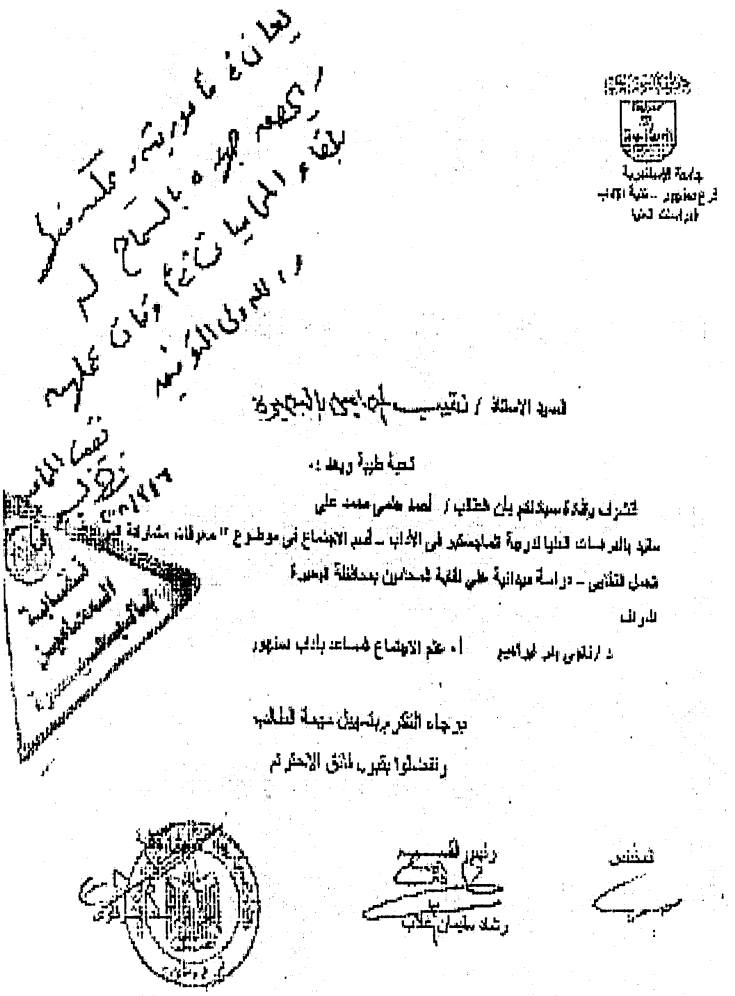

جامعة الإسكندرية
فرع دمنهور - كلية الآداب
الدراسات العليا

السيد الأستاذ / نقيب المحامين بالبحيرة

تحية طيبة وبعد :-

تتشرف برفقة سيادتكم بأن الطالب / أحمد طلعت محمد علي
مقيد بالدراسات العليا لدرجة الماجستير في الآداب - قسم الاجتماع في موضوع "مرافعات مشاركة المحامين
في العمل القانوني - دراسة ميدانية على المحامين بمحافظة البحيرة
للدرجة
د / زكريا إبراهيم أ. قسم الاجتماع مساعد بالآداب دمنهور

نرجاء التكرم بإتاحة الفرصة للطالب
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس القسم
رشاد سليمان غلاب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٨)

أسماء السادة المحكمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسماء السادة المحكمين

م	الاســـــم	الوظيـــــفة
١	أ.د. عبد المنعم عبد الحى	أستاذ متفرغ ، كلية الآداب ، جامعة طنطا
٢	أ.د. عبد الهادى والى	أستاذ متفرغ ، كلية الآداب ، جامعة طنطا .
٣	أ.د. محروس خليفة	أستاذ علم الاجتماع ، مدير معهد العلوم الاجتماعيـــة بجامعة الإسكندرية .
٤	أ.د. السيد شحاتة السيد	أستاذ مساعد ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية
٥	أ.د.محمد ياسر الخواجة	أستاذ علم الاجتماع ، ورئيس قسم الاجتماع ، كليـــة الآداب ، جامعة طنطا
٦	أ.د. إيمان جابر شومان	أستاذ علم الإجتماع ، ورئيس قسم الاجتماع ، كليـــة الآداب ، جامعة كفر الشيخ
٧	أ.د. نادية عمر	أستاذ مساعد ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية
٨	أ.د. محمد سعيد عبد المجيد	أستاذ مساعد ، كلية الآداب ، جامعة طنطا
٩	أ.د. وجدى شفيق عبد اللطيف	أستاذ مساعد ، كلية الآداب ، جامعة طنطا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٩)

استمارة الاستبيان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلية الآداب – فرع دمنهور
قسم الاجتماع

استمارة استبيان حول

معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى

دراسة ميدانية على المحاميات من عضوات النقابة الفرعية للمحامين

محافظة البحيرة

إعداد

الطالب /أحمـد حلمـى محمـد علـى

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور

ناجى بـــدر إبـراهيم

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب – فرع بدمنهور

جامعة الإسكندرية

بيانات هذه الاستمارة مكفولة السرية ولا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلية الآداب – فرع دمنهور
قسم الاجتماع

السيدة الأستاذة /

تحية طيبة وبعد ،،

أقوم بدراسة بعنوان : معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى ، دراسة مطبقة علـــى نقابة المحامين بمحافظة البحيرة .

وتهدف الدراسة إلى التعرف على : أهم معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى علـــى مستوى مجلس النقابة الفرعية بمحافظة البحيرة .

لذا أمل من سيادتكم التكرم بإستيفاء استمارة الاستبيان المرفقة لمعاونتى فى إتمام هـــذا البحث على النحو الأمثل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : البيانات الأولية :

١- الاسم (اختيارى) :

٢- السن :

(أ) أقل من ٣٠ ( )

(ب) ٣٥ – أقل من ٤٠ ( )

(ج) ٤٠– أقل من ٤٥ ( )

(د) ٤٥ فأكثر ( )

٣- الحالة الاجتماعية :

(أ) أعزب ( )

(ب) متزوجة ( )

(ج)أرملة ( )

(د) مطلقة ( )

٤- محل الإقامة :

(أ) ريف ( ) (ب) حضر ( )

٥- عدد الأبناء :

(أ) طفل واحد ( )

(ب) طفلان ( )

(ج) ثلاثة أطفال ( )

(د) أربع أطفال فأكثر ( )

٦- درجة القيد :

(أ) إبتدائى ( )

(ب) استئناف ( )

(ج) نقض ( )

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- مدة العضوية بالنقابة :

(أ) أقل من ٨ سنوات ( )

(ب) من ٨ – ١٨ سنة ( )

(ج) ١٨ سنة فأكثر ( )

٨- نوع العمل بالمحاماة :

(أ) تعمل لحسابها ( )

(ب) تعمل لدى الغير بمكتب محاماة ( )

(ج) تعمل فى القطاع الخاص ( )

(د) تعمل فى هيئة حكومية ( )

٩- متوسط الدخل الشهرى :

(أ) أقل من ٥٠٠ جنية ( )

(ب) ٥٠٠ – أقل من ٧٠٠ ( )

(ج) ٧٠٠ – أقل من ٩٠٠ ( )

(د) ٩٠٠ فأكثر ( )

١٠- مؤهل الزوج :

(أ) مؤهل متوسط . ( )

(ب) مؤهل فوق المتوسط . ( )

(ج) مؤهل عالى . ( )

(د) مؤهلات أخرى .....

١١- عمل الزوج :

(أ) خاص . ( )

(ب) حكومى. ( )

١٢- دخل الزوج :

(أ) أقل من ٥٠٠ جنية ( )

(ب) ٥٠٠ – أقل من ٧٠٠ ( )

(ج) ٧٠٠ – أقل من ٩٠٠ ( )

(د) ٩٠٠ فأكثر ( )

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : العوامل التى تحفز المرأة للمشاركة فى العمل النقابى .

١٣- ما هى العوامل التى تحفزك للمشاركة فى العمل النقابى ؟

(أ) السعى لاكتساب مكانة اجتماعية . ( )
(ب) الحصول على تقدير الزملاء المحيطين. ( )
(ج) الرغبة فى العمل العام . ( )
(د) للهروب من الأعباء المنزلية . ( )
(ه) لزيادة المعارف واكتساب خبرات جديدة . ( )
(و) دعم حقوق المرأة وتمكينها سياسياً. ( )
(ز) للدفاع عن مصالح الزميلات من المحاميات . ( )
(ح) لمحاولة تحقيق دخل إضافى . ( )
(ط) أخرى تذكر .....

ثالثاً : العوامل الاجتماعية والثقافية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى :

١٤- هل كان هناك تفرقة أسرية فى المعاملة بينك وبين أخوتك البنين ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بنعم تسأل س ١٥

١٥- طبيعة ونوع التفرقة ؟

(أ) تعويد البنين على المشاركة السياسية بمختلف صورة دون البنات. ( )
(ب) عدم الاهتمام برأى البنات فى المسأل التى تهمهم . ( )
(ج) تعويد البنين على أخذ القرارات فى الأسرة دون البنات . ( )
(د) أخرى تذكر .....

١٦- هل تؤثر الأعباء الأسرية على عدم مشاركتك فى العمل النقابى ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بنعم تسأل س ١٧

١٧- كيف تؤثر الأعباء الأسرية على عدم مشاركتك فى العمل النقابى ؟

(أ) لعدم مساعدة الزوج أو الأهل . ( )
(ب) لكثرة الأعباء المنزلية. ( )
(ج) لكثرة عدد الأبناء ومطالبهم . ( )
(د) لوجودك فى منزل مشترك وتقومى بخدمة أهل الزوج . ( )
(هـ) أخرى تذكر .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨- تفتكرى إن الثقافة السائدة فى المجتمع تؤثر على مشاركتك السياسية ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بنعم تسأل س ١٩ ، ٢٠

١٩- كيف تؤثر الثقافة السائدة على مشاركتك السياسية ؟

(أ) لأنها تقصر حق المشاركة على الرجال فقط . ( )

(ب) لأنها تنظر إلى المرأة باعتبارها أقل من الرجل . ( )

(ج) أخرى تذكر .....

٢٠- يا ترى العادات والتقاليد لها نفس الموقف من مشاركة المرأة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٢١- تعتقدى أن العادات والتقاليد ساوت بين الرجل والمرأة فى حق المشاركة .

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٢٢- من وجهة نظرك ما هى مقترحاتك للحد من المعوقات الاجتماعية والثقافية ؟

(أ) تغيير الموروثات الثقافية التى تقلل من قيمة المرأة . ( )

(ب) تغيير العادات والتقاليد البالية التى تقصر عمل المرأة فى المنزل ( )

(ج)تغيير نظرة الأسرة نحو أهمية مشاركة المرأة السياسية ( )

(د) تغيير النظرة السائدة بأن المراة أقل من الرجل فى القدرات والإمكانيات ( )

(ه) مشاركة الرجل للمرأة فى تحمل الأعباء الأسرية ( )

(و) زيادة ثقة الرجال فى قدرات وإمكانيات المرأة فى المجال السياسي ( )

(ز) مقترحات أخرى تذكر ( )

رابعاً : العوامل الاقتصادية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى :

٢٣- تعتقدى أن هناك زيادة فى دخل الرجل عن المرأة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٢٤- تفتكرى إن العمل النقابى يؤثر على عملك الخاص بالمحاماة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٢٥- هل عضوية مجلس النقابة لها مقابل مادى ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـــ (لا) تسأل س ٢٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٦- تعتقدى إن هذا هو السبب فى عدم مشاركتك فى العمل النقابى ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٢٧- لو رشحت نفسك فى مجلس النقابة هل يقدم دعم مادى من المحيطين من أسرتك ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـ (لا) تسأل س ٢٨

٢٨- ما سبب رفضهم تقديم الدعم المادى ؟

(أ) لأن إمكانيتهم الاقتصادية محدودة . ( )

(ب) لأنهم رافضين فكرة الترشيح من الأصل . ( )

(ج) لأنها تحتاج تكلفة اقتصادية مرتفعة . ( )

(د) لأنها تجربة غير مضمونة النجاح . ( )

(هـ) أخرى تذكر ..... ( )

٢٩- هل هناك منظمات خاصة بالمرأة يمكن أن تقدم دعم مادى فى حالة ترشيحك ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٣٠- يا ترى تكلفة الانتخابات النقابية مرتفعة عن إمكانياتك ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٣١ – من وجهة نظرك ما هى مقترحاتك للحد من المعوقات الاقتصادية ؟

(أ) دعم الموارد الاقتصادية للمرأة ( )

(ب) خفض قيمة الاشتراكات السنوية للنقابة ( )

(ج) إقرار بدل حضور الجلسات لأعضاء النقابة العامة والفرعية ( )

(د) تقديم الدعم المادى للمرأة من المحيطين فى حالة خوضها الانتخابات النقابية ( )

(ه) تقديم الدعم المادى للمرأة من المنظمات والجمعيات المهتمة بالمرأة فى حالة خوضها الانتخابات النقابية . ( )

(و) مقترحات أخرى تذكر ..... ( )

خامساً : العوامل السياسية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى :

٣٢- هل عودتك أسرتك على أى صورة للمشاركة السياسية ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٣- هل لكى أى مشاركة سياسية ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـــ (نعم) تسأل س ٣٤ ، ٣٥

٣٤- ما هو مستوى هذه المشاركة ؟

(أ) تقلد منصب سياسي . ( )

(ب) السعى نحو تقلد منصب سياسي . ( )

(ج) العضوية النشطة فى التنظيم السياسي. ( )

(د) العضوية العادية فى التنظيم السياسي . ( )

(هـــ) المشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة . ( )

(و) المشاركة فى المناقشات السياسية غير الرسمية . ( )

(ز) الاهتمام العام بالسياسية . ( )

(ج) التصويت . ( )

(ط) أخرى تذكر .....

٣٥- ما مجالات تلك المشاركة ؟

(أ) الترشيح فى مراحل التعليم المختلفة لاتحاد الطلاب . ( )

(ب) الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو الشورى . ( )

(ج) الترشيح لعضوية أحد الأحزاب السياسية . ( )

(د) الترشيح لعضوية إحدى الجمعيات . ( )

(هـــ) الترشيح لعضوية مجلس النقابة الفرعية . ( )

(و) أخرى تذكر .....

٣٦- يا ترى بتحضرى إجتماعات الجمعية العمومية للنقابة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٣٧- هل تدلى بصوتك فى الانتخابات النقابية ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٣٨- هل فكرتى فى ترشيح نفسك لعضوية مجلس النقابة الفرعية ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بلا تسأل س ٣٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٩- لماذا لم تفكرى فى ترشيح نفسك ؟

(أ) لأنه مجال قاصر على الرجال فقط . ( )

(ب) للخوف من عدم مساندة المحاميين لى . ( )

(ج) للخوف من عدم مساندة المحاميات لى . ( )

(د) لكثرة الأعباء الأسرية . ( )

(هـ) لاقتناعى بعدم أهمية العمل النقابى . ( )

(و) أخرى تذكر .....

٤٠- تعتقدى إن هناك أحزاب سياسية تسيطر على النقابة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٤١- هل ضمت قوائم الأحزاب السياسية فى الانتخابات النقابية أى عنصر نسائى ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـ (لا) تسأل س ٤٢

٤٢- هل هذا هو السبب فى عدم تمثيلها داخل مجلس النقابة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٤٣- تعتقدى أن عدد المراكز والجمعيات العاملة فى مجال المرأة تكفى لتحقيق التمكين السياسي لها ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـ (نعم) تسأل س ٤٤

٤٤- هل تساند هذه المراكز المحاميات فى حالة خوضها الانتخابات النقابية ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٤٥- من وجهة نظرك ما هى مقترحاتك للحد من المعوقات السياسية ؟

(أ) التنشئة السياسية السليمة للمرأة داخل الأسرة ( )

(ب) تشجيع المرأة للانضمام إلى الأحزاب السياسية كبداية لمشاركتها السياسية ( )

(ج) زيادة دعم الأحزاب السياسية للمرأة . ( )

(د) عقد دورات تدريبية لكوادر الحركة النسائية لثقلهم سياسياً ( )

(ه) إعادة النظر فى قانون المحاماة بما يضمن مشاركة أوسع للمرأة . ( )

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(و) دعم المنظمات الحكومية وغير الحكومية للمرأة المرشحة فى الانتخابات بصورة عامة . ( )

(ز) زيادة عدد المنظمات والجمعيات العاملة فى مجال تمكين المرأة سياسياً ( )

(ح) مقترحات أخرى تذكر .....

سادساً : العوامل الدينية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى :

٤٦- هل أعطى الدين للمرأة حقوقها مثل الرجل ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـ (نعم) تسأل س ٤٧

٤٧- ما هى نوعية هذه الحقوق ؟

(أ) الحق فى التعليم . ( )

(ب) الحق فى العمل . ( )

(ج) الحق فى المشاركة السياسية . ( )

(د) الحق فى تولى المناصب القيادية . ( )

(هـ) أخرى تذكر .....

٤٨- هل هناك تيارات دينية لها تواجد قوى داخل النقابة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـ (نعم) تسأل س ٤٩

٤٩- هل ترفض هذه التيارات عمل المرأة بالمحاماة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٥٠- هل توافق هذه التيارات على حق المشاركة السياسية للمرأة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـ (نعم) تسأل س ٥١

٥١- هل توافق هذه التيارات على حق المرأة فى تولى المناصب القيادية ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٥٢- هل كان للتيارات الدينية تأثير على عدم فوز المرأة فى الانتخابات النقابية الأخيرة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٣- من وجهة نظرك ما هى مقترحاتك للحد من المعوقات الدينية ؟

(أ) التنشئة الدينية السليمة للإناث داخل الأسرة. ( )

(ب) التمسك بجوهر الدين الذى أعطى للمرأة حق التعليم ( )

(ج) التمسك بجوهر الدين الذى أعطى للمرأة حق العمل ( )

(د) التبصير بأمور الدين التى أعطت للمرأة الحق فى المشاركة السياسية . ( )

(ه) التبصير بأمور الدين التى أعطت للمرأة حق تولى المناصب القيادية ( )

(و) عقد لقاءات مع التيارات الدينية المتشددة . ( )

(ز) مقترحات أخرى تذكر .....

سابعاً : العوامل الشخصية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى :

٥٤- هل تثقى بقدرات المرأة لتمثيلك داخل مجلس النقابة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـــ (نعم) تسأل س٥٥

٥٥- لو رشحت إحدى المحاميات نفسها هل تعطيها صوتك ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٥٦- يا ترى فكرتى فى ترشيح نفسك فى أى انتخابات ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٥٧- هل مرت إحدى زميلاتك بتجربة الانتخابات النقابية وفشلت ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٥٨- هل مررتى بتجربة الانتخابات النقابية ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٥٩- هل تخافى من أن تمارس أساليب التهديد والتشهير ضدك فى الانتخابات النقابية ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٦٠- هل طابع المجتمع الذكورى قد يمنعك من ترشيح نفسك ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٦١- هل توافقى على المقولة بأن " الست ليس لها إلا بيتها " ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـــ (لا) تسأل س٦٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٢- لماذا لا توافقى ؟

(أ) لأن إمكانيات المرأة لا تقف عند حدود بيتها . ( )

(ب) من أجل نيل المرأة كافة حقوقها . ( )

(ج) للقضاء على سيطرة وخضوع المرأة للرجل . ( )

(د) أخرى تذكر .....

٦٣- تعتقدى أن الجو العام للانتخابات النقابية يشجعك على ترشيح نفسك ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٦٤- من وجهة نظرك ما هى مقترحاتك للحد من المعوقات الشخصية ؟

- التنشئة الشخصية السليمة للمرأة منذ الصغر داخل الأسرة . ( )
- تعليم الأسرة لأطفالها المساواة فى الحقوق والواجبات بصرف النظر عن النوع. ( )
- تعويد الأسرة لأفرادها وخاصة الإناث على المشاركة بصرف النظر عن النتـائج بالنجاح أو الفشل ( )
- تنظيم برامج للتنشئة الشخصية السليمة لكوادر الحركة النسائية النقابية ( )
- تقديم الدعم المعنوى المستمر للمرأة من جانب أسرتها فى حالة خوضها الانتخابات ( )
- تقديم الدعم المعنوى المستمر للمرأة من جانب مراكز ومنظمات المرأة فى حالـة خوضها الانتخابات . ( )
- زيادة ثقة المرأة بقدراتها على خوض الانتخابات والفوز بها ( )
- زيادة ثقة المرأة بقدرات غيرها من النساء لتمثيلها داخل مجلس النقابة ( )
- تحسين النظرة السائدة عن المرأة وإمكانياتها لدى أفراد المجتمع وخاصة الرجال ( )

مقترحات أخرى تذكر .....

تاسعاً : العوامل المرتبطة بوسائل الإعلام التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى :

٦٥- هل تقومى بقراءة الصحف اليومية ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـ (نعم) تسأل س ٦٦

٦٦- هل تقوم هذه الصحف بتناول قضية المشاركة السياسية للمرأة بصورة مناسبة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٧- يا ترى بتشاهدى التليفزيون ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

فى حالة الإجابة بـــ (نعم) تسأل س ٦٨

٦٨- هل تهتم برامجه بالتثقيف السياسي للمرأة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٦٩- يا ترى الأفلام والمسلسلات بتقدم المرأة العاملة بالصورة الصحيحة ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٧٠- ما هى أهم القضايا التى يهتم الإعلام بتقديمها ؟

(أ) الموضة والأزياء . ( )
(ب) رعاية الأسرة والطفل . ( )
(ج) خروج المرأة للعمل . ( )
(د) المشاركة السياسية للمرأة . ( )
(هـــ) أخرى تذكر .....

٧١- هل تحاول وسائل الإعلام تغيير الصورة السلبية للمرأة فى المجتمع ؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٧٢- من وجهة نظرك ما هى مقترحاتك للحد من المعوقات المرتبطة بوسائل الأعلام ؟

- متابعة المرأة لقراءة الصحف المختلفة لزيادة وعيها بقضايا مجتمعها ( )
- إعطاء الصحف مساحة أكبر لقضية المشاركة السياسية للمرأة ( )
- تناول الصحف لقضية عزوف المرأة عن العمل النقابى وأسبابها بصورة أكبر ( )
- تقديم وسائل الإعلام المختلفة للصورة الصحيحة للمرأة العاملة ( )
- تقديم وسائل الإعلام المختلفة للصورة الصحيحة للمرأة التـــى تســـعى للمشـــاركة السياسية فى مجتمعها . ( )
- إبراز وسائل الإعلام لأهمية دور المرأة على الساحة السياسية . ( )
- اهتمام وسائل الإعلام من خلال برامجها بإعداد كوادر نسائية سياسية . ( )
- تجنب وسائل الإعلام إذاعة الأعمال التى تقلل من شأن المرأة العاملة وقدراتها . ( )
- تقديم وسائل الإعلام للصور المشرفة عن المرأة فى الماضى والحاضر . ( )
- مقترحات أخرى تذكر .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١٠)

دليل مقابلة الخبراء المهتمين بقضايا المرأة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلية الآداب – فرع دمنهور
قسم الاجتماع

دليل مقابلة للخبراء المهتمين بقضايا المرأة

حول

معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى

دراسة ميدانية على نقابة المحامين

بمحافظة البحيرة

إعداد الباحث

أحمـد حلمـى محمـد علـى

إشـــــراف

الأستاذ الدكتور

ناجى بـــدر إبـراهيم

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب – فرع بدمنهور

جامعة الإسكندرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلية الآداب – فرع دمنهور
قسم الاجتماع

السيد الأستاذ الدكتور/

تحية طيبة وبعد ،،

أقوم بدراسة بعنوان : معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى ، دراسة مطبقة علـى نقابة المحامين بمحافظة البحيرة .

وتهدف الدراسة إلى التعرف على : أهم معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابى علـى مستوى مجلس النقابة الفرعية بمحافظة البحيرة .

لذا أمل من سيادتكم التكرم بالنظر ومعاونتى فى إتمام هذا البحث على النحو الأمثل

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : بيانات أولية :

١- الاسم (إختيارى) : .....

٢- المؤهل العلمى : .....

٣- الوظيفة والنشاط : .....

ثانياً : العوامل التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى :

- من وجهة نظر سيادتكم ما هى المعوقات التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابى ؟

١- معوقات إجتماعية وثقافية :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

٢- معوقات إقتصادية :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

٣- معوقات سياسية :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- معوقات دينية :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

٥- معوقات نفسية :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

٦- معوقات خاصة بوسائل الإعلام :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

٧- معوقات أخرى تذكر:

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ثالثاً : مقترحات تفعيل مشاركة المرأة فى العمل النقابى :

- من وجهة نظر سيادتكم ما هى مقترحات تفعيل مشـــاركة المـــرأة فـــى العمـــل النقابى؟

١-مقترحات خاصة بالحد من المعوقات الإجتماعية والثقافية :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

٢-مقترحات خاصة بالحد من المعوقات الإقتصادية :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

٣-مقترحات خاصة بالحد من المعوقات السياسية :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-مقترحات خاصة بالحد من المعوقات الدينية :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

٥- مقترحات خاصة بالحد من المعوقات النفسية :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

٦- مقترحات خاصة بالحد من المعوقات المرتبطة بوسائل الإعلام :

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

٧- مقترحات أخرى تذكر:

(أ) .....

(ب) .....

(ج) .....

(د) .....

(هـ) .....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ملحق رقم (١١)

أسماء السادة الخبراء المهتمين بقضايا المرأة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسماء السادة الخبراء المهتمين بقضايا المرأة

م	الاســـــم	الوظيـــفة
١	المستشارة / تهـاني محمـد الجبالي	* نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا . * أول محامية يتم إنتخابها كعضو في مجلس النقابة العامـة للمحامين بالقاهرة لدورتين متتالين قبل التعيين بالقضاء . * أول إمرأة يتم تعيينها فى منصب قاضية .
٢	الأستاذة / هدي المهدي	* صحفية بقسم المرأة بجريدة الأهرام . * نائب رئيس تحرير الجريدة .
٣	الأستاذة الـدكتورة / زينـب محمد عفيفى شاكر	* أستاذ الفلسفة الإسلامية . * عميد كلية الآداب الأسبق بالمنوفية. * مقرر فرع المجلس القومى للمرأة بالمنوفية . * عضو مجلس إدارة مؤسسة فرنكلين للنشر .
٤	الدكتورة / سهير محمد سند	* أستاذ علم الاجتماع . * رئيس قسم البحوث والتعليم والقـوى العاملـة بـالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .
٥	الأســتاذة / بشــرى عبــاس عصفور	* المحامية بالنقص . * ووكيل النقابة العامة للمحامين بالقاهرة سابقاً .
٦	الأســتاذ / محمــود محمــد مرتضى	* مدير مركز دراسات وبرامج التنمية البديلة بالقاهرة * استشارى التدريب والبحوث فى مجالات حقوق الإنسـان والتنمية وحقوق المرأة . * خبير فى شئون النقابات والعمل النقابى . * عضو مجلس إدارة منتخب عن العاملين لمدة ١٥ عام.
٧	الأستاذ / خالد على عمر	* محامي بالاستئناف . * المدير التنفيذي لمركز هشام مبارك للقانون بالقاهرة.
٨	الأستاذة / فوزية عبد العال	* محامية . * مسئولة برامج المساعدة القانونيـة بـالمركز المصـري لحقوق المرأة بالقاهرة .
٩	الأستاذة / مروة مختار حسن	* منسق برامج بالمركز المصرى لحقوق المرأة .
١٠	الأستاذة / نهي فرج الخولي	* منسق بوحدة العلاقات الدولية بالمركز المصرى لحقـوق المرأة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخصا الرسالة

أولاً : ملخص باللغة العربية .

ثانياً : ملخص باللغة الأجنبية (الانجليزية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : ملخص باللغة العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة الإسكندرية
كلية الآداب – فرع دمنهور
قسم الاجتماع

ملخص
معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابي
دراسة ميدانية على نقابة المحامين بمحافظة البحيرة

إعداد
الطالب / أحمد حلمي أحمد على
للحصول على درجة الماجستير فى علم الاجتماع

إشراف
الأستاذ الدكتور
ناجي بدر إبراهيم
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب – جامعة الإسكندرية
فرع دمنهور

٢٠٠٩ م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : مشكلة الدراسة :

شهدت السنوات الأخيرة إزدياد الإهتمام بالمشاركة السياسية للمرأة ، وذلك يرجع إلى أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم بدون استثمار لطاقته البشرية ، – رجال ونساء – على قدم المساواة ، من ثم إزداد الإهتمام بالمعوقات التى تعرقل مشاركة المرأة السياسية فى كافة المجالات .

وتعد مشاركة المرأة فى العمل النقابي أحد صور المشاركة السياسية الهامة للمرأة المصرية ، إلا أنه أصبح ضعف تمثيلها تارة وغيابها تارة أخرى فى مجالس النقابات المهنية ظاهرة واضحة للعيان ، على الرغم مما للمرأة من الحجم العددى والتصويتي الكبير فى الجمعية العمومية لتلك النقابات المهنية ، وهو ما لا يتناسب مع تمثيلها فى مجالس تلك النقابات فى المستويات القيادية .

ويظهر ذلك بوضوح فى نقابة المحامين – وهي أكبر نقابة مهنية بها محاميات أعضاء فى الجمعية العمومية – حيث لم تنتخب محامية واحدة فى مجلس النقابة العامة فى الدورتين الأخيرين ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ وذلك حتي على مستوى مجالس النقابات الفرعية بالمحافظات هذه النقابات .

وعلى هذا النحو أمكن تحديد موضوع الدراسة فى التعرف على " معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابي – دراسة ميدانية على نقابة المحامين بمحافظة البحيرة " .

ثانياً : أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الراهنة إلى هدف رئيسي وهو " التعرف على معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابي " وذلك بالتطبيق على النقابة الفرعية للمحامين بالبحيرة ، وللوصول إلى هذا الهدف تحدد الدراسة عدة أهداف فرعية كما يلي :–

١– التعرف على طبيعة العوامل التى تحفز المرأة على المشاركة فى العمل النقابي بالنقابات المهنية .

٢– التعرف على العوامل الاجتماعية والثقافية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي بالنقابات المهنية .

٣– التعرف على العوامل الاقتصادية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي بالنقابات المهنية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- التعرف على العوامل السياسية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي بالنقابات المهنية .

٥- التعرف على العوامل الدينية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي بالنقابات المهنية.

٦- التعرف على العوامل الشخصية التى تحد من مشاركة المرأة فى العمل النقابي بالنقابات المهنية .

٧- التوصل إلى تصور مقترح لتفعيل دور المرأة ومشاركتها فى العمل النقابي بالنقابات المهنية.

ثالثاً : مفاهيم الدراسة :

إعتمدت الدراسة على مفهومين أساسين هما :

(أ) مفهوم النقابات المهنية The professional syndicates (إجرائياً) :

" هي تنظيم إجتماعي يقوم على أساس إجبارى بين مجموعة من الأفراد يعملون فى مهنة واحدة ، ويشترط على هؤلاء الأفراد الحصول على مؤهل دراسي يتفق وتلك المهنة ، وذلك بهدف رفع مستوى المهنة وحمايتها من الدخلاء ، وكذلك رعاية مصالح الأعضاء والدفاع عنهم وتقديم الدعم اللازم لهم سواء كان مادياً أو معنوياً " .

(ب) مفهوم المشاركة السياسية Political participation (إجرائياً) :

" تلك الجهود التطوعية التي تبذل من جانب المرأة فى النقابات المهنية ، وتتراوح تلك الجهود بين سعي المرأة إلى تقلد منصب بمجلس النقابة إلى مجرد اهتمام المرأة العادي بالعمل النقابي ، وذلك من أجل تحقيق إما أهداف خاصة مثل تحقيق المرأة لكيانها ونيل حقوقها بالمشاركة فى النقابات ، أو أهداف عامة مثل المساهمة فى صنع القرارات داخل النقابة المهنية التى تنتمي إليها .

رابعاً : الدراسات السابقة :

لقد عرضت الدراسة لثمانية عشر دراسة سابقة ، تناولت جميعها موضوع المرأة ومشاركتها السياسية وتقديم تقسيم تلك الدراسات إلى ستة محاور أساسية كالتالي :

١- دراسات ترتبط بالبعد التاريخي للمشاركة السياسية للمرأة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- دراسات ترتبط بأساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية وأثرهما المشاركة السياسية للمرأة .

٣- دراسات ترتبط بأثر وسائل الإعلام على المشاركة السياسية للمرأة .

٤- دراسات ترتبط بموقف الإسلام من المشاركة السياسية للمرأة .

٥- دراسات ترتبط بالتشريعات والقوانين وأثرهما على المشاركة السياسية للمرأة .

٦- دراسات ترتبط بمعوقات المشاركة السياسية للمرأة .

ولقد تبين من خلال عرض الدراسات السابقة أنها إما تناولت المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام مثل المشاركة البرلمانية ، والمشاركة فى النقابات العمالية والمهنية ، والمشاركة فى الأحزاب السياسية ، وإما ركزت على مشاركة المرأة فى مجلس الشعب كأحد أهم مستويات المشاركة السياسية ، دون وجود أية دراسات تناولت مشاركة المرأة المتدنية بالنقابات المهنية ، على الرغم من أن تلك الظاهرة تستدعي العديد من الدراسات نظراً للحجم العددى والتصويتي الكبير للمرأة داخل الجمعية العمومية للنقابات المهنية ، ونسبة التمثيل المتدنية التى لا تتناسب مع هذا الحجم .

خامساً : إسلوب الدراسة :

إستخدمت الدراسة طريقة المسح الاجتماعي بالعينة للتوصل إلى النتائج المطلوبه ، وقد إستعان الباحث أيضاً بمجموعة من الأدوات البحثية كإستمارة الإستبيان لعينة الدراسة وهي عبارة عن (٩٠) محامية من دراجات التقاضي (الإبتدائي – الاستئناف – النقض) بالإضافة إلى دليل المقابلة للخبراء المهتمين بقضايا المرأة ، وقد قام الباحث بتقسم الدراسة إلى بابين فى سبع فصول ، بالإضافة إلى الملاحق وقائمة المصادر العربية والأجنبية .

١- الباب الأول ويتضمن :

- **الفصل الأول :** مشكلة الدراسة ومداخلها النظرية ، والدراسات السابقة .
- **الفصل الثاني :** يتناول رؤية تاريخية لمشاركة المرأة المصرية فى الحياة السياسية .
- **الفصل الثالث :** يتناول واقع المشاركة السياسية للمرأة المصرية فى الحياة السياسية المعاصرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الفصل الرابع :** أبرز هذا الفصل الفرق بين النقابات المهنية والعمالية ثم نشأة النقابات المهنية ، ونشأة نقابة المحامين ، ثم موقف النقابات من القانون (١٠٠) لسنة ١٩٩٣ ، وأخيراً تم تناول وضع المرأة فى النقابات المصرية .

١- **الباب الثاني ويتضمن :**

- الفصل الخامس : ويحتوى على الإطار المنهجي للدراسة من حيث المنهج والأدوات ، بالإضافة إلى وصف خصائص عينة الدراسة .
- الفصل السادس : ويتضمن نتائج الدراسة الميدانية .
- الفصل السابع : يتناول مناقشة نتائج الدراسة الميدانية ، ثم التوصيات والمقترحات التى يمكن أن تؤدي إلى الحد من معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابي .

سادساً : نتائج الدراسة :

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي :

١- تعد الثقافة الذكورية السائدة فى المجتمع أحد معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابي ، حيث أنها مازالت تعكس أوجه التمييز بين الرجل والمرأة فى المشاركة فى أوجه العمل السياسي المختلفة .

٢- كما تعد الأعباء الأسرية أحد أهم معوقات مشاركة المرأة فى العمل النقابي ، وذلك لتعدد الأدوار التى تقوم بها المرأة دون مساعد أحد من المحيطين بها من أفراد أسرتها .

٣- تبين من نتائج الدراسة أن العادات والتقاليد تلعب دوراً مكملاً للثقافة الذكورية السائدة حيث أن العادات والتقاليد تنظر للمرأة نظرة دونية لقدراتها على ممارسة العمل السياسي، وتعتبر أن ممارسة الحياة السياسية هي للرجال فقط لما يتمتعون به مهارات ليس لدي المرأة .

٤- تبين من الدراسة أن هناك تفاوت فى الدخل بين الرجل والمرأة فى المجتمع المصري ، حيث إن هناك زيادة واضحة فى دخل المحامي عن دخل المحامية .

٥- كما أوضحت نتائج الدراسة عدم تقديم المجالس والمنظمات والجمعيات الخاصة بالمرأة لأي دعم مادي للمحاميات لدعمهن فى الانتخابات النقابية ، حيث إنها تكتفي بالدعم المعنوي ، الذى نادراً ما يقدم أيضاً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- عدم كفاية أعداد المجالس والمنظمات والجمعيات الخاصة بالتمكين السياسي للمرأة فى مصر وأعداد النساء ، بالإضافة إلى عدم توزيعها جغرافياً بصورة متوازنة .

٧- أدت الصراعات بين الأحزاب المختلفة للسيطرة على مجلس النقابة إلى حرمان المرأة التمثيل داخل مجلس النقابة وذلك لضعف تمثيل المرأة داخل الأحزاب السياسية وخلو قوائمهما الإنتخابية من التمثيل النسائي .

٨- أعطي الدين للمرأة العديد من الحقوق مثل حق التعليم وحق العمل وحق المشاركة السياسية وتولى المناصب القيادية ، ولكن أدى وجود بعض التيارات الدينية المتشددة إلى إنكار تلك الحقوق على المرأة .

٩- كما أدي وجود بعض الإتجاهات الدينية المتشددة داخل الجمعية العمومية للنقابات المهنية إلى ضعف تواجد المرأة داخل مجالس النقابات المهنية وخاصة نقابة المحامين .

١٠- تبين من الدراسة ضعف ثقة المحاميات فى أنفسهن للترشيح لعضوية مجلس النقابة .

١١- كما تبين من الدراسة أن الخوف من أساليب التهديد والتشهير التى قد تستخدم فى الإنتخابات النقابية أدت إلى إحجام المحاميات عن ترشيح أنفسهن فى تلك الإنتخابات .

١٢- كشفت الدراسة عدم إهتمام وسائل الإعلام المختلفة بتناول قضية تدني مستويات مشاركة المرأة فى الحياة السياسية بصفة عامة ، وتدني مشاركتها فى العمل النقابي بصفة خاصة بصورة تتناسب وحجم تلك المشكلة .

١٣- كما كشفت الدراسة أن وسائل الإعلام المختلفة لا تحاول تغيير الصورة السلبية عن المرأة فى مصر ، حيث أنها تقدمها من خلال أدوارها التقليدية السلبية ، أو من حيث أنها أنثي يجب أن يكون إهتمامها بمظهرها وأناقتها فى المقام الأول ، وتتجاهل تقديم النماذج المشرفة لقيادات العمل النسائي فى الماضي والحاضر ، مما يسهم فى تغيير تلك الصورة السلبية عن المرأة فى المجتمع المصرى .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : ملخص باللغة الإنجليزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Alexandria University
Faculty of Art
Damanhour Branch
Sociology Department

The Obstacles of Women Praticipation in the Work of Syndicate

A field Study on Bar Association in El Bohira Governorate

Submitted By
Ahmed Hilmi Muhammad Ali

Supervised by
Dr. Nagi Badr Ibrahim
Assistant Prof. of sociology
Faculty of Art – Damanhour Branch –
Alexandria University

2009

www.manaraa.com

First :

Research Problem :

The last few years have witnessed an increasing attention towards woman's political participation . This is due to the fact that any society can't achieve any progress without making use of its human power, man and women alike . So, a great attention has been paid to the obstacles hindering woman's political participation in all fields .

Women's participation in the work of syndicate is considered one of the important aspects of Egyptian women in the field of political participation . Yet, her rare representation on one hand, and her absenteeism in the councils of professional syndicates unions have become a very clear phenomenon . However, women represent a great number in the general assembly of these professional syndicates, it doesn't fit her representation in the councils of these Unions in the leading positions .

This is clearly manifested in the Bar Association – it is the largest Syndicate containing women among its members in its general assembly – where no women lawyer has held any position in the council of the general Union over the last two sessions 2000-2005 / 2005 – 2009 , even on the level of Subcommittees in governorates, where no chance was granted to any woman lawyer to participate in the membership of the councils of these Unions .

Accordingly, theme of the study has been defined as (The Obstacles of Women Participation in the Work of Syndicate) A field Study on Bar Association in El Bohira Governorate .

Second :

Research Objectives :

This study aims to achieve a main objective, namely " Defining the Obstacles of Women Participation in the Work of Syndicate " through the application on sub Bar in El Bohira . In order to achieve the objective, this study aims to achieve the following subsidiary objectives :

1- Defining the factors to stimulate women to participate in the work of professional Syndicates .

2- Defining the social and cultural factors that impede woman's participation in the work of professional Syndicates .

3- Defining the economical factors that impede woman's participation in the work of professional Syndicates .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- Defining the political factors that impede woman's participation in the work of professional Syndicates .

5- Defining the religious factors that impede woman's participation in the work of professional Syndicates .

6- Defining the personal factors that impede woman's participation in the work of professional Syndicates .

7- Presenting a prospected proposal to activate woman's role and participation in the work of Syndicates .

Third :

Research Concepts :

The study depends on two main concepts :

1. The concept of the Professional Syndicate " It is a social organization formed compulsively by certain individuals who hold the same profession . It is a must that those individuals have educational qualifications that fit that profession, in order to raise the standard of the profession and protecting it against strangers, care for the benefits of the members and defending them and provide the necessary assistance whether morally or financially .
2. The concept of political participation . " Voluntarily efforts exerted by woman in the Professional Syndicate . These efforts range from woman's endeavor to hold a post in the board of the syndicate to mere caring for the work of syndicates, with the aim of achieving whether private goals such as Acting her Identity and getting her rights through participation in syndicates or public goals such as participating in the process of decision making inside the syndicate where she is enrolled .

Fourth :

Prior Studies :

The study has surveyed Eighteen prior studies which dealt with woman and her political participation . All these stydies have been divided into sis axes as follows :

1. Studies relevant to the historical dimension of woman's political participation .
2. Studies relevant to social and political upbringing techniques and their effect on woman's political participation .

www.manaraa.com

3. Studies relevant to the impact of Mass Media on woman's political participation .
4. Studies relevant to the stance of Islam on woman's political participation.
5. Legislations and laws and their impact on woman's political participation .
6. Studies relevant to the obstacles of woman's political participation .

Reviewing these prior studies showed that, they whether dealt with woman's political participation generally such as the parliamentary participation , participation in trading and professional Syndicates, participation in political parties, or the concentrated on woman's participation in people's assembly as the highest level of political participation . Meanwhile, there are on studies that deal with the weak participation of women in professional syndicates, although this phenomenon needs a great deal of studies on account of the great number of women inside the general assembly of the professional syndicates, and the low portion of their representation .

Fifth :

Research Methodology :

The study uses the methodology of social survey through sample to reach the desired results . The researcher made use of some research tools such as questionnaires on the sample of the study which consist of (90) woman lawyers from different judicial levels raging from the court of first Instance, the court of Appeal, to the court of Cassation, in addition to the guide to interview for experts .

The first topic includes :

The first chapter :

Includes Research problem, its theoretical entries and the prior studies.

The second chapter :

Deals with the historical prospective of the Egyptian woman's participation in political life .

Chapter three :

Deals with the current status of the Egyptian woman's participation in political life .

www.manaraa.com

Chapter four :

Highlights the beginning of the Egyptian professional syndicates, how does it differ from labor syndicates, the beginning of Bar association, the stance of syndicates on the law No. 100 of 1992, and finally the status of women in the Egyptian syndicates .

The second topic includes :

Chapter five :

Includes the methodological frame of the study concerning the Methodology and tools, beside the description of the characteristics of the study sample .

Chapter six :

Includes the outcomes of the field study .

Chapter seven :

Discusses the outcomes of the field study, then the recommendations that may lead to diminish The Obstacles of Women Participation in the Work of Syndicate .

Main results :

The study has certain outcomes that may be outlined as follows :

1. The prevalent masculine culture in society is one of the obstacles of women participation in the work of syndicate as ot still reflects aspects of discrimination between man and woman concerning participation in different domains of political work.
2. Family burdens are the most important obstacles of Women Participation in the work of syndicate due to the different roles played by woman without receiving any assistance from other members of her family .
3. The outcomes showed that customs and traditions play a complementary role in favour of the prevalent masculine culture., as customs and traditions look down on woman's ability concerning practicing political work . It considers practicing political work is confined to men as they have certain skills that women lack of them .
4. The study shows that in the Egyptian society, there is a discrepancy between men and women concerning income . There is a far cry between the lawyer's income and that of the woman lawyer .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. Moreover, the study showed that councils, organizations, and Unions of women didn't offer any subsidy to support them the elections of syndicates , as they concentrate only on moral support .

6. The number of councils, organizations, and Unions of women in Egypt aren't enough for political Empowerment of women .

7. Disputes among different parties to dominate the council of the syndicate led to woman's deprivation of representation inside the council due to her weak representation inside political parties, in addition to imbalanced geographical distribution .

8. Religion has granted woman many rights such as the right to education, the right to work, the right to political participation and holding leading positions . Yet, some fundamentalist trends deny such rights .

9. The presence of some fundamentalist trends inside the general assembly of the syndicate led to the weak presence of women in the councils of the professional syndicates .

10. The study shows the women lawyers' weak self-confidence to candidate for the membership of the syndicate council .

11. The study also shows that fear of threat or defame that may be used in the elections of syndicates dissuade women lawyer from candidacy for the membership of the syndicate council .

12. The study shows that different Mass Media don't care for dealing with the issue of the bad levels of woman's participation in the political life in general , and her bad participation in the work of syndicates in particular .

13. The study also manifests that different Mass Media don't try to change the stereotype of women in Egypt . As woman is presented through passive traditional roles, or from the prospective of being a female who should care only for her appearance in the first place, and ignore presenting honorable examples in the field of feminist work in the past and at present . This, in turn, will help change the stereotype of woman in the Egyptian society .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com